الجزء الثالث

تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا

الجزء الثالث

تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا



سمو الامير زيد المعظم

شقيق جلالة الملك فيصل الاول وقد ناب مناب جلالته غير مرة

16547E

فاتحة الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وبه نستعين ﴾

أما بعد فقد كانت « الحكومة البريطانية » توافي « مجلس عصبة الامم » بتقارير سنوية عن « سير الادارة في العراق » مضمنة اياها حوادث السنة : كبيرها وصغيرها فكانت هذه التقارير خير مصدر رسمي يعوّل عليه المؤرخ في تتبع امور العراق وحوادثه المتنوّعة ، فلما دخل العراق عضواً في « عصبة الامم » في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م توقفت الحكومة المشار اليها عن اصدار هذه التقارير الشاملة ، فانقطع عنا اهم معين لمواصلة البحث عن « تاريخ الوزارات العراقية » على نحو مـا تحلى بهما الجزآن الاول والثاني من هذا الكتاب

وكان « مجلس الوزراء العراقي » يطبع مقرراته في كراسات دورية ، مهمة ، لكل ثلاثة أشهر كراسة ، فكان بعض الوزراء يمهد لنا سبيل الوقوف على هذه المصادر الرسمية ، والاستعانة بمحتوياتها على مواصلة أبحاثنا التاريخية ، فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ أوقف المجلس المشار اليـه طبع مقرراته ، فأدى هذا التوقف إلى حرماننا من معين آخر له أهميته التأريخية ، وله خطورته الرسمية

وقد رأينا ، بعد انقطاع هذين المعينين عنا ، أن نركن إلى رؤساء الوزراء أنفسهم ، لنستعين بهم وبمعلوماتهم الشخصية في تهذيب ما نكتبه عن الوزارات التي كوّنوها ، في أويقات مختلفة ، فكان بعضهم يرحب بهذه الاستعانـة فيضع تحت تصرفنا ما لديه من معلومات ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملنا ملهاة وافشاء لأسرار الحكومة لا يصح تشجيعها ، أو ان يرى ان الوقت غير ملائم لولوج هذا السبيل

ويتناول هذا « الجزء الثالث » من « تاريخ الوزارات العراقية » البحث عن :

١ – الوزارة السعيدية الاولى المكونة في ٢٣ آذار ١٩٣٠م
٢ – الوزارة السعيدية الثانية ، وقد تكونت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م
٣ – الوزارة الشوكتية ، المكونة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م
٤ – الوزارة الكيلانية الأولى ، وقد تكونت في ٢٠ آذار ١٩٣٣م
٥ – الوزارة الكيلانية الثانية ، المكونة في ٩ ايلول ١٩٣٣م

وكان صاحب الفخامة نوري باشا السعيد كتب الينا في ٥ آب ١٩٣٤م يقول :

« وبناء على مانقدم فإني أخالك تتفق معي عَلَى أن المعونة التي تطلبها مني لا تفي بالمرام ، لأنها تعبر عن أفكار شخص واحد ؛ بينما الذوات الذين يقتضي استطلاع آرائهم لهذا الاعتبار عينه كثيرون ، وما دامت المنابع التي يقتضي أن تستقي منها محتويات الكتاب غير متيسرة في الوقت الحاضر فإنه يتعذر علي اسداء المعونة المقتضية »

ثم يختم الباشا السعيد كتابه الرقيق هذا بقوله :

« وفي الختام اغتنم هذه الفرصة لأعرب لك عن تقديري لمساعيك ، وجهودك ، في سبيل التأليف والنشر ، متمنياً لك النجاح والتوفيق »

أما صاحبا الفخامة : السيد ناجي شوكت ، والسيد رشيد عالي الكيلاني ، فقد هذّب كل منهما ما كتبناه عن وزارته في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية » وأضفى عليه بالمعلومات الدقيقة ، والوثائق المفيدة ، فاستحقا إجلال « المؤلف » واحترامه ، إلى شكر التاريخ ، وطيب ذكره

وبعد فإننا لا نقصد من تدوين حوادث هذه الفترة من «تاريخ العراق الحديث» الا المساهمة مع المساهمين في خدمة هذا البلد عن طريق التأليف والنشر ، وذلك خير ما يمكن اداؤه لمملكتنا الفتية ، ونرجو الله أن يوفقنا لإتمام ما بدأنا به انه اكرم مسؤول

بغداد – الكرادة الشرقية غرة جمادى الثانية ١٣٧٢ السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة السعيدية الاولى

❋ توطئة ❋

لما تسلَّم السر فرنسيس همفريز منصب « المعتمد السامي البريطاني في العراق » جعل همّه الوحيد انجاز وضع المعاهدة الجديدة فخص اهتمامه منذ كانون الاول ١٩٢٩م بهذه المعاهدة .

وكانت عقيدة المعتمد لزوم اتباع سياسة بريطانية جديدة في الشرق الأدنى ، فكان في مفاوضاته صريحاً دون إساءة ، قوياً دون تهجم ، منفذاً لأمر حكومته دون شيء من التحكّم ولا سيما وهو آت ليكمل عمل سلفه السر جلبرت كلايتن ، ولكن الرجل ارتطم بأمهر عقلية قانونية في العراق ، تلك هي عقلية ناجي السويدي الذي كان يرأس الوزارة آنذاك .

وكان «السر همفريز» لا يزدري الدقائق القانونية ولا يكبرها ، انما هو رجل مفكر ، متعقل ، على طريقته التي هي طريقة الاداريين والمؤسسين للاعمال والمشاريع ، أما السويدي فلم يكن على ما يظهر كذلك . كان يعتقد أن للانكليز مؤسسة خاصة بصياغة المعاهدات والاتفاقات ، فهي تظهر خلاف ما تبطن ، وتقصد خلاف ما تكتب ، ولهذا يتوجب على العراق أن يستعين بمن يفحص معاهداته قبل أن توقع وقبل أن تعرض على البرلمان للتصديق[1]

وكان الملك فيصل يشاطر المعتمد البريطاني رأيه ، لكنه مشى متمهلا على عادته ، حتى إذا استقال السيد ناجي السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، وجه جلالته الخطاب التالي الى السيد نوري السعيد ، موضع ثقته وثقة المعتمد فيه

وزيري الافخم نوري السعيد

بناء على استقالة فخامة ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر شوال لسنة الف وثلثمائة وثماني واربعين هجرية الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاثين ميلادية

فيصل

---

(١) امين الريحاني في كتابه « فيصل الاول » ص ١٤١

﴿ الهيأة الوزارية ﴾

وفي اليوم نفسه (٢٣ آذار ١٩٣٠م) تكونت الوزارة الجديدة كما يلي :

١- نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية

٢- جميل المدفعي : وزيراً للداخلية

٣- علي جودت : وزيراً للمالية

٤- جمال بابان : وزيراً للعدلية

٥- جعفر العسكري : وزيراً للدفاع

٦- جميل الراوي : وزيراً للمواصلات والاشغال

٧- عبدالحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

وقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة وزراء جدد وهم أصحاب السعادة السادة : جميل المدفعي، (وكان من المتصرفين اللامعين) وجمال بابان وجميل الراوي .

وكان وزير الدفاع في هذه الوزارة، جعفر باشا العسكري، خارج العراق يوم تألفت فيه الوزارة الجديدة، فصدرت الارادة الملكية باسناد «منصب وزارة الدفاع» بالوكالة الى رئيس الوزراء، نوري باشا السعيد، كما اسند «منصب وزارة الري والزراعة» بالوكالة الى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي تمهيداً لالغاء هذه الوزارة، وقد وصل العسكري إلى بغداد في يوم ١٠ نيسان وتسلم منصبه الوزاري فوراً وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين ١٩٣٠ الغاء وزارة الزراعة وتوزيع المديريات التابعة لها على الدوائر التابعة لوزارة المواصلات فانتهت وكالة وزير المعارف لوزارة الري

﴿ منهاج الوزارة ﴾

لم تضع الوزارة منهاجاً لاعمالها، كما فعلت بقية الوزارات من قبل، ولكن رئيس الوزراء السيد نوري السعيد، رفع إلى جلالة الملك هذا الكتاب، معتبراً إياه منهاج وزارته :

مولاي صاحب الجلالة !

انني - وأنا الجندي الذي مازلت، منذ بضع عشر سنوات، أتشرف بتمثيل أوامر جلالتكم في أصعب مواقف الجهاد الحربي والسياسي، نظراً لاعتقادي بسمو ما قمتم به، وما ترمون اليه من تحقيق أعظم امنية يصبو لها شعب جلالتكم الكريم، تلك الامنية التي هي الاستقلال التام لمملكة جلالتكم - لايسعني أبداً أن أتردد في النزول عند أمر جلالتكم، ووقف كل ماوهبني الله تعالى على النجاح، وتحقيق، أماني البلاد التي وقفتم جهود جلالتكم عليها .

ومع أني، أعتقد شخصياً بأنه ليس أمامنا مصاعب شديدة، كالمصاعب التي اعترضت طريقنا في السنين الماضية، أرى أن أشير إلى أهم المشاكل التي تعتور الموقف الراهن، والتي أعتقد بأننا لم نتمكن من التغلب عليها إلا بإظهار ما تنطوي عليه أمانينا من حسن نية، والتمسك بكافة

الوزارة السعيدية الاولى

﴿ امام الصفحة السادسة ﴾

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



نوري السعيد



جميل المدفعي * وزير الداخلية



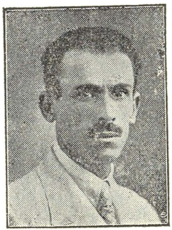
علي جودت * وزير المالية



جعفر العسكري * وزير الدفاع



جمال بابان * وزير العدلية



جميل الراوي * وزير المواصلات والاشغال



عبد الحسين الجلبي * وزير المعارف

حقوقنا القومية ، كاملة غير منقوصة ، وتوطيد الصلاة الودية والثقة المتبادلة بين الشعبين : العراقي والبريطاني وحكومتيهما ، وتثبيت دعائم الولاء بيننا وبين سائر الدول ، وخاصة الدول المجاورة لنا ، واني ألخص فيما يلي أهم المسائل التي أرى معالجتها :—

١— المعاهدة الجديدة

ان أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لإنجازها ، طبق رغبات جلالتكم ، ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة أيام على أساس الاستقلال التام .

يعلم صاحب الجلالة أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وعدت في تصريحها المؤرخ في ١٤ أيلول ١٩٢٩ أنها (تتعهد بادخال العراق عصبة الأمم في السنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، وأنها ستشرع في مفاوضة الحكومة العراقية لعقد معاهدة بروح حرة لتعيين صلاتها بها على أساس مقترحات المشروع البريطاني — المصري ، وقد صرحت مراراً بأنها لا ترغب إلا في تأسيس دولة عراقية مستقلة ، تكون صديقة لبريطانيا العظمى ، ومدينة لها بالجميل)

فنظراً إلى هذا التصريح المطلق ، فإننا سنضع شروط المعاهدة على أساس الاستقلال التام ، مع ملاحظة ما ينبغي وضعه من المواد ، لتوطيد صلاة الصداقة بين البلادين ، على أساس المنافع المتبادلة ، كما سبقت الإشارة اليه .

ولاجل هذه المهمة أرى من الضروري إجراء استفتاء عام ، بطريقة الانتخابات ، للبت في المعاهدة ، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج إليه الوطن .

٢— الموقف الاقتصادي

إن الموقف الاقتصادي — كما تعلمون جلالتكم — يدعو إلى القلق ، ويحتاج إلى عناية كبرى ، لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار ، فلذا أرى أن الواجب يقضي بتدبير الموقف ، بسرعة ، للنظر فيما إذا كان من الضروري ، ومن الممكن ، إجراء تنزيلات أخرى في فصول ميزانية السنة ١٩٣٠ ، التي قدمت مؤخراً إلى مجلس الامة ، وللنظر أيضاً في التدابير التي يمكن الاتجاه إليها في معالجة موقف البلاد الاقتصادي من أساسه .

٣— تولي المسؤولية

يعلم صاحب الجلالة بالتوصية الاخيرة ، التي أصدرتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وبلغت كافة الموظفين البريطانيين ، المستخدمين في حكومة جلالتكم ، تلك التوصية التي أوضحت بها فيه حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياستها إزاء العراق ، وضرورة إلقاء المسؤولية التامة

الظاهرية والحقيقية على عاتق حكومته وأبنائه ، على صورة تدريجية ، منذ الآن حتى سنة ١٩٣٢ التي ينبغي أن يتولوا فيها المسؤولية التامة وحدهم .

وبناء على ذلك من الضروري وضع الخطط المقتضية لهذا الانتقال ، في هذه الفترة القصيرة ، بالاتفاق ، و إزالة الإبهام السائد الآن ، والذي أدى في بعض الاحيان إلى سوء تفاهم بين الموظفين أولي الشأن ، والنظر في الاستغناء عن بعض الموظفين الاجانب في السنتين المقبلتين ، علاوة على العدد الذي استغني عنه منهم ، و إعادة النظـر في تشكيلات إدارة الدولة ، من حيث كفاية موظفيها ، وسلطاتهم ، بالنظر إلى المسؤولية العظمى ، التي ستلقى عـلى عاتق الشعب العراقي وحكومته في الاجل المضروب .

هذه هي أهم المسائل التي رأيت من واجبي أن أعرضها على أعتاب جلالتكم ، عـلى وجه الاختصار ، و إني مستعد لمعالجتها ، أنا وزملائي ، بقدر ما يصل اليها جهـدنا وطاقتنا برعاية وعضد جلالتكم .

فإذا كان ما عرضته في شأنها يحوز على موافقة وتأييد جلالتكم ، فإني لا أتردد لحظـة في الصدوع بأمر مولاي المطاع . وفي الختام أرجو الله تعالى أن يوفقني دائماً إلى خدمة قضية البلاد السامية ، التي وقفتم جلالتكم جميع جهودكم عليها . تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم

العبد المخلص نوري السعيد

« جواب جلالة الملك »

عزيزي نوري السعيد

اطلعت على كتابكم المؤرخ في ٢٣ آذار سنة ٩٣٠ ويسرني أن أبدي لكم موافقتي على كل ما جاء فيه ، من مبادىء وطنية طيبة ومفيدة ، فأسأل الله عز وجل أن يأخذ بيدكم ، ويساعدكم على تحقيقها لتطمئن الامة من مستقبلها في أقرب وقت

فيصل (١)

❊ سياسة الوزارة المالية ❊

١ - بعد أن تلي كتاب « التوجيه الملكي » بتكوين « الوزارة السعيدية الاولى » في ديوان مجلس الوزراء في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠م التفت رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الى الذين حضروا حفلة الاستيزار ، وجلهم من رؤساء الدوائر ، وقال :

اني أشكر لطفكم بالحضور ، وأرجو أن أوفق إلى خدمة البلاد جهد طاقتي ، ولدي نقطتين

(١) جريدة البلاد العدد ١١٥ بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٣٠م

أود أن اوجه اليها انظار جميع موظفي الدولة ، وأن يجعلوهما هدفهم في العمل .

الاولى : تحقيق استقلال الدولة العراقية استقلالا تاماً ، وهي تدين وتشعر بالشكر لحكومة بريطانيا العظمى . يجب ان تضعوا هذه المسألة امام اعينكم وانتم تقومون بأشغالكم .

الثانية : تقدير الحالة الاقتصادية الخطرة في البلاد ، عندما تقومون بتأدية واجباتكم .

ضعوا هذه المسألة نصب أعينكم ، واجتهدوا في التخفيض من النفقات وإن وجدت مذكورة في الميزانية بحيث ان الصلاحيــة القانونية المخولة لكم يجب ان لا تحول دون اقتصادكم اقتصاداً متناهياً في المصروفات .

هاتان النقطتان هما دستوري في العمل ، وأرجو أن تعينوني كلكم على تحقيقهما اه[1]

٢- وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٠ م :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة المالية المرقم ٢٧٩٩ والمؤرخ في١٥ نيسان سنة١٩٣٠ المتعلق بمعالجة المسألة الاقتصادية ، والمقترح فيه تأليف لجنة من الذوات الآتية للبحث في الموقف المالي ، ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء تبين فيه الوفورات التي يقتضي إجراؤها في الميزانية :

الرئيس - علي جودت بك : وزير المالية

الأعضاء : جعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع ، المستر دراور ، مستشار وزارة العدلية ، المستر سوان ، وكيل مستشار وزارة المالية

السكرتير . جورج جورجي مدير قسم التجارة والاقتصاد

فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح » إه

٣- وفي يوم ٤ أيار ١٩٣٠ م

« قرر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح معالي وزير المالية ، إيفادفخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، بمهمة مالية وبصورة خصوصية إلى طهران مدة أسبوع » إه

وكانت المهمة المالية المذكورة،مفاوضة الحكومة الايرانية في الديون المستحقة للتجار العراقيين على التجار الايرانيين ، ووجوب السماح بتسديدها ، بعد أن وضعت الحكومة الايرانية تشريعاً منعت فيه إخراج النقد من بلادها . وقد سافر العسكري إلى طهران في يوم ٤ مايس وعاد إلي بلاده في يوم ٢١ منه بعد أن وفق في مهمته بعض التوفيق

٤- كان رئيس الوزراء قد صرح في أبان تكوينه وزارته انه سيؤلف لجنة برئاسة وزير المالية السابق ياسين باشا الهاشمي لمعالجة الأزمة المالية في البلاد ، ثم رأى ان إسناد مثل هذا العمل إلى شخص غير مسؤول ليس من الأمور الصحيحة ، فألف اللجنة الوزارية التي أشرنا إليها في العدد

(١) جريدة البلاد العدد ١١٣

(٢) فويق هذا ولكن هذه اللجنة لم تأت عملا مفيداً يذكر

وفي يوم ١٤ أيار ١٩٣٠ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« نظراً إلى الأزمة المالية الآخذة بخناق العراق ، ولخطورة حالة البلاد الاقتصادية ، وبناء على الرغبة الحاصلة في تأسيس عملة عراقية بأقل تأخير ممكن، قرر مجلس الوزراء دعوة الرايت أونورابل السر هلتن ينغ ، بي • سي • جي • بي • ئي • دي • اس • او • دي • اس • سي • إلى العراق ، حيث يقضي مدة لا تقل عن ستة أسابيع لاسداء المشورة إلى الحكومة العراقية ، وليساعد عند عودته إلى لندن فيما يتعلق بالوسائل المقتضى اتخاذها لتأسيس عملة عراقية • أما طريقة اشتغاله في هذه المدة ، فيترك البت فيها إلى ما بعد وصوله ومواجهته مع وزير المالية » (١)

وفي يوم ١٧ أيار وصل إلى بغداد السر هلتن ينغ ، واتصل بساسة البلد وزعمائه ، وبكبار الموظفين الماليين والاداريين فيه واستمع إلى أقوالهم ، وآرائهم ، في الأسباب التي أدت إلى هذه الازمة المالية الخانقة ، وفي كيفية معالجتهـا ، ثم صار يدرس بنفسه العوامل التي أدت إلى تحرج الموقف الاقتصادي في العراق • وبعد أن زار بعض الألوية الاكثر إنتاجاً للحبوب المعاشية ، غادر البلاد نهائياً إلى بلاده في يوم ٢٥ حزيران من هـذه السنة حيث وضع تقريراً مطولا تصدى إلى تفنيد محتوياته زعيم المعارضة ، ياسين باشا الهاشمي ، فنشر سلسلة من المقالات المالية القيمة جمعها في كتاب مستقل السيد الحسني ، صاحب هـذا التاريخ ، فكان الكتاب غير وثيقة لدعم الذكاء العراقي ، وتفنيد مزاعم الغربيين في نشاط الشرقيين

٥ — رأت « الوزارة السعيدية الأولى » أن تحول دون انهيار المزارعين مالياً ، بعد أن فتكت الضائقة الاقتصادية في البلاد فتكها الذريع ، فقررت تسليفهم مبالغ مختلفة لتمشية أمورهم الزراعية فكان عملها مشكوراً ، ونتائج عملها محمودة •

٦ — وجدت الوزارة أن هنالك ديوناً للخزينة استحق دفعها ، فتعذر على المطلوبين تسديدها ، فاتخذت الاجراءات القانونية لشطب قسم من الديون المستحقة ، وتأجيل القسم الآخر

٧ — عقدت الوزارة مؤتمراً اقتصاديا في بغداد في ٢٣ حزيران ١٩٣٠م اشتركت فيه غرف التجارة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، وعالج المؤتمر الأزمة الاقتصادية من نواحيها المختلفة ، وبيان السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية ، وقد بقي المؤتمر قائماً أربعة أيام ثم انفض بعد مذاكرات مطولة

٨ — حملت « الوزارة » شركات النفط الاجنبية على تنزيل أسعار النفط الزراعي بمقدار ثلث السعر الراهن اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣١

---

(١) قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان ومايس وحزيران ١٩٣٠ م ص ٧٦-٧٧

٩- كانت الخزانة العراقية تتكلف نصف نفقات « دار الاعتماد البريطانية » في بغداد دون أن يكون لحكومة العراق أية سيطرة أو رقابة على موظفي الدار المذكورة ، ودون أن يكون لها أية كلمة فيما تنفقه الدار ، وقد استطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحمل الحكومة البريطانية على تحمل نفقات دار اعتمادها هذه كاملة اعتباراً من أول نيسان ١٩٣١ م وهي تتراوح بين ٧٥٠،٠٠٠ ربية والمليون ربية سنوياً

اللغة الكردية في الشمال

يقول المعتمد السامي البريطاني في تقريره المرفوع إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٠ م :

وقد ظهر آنذاك أن الاكراد إذا رأوا ان المعاهدة لا تحتوي على البنود التي تؤمن لهم بقاء امتيازاتهم فستزداد مخاوفهم ، وان خير طريقة لإبقاء ثقتهم هي أن تتخذ الحكومة العراقية بعض التدابير الإدارية والتشريعية الممكنة فتعمل على جعل الوضع الراهن في كردستان على أساس دائم وقد درس المعتمد السامي هذه المشكلة مع الملك فيصل ورئيس وزرائه والمستشارين وأعد معهم التدابير التي من شأنها أن تفند مزاعم الكرد وكانت أولى الخطوات وضع قانون لاستعمال اللغة الكردية ... ثم أنشئ مكتب ترجمة في وزارة الداخلية في بغداد لترجمة القوانين والأنظمة والاوامر إلى اللغة الكردية ، وجمعت المدارس الكردية في اربيل وكركوك والسليمانية تحت إدارة مفتش واحد وعين معاون مدير داخلية عام كردي وقد تم كل ذلك قبل نهاية عام ١٩٣٠ »

ونشرت الوزارة بيانا عن استعمال اللغة الكردية في ١٠ نيسان ١٩٣٠ هذا نصه :

« رأت الوزارة ، بعد أن تقلدت زمام الأمور ، أن تعني بما تراه هاماً ومطمناً لرغبات الشعب وأمانيه من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الالوية الشمالية فقررت إحضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الأمة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية استناداً إلى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي ، والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الكرد في العراق » (١)

وقد انتقدت الصحف المعارضة هذا البيان رغم ما نصت عليه المادة ١٧ من القانون الاساسي العراقي من أن « العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص » ولكن اللائحة مرت من مجلس الامة باستحسان وسلام

سر جامعة آل البيت

كان الملك فيصل قد أسس الشعبة الدينية في جامعة آل البيت عام ١٩٢٢ م (٢) وقد بقيت هذه

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٢٨ بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٠

(٢) يراجع البحث عنها في ص ٦٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب

الجامعة بين الاخذ والرد من قبل الوزارات المتعاقبة ، حتى إذا حلت أيام «الوزارة السعيدية الاولى» قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٠ :

« سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة موقتة والاستعاضة عنها في الحال الحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالباً من طلبة العلوم الدينية يوفدون إلى معاهد مصر » [١] ولم يوفد من أعضاء هذه البعثة غير أربعة أعضاء فقط ولم يعد فتح هذه الشعبة إلى عام صدور هذا الكتاب وهو عام ١٩٥٣

❋ المفاوضات لعقد المعاهدة ❋

كان أول بيان أذاعته « الوزارة السعيدية الاولى » عن المفاوضات المختصة بعقد المعاهدة العراقية — البريطانية المأمولة هو :

بيان رسمي

١— افتتحت أمس المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد دخول العراق عصبة الامم .

٢— اتفق على نشر نص المعاهدة بتمامه باللغتين العربية والانكليزية حالما يوقع فيها .

٣— واتفق أيضاً على انه إذا رؤي من المستحسن ، قبل التوقيع ، نشر إذاعة إلى الجمهور عن سير المفاوضات فتكون تلك الاذاعة بشكل بيان رسمي متفق عليه من الطرفين ، وعلى أن لا يذاع شيء آخر عدا ذلك

١ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

وفي اليوم الرابع من شهر نيسان المذكور أذيع البيان الرسمي الثاني التالي :

بيان

واصل المتفاوضون محادثاتهم أمس حول المعاهدة العراقية — البريطانية إذ استعرضت بصورة عامة المسائل التي ينبغي أن توضع على بساط البحث في أثناء المفاوضات . وقد انطوت المذاكرات على أجلى صراحة ومودة ، وتم الاتفاق على درس بعض الوجوه الفنية للقضية قبل انعقاد الجلسة القادمة . ٤ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

وفي اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٣٠م أيضاً صدر البيان الثالث التالي :

بيان رسمي

إن البيان الآتي قد وضع بالاتفاق ما بين الفريقين المتفاوضين

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ، مايس وحزيران ١٩٣٠ ص ٣٨

١- ان المعاهدة التي تجري عليها المذاكرة الآن ستدخل في حيز التنفيذ عند دخول العراق في جمعية الامم

٢- ان وضع العراق كما هو مصرح في هذه المعاهدة - سيكون وضع دولة حرة ومستقلة

٣- عند دخول المعاهدة الجديدة في حيز العمل، ستنتهي حالا جميع المعاهدات والاتفاقيات الموجودة مابين بريطانية العظمى والعراق، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال .

٨ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

موقف نوري السعيد

ولم يكن على رئيس الوزراء، نوري السعيد، كبير عناء للتوفيق بين وجهات النظر العراقية والبريطانية فهو أحد أعضاء اللجان الوزارية التي تكونت لمفاوضة الجانب البريطاني في جل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها العراق مع بريطانية، وهو مطلع على دخائل السياستين العراقية والبريطانية إلى حد كبير، وهو يتمتع بعطف الانكليز واطمئنانهم إليه، إلى ثقة الملك به واعتماده عليه . لهذا كان السياسيون كافة يعتقدون أن أمد المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني لن يطول، وانه لا بد من التوصل إلى نتيجة حاسمة في أقرب فرصة ممكنة وقد حققت الأيام القريبة هذا الاعتقاد فصدر البيان التالي في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م :

بيان رسمي

اتفق المفاوضون العراقيون والبريطانيون على إمضاء معاهدة تحالف وصداقة، يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وستنشر المعاهدة في بغداد ولندن، في عين الوقت، في موعد يتفق عليه الفريقان .

أما أسس المعاهدة فهي :

١- الاعتراف باستقلال العراق التام، وبتوليه منفرداً مسؤولية إدارة جميع شؤونه، وأخذه على عاتقه الأمن الداخلي، والدفاع وفقاً للتحالف ضد الاعتداء الخارجي .

٢- إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى .

٣- اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بانتهاء المسؤوليات الانتدابية، التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، من تلقاء ذاتها، بمجرد دخول المعاهدة في حيز التنفيذ

٤- جلاء جميع القوات البريطانية عن الهنيدي، والموصل، في خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ تنفيذ المعاهدة، وإيجار الحكومة العراقية، حكومة صاحب الجلالة البريطانية،

ثلاث قاعدات جوية غربي الفرات ، وشط العرب ، على أن يقوم بحراسة هذه القاعدات حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، على نفقة صاحب الجلالة البريطانية الخاصة .

٥- مدة المعاهدة خمس وعشرون سنة .

ويشترط فيها انه في أي وقت كان ، بعد مرور عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها ، يدخل في المفاوضة بناء على طلب أحد الفريقين المتعاقدين ، لعقد معاهدة جديدة لتأمين الموصلات الامبراطورية الجوية الاساسية ، وإذا اختلف في ذلك يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم

٦- يمثل كلا من الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق الآخر ممثل سياسي (ديبلوماتيكي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية بين الدول المستقلة

٩٣٠/٦/٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

❋ تعطيل مجلس النواب فعلاً ❋

كان مجلس النواب قد شرع في عقد جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني منذ يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م وفي يوم ١٩ شباط ١٩٣٠ استصدرت « وزارة ناجي السويدي » إرادة ملكية « بتمديد أجل اجتماع مجلس النواب العادي لسنة ١٩٢٩ شهرين لإتمام الأشغال المستعجلة » إهـ

فلما تكونت « الوزارة السعيدية الأولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م استصدرت إرادة ملكية « بإنهاء مدة التمديد في اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣٠ » « لعدم وجود أشغال مستعجلة بسبب تأليف وزارة جديدة »

وفي يوم ٢٩ آذار من هذه السنة أقام الملك فيصل مأدبة عشاء لأعضاء مجلس النواب ختمها بالكلمة التالية :

(رغبت أن أجتمع بكم حضرات النواب المحترمين لأحييكم وأشكركم على خدماتكم الجليلة التي قمتم بها في سبيل البلاد فأودعكم لمدة أرجو الله أن لا تكون طويلة وفي أثنائها تحتكون بناخبيكم وتحصلون على ما يساعدكم على القيام بوظائفكم من المعلومات والاطلاعات اني لآسف على الظروف التي لم تساعدكم على إكمال مهمتكم لكني آمل أن أراكم في القريب مدعوين إلى اجتماع فوق العادة للنظر في الميزانية .

اني قد لا أكون مخطئاً إذا قلت ان هذه الظروف ستكون تاريخية في حياتنا القومية حيث اننا على ما أعتقد نستقبل صبحاً باسماً وشمساً منيرة فعليه أطلب إليكم أن توحدوا صفوفكم لتقوموا بواجباتكم الوطنية ولتبرهنوا على أننا أوفياء لأصدقائنا من الامم مستعدون للدفاع عن مصالحنا القومية) [1]

---

(١) جريدة البلاد العدد (١١٩) بتاريخ ٣١ آذار ٩٣٠

وقد رد رئيس مجلس النواب ، توفيق السويدي ، على كلمة الملك الموجزة بما يناسب المقام فلما عقدت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م صدرت الارادة الملكية التالية :

« لما كان المفاوضون العراقيون والبريطانيون قد اتفقوا على إمضاء معاهدة تحالف وصداقة يشرع في تنفيذها عندقبول العراق عضواً في عصبة الامم ، ولما كانت أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد كان من المحتم استفتاء الأمة في المعاهدة وافساح المجال لإبداء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فقد أصدرت إرادتي الملكية بناء على قرار مجلس الوزراء وبعد الاطلاع على المادة ٢٦ والمادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي وبناء على السلطة التي خولني إياها جلالة الملك فيصل الاول بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة . كتب في بغداد في اليوم الاول من شهر تموز ١٩٣٠ واليوم الخامس من شهر صفر ١٣٤٩ .

علي

رئيس الوزراء — نوري السعيد

وبهذا الاعتبار يكون مجموع مدة هذا الاجتماع من المجلس النيابي أربعة أشهر وأربعةوعشرين يوماً عقد المجلس خلالها ٣٣ جلسة وبلغ عدد اللوائح القانونية المقدمة اليه ٤٩ لائحة ولائحة واحدة معادة من مجلس الاعيان يضاف إلى ذلك عشرون لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام كانت باقية من اجتماع ٩٢٨ وقد مرّت كلها منه باستثناء خمس لوائح قانونية سحبت من قبل الحكومة و٣٣ لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام بقيت فيه إلى المجلس الجديد .

❊ سفر الملك ونشر المعاهدة ❊

ما كادت الوزارة السعيدية الأولى تشرع في مفاوضة الجانب البريطاني لوضع المعاهدة العراقية — البريطانية المرتقبة حتى تعرضت الى حملة من الانتقادات القاسية ، وكانت الاحزاب المعارضة تنفخ في تلك الجذوة كي تزيدها ضرماً وتطبخ عليها ما تريد اكله شهياً .

ومع ان الوزارة أحاطت المفاوضات بالكتمان الشديد ، ولم تتضمن بياناتها ، التي أثبتنا نصوصها فيما تقدم ، إلا عبارات غامضة فان « حزب التقدّم » الذي كانت الوزارة المستقيلة تستند اليه رفع احتجاجاً إلى الملك فيصل زعم فيه أن الوزارة الجديدة خالفت القانون الاساسي ، بالغائها مدة تمديد اجتماع مجلس الامة ، وعدم مجابهتها المجلس للحصول على ثقته ، وعدم تصديقها الميزانية العامة منه ، وقد طلب الحزب الى صاحب الجلالة في عريضته المؤرخة ١٦ حزيران ١٩٣٠ م أن يصدر الملك أمره بجمع المحكمة العليا لتفسير مواد القانون الأساسي المختصة إذا لم يرَ جلالته رأي الحزب في المخالفات التي اسندها الى الوزارة

وكان صاحب الجلالة يهدىء الخواطر ، ويطيّب النفوس ، حتى إذا كان يوم ٢٣ حزيران ١٩٣٠ صدر هذا البيان :

« لقد تقرر سفر صاحب الجلالة الملك صبيحة ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٠ إلى اوروبا على إحدى الطائرات ، عملا بالتقرير الصحي الذي يقضي بضرورة استشفاء جلالته خارج القطر العراقي . وسينوب عن جلالته في القيام بأعباء العرش صاحب السمو الملكي الأمير غازي ، وليّ العهد ، ريثما يصل صاحب الجلالة الملك علي ، الذي سيقوم حين وصوله في ٢٤ الجاري بأعباء النيابة عن جلالة الملك المعظم » — جريدة البلاد العدد ١٨٤ —

ولما كان رئيس الوزراء نوري السعيد ، قرر السفر إلى بريطانية في أول تموز ١٩٣٠ لحل المسائل المعلقة بين العراق وبريطانية ، فقد اكد السياسيون المعارضون أن الملك فيصل إنما اختار السفر الى اوروبا في التاريخ المذكور ليدعم رئيس وزرائه في مفاوضاته مع الانكليز

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م تمّ التوقيع في المعاهدة العراقية — البريطانية المرتقبة ، وفي اول تموز طار رئيس الوزراء الى لندن ، بعد أن استصدر إرادة ملكية بإنابة وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، منابه ، وفي هذا اليوم ايضا « ١ تموز ١٩٣٠ » صدرت الارادة الملكية « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد »

وفي مساء يوم ١٨ تموز ١٩٣٠م و٢٢ صفر ١٣٤٩هـ طلب « ملاحظ مكتب المطبوعات » الصحفيين كافة ، وسلمهم نص المعاهدة المذكورة لنشرها في اليوم التالي بلا تعليق ، ولا تمهيد ، ولا إبداء رأي ، فصدرت صحف العاصمة صباح يوم الجمعة ١٩ تموز وهي تحمل النص المذكور ، فما كادت هذه الصحف تصل الى سائر الوحدات الادارية حتى اخذت برقيات الاحتجاج عليها تنهال كالسيل وزاد الطين بلة اشتراك الاكراد في هذه الاحتجاجات بزعم انها لا تشير إلى الادارة الخاصة التي كانوا قد وعدوا بها وانصرفت اقلام الكتاب والباحثين ، بعدئذ ، الى نقد المعاهدة وذيولها نقداً لاذعا ، وهذا هو النص بحذافيره :

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة ، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم ، وادامتها ما بين بلاديهما ،

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف ، الموقع عليها في بغـداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة بعـد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية ، مدة كل منها أربع سنوات، في هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق في جمعية الامم ،

ولما كانت حكومةجلالته في بريطانيا العظمى و إيرلندة الشماليةقد أعلنت الحكومةالعراقية، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الألف ، وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف ، ان هذه هي نيتها ،

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم ،

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما ، بصفة كونهما ملكين مستقلين ، ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة،

فقداتفقا على عقدمعاهدةجديدة لبلوغ هذه الغاية، على قواعدالحرية والمساواةالتامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما :—

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد : رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي. ام. جي. دي. اس. او.

وعن جلالةملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند:

عن بريطانية العظمى وايرلندة الشمالية

اللفتنت كرنل : السر فرنسيس هنري همفريز جي•سي•ف•او•كي•سي•ام•جي•كي• بي•اي•سي• آي•اي•

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ، فوجداها صحيحة قد اتفقا على مايلي :

المادة الأولى — يسود سلم وصداقـة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقـين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة • وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة

الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر

المادة الثانية — يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي (ديبلوماتيكي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية

المادة الثالثة — إذا أدى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليهما خطر قطع العلاقات بتلك الدولة، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى ، يمكن تطبيقها على تلك الحالة

المادة الرابعة — إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته ، بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه

وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق ، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات

المادة الخامسة — من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وأيضاً — بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه — مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق ، بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك

فمن أجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق ، لصاحب الجلالة البريطانية ، في أن يقيم قوات في الاراضى

العراقية في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق

المادة السادسة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها

المادة السابعة — تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف ، الموقع عليها في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة إحدى وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما ، التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ

توضع هذه المعاهدة في نسختين ، في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه

المادة الثامنة — يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية ، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات ، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده

ومن المعترف به أيضاً ، ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا لاي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق

المادة التاسعة — ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، أو عليه ، وفقا لميثاق عصبة الامم ، أو معاهدة تحريم الحرب ، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية

المادة العاشرة — إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ، أو تفسيرها ، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأسا بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم

المادة الحادية عشرة — تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري

تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما ، بناء على طلب أحدهما ، بعقد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الأحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية

التوقيع : نوري السعيد　　　　F. H. HUMPHRyS

ملحق

—١—

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين إلى آخر ، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقا لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات الهنيدي لمدة خمس سنوات ، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة ، حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن

—٢—

يشترط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل ، تظل الحصانات ، والامتيازات ، في شؤون القضاء ، والعائدات الأميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق ، شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الاولى أعلاه ، وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتمل

وجودها في العراق ، عملا بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي ، له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية ، فيما يتعلق بالحصانات ، والامتيازات ، أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

-٣-

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق ، وتدريبها ، واعاشتها ، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة

-٤-

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية ، وفقا لأحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية ، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر

-٥-

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١- تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية ، في المملكة المتحدة

٢- تقديم الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطيارات ، من أحدث طراز متيسر ، إلى قوات جلالة ملك العراق

٣- تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق

-٦-

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين : العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه ، إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب ، فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين

ويتعهد أيضاً بأن أي أشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري ،

يرسلون إلى مدارس ، وكليات ، ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالته البريطانية؛ بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أي قطر آخر كان

ويتعهد أيضا بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها •

— ٧ —

يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم ، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وطرقه المائية ، وموانئه ، ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذنا عاما في زيارة شط العرب ، بشرط إعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية

ن • س   ف • ه • ه •

دار الاعتماد   بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية ، لدى بلاط جلالة ملك العراق ، يكون بدرجة سفير •

التوقيع : ف • ه • همفريز

فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية — بغداد

ديوان مجلس الوزراء   بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

جواباً على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، اتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية — وهي شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير في العراق — تنوي منح سفراء جلالته البريطانية ، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول ، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول

وكذلك تنوي الحكومة العراقية أن ممثل جلالة ملك العراق السياسي ، لدى بلاط سانت

جيمس ، سيكون بدرجة وزير مفوض ، طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . كي • سي . أم . جي • كي • بي •
ثي • سي • آي • اي المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم أتشرف بأن اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة — كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة والمسائل التي يقضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها — ستكون موضوعا لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف • هـ • همفريز جي • سي • في • أو • كي • سي • ام • جي • كي • بي •
ني • سي • آي • اي المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن اسجل ، انه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المعلقة ، كالمسائل المعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة ، والمسائل التي يقتضي تسويتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها — ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد

التوقيع : ف • هـ • همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية — بغداد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم، أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه نظراً إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادينا فإن الحكومة العراقية تستخدم اعتيادياً الرعايا البريطانيين ، عند حاجتها إلى خدمات موظفين اجانب • وينتقى أولئك الموظفون بعد المشاورة بين حكومتينا • ومن المفهوم أن هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين ، في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون، واتشرف بإعلام فخامتكم أيضاً بأنه ليس

في المعاهدة التي وقعنا عليها في هـذا اليوم ، ما يمسّ صحة العقود المعقودة ، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف . ه . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . ام . جي . كي . بي . ئي . سي . آي . اي المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن اشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم ، بتاريخ اليوم ، المتعلقة باستخـدام الموظفين الاجانب ، وأن أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه

التوقيع : ه . ف . همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية — بغداد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه في نية الحكومة العراقية، بالنظر إلى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ، أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددهـا قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف . ه . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي . ئي . سي . آي . اي المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بأن اشعر فخامتكم بتسليم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها إلى العراق

التوقيع : ف . ه . همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية — بغداد

❋ ما تقوله جريدة اجنبية ❋

وتقول جريدة « نيويورك تايمس » الاميركية الصادرة في ٦ تموز ١٩٣٠ م بصدد هذه المعاهدة ما يلي :

« فمن الجهة الواحدة وضعت حداً فاصلاً لمدى الانتداب الذي اضطلعت به بريطانية على العراق

منذ أن وضعت الحرب العظمى اوزارها ومن الجهة الاخرى ابقت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفاً بغيوم من الغموض » اه

✵ الكتاب المختص بحرس المطارات ✵

بعد أن استقالت وزارة نوري باشا السعيد الثانيــة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ م وتألفت « الوزارة الشوكتية » في يوم ٣ تشرين الثاني من هذه السنة، عثر على كتاب سري ألحق بالمعاهدة الجديدة دون ان يطلع على الكتاب احد لا الملك فيصل ولا مجلس وزرائه ولا برلمان البلاد ولا صحافتها ، وها نحن ننشر نصه هنا لنعود الى موضوعه اثناء البحث عن « الوزارة الشوكتية »

وزارة الخارجية سري بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

سيدي !

إشارة إلى المادة ٤ من ملحق المعاهــدة التي وقعناها اليوم أتشرف باخباركم أنه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه أحكام تلك المادة، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لأجل الحرس الخاص المشار اليه في هذا الملحق .

لا اتوقع ان تحصل ضرورة لاتخاذ أي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ولكن إذا كانت هناك نقطة ووجد من الوجهة العملية ان القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض فإن التشريع اللازم سيمر بدون تأخير .

(أ) تتألف القوة من رجال لا يتجاوز عددهم (١٢٥٠) ما عدا الموظفين البريطانيين .

(ب) تكون الخدمة في القوة اختيارية وتعفي هــذه الخدمة أي عضو من القوة المذكورة من أحكام أي قانون لأجل الخدمة الاجبارية .

(ج) تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين ، الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين الى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك صغار الضباط ، وضباط الصف البريطانيون ، بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تختص برتبهم عادة ، وللقائــد الصلاحية بوضع قواعد ، فيما يختص بالتجنيد ، والإدارة ، ونوع الأسلحة ، والتجهيزات ، واللباس ، وكيفية التدريب ، ومقدار الراتب ، وشروط الخدمة .

(د) أما بخصوص النظام فستكون القوة ، باستثناء الموظفين البريطانيين ، خاضعة إلى القانون العسكري العراقي .

يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمة ، ويكون للقائــد الحرية التامة من جهة دعوة الديوان حرب ، وتأليفه ، تصدق الاحكام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضواً فيه من قبله في الاحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضواً في الديوان

او يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحـدة ، يجري تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

(ﻫ) تكون وظيفة القوة الأساسية حماية قواعد الطيران في العراق ، التي قد تكون بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت . ولأجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الاجرائية عنها عائدة إلى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

(و) من المتفق عليه ، انه قـد تدعو الضرورة من وقت لآخر – لأجل القيام بالوظائف المذكورة أعلاه ، بصورة منظمة – أن يتلقى أعضاء القوة الأوامر من ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية : تبلغ هذه الأوامر إلى القوة عادة بواسطة ضباطها غير أن الحكومة العراقيـة لا تعارض ، عند الحاجة ، في إصدار هذه الأوامر بصورة مباشرة ، وتتخذ التدابير ، في هذه الحال، لتأمين اجبار جميع أعضاء هـذه القوة على امتثال هذه الأوامر ، وتمتعهم بنفس الصيانات ، كما لو كانت الأوامر قد اعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، ومن المتفق عليه ان سلطة القيادة على القوات العراقية ، التي قد تمنح إلى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية ، لا يمكن ممارستها إلا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

(ز) تسدَّد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى .

أتشرف بأن اكون يا سيدي خادمكم المطيع جداً . ن . س .

فخامة السر ف . ﻫ . همفريز جي . سي . في . او الخ

معتمد صاحب الجلالة البريطانية السامي في العراق

✻ الاتفاقية المالية ✻

ايفاد رئيس الوزراء

قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٧ حزيران ١٩٣٠ م :

« ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الامور الآتية :

١ – قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قرّرها مجلس الوزراء .

٢ – حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديـدية ، وقضية الشيخين ، ومخصصات فخامة المعتمد السامي ، وقضية الميناء .

٣ – والسعي لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لربط امور العراق بوزارة الخارجيـة البريطانية ، والمباحثة مع البيوتات المالية لتأسيس بنكين : وطني وزراعي ، والسعي لايجاد المبالغ

اللازمة للقيام بمشاريع الغرّاف ، والحبانية ، وعكركوف ، وأبو غريب ، وتقديم نتائج مباحثاته ومساعيه إلى مجلس الوزراء » (١)

وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠ م

« أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره السابق ، المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠ فقرر ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الامور الآتية :

١ – قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قرّرها مجلس الوزراء .

٢ – حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية الشيخين ، وقضية الميناء ، وغيرها

٣ – السعي لايجاد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغرّاف ، والحبانية ، وعكركوف ، وأبو غريب ، وتقديم نتائج مباحثاته ومساعيه الى مجلس الوزراء » (٢)

أما التعليمات التي اعطتها الحكومة إلى نوري باشا السعيد فهذا نصها :

١ « قضية امتياز النفط : توافق الحكومة العراقية على اقتراحات اللجنة الوزارية المؤلفة من فخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، ومعالي جميل باشا الراوي ، وزير المواصلات والأشغال ، والمستر وبتيلي مستشار وزارة المواصلات والأشغال ، المرسلة طي كتاب الوزارة الأخير المرقم س/٢٧٤ والمؤرخ في ٧ – ١٣ أيار ١٩٣٠ » عدا سعر النفط الأسود الذي يجب أن يكون بالمئة اربعين ، وعلى ان لا تضاف أية نفقة مما تستلزمه كلمة الانتاج وغيرها من النفقات

٢ حسم قضية السكك الحديدية حسب مقترحات الحكومة العراقية ، أو تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية

٣ الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب ، والغاء مخصصات المعتمد السامي

٤ – تسجيل أملاك الميناء باسم الحكومة العراقية اه (٣)

ما نصت عليه المعاهدة

لما عقدت المعاهدة العراقية – البريطانية الأخيرة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ألحق بها هذا الكتاب ، في جملة ما الحق بها من مذكرات ومراسلات

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة !

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن اسجل انه قد تمّ الاتفاق على

---

(١) و

(٢) مقررات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان – مايس – حزيران ١٩٣٠ ص ١٠٩ وص ١٢١

(٣) مقررات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان – مايس – حزيران ١٩٣٠ م ص ١١٠/١١١

أن جميع المسائل المالية المعلقة ، وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية، وميناء البصرة، والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ، ستكون موضوعاً لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في يوم واحد .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف . ه . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي . ني . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

سفر رئيس الوزراء

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م اصدرت الحكومة هذا البيان

« يغادر صاحب الفخامة رئيس وزراء العراق الى بريطانية العظمى في اول تموز سنة ١٩٣٠ (غداً) لحل المسائل المعلقة ، التي سبقت الاشارة اليها في بيان سابق . ولما كانت نيَّة الحكومة العراقية قد صحَّت على تقديم طلب إلى عصبة الامم قبل السنة ١٩٣٢ لقبول العراق عضواً فيها ، فسيغتنم فخامته هذه الفرصة للنظر في التاريخ الملائم لتقديم الطلب المذكور » اهـ [1]

أما البيان الذي يشير اليه هذا البيان فكان قد صدر في ١٧ حزيران وهذا نصه :

« في نية الحكومة العراقية ان توفد فخامة رئيس الوزراء الى لندن لمفاوضة شركة النفط العراقية بشأن تعديل امتيازها الحالي، على ما يلائم مصلحة البلاد ، وسينتهز فخامته فرصة وجوده في لندن فيسعى لحل جميع المسائل المعلقة بين الحكومتين : العراقيـة والبريطانية ، ومنها قضية السكك الحديدية ، والميناء ، والقضايا الاخرى ، وكذلك سيتصل فخامته بالبيوتات المالية لدرس مسألة انشاء بنك وطني وزراعي للعراق، وسيعرض فخامته نتائج اعماله على مجلس الوزراء عند عودته للبلاد للنظر فيها » اهـ [2]

وقد سافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى لندن في أول تموز ١٩٣٠ م فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى صهره وزير الدفاع ، جعفر باشا العسكري

ولم تكن المفاوضات التي أدت الى وضع « الاتفاقية المالية الجديدة » بحاجة الى كبير عناء ، فقد كانت وجهة النظر الواقعية معروفة في كيفية تعديل الاتفاقية الماليـة المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤ م منذ أبرمها المجلس التأسيسي ليلة يوم ١١ حزيران من تلك السنة [3] ، كما أن وجهة النظر

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٩٣٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠

(٢) جريدة البلاد : العدد (١٨٤) بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٠

(٣) تراجع الص (١٦٨) من الجزء الاول من هذا الكتاب

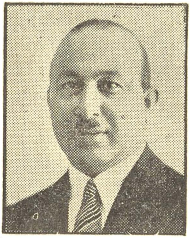
البريطانية معروفة منذ عام ١٩٢٦م لهذا فقد توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الجديدة في لندن في يوم ١٩ آب ١٩٣٠م بيسر وبدون كبير عناء.

استقالة وزير المالية

وعاد نوري باشا السعيد الى العراق في يوم ٧ أيلول ١٩٣٠م ولما اطلع مجلس الوزراء على نصوص الاتفاقية المالية الجديدة عدّ وزير المالية ، علي جودت ، الاتفاق بصيغته النهائية نقضاً لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ حزيران سنة ٩٣٠ القاضي بأن « تقدم نتائج مباحثاته ومساعيه الى مجلس الوزراء » فاستقال من منصبه بكتاب رفعه الى الملك فيصل هذا نصه :

إلى أعتاب نائب الملك ، صاحب الجلالة الملك علي المعظم .

لم اقدم على تولي اعباء المسؤولية إلا بعد أن تيقنت من التصريحات الخطيرة التي فاه بها آنئذ فخامة رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، من أننا نتمكن في المرحلة الخطيرة التي كانت تجتازها البلاد ، على اثر استقالة مجلس الوزراء السابق ، من النيل على حقوق كانت ولم تزل الرمز الحقيقي الى



وزير المالية المستقيل : علي جودت بك

مطالب البلاد ، تلك المطالب التي نودي بها في ازمنة مختلفة ، والتي منها تعديل المعاهدة الحالية وملحقاتها.

والآن ، وبعدما تأكدت أن المعاهـدة المنوي عقدها مع بريطانية العظمى ، وما تحتويه من المواد لا يتفق مع ما اتفقنا عليه من مبادىء عند تأليف الوزارة ، ولا اعتقد أيضاً أنها تؤمن ولو جزءاً قليلا مما تصبو اليه البلاد ، وبما انني شديد الرغبة بأن لا أعيق أي عمـل قد يعتقدوا زملائي الوزراء انه مفيد للبلاد ، ويتعهدوا بتنفيذه ، فلي الشرف ان اتقدم بكتابي هذا راجياً عفوي من المسؤولية واني لجلالتكم من اخلص المخلصين . بغداد في ٩ أيلول ١٩٣٠

العبد المطيع : وزير المالية — علي جودت

ولما كانت المعاهـدة التي يشير اليها الوزير المستقيل قد عقدت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م أي قبل ان يستقيل الوزير المشار اليه من منصبه بأكثر من شهرين ، فقد طلبنا الى معاليه ان يوضح لنا

ظروف الاستقالة هذه ، واسبابها ، فكتب الينا معاليه هذا الكتاب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن سبب استقالتي من وزارة المالية مع انكم اطلعتم على ذلك السبب من تصريحاتي للصحفيين في حينه

إن سبب الاستقالة هو أن مجلس الوزراء لما خوّل فخامة رئيسه ، نوري باشا السعيد ، في جلسة ١٧ حزيران ١٩٣٠ المفاوضة مع الحليفة حول المقترحات البريطانية المقدمة الينا بشأن المعاهدة الجديدة ؛ اشترط أن تعتبر هذه المقترحات كمقترحات ، لا كنصوص نهائية ، وأن تعرض على مجلس الوزراء بعد عودة جلالة الملك من اوروبا ليتناقش فيها ، ويعدل ما يجب تعديله . وعلى هذا الأساس سافر الرئيس الى لندن . فلما عاد إلى بغداد وأطلع زملاءه على نتيجة مفاوضاته ، ولاسيما المالية منها ، التي اتضح لي انها لم تكن محققة لأماني الشعب ، وصرح لنا بأن تلك المقترحات يجب أن تعتبر كنصوص نهائية ، رأيت أن الموافقة على تصريحه يعد تراجعاً عن القرار المتخذ في الجلسة المذكورة فانسحبت من الوزارة حالا ودمتم باحترام . بغداد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠

المخلص « علي جودت »

وقد صدرت الإرادة الملكية في ١٣ أيلول ١٩٣٠م بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ، جمال بابان ، وفيما يلي نص الاتفاق المالي الذي عقده رئيس الوزراء في لندن :

نص الملحق المالي

لندن في ١٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي

عطفاً على محادثاتنا في لندن ، أتشرف بأن أقترح اعتبار النصوص التالية ، شاملة الاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني ، بين فخامتكم وبيني ، عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ومن المتفاهم عليه ، أن الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ، ومن جواب فخامتكم عنها ، سيكون من وثائق إبرام معاهدة التحالف ، ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وايرلندة الشمالية ، إلى الحكومة العراقية ، في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، الممضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، المطارات ، والمعسكرات ، التي في الهنيدي والموصل ، والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية إنتقال هذه المطارات ، والمعسكرات ، اليها « ما عدا سقيفتين فولاذيتين من نوع (A) ومعدات الثلج الموجودة في الهنيدي ، والموصل ،

التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة، بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته . ويشمل ذلك المباني ، والمعامل ، والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، الموجودة هناك ، ولا يدخل في هذا الحساب المباني الطينية ، التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هـذا المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، آمنة في إشغال مواقعها الحالية في الهنيدي ، والموصل ، والشعيبة ، وفي استعمال اماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري ، ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الأماكن ، تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢- عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيـدي ، والموصل ، وفق أحكام الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، إذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية ، تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة ، بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين ، لإنشاء سكة حديدية تصل تلك القاعـدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣- لا تستوفى بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية ، التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف ، متى كانت تلك المواقع في أراض أميرية خالية . أما إذا كانت تلك البقاع في أراض غـير أميرية ، فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجارات ، بشروط معقولة ، على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات ، بناء على طلب حكومة المملكة المتحـدة ، وعلى نفقة المملكة المتحدة . وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب ، والرسوم ، وتظل الايجارات نافـذة المفعول ، مادامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد ، وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها ، أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة ، أو أجل ايجار أي منها بصورة نهائية ، إما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني ، والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، المبينة في تلك المواقع ، بتثمين معقول ، مع اعتبار مقـدار استعمالها ، وإما أن تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهـدة التحالف ، وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافـذة المفعول ، لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع اجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤- تنفذ التدابير التالية ، المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية و إدارتها ، بأسرع ما يمكن ، وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى، على كل حال ، سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ : -

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ، ملكية السكك الحديدية الشرعية ، الى الحكومة العراقية ، وتسجل باسم الحكومة العراقية ، وفي عين الوقت الذي يتم فيه هـذا الانتقال ، تخوّل هيأة خاصة ، أو نقابة ذات شخصية قانونية ، حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره ، وببدل ايجار اسمي ، وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة ، على ان تؤلف هذه الهيأة ، أو مجلس الادارة ، بقانون خاص ، تسنه الهيأة التشريعية العراقية ، وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة بأجمعها عن إدارة السكك الحديدية العراقية ، وتدبير شؤونها ولها وحدها ، دون غيرهـا ، سلطة جمع رأسمال جديد باكتتاب عام ، أو بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية ، على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

(ج) يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي :

(أولا) يخصص لحكومة المملكة المتحـدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية من الأسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة، ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة، ابتداء تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية ، ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ، ويحسب ٢٥ لك ربية من هـذا المبلغ ، قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

(ثانياً) يخصص للحكومة العراقيـة ٤٥ لك و٨٥ الف ربية من الأسهم الممتازة بعين الشروط ، وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية ، والتي اعفيت من الفائدة .

(ثالثاً) أيضاً يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الأسهم المتأخرة ، وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت، الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

(د) يتألف مجلس إدارة النقابة من خمسة مديرين ، تعين اثنين منهم الحكومة العراقيـة ، واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . أما الخامس ، الذي يكون رئيس مجلس الادارة ، فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ، ويكون اول رئيس لمجلس الادارة ، مدير السكك الحديديـة العراقية الحالي .

تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لإصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ، ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هـذا القرض ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق

بالفائدة أم برأس المال .

(و) كل رأسمال تقترضه النقابة لإصلاح السكك الحديدية العراقية ، او لتوسيعها ، يقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية ، بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية، التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك ، غير مترتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحوّل حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ، ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها ، مما قد تضطر الحكومة العراقية إلى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ، ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ح) توقعاً لانتقال السكك الحديدية ، وتأليف النقابة ، تبادر الحكومة العراقية إلى منح عقود مدتها ثلاث سنوات ، وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية البريطانيين ، الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك . ولا تبطل هذه العقود ، بعد منحها إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد اطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الإدارة بعد تأليفه .

٥- إن الملك الكائن في ميناء البصرة ، الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة، ينتقل إلى الحكومة العراقية ، وتقوم بإدارة الميناء هيأة تدعى مجلس امناء الميناء . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة، لتأليف مجلس امناء ميناء، له شخصية قانونية . على أن لا يعدل هذا التشريع إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ، ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور ، وتأليف مجلس امناء الميناء ، ينتقل الملك الكائن في الميناء إلى الحكومة العراقية ، ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال ، يمنح مجلس أمناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الايجار ، او الامتياز ، او بواسطة اخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط، وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مديناً لحكومة المملكة المتحدة ، بأي جزء كان من الدين

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام . P. H. HUMPHRYS

الى فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

سيدي !

أتشرف بأن اخبركم ، بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، والمبسوطة فيها النصوص المقتضي

اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني ، بين فخامتكم وبيني ، عند إمضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ؛ وانني أؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه

وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام نوري السعيد

الى : فخامة السر ف. ه. همفريز جي. سي. في. او. كي. سي. ام. جي. كي. بي. ئي. سي. آي. ئي. المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

ايضاحات خطيرة

لما رأى رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، أن نشر الاتفاق المالي ، الذي توصل اليه في مفاوضات لندن، على علاته من شأنه ان يفسح المجال للنقد ونحوه ، قر رأيه على ان يذيع تاريخاً موجزاً للقضايا المالية المعلقة بين بريطانية والعراق منذ أن تكونت الدولة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١م الى تاريخ توصله لهذا الاتفاق ، وعلى هذا أعدت الدوائر المسؤولة خلاصات وافية لكل قضية من القضايا المذكورة ووزعتها على اعضاء المجلس النيابي وهذه نصوصها :

﴿ نبذة ﴾

حول شراء المباني ، والمطارات ، والمؤسسات الموجودة في الهنيدي والموصل

يمكن قسمة هذه المباني ، والمطارات ، والمؤسسات ، الى قسمين :

القسم الأول — المباني الطينية :

ان هذا القسم يؤلف العدد الأعظم من المباني المشتراة ، وهو عبارة عن عدد كبير جداً من الأبنية التي شيدت قبل المباني الحجرية .

لقد سبق للحكومة العراقية ، ان اشترت ، مثل هذه الأبنية، من الحكومة البريطانية وكان أعظم تسهيل حصلت عليه في شرائها دفع ٢٥ في المائة من الثمن المقدر لها وهي مقلوعة. اما الآن فقد وفقت الحكومة العراقية الى استملاك هذه المباني بما فيها من حديد ، وأخشاب ، وغير ذلك بلا ثمن .

ولا شك في أن قيمة هذه المباني ، بحالتها الحاضرة ، تساوي مبالغ طائلة ستعرض للرأي العام فيما بعد .

القسم الثاني — المطارات الحديدية ، والمؤسسات الكهربائية ، والمائية ، واللاسلكي ، والخط

الحديدي (ديكوفيل) والمباني الحجرية المحدودة العدد ، والتي بنيت حديثاً كمستشفى الهنيدي ، وبعض مطاعم الضباط :

مهما قيل عن الثمن الذي شريت به هذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، فإنه لا يمكن القول بأن صفقة العراق في شرائها كانت غير رابحة (وهذا لن يتجاوز ٤٨ لكا من الربيات) ان من المحتم على العراق أن ينشىء مثل هـذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، سواء اكان ذلك عاجلا ام آجلا ، ولا شك في ان كلفة الانشاء تزيد اضعافاً مضاعفة على الثمن الذي شريت به .

❋ نبذة مختصرة عن تطور قضية ميناء البصرة ❋

بدأت المخابرة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية لنقل الميناء ، الذي هو ملك للحكومة البريطانية ، الى الحكومة العراقية ، في اوائل السنة ١٩٢٢ وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ بعث المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (السيد عبد الرحمن النقيب) بشروط الحكومة البريطانية التي تلخص فيما يلي :

(١) التسعير — ٧٨٫٩٦٠٫٠٠٠ ربية ، تعتبر ديناً للحكومـة البريطانية على العراق يدفع اقساطاً سنوياً خلال ٣٠ سنة اعتباراً من أول نيسان ١٩٢٣ مع فائدة ٥ في المائة .

(٢) ان يضاف الى دين الميناء كل جزء لا يدفع من الأقساط السنوية ، ويحول الى قسط سنوي يشترط دفعه في ٣١ آذار ١٩٥٣ مع فائدة ٥ في المائة ..... الخ .

احيلت الشروط إلى وزارة المالية، فأجاب عليها وزير المالية (ساسون حسقيل) في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بما يلي :

« نرى ان الشروط التي وافقت عليها الحكومة البريطانية ، في هـذا الصدد ، في مصلحة البلاد ويمكن العمل بمقتضاها .... الخ » .

وفي ٣ مايس ١٩٢٣ تألفت لجنة من وزير العدليـة (ناجي السويدي) ووزير المواصلات والأشغال (يس الهاشمي) ومستشار وزارة المالية (المستر سليتر) فوافقت اللجنة في ١٦ مايس ١٩٢٣ على ما يأتي :

(١) ان تكون ميزانية الميناء ملحقاً لميزانية العراق العمومية .

(٢) ان يخفض التسعير إلى ٧٢ لكا ، وأن يكون ديناً لبريطانية على الميناء .

(٣) ان يكون الفائض ٣ بالمائة .

(٤) ان يكون لجلالة ملك بريطانية ممثل في لجنة الامناء لطول المدة التي يبقى العراق فيها مديناً لبريطانية عن الميناء .

(٥) يحق للمعتمد السامي ان يفحص ميزانية دائرة الميناء للتأكد من انه تم درج المبالغ اللازمة

لاداء الدين وقد اقترنت اقتراحات اللجنة الوزارية الآنفة الذكر بموافقة مجلس الوزراء في ٢٣ مايس ١٩٢٣ (برئاسة عبد المحسن السعدون) .

وفي كانون الثاني ١٩٢٤ وافقت الحكومة البريطانية على ان يكون التسعير ٧٢،١٩،٠٥٤ وتمسكت بأن تبقى الفائدة ٥ في المائة (رئاسة جعفر العسكري) .

ثم عقدت معاهدة ١٩٢٤ والاتفاقيات الملحقة بها . فجاء في المادة (١٠) من الاتفاقية المالية ما يلي : —

« توافق حكومة جلالة ملك بريطانية ، وحكومة العراق ، على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالأمانة (تدعى امانة الميناء) وعلى ان ينظر في شروط هذا التسليم على حدة ، وأن تشتمل تلك الشروط على ما يأتي : —

(١) تفصل ايرادات الميناء ، ومصروفاتها ، عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لأجل إدارة شؤون الميناء ، امانة ميناء بأمر حكومة العراق ، على ان توافق حكومة جلالة ملك بريطانية على ذلك .

(٢) يعتبر الثمن المقدر البالغ ٧٢،١٩،٠٠٠ ربية ديناً على امانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانية ، ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانية على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء بأعمالها ، وينظر في امر هذه الشروط بترتيب منفرد ، يجري باستشارة حكومة العراق ، التي توافق بموجب هذا على تسهيل المفاوضات لأجل تأسيس امانة الميناء ، وعلى تأمين مركز أمانة الميناء هذه ، بما يقتضي من التشريع » انتهى .

وفي ٣٠ آب ١٩٢٤ اقترح وزير المالية (ساسون حسقيل) أن تسجل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية . فقرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا الاقتراح في جلسة ١ أيلول ١٩٢٤ .

ثم طلب وكيل المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (يس الهاشمي) إعادة النظر في قرار المجلس المؤرخ في ١ أيلول ١٩٢٤ حول ملكية اراضي الميناء . لأنه ليس من حق المجلس أن يتخذ مثل هذا القرار ، ولأن ملكية الأراضي تعود إلى الحكومة البريطانية ، ولأن هذه الأخيرة لا تنوي التنازل عن تلك الملكية .

فوافق رئيس الوزراء على إعادة النظر ، وأعلم وكيل المعتمد السامي بذلك .

ثم نشأ خلاف بين المعتمد السامي ، وبين رئيس الوزراء ، عن القضية فأحيلت إلى وزارة المستعمرات في تشرين الثاني من تلك السنة ، وكانت التعليمات التي تلقاها المعتمد السامي من وزارة المستعمرات في تموز ١٩٢٥ كما يلي : —

(١) ان الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عن حقوقها في ملكية أراضي الميناء إلى أمانة

الميناء ، طبقاً للضمانات المطلوبة سابقاً .

(٢) ان الحكومة البريطانية تعتبر انه ليس من حق الحكومة العراقيـة ان تدعى لملكية اراضي الميناء .

(٣) لما كان الدين الناشيء عن ثمن الميناء مقدراً ديناً على امانة الميناء فإن امانة الميناء ستكون المشتري الأخير للميناء ، والمالك الاخير له . لذلك ان الحكومة البريطانية تعتبر ان الحكومة العراقية ليس لها في الوقت الحاضر حقوق بملكية هذا الملك المباشرة ، وانه ليس هناك ضرورة لتحويل الملكية الفعلية اليها .

(٤) ان الحكومة البريطانية ، حتى في حالة استيفاء دين الميناء ، ستحتفظ بحق تقديم المشورة فيما يخص إدارة الميناء .

طرحت القضية على مجلس الوزراء ، فقرر في ١٦ أيلول تأليف لجنـة للنظر في ملكية الميناء من : — وزير المالية (صبيح نشأة) ومستشار وزارته (المستر فرنن) ووزير العدليـة (ناجي السويدي) ومستشار وزارته (المستر دراور) ووزير المواصلات والاشغال (امين زكي) وسكرتير وزارته (المستر هويتلي) .

فكان قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ كانون الأول ١٩٢٥ ما يلي : —

(١) ان اللجنة درست الموضوع ودققت ، أحكام المعاهدة ، فرأت أن ابقاء ملكية الميناء ، وما يتعلق بها من أملاك ، في حوزة الحكومة البريطانية ، أمر غير مرغوب فيه من قبل الطرفين ، وهي ترى ان لا بأس بأن تشكل أمانة الميناء ، بمقتضى المعاهدة ، وبموجب قانون خاص ، يتضمن طريقة ممارستها لادارة الميناء المذكور ، وكيفية تصرفها بأملاكها بصفة شخص حكمي ، يستمد سلطانه من القانون المذكور ، الذي يسن من قبل الحكومة العراقية .

(٢) توصي اللجنة بأن يكتب الجواب إلى المعتمد السامي بهذا المضمون ويطلب من الحكومة البريطانية الاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء . »

فوافق مجلس الوزراء على قرار اللجنة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٥ وقرر أن يكتب إلى المعتمد السامي البريطاني بذلك المعنى ، وان يطلب ايضاً الى الحكومة البريطانية بالإسراع بالاجابة لتشكيل امانة الميناء . « رئاسة عبد المحسن السعدون »

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦ أخبر المعتمد السامي رئاسة الوزراء بأنه يوافق على ان حل هذه الصعوبة يتوقف على :

(أ) تأليف امانة ميناء .

(ب) نقل جميع املاك الميناء الى تلك الامانة .

(ج) تسجيل الاملاك باسم أمانة الميناء .

واضاف الى ذلك انه قد ارسل لائحة قانون الميناء الى الحكومة البريطانية ، وانه ينتظر موافقتها واقترح ان لا يؤتى في اثناء ذلك بعمل ما ، الى ان يصل جواب الحكومة البريطانية .

ثم وضعت لائحة قانون ميناء البصرة ، وحل توصل كيفية تأليف (لجنة قومسيون ميناء البصرة) ووظائفها وكيفية اشتغالها .... الخ .

وفي ١ آب ١٩٢٧ كتب سكرتير مجلس الوزراء الى وزير المالية (يس الهاشمي) يبلغه قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٣ تموز ١٩٢٧ القائل :

بما انه قد تقرر الشروع قريباً في المفاوضات لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، واتفاقياتها ، يرتئي المجلس ان لا ينظر في قضية تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية بصورة منفردة ، وان يترك حسمها الى المفاوضات المقبلة •

وفي اوائل السنة ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية للحكومة العراقية اقتراحاتها في شأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية •

فقرر مجلس الوزراء (برئاسة عبد المحسن السعدون) في جلسته المنعقدة في ٣٠ أيلول ١٩٢٨ تأليف لجنة وزارية لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية من : —

وزير المالية (يوسف غنيمه) ووزير الدفاع (نوري السعيد) ووزير المعارف (توفيق السويدي) تلخص المادة الخامسة ، والمسودة المقترحة للاتفاقية المالية ، والمتعلقة بميناء البصرة ، بما يلي :

وجوب تسليم الميناء الى شركة تديرها بالامانة، وان تعالج شروط التسليم على حدة، وان تشتمل تلك الشروط على ما يلي :

(١) فصل ايرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لادارة الميناء أمانة ميناء ، بأمر الحكومة العراقية ، وموافقة الحكومة البريطانية .

(٢) ان القسم من الثمن المقدّر ، البالغ ٧٢،١٩،٠٠٠ ربية، الذي لا يكون قد تم تسديده للحكومة البريطانية ، يعتبر ديناً على أمانة الميناء لذمة الحكومة البريطانية ، ويشترط موافقة الحكومة المذكورة على الشروط التي بموجبها تقوم امانة الميناء بأعمالها

وعلى الحكومة العراقية ان توافق ، على ان الدين المذكور ، سيظل إلى أن يتم تسديده بكامله ، طلباً مقدماً على ايرادات الميناء (أو انه يقدم تسديده من ايرادات الميناء على تسديد كل طلب آخر .

فارتأت اللجنة الوزارية حذف هذه المادة بكاملها ، لأنها ترى أن أمر مشروع الميناء قد تم ، وتأيد ، باتفاق الحكومتين على قبول مسودة قانون الميناء ، المزمع تقديمه الى مجلس الامة •

وبعد مفاوضات دارت في ٧ و٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ وافقت اللجنة على ابقاء المادة المقترحة

كما هي .

ولكن المفاوضات انقطعت ، ولم يبت في أمر تعديل الاتفاقيتين على صورة نهائية .

ونظراً إلى نشوء بعض الاشكال في جباية الضرائب عن الاراضي الداخلة في عهـدة دائرة الميناء ، كتب وزير المالية (يوسف غنيمه) إلى مجلس الوزراء في ٣ حزيران ١٩٢٩ مستفهماً عما إذا كان المجلس يقرر اعتبار املاك الميناء من أملاك الحكومة ، ومعفاة من الضريبة ، التي تفرضها قوانين البلاد أم لا .

فأحيل كتاب وزير المالية الى وزارة العدلية لبيان رأيها فيه . وبعد أن اطلع مجلس الوزراء على جواب وزير العدلية (داود الحيدري) قرر في جلسته المنعقدة في ٢٣ تموز ١٩٢٩ ما خلاصته:

(١) الاملاك المقيدة باسم الحكومة تعفى من الضريبة .

(٢) الاملاك المقيدة باسم الحاكم الملكي العام تابعة للضريبة .

(٣) الاملاك غير المسجلة باسم أحد تابعة للضريبة ويسأل عنها واضع اليد .

وفي ٤ شباط ١٩٣٠ كتب وزير الماليـة (يس الهاشمي) الى مجلس الوزراء معترضاً على كتاب سلفه ، وعلى قرار مجلس الوزراء المذكورين أعـلاه ، وأشار إلى تمسكه بالنظرية القائلة ، بأن الحكومة العراقية قد اشترت ممتلكات الميناء من الحكومة البريطانية ، وقبل العراق ثمن هذا الشراء ديناً عليه ، فأصبحت ، والحالة هذه ، جميع ممتلكات الميناء ، بما فيها الاراضي ، ملكاً للحكومة العراقية ، والى تمسكه بالمطالبة بتسجيل جميع هذه الاراضي باسم الحكومة العراقية .

وعلى هـذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط سنة ١٩٣٠ الغاء ذلك القرار ، واعتبار أراضي الميناء كلها ملكاً للحكومة العراقية ، وبالتالي غير خاضعة لضريبة الملك .

ولكن هذا القرار لم ينفذ بناء على اعتراض الحكومة البريطانية ، التي لم تسلم بهذه النظرية .

وعندما كتب وزير المالية (علي جودة) إلى مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٣٠ مستفهماً عما تم في شأن كتاب سلفه حول قرار مجلس الوزراء ، المتعلق بملكية الميناء . فتلقى جواباً في ١٣ مايس ١٩٣٠ بأن القضية لا تزال تحت البحث .

فيلخص من جميع ما تقدم ان قضية ملكية الميناء ظلت عـدة سنوات موضوع بحث مستمر بين الحكومتين ، وبرغم ذلك فقد ظلت معلقة وغير مبتوت فيها .

اما الحل الذي توصلت اليه الوزارة الحاضرة فقد قضى بجعل الميناء ملكاً للحكومة العراقية ، بالشروط التي كان متفقاً عليها في السابق .

❊ نبذة مختصرة عن تاريخ قضية السكك الحديدية العراقية ❊

وجه المندوب السامي بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٣ خطابا الى مجلس الوزراء حول قضية سكك

حديد العراق ، ضمنه رأي الحكومة البريطانية في قبول التقديرات ، التي وضعها الخبير البريطاني المستر وال ، البالغة ٤٧٨ ١/٢ لكا وكسور من الروبيات ، كمجموع للقيمة الاساسية لسكك الحديد ، التي عرض أمر تسليمها الى الحكومة العراقية ، بموجب الشروط الآتية :

أ — ان يوزع تسديد الثمن الاساسي على مدة قدرها ٢٥ سنة مع اطلاق الخيار للحكومة العراقية في تسديد المبالغ في مدة أقصر من هذه ، إذا سمحت أحوالها المالية بذلك .

ب — أن يضاف الى الثمن الاساسي ، الآنف الذكر قيمة الأعمال الأساسية التي اكملت بعد اجراء ذلك التقرير .

ج — أن يجري تسديد الدين (مع الفائدة) كما يأتي :

لك ٥٢٥	٧ ١/٢ لك روبية سنوياً في كل من الخمس سنوات الاولى		٥
	١٥ 〃 〃 〃 〃 〃 〃 〃 〃	الثانية	٥
	٢٢ ١/٢ 〃 〃 〃 〃 〃 〃 〃 〃	الثالثة	٥
	٣٠ 〃 〃 〃 〃 〃 〃 العشر 〃	الاخيرة	١٠
		سنة	٢٥

د — ان يدفع اول قسط اعتباراً من ١ ايلول ١٩٢٣ .

هـ — ان تدفع الاقساط من الواردات العمومية ، وان لا يتعلق الدفع على ما يحصل من ربح أو خسارة في تشغيل السكك الحديدية .

و — تتنازل الحكومة البريطانية عن الفائدة للخمس سنوات الاولى فقط ، ولكنها تصر على استيفائها عن المدة الباقية بنسبة ٥ بالمائة .

ز — في حالة بيع الحكومة العراقية السكك الحديدية ثانية ، يجب تصفية مبلغ رصيد الدين الباقي للحكومة البريطانية بكامله .

ح — يجب المحافظة على الشروط التفصيلية الممنوحة للنقليات الامبراطورية والعسكرية .

وعلى هذا ، عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٣ حزيران ١٩٢٣ وقرر ، تأليف لجنة وزارية من وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ووزير الاشغال ، يس الهاشمي ، لدرس مقترحات الحكومة البريطانية ، ورفع تقرير عنها الى المجلس . وقد اضيف المستر سلايتر ، المستشار المالي ، إلى هذه اللجنة ، وفيما يلي تقريرها ، مع الملاحظة التي شرحها المستشار المالي :

تقرير اللجنة :

تقرير اللجنة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء ، المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٣ لاجل النظر في شروط تسلم السكك الحديدية :

« ارتأت الاغلبية بعد المناقشة انه : نظراً الى كون تشغيل السكك الحديدية في الظروف الحاضرة في العراق»
« امر صعب جداً ، وحيث انه ليس في الاستطاعة سد نفقات التشغيل في الوقت الحاضر من الواردات العمومية ، »
« نظراً لقلتها فلذا يقتضي الطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية ' ان توافق على جعل تأديات قيمة السكك »
« الحديدية في الخمس سنوات المقبلة ، على قدر ما تسمح به ايرادات السكة فقط . وان تخصص اي زيادة ناشئة»
« في ايرادات السكة الحديدية للخمس سنوات المذكورة لدفع قسم من الدين الاصلي ، ولكن لا يستوفى فائض »
« عنه » .

« واذا وجدت الحكومة العراقية ' بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة ' انه في استطاعتنا الاستمرار »
« على تشغيل السكة ، فحينئذ لتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي ، بما فيه الفائض من الواردات »
« العمومية » .

« ولكن لا يستوفى فائض على ما دفع من اصل الدين في مدة الخمس السنوات الاولى » . (١)

ياسين الهاشمي — ناجي السويدي

شرح المستشار :

« اني اوافق على ان لا يدفع شيء في مدة الخمس سنوات الاولى سوى من ايرادات السكة فقط ، ولكن»
« ارى انه ليس من المعقول ان تنتظر من الحكومة البريطانية الموافقة على عدم استيفاء فائض عن المدة »
« المذكورة الخ . . . . »

سليتر

« وعلى ما تقدم ' قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٢٣ ان الحكومة»
« العراقية لا تتمكن ' في الحال الحاضر ' من اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية»
« ولكنها مستعدة لادائها ' مما يستحصل من ايراد السكك الحديدية في الخمس سنوات الاولى »

---

(١) اعترض زعيم المعارضة ' ياسين باشا الهاشمي ، على ايضاحات رئيس الوزراء ' نوري باشا السعيد ، فنشر رداً مطولاً على ما جاء عن (قضية السكك الحديدية) نقتطف منه ما يلي :

ان اللجنة المبحوث عنها ' هي اول لجنة الفت للنظر في استلام السكك من الادارة البريطانية ، ويظهر جلياً من تقريرها بأنها لم تكن متأكدة من امكان تشغيل السكة الحديدية خلال خمس سنوات ، بدون صرف مبالغ جسيمة ، ولذلك اقترحت ان يكون تسديد ثمن السكك الحديدية ، الذي كان في ذلك الوقت تحت التدقيق وزير الاشغال والمواصلات – بعد مرور خمس سنوات على التشغيل ' وبعد ان تتحقق المنفعة من السكك الحديدية . وقصد المستشار المالي من الاعتراض على تسديد الثمن من الايرادات العامة ' حتى بعد ثبوت فوائد التشغيل ، انما كان بنية الحيلولة دون تملك الحكومة العراقية للسكك وقد تألفت اللجنة بعد مذكرة طويلة قدمها وزير الاشغال الى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٣ عن فوائد امتلاك السكك ، من جانب الحكومة العراقية ، ومع ان وزير الاشغال برهن بعد تقرير اللجنة الوزارية على أن السكك الحديدية لا تساوي القيمة التي اقترحها المستر وولر في تقديراته ' وأن ثمنها من الوجهة التجارية لا شيء ' اعتبرت الـ ٢٥٠ لك اقصى ما يمكن تخمينه كثمن للادوات والانشاءات ولكن لم تمر سنة كاملة على هذا التثمين على استلام الحكومة السكك الحديدية وتشغيلها عقدت المعاهدة العراقية البريطانية من قبل وزارة جعفر باشا

وصيغت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية وسجلت القيمة بـ ٤٧٧ لك كما كانت في الأصل ، وجعلت السكك الحديدية شخصية مستقلة ، واشرف المعتمد السامي على امورها المالية :

– راجع جريدة الزمان العدد ٢٨٣ –

« من تسليمها لها » .

وقد بلغ هذا القرار الى المعتمد السامي في كتاب سكرتير مجلس الوزراء المؤرخ ٧ آب ١٩٢٣ .

وعلى اثر الاختلاف في صحة الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديراته ، عينت في شهر تشرين الاول ١٩٢٣ لجنة لاعادة النظر في التقديرات المذكورة بالنظر للمدة التي مضت على استعمال المواد الخ . وقد جاء في تقرير اللجنة المرفوع الى وزارة الاشغال والمواصلات : ان مجموع قيمة السكك الحديدية ، بعد تدقيقها ثانية ، قدرت بـ ٧٣٥ر١٥ر٣٩٣ ربية . يضاف اليها ما حدث على الاعمال الاساسية في السنتين ١٩٢١ و ١٩٢٢ وقدره ٢٦٩ر٢٩ر١٥ فيكون مجموع التقديرات ٤٠٨ لكاً .

وبعد أن اتخذت هذه الارقام وسيلة لمناقشة الموضوع مجددا مع المندوب السامي قرر مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ اداء ٢٥٠ لك ربية قيمة السكك الحديدية ، وايداع المسألة الى وزارة المالية ، لبيان أفضل الطرق لتسديد القيمة المذكورة . (وزارة عبد المحسن السعدون الاولى) .

وأعقب ذلك مفاوضات الاتفاقية المالية فكانت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية متضمنة صورة الحل ، الشبيه بالنهائي ، الذي توصل اليه ، فيما يخص السكك الحديدية .

وفي أواخر سنة ١٩٢٦ أوفدت الحكومة البريطانية ، بموافقة حكومة العراق ، الجنرال هموند ، لفحص الوضعية ، وتقديم التوصيات فيما يخص ادارة السكك الحديدية ومصيرها .

إن توصيات الجنرال هاموند ، فيما يخص الادارة ، والتحسين ، وتمديد السكة ، وانشاء جسر الجديد في بغداد ، مع كل ما يلحق ذلك من التفرعات ، قدمت الى الحكومتين بصورة تقرير خاص ، طبع ووزع على الوزارات ، وأهم ما جاء فيه من النقاط البارزة :—

أولا — عقد قرض ٢٥٠ لك روبية .

ثانياً — منح موظفي السكك الحديدية عقود استخدام بموجب شروط اتفاقية المستخدمين البريطانيين ، ولكن بدرجات ذات مقياس خاص والقسم الاعظم لمدة ١٥ سنة .

أما القرض ، فإن حكومة بريطانية رفضت ضمانه ، وتنصلت عن مسؤوليته ، كما سيأتي بيانه ، واما عن عقد مقاولات الاستخدام ، فإنه — عند احالة هذه النقطة الى الوزارة ذات الاختصاص — أجاب وزير المواصلات والاشغال (أمين زكي بك) في ١٤ مارت ١٩٢٧ انه يوافق على توصيات الجنرال هموند ، فيما يتعلق بالدرجات ، ومقياس الرواتب لموظفي السكة الحديدية ، وان يمنح بعض الموظفين عقوداً لمدة خمسة عشر سنة .

وقد أيد هذا الرأي وزير المالية ، يس باشا الهاشمي ، فيما يخص الدرجات ، ولزوم عقد المقاولات

في ٢٦ نيسان ١٩٢٧ [1] وكذلك أيده في ٨ تشرين الاول ١٩٢٧ وزير المواصلات والاشغال السيد علوان الياسري .

وقد تكرر طلب عقد المقاولات ، بموجب توصيات الجنرال هموند ، من قبل وزير الاشغال عبد المحسن شلاش في ٢٥ شباط ١٩٢٨ .

وفي ٢٥ ايلول ١٩٢٨ قدم المعتمد السامي الشروط التي قررتها الحكومة البريطانية لحل هذه القضية ، وهي تتلخص فيما يلي :—

أولا — ان الحكومة البريطانية لا تضمن القرض الذي اقترحه الجنرال هاموند .

ثانياً تحويل ملكية السكك الحديدية إلى شركة خاصة بموجب قانون خاص (اي ان الشركة التي تكون المالكة وليس حكومة العراق) .

ثالثاً — أن تكون تلك الشركة مسؤولة عن إدارة ، وتشغيل ، السكك الحديدية .

رابعا — أن تكون للشركة أسهم مكونة لرأس مالها منها ٢٥٠ لك من الاسهم الممتازة لحكومة بريطانية . أما حكومة العراق فيكون لها من الاسهم الممتازة بقدر ما اسلفته من القروض إلى السكة الحديدية من دون فائدة وكذلك مقدار من الاسهم المؤجلة .

خامسا — ان يتألف مجلس إدارة الشركة من رئيس واربع مدراء ، يعين اثنان منهم من قبل الحكومة البريطانية ، والاثنان الآخران من قبل الحكومة العراقية ، ويكون مدير السكك الحديدية رئيساً يعين بتصديق كلا الحكومتين .

وبمناسبة فتح المفاوضات لتعديل الاتفاقية المالية في سنة ١٩٢٨ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من وزير المالية ، يوسف غنيمة ، ووزير الدفاع ، نوري السعيد ، ووزير المعارف ، توفيق السويدي ، للنظر في قضية السكك الحديدية ، فقدمت هذه اللجنة تقريرها الآتي :—

« عقدنا عدة اجتماعات للنظر في مسألة ملكية السكك الحديدية ، ونقلها إلى الحكومة العراقية ، وتلونا اقتراح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، المقدم بواسطة فخامة المعتمد السامي ، في كتابه المؤرخ ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٨ والمرقم بي او / ٢٣٥٠ وتصفحنا التقرير المرفوع مشتركاً من المستر سوان ، القائم بأعمال مستشار المالية ، والمستر ويتلي ، القائم بأعمال مستشار الاشغال والمواصلات ،

(١) وقد اعترض الهاشمي باشا على هذا الايضاح بما يلي :—
ان في هذا البيان شيئاً من التحريف إذ ان يس الهاشمي لم يوافق على اعطاء عقود لمدة خمس عشرة سنة إلى بعض الوطنيين كما يفهم من سياق العبارة ، بل وافق على عقد لمدة سنتين لموظفين اثنين ، وهما مدير السكك ورئيس المهندسين فقط مدعياً بأن ما دامت ملكية السكك الحديدية سيبت فيها سنة ١٩٢٨ كما صرحت المادة ٨ من الاتفاقية المالية لا يجوز ان تربط الحكومة نفسها بعقود لمدة خمس عشرة سنة لان اعطاء هذا العقد يؤثر على شكل التشغيل اذ ربما يكون من فكر الحكومة ايجار الخط الى شركة او تشغيله بواسطتها

إلى وزيري المالية، والاشغال والمواصلات، والمقدم نسخة منه إلى فخامتكم، من وزير المالية في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبعد أن تفاوضنا مع المستر سوان، وويتلي، وتناقشنا معهما في الموضوع، وبعد أن سمعنا آراء بعض الاشخاص، الذين لهم المام في امور السكك الحديدية، قر رأينا على ما يأتي :

بما أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية عبرت عن آرائها في كتاب فخامة المعتمد السامي أنها لا ترغب في ضمانة القرض الجديد، المنوي عقده لتحسين السكك الحديدية وتمديدها، كما جاء في تقرير الجنرال هاموند، وبما ان عدم الضمانة للقرض الجديد من قبل الحكومة البريطانية، سيرفع معدل الفائدة السنوية، وبالتالي ستزيد مسؤولية الحكومة العراقية، فقد رأينا ان نعرض على مجلس الوزراء الموقر ما توصلنا اليه من الحلول لهذه المشكلة ليرجح ما يراه منها موافقاً :

الحل الاول

١- اعتبار ممتلكات حكومة صاحب الجلالة البريطانية في السكك الحديدية ٢٥٠ لكا كحصص ممتازة، واعتبار .... حصة ممتازة للعراق، لقاء دينه الموجود في ذمة السكة الحديدية بدون فائدة .

٢- تشميل الحصص الممتازة، العائدة للحكومة البريطانية المقدرة ٢٥٠ لكا، قيمة المرافق التي كانت عائدة لشركة سكة حديد بغداد قبل الحرب العظمى، وإذا استحق دفع مبلغ ما لقاء تلك المرافق، فيخفض المبلغ ٢٥٠ لكا بمقدار يعادل ذلك المبلغ .

٣- لا يكون العراق مسؤولا عما استعمل، واتلف، من الممتلكات قبل ابرام الاتفاقية المالية الجديدة .

٤- ان يصرف النظر عن الرصيد البالغ ٢٨ لكا، المشار اليه في ص ٩١ و٩٢ من تقرير هاموند .

٥- ان تبقى الحصص الممتازة، المقدرة بـ ٢٥٠ لكا، العائدة للحكومة البريطانية بدون فائدة .

٦- أن يطفأ رأس المال ٢٠٠ لكا من الحصص الممتازة، العائدة للحكومة من فضلة واردات السكك الحديدية، بعد سد نفقاتها، وفائدة القرض الجديد، والحصة السنوية من اطفاء رأس مال هذا القرض .

٧- أن تكون الحكومة العراقية مالكة للسكك الحديدية .

٨- وبناء على هذه الشروط، تدار السكك الحديدية من قبل نقابة يتألف مجلس إدارتها من رئيس وأربع مدراء : يعين اثنان منهما من قبل الحكومة البريطانية، واثنان من قبل الحكومة العراقية، والرئيس يكون عراقياً تتفق عليه الحكومتان، ولا يكون مدير السكة

عضواً في النقابة . وهذه النقابة تتولى أعمال السكة ، والقروض ، اللازمة لمشاريع السكة ، وكل ما يخص هذه الامور ، وتكون هي المسؤولة عن عقد اتفاقيات مع الموظفين البريطانيين ، حسبما تقتضيه مصلحة السكك الحديدية ، بدون ان تتقيد بتوصيات الجنرال هاموند .

٩- ان يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية مبلغاً نقدياً لشراء جميع ممتلكات السكك الحديدية ، مع ما فيها المسؤوليات ، تجاه شركة سكة حديد بغداد ، الناشئة من حقوقها ما قبل الحرب ، ان كان هناك مسؤوليات ، وكذلك جميع الممتلكات ، والمواد المستهلكة ، قبل عقد الاتفاقية ، ومبلغ الدين المنوه عنه في تقرير الجنرال هاموند ، البالغ ٢٨ لك ربية .

الحل الثاني – الشق الاول

المبلغ الذي يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية لابتياع السكك يجب ألا يتجاوز سبعة وسبعين لكا ، وخمسة وتسعين الفاً من الربيات ، يدفع بعد ابرام الاتفاقية المالية .

وبعد دفع هذا المبلغ ، تصبح السكك الحديدية ملكاً للحكومة العراقية . التي يكون لها آنئذ ملء الحق في تدوير شؤون السكك الحديدية كيفما تتراءى لها المصلحة ، من دون قيد ولا شرط .

ان كيفية التوصل إلى المبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك ، مؤسسة على فرض أن السكك الحديدية لا يرجى منها فضلة ايرادات تكفي لسد فائدة القرض الجديد ، وسد فائدة الحصص الممتازة للحكومة البريطانية والحكومة العراقية قبل عشرين سنة ، فمبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك بفائدة ٦ بالمائة سنوية لمدة عشرين سنة يصبح ٢٥٠ لك ربية .

لا نستطيع ان نعتبر مدة العشرين سنة كقاعدة ثابتة واكيدة لهذا الحساب ، فمن الممكن ان تفيض ايرادات السكك الحديدية ، وتصبح مرفقاً اقتصادياً قبل العشرين سنة بمدة وجيزة . كما انه من المحتمل ان المدة التي تصبح فيها السكك الحديدية كافية لسد فائدة القرض الجديد ، وقيمة شراء الحصص الممتازة ، مع حصة اطفاء رأس المال لكل من المبلغين ، تمتد إلى ما بعد العشرين سنة ، أو ربما لا تكون السكك الحديدية يوماً من الايام كافية لسد الفائدة ، وحصة إطفاء رأس المال ، ويبقى هذا الدين عبئاً على الخزينة العمومية .

الحل الثاني – الشق الثاني

١- ومن الممكن أن يكون المبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك ربية ديناً للحكومة البريطانية ، على الحكومة العراقية ، يدفع بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة كل قسط ٧٨ الف و٦ لكوك ، وهذا القسط يمثل رأس المال ، والفائدة ، بمعدل ستة بالمائة سنويا .

وسيلاحظ المجلس الموقر ، عند اطلاعه على هذه الحلول ، ان في الحل الاول ، وان لم تتحمل

الخزانة العراقية مسؤولية دفع أي شيء عن ثمن الشراء ، إلا انه يظهر انها ستكون مقيدة بطبيعة الحال بتطبيق جميع توصيات الجنرال هاموند، بتشكيل النقابة ، وبتطبيق جميع توصيات التمديد، والموظفين ، والخزينة ، لا بد انها ستتحمل مسؤوليات دفع الفوائض، والاقساط، للقرض الجديد، المقترح من قبل الجنرال هاموند ، إذا لم تستطع السكة توفير ذلك من ايراداتها . وهذا ما نعتقد بوقوعه حتما إذ لم نر بخلال العشرة سنين الاولى ما يمكن السكة من الحصول على واردات تغني الخزينة عن هذه المسؤوليات .

أما الشق الاول من الحل الثاني ، فيبقى بموجبه العراق مسؤولا وحده عن إدارة السكك الحديدية ، ويقوم بتفسير واصلاح ما يراه ضروريا ، وعاجلا ، كمد السكة الحديدية الى الموصل مثلا . ولكن يأخذ على عاتقه المسؤولية المالية عن ثمن الشراء ، والفائدة المترتبة على ذلك ، من خزينته الخاصة ، إن لم يسد ايرادات السكك الحديدية .

أما الشق الثاني ، من الحل الثاني ، فقد يكون ممكن التنفيذ ، إذا اعترضت الحكومة البريطانية على معدل الفائدة بنسبة ستة بالمائة ، الذي أصبح بموجب مبلغ الشراء ٩٥ الف و٧٧ لك ، بقولها أنها لا تستقرض هي عادة بهذا السعر ، بل بأوطأ منه ، وفي هذه الحالة يمكن للحكومة العراقية أن تطلب الى الحكومة البريطانية أن تكون دائنة لها بهذا المبلغ ، بسعر ستة بالمائة يسدد على الصورة المبينة في الشق الاول للحل الثاني » اه

توفيق السويدي	نوري السعيد	يوسف غنيمه
وزير المعارف	وزير الدفاع	وزير المالية

وعند النظر في هذا التقرير، قرّر مجلس الوزراء قبول الاقتراح الثاني الذي أبدته تلك اللجنة، ومفاتحة المعتمد السامي على ذلك الاساس .

فأجاب المعتمد السامي في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ان الحكومة البريطانية قبل ابداء الموافقة على الاقتراح الجديد تصر على النقاط الآتية :

اولا — قبول حكومة العراق المسؤولية التامة عن الطلبات الناشئة قبل تسلم السكك الحديدية .

ثانيا — منح مقاولات استخدام لموظفي السكة بموجب توصيات الجنرال هاموند .

ثالثا — ان تكون الفائدة على الحصص الممتازة قابلة التراكم ، أي يجب ان تنقل متأخرات الفائض من سنة إلى اخرى . وعن هذه النقطة الاخيرة وافقت الحكومة البريطانية في أواخر سنة ١٩٢٨ بعد مداولات طويلة على ان لا تتراكم هذه الفائدة لمدة ١٢ سنة فقط اعتباراً من تاريخ التسليم ، وان تكون قابلة للتراكم بعد ذلك .

أما الحل الذي توصلت اليه الحكومة العراقية ، بعد مفاوضات طويلة في لندن ، في شهر تموز ١٩٣٠ فنثبت فيما يلي اهم النقاط التي يتضمنها مع مقارنتها مع الشروط التي كانت الحكومة البريطانية شديدة التمسك بها : —

أولاً — الملكية :

ان الحلّ الجديد : يقضي بنقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية ، وتسجيلها باسمها . اما قبل هذا فإن الحكومة البريطانية كانت مصرّة على نقل الملكية إلى الهيأة الخاصة ، التي اقترح تأليفها بموجب قانون خاص ، لادارة وتشغيل السكك الحديدية .

ثانياً — تراكم الفائدة :

من جملة الشروط التي كانت موضوعاً للمناقشة في الماضي ، مسألة تراكم الفائدة (الفائض) عن الاسهم الممتازة ، التي تخصص للحكومة البريطانية ، عند تأليف رأس مال هيأة إدارة السكك الحديدية • فقد كانت حكومة بريطانية شديدة التمسك بهذا الشرط • وفي سنة ١٩٢٨ وافقت بعد صعوبات جمة على التنازل عن تراكم متأخرات الفائض لمدة ١٢ سنة فقط •

اما الحلّ الجديد : فإنه تضمن حلا اكثر ملائمة للحكومة العراقية في هـذه النقطة ، إذ أن تراكم الفائض لا يطالب به لمدة ٢٠ سنة .

ثالثاً — شراء أسهم بريطانية الممتازة :

في الحلّ الجديد تسجل الحكومة البريطانية عهداً على نفسها بالتنازل عن اسهمها الممتازة ، في أي وقت تشاء فيه الحكومة العراقية شراء هذه الاسهم بثمنها الاصلي ، ولم تعين مدة لتحديد هذا الخيار ، فإن للحكومة العراقية الحرية المطلقة في ابتياع اسهم بريطانية حالا أو في أي وقت آخر ، عندما ترى من مصلحتها شراء تلك الاسهم .

رابعاً — حساب التصفية :

للحكومة البريطانية مبلغ قدره ٢٥ الك ربية عن حساب التصفية ، وكانت نتائج المفاوضات السابقة ترمي الى لزوم دفع هذا المبلغ نقداً ، من قبل الحكومة العراقية •

أما في الحل الجديد : فقد أصبح الدفع النقدي خارجاً عن الموضوع ، وادمج مجموع المبلغ في عدد الاسهم البريطانية •

خامساً — مسؤولية عقد القرض :

عندما اقترح الجنرال هاموند عقد قرض لاصلاح حالة السكك الحديدية ، أظهرت الحكومة البريطانية عدم استعدادها اضمان هذا القرض ، وجعل حكومة العراق مسؤولة مباشرة عنه ، ومعنى ذلك استحالة الحصول على أي قرض بشروط مناسبة ، بالنظر لعدم ثقة اصحاب رؤوس الاموال

بالوضعية الراهنة حينئذ .

اما الحل الجديد : فإنه يحصر مسؤولية عقد القرض ، وما يترتب عليه من فائدة وغيرها ، في مجلس الادارة ، المؤلف من خمسة مديرين ، ولا تتبع حكومة العراق اية مسؤولية مادية أومعنوية من جراء ذلك .

ولانجاح هذه الغاية فقد اتفق على ان يترأس مجلس الادارة ، للمرة الاولى ، مدير السكك الحالي ، مع الاعتقاد بأن وجوده في هذه الصفة ، للمرة الاولى ، في تأليف مجلس الادارة ، ممايبعث الثقة في انجاز القرض، الذي سيعقده مجلس المديرين على مسؤوليته . وغني عن البيان انه قديكون من الصعب الحصول على قرض بشروط ملائمة فيما لو كانت الرئاسة منوطة في بادىء الامر بشخص آخر .

سادسا — الديون السابقة :

إن من جملة أسباب الفشل في التوصل إلى حل نهائي في قضية السكك الحديدية هي المسؤولية المالية ، الناشئة عن طلبات قديمة ، يرجع تأريخها إلى قبل الادارة الحالية . وكانت الحكومة البريطانية ترمي الى حصر المسؤولية في الحكومة العراقية فقط . وسبب تنصلها من ذلك هو أن الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديره ، والتي اتخذت اساسا لمناقشة القضية من مبدأها ، لم تشمل هذه الطلبات ، بالرغم عن وجود الاحتمال القوي في المطالبة بها .

فالحل الجديد : يجعل حكومة العراق في طمأنينة تامة من هذه الجهة، إذ انه في حالة استحقاق هذه الطلبات القديمة ، فانه وإن دفعت من قبل الحكومة العراقية ، بصفة كونها المالكة لسكك الحديد ، الا أن ذلك يسوّي في الحقيقة من الاسهم البريطانية .

سابعاً — عقود استخدام الموظفين :

بعد أن سلمت الحكومة العراقية رسمياً بالنزول عند إصرار الحكومة البريطانية المبنية على توصيات الجنرال هاموند ، على عقد مقاولات لمدات لا تقل عن ١٥ سنة لبعض موظفي السكك الحديدية ، فإن الحل الجديد : يلزم الحكومة العراقية باستخدام هؤلاء لمدة ثلاث سنوات فقط .

وهذه التسوية تماثل الحل الاول ، المقترح في تقرير اللجنة الوزارية لسنة ١٩٢٨ ، والملمع اليه في صدر الخلاصة .

آراء في المعاهدة

لم يرَ فريق من زعماء البلاد وساستها البارزين في المعاهدة ، المتقدم نصها، ما يحقق « الأماني الوطنية » فأعلنوا آراءهم فيها ، ليحملوا الشعب على رفضها ، وقد تصدت جريدة (العالم العربي) إلى جمع ونشر هذه الآراء في عدديها المرقمين ٢٠٢٤و٢٠٢٥ الصادرين في اليومين ١٧و١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

١- قال ياسين باشا الهاشمي :

لم تضف المعاهدة الجديدة شيئاً إلى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في اغلاله .

عزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين .

صاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ، ورجائي من أبناء الشعب أن لا يقبلوها اه

٢- وقال رشيد عالي بك الكيلاني :

أقل ما يقال عن المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم ، وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها ، دون مصلحته ، وأضافت إلى القيود والاثقال الحالية ، قيوداً وأثقالا أشد وطأة ، فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها) اه

٣- وقال حكمت بك سليمان :

« المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة ، تتضمن الاحتلال الأبدي ، وهي منحت لبريطانيا حقوقاً وامتيازات بدون أي عوض . وأما ذيولها ،ولا سيا ذيلها المالي، فإنها تكبد العراق أضراراً جسيمة بلا مبرر لها » اه

٤- وقال توفيق بك السويدي

« رأيي في المعاهدة وملاحقها أنها بشكلها الحاضر ، لا تطمن رغائب البلاد إذ جاءت هادمة لكل الجهود التي صرفت في سبيل تخفيف وطأة المعاهدات والاتفاقيات السابقة . لا أعتقد أن البلاد تقبلها ، لثقل وطأتها ، لذلك أرفضها » اه

٥- وقال عبد العزيز بك القصاب

رأيي في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وملاحقها هو أنها بشكلها الحاضر لم تحقق رغائب الشعب العراقي ، الذي ضحى الغالي في سبيل تحقيقها ، فإني أرفضها لانها أتت مثقلة كاهل البلاد وهادمة آمالها اه

٦- وقال كامل بك الجادرجي :

إن نتيجة هذه المعاهدة وذيولها ، حماية شديدة الوطأة ، واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية ، وذيولها غير قابلة الاحتمال

٧- وقال السيد عبد المهدي

« المعاهدة ١-جعلت العراق ميداناً للمصالح البريطانية ، وجزءاً من مستعمراتها ٢ - صدمت الجامعة العربية ، ومنعت اتصالنا بالاقطار المجاوره ٣ - وضعت مرافقنا تحت النفوذ الاجنبي . أثقلتنا بالديون ٤- قيدت الاولاد والاحفاد »اه

٨- وقال الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« إني ارتأي رفض مشروع المعاهدة بملحقاته لأنه مشروع تحمل العراق بموجبه كثيراً من المغارم والتبعات ، ولم يكتسب في مقابل ذاك حقا جديداً من الحقوق • والقضية بالنسبة إلى الفريق الآخر إذ حصل على أهم الحقوق والامتيازات ، وتخلص من كافة التبعات والمسؤوليات » اه

٩– وقال يوسف بك غنيمه

المعاهدة والاتفاقيات الجديدة لا تتفق والاستقلال التام ، الراغب فيه الشعب العراقي ، وليست من مصلحة البلاد بشيء • وهي بعيدة عن أسس مفاوضات سنة ١٩٢٨ في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، التي كنت فيها أحد المفاوضين .

اعتقد كل الاعتقاد أنه كان في الامكان الحصول على منافع للعراق من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وأن وزارة العمال هناك كانت تعدل عن بعض مقترحاتها ، لو بذل المفاوض العراقي جهوداً ، وكان في قدرته أن يسخر الدهاء ، والعلم ، والمنطق ، في المفاوضات

لم يمر الوقت بعد ، إذ أن لمجلس الامة فرصة سانحة للعدول عن ابرام المعاهدة ، وفتح باب جديد للمفاوضات ، مسترشداً بنور أقطاب المعاهدة الهاشمي ، والسويدي ، والكيلاني ، والايوبي

إذا طولبت بالبرهان عن حقيقة ما أقول فإني مستعد أن أدعم مدعاي بالحجة ، لا بل بالارقام ، والارقام لا تكذب ولا تماري) إه

١٠ وقال حمدي بك الباجه‌جي :

إن المعاهدة الحالية عدا أنها تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائما مستمراً ، تجرد العراق من معاونات الدول في خصوص صد مظالم الاستعمار الفتاك . إن الضغط البريطاني الحالي في الحقيقة يستند على قوة مطار الهنيدي . أما غدا فيستند على مطارات غربي الفرات بدون خشية المداخلة الدولية لان المهم عندي في المعاهدة الحاضرة هو قطع حق الدول في المداخلة بشؤون العراق لتحتكر بريطانية الاستعمار في العراق وهذا هو السبب في جعل تنفيذ المعاهدة بعد مدة حتى تتمكن بريطانية في هذه الاثناء من مساومة الدول لترضى بترك العراق فريسة بيد الاستعمار الانكليزي لا كما حصل لمصر بمساومة فرنسة في مراكش وايطاليا في طرابلس الغرب والمانية في افريقية و إني أعتقد أن دور الشدة والبطش سيزداد وسيصبح مريعاً للغاية بسبب هذه المعاهدة فيجب أن نرفضها بتاتا » اه

* * * * *

وقد قضت الظروف أن يشترك معظم الذين دونوا هذه الآراء ، في الوزارات التي تألفت بعد استقالة الوزارة السعيدية ، وبعد أن اكتسبت المعاهدة ، موضوعة البحث ، صيغتها التشريعية ، فكانوا من منفذي هذه المعاهدة ، ومن مطبقي موادها ، لأنها أصبحت صكاً دولياً واجب الاحترام كما كانوا يقولون

* * * * *

وأهم من ذلك كله أن مزاحم بك الأمين الباجه‌جي ، نشر الردّ التالي على المعاهدة المذكورة في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠ وكان أكثر المعارضين مقاومة للوزارة السعيدية ، فتصالح معه رئيس الوزراء ، بعد مدة وجيزة ، واستوزره في وزارته ، فكان عونا له على المعارضة . أما رأي الباجه‌جي في المعاهدة فهذا نصه :

سيدي صاحب جريدة العالم العربي المحترم

بعد التحية

أشكركم كثيراً على فتحكم « حقل الاستفتاء » ودعوتكم الساسة للإدلاء بآرائهم ، حول المعاهدة الجديدة ، التي أرجو أن تتضافر الجهود ، وتتحد القلوب ، وتخلص النيّات على رفضها ، واستنكارها ، واستفظاعها ، لما احتوت عليه من أخطار وأضرار .

قد سبق لي ، وأنا في فلسطين وسوريا ، أن كتبت مقالات في هذا الموضوع ، كشفت فيها عما تحمله هذه المعاهدة من استعمار محقق ، لم يضمنه لبريطانيا حتى الانتداب الممقوت ، والآن أتشرّف بتسجيل رأيي كما يأتي أدناه :

إن المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة ، المنعقدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، قد احتوت على نصوص صريحة ، من شأنها أن تضع العراق تحت حماية بريطانيا سياسياً ، واقتصادياً ، وادارياً وعسكرياً ، وقضت بذلك على استقلاله الصحيح ، ومكنت اكبر دولة استعمارية من أن تجعل بلادنا قاعدة حربية تهدد بها من تشاء من الدول المجاورة ، ومن ورائها ، إلى غيرها من الدول التي أظهرت عطفاً ثميناً على الدول ، والأمم الشرقية ، المجاهدة ، وما دامت العراق تحت هيمنة بريطانيا بموجب المعاهدة الجديدة ، فعلينا أن نودع كل أمل بتحسن علائقنا مع جيراننا

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى ، فإن هذه المعاهدة ستقضي قضاء قطعياً على الوحدة العربيـة ، وتمهد سيطرة الأجنبي على جزيرة العرب المحبوبة ، وتثبت أقدام الصهيونية في فلسطين الشهيدة ، وتبرّر لفرنسا إنتدابها ، أو حمايتها ، على سورية العزيزة .

وأما اعتراف الحكومة العراقية بأن « حفظ وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية ، بصورة دائمة ، وفي جميع الأحوال ، من صالح الدولة العراقية » ففيه من الصراحة اللاستيكية (المطاطية) ما يكفي ويا للأسف ليبرّر لبريطانيا التدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤوننا ، مما سيجعلنا غرباء في بلادنا ، وعمالا لتنفيذ مرامي غيرنا البعيدة الفتاكة بنا وبقوميتنا ودمتم محترمين

١٦/١٠/٣٠ المخلص – مزاحم الأمين الباجه‌جي

وبديهي أن يتصدّى رئيس الوزراء إلى نشر تفنيده هذه الآراء ، خشية أن يعد سكوته ضعفاً منه ، وارتضاءً لهذه الآراء فنشر في ١٩ تشرين الأول البيان التالي : –

﴿ بياني على ما قاله بعض الذوات المحترمين في المعاهدة الجديدة ﴾

أطلعت على الكلمات المقتضبة التي نشرها بعض الذوات ، مضمنينها خلاصة آرائهم في المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة . واني أنشر جوابي على تلك الكلمات تنويراً للرأي العام .

إن الانتقاد السطحي ، والقاء الكلام على عواهنه ، من الامور السهلة . وأسهل من ذلك أن يستعين الرجل فيهما بالاغراض الشخصية ، أو الخيالات العذبة . ولكن ذلك مما لا يجمل بالعاقل أن يلجأ اليه في المواقف الجدية . ونظرة واحدة إلى حالة بعض الاقطار العربية ، المجاهدة في سبيل استقلالها ، تبرهن على صحة ما أقول

إنني أكتفي بأن أقول إن ما أورده الذوات المشار اليهم عن المعاهدة الجديدة ليس بصحيح . إن هذه المعاهدة تعادل على وجه عام المعاهدة التي وافق عليها النحاس باشا ، والوفد المصري ، إذا لم تكن تفضلها ، ولا يسعني أن أوافق على أن النحاس باشا ، والوفد ، يوافقان على معاهدة تحتوي على ما ذكره الذوات المشار اليهم ، من احتلال ، واستعباد ، وغير ذلك . وأنا لا أدعي قط بأنني أكثر وطنية من النحاس باشا ، ولا بأن لي من القوة أكثر مما للوفد المصري .

أما ما قاله بعض أولئك الذوات من أن المعاهدة الجديدة ستقضي على الوحدة العربية ، فجوابي عليه هو انني أدرس الآن مشروع حلف عربي ، أنوي أن أحمل اقتراحاته بنفسي في الشتاء المقبل ، إلى شرقي الاردن ، والحجاز ، ونجد ، لوضع الحجر الاول في أساس الحلف العربي

بقيت لديَّ كلمة حول اتفاق هؤلاء الذوات المحترمين على كون المعاهدة مضرة بالبلاد . إن اتفاق كلمة هؤلاء الذوات ، الذين كان معظمهم على اختلاف في الرأي منذ تألفت الحكومة العراقية ، ظاهرة جديدة في « تاريخ العراق السياسي » .

إن من دواعي الفخر للحكومة الحاضرة أن تؤلف بين القلوب ، وتوحد الصفوف ، وأن تجمع هؤلاء الذوات في صعيد واحد ، إذ أن هذا العمل خدمة للبلاد لم يتيسر لأحد القيام بمثلها حتى الآن

ولكن إلى أن يبرهن هؤلاء الذوات على أن اجتماعهم هو لغرض وطني سام ، ولمصلحة البلاد ، لا لمصلحة اخرى ، فمن حق الرأي العام أن يشتبه فيهم . وأن ينظر إلى اتفاقهم بعين الريبة . لأن في الماضي ، وفي الماضي القريب جداً ، من العبر والعظات ما من حق الرأي العام أن لا ينساه

نوري السعيد

﴿ ايضاحات رسمية ﴾

كان بين الذين نقدوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ناجي باشا السويدي « رئيس الوزراء السابق ، فقد نشر عن وجهة نظره فيها مقالا مطولا في جريدة العالم العربي الصادر في اليومين ١٧و١٨ تشرين الأول ١٩٣٠ ضمنه مواطن الضعف والغموض فيها فلما عاد الملك فيصل إلى بغداد ، من رحلته في أوروبا ، كان السويدي في جملة

من اجتمع بجلالته فقال له صاحب الجلالة انه اطلع على آراء الزعماء في المعاهدة فوجدها كلها مقتضبة الا مقاله المطول فانه ، وان تضمن بعض الآراء الوجيهة ، إلا ان هذه الآراء لم تكن بالشكل الذي تصوره السويدي فأجابه ناجي باشا انه مستعد لأن يثبت لصاحب الجلالة صحة ما نشره ، لان لدى الحكومة البريطانية هيئة خاصة لصوغ المعاهدات ولا يمكن لأية حكومة ان تتفهم الأهداف التي ترمي اليها هذه الهيئة

ثم جرت مناظرة دقيقة بين صاحب الجلالة الملك والسيد السويدي فاقتنع صاحب التاج من ضرورة الحصول على بعض الايضاحات من الحكومة البريطانية، وجرت المخابرات اللازمة مع لندن فأسفرت عن التوصل إلى تثبيت النقاط التالية فجعلها رئيس الوزراء بشكل مذكرة ايضاحية قدمها إلى النواب في يوم ابرام المعاهدة وهذا نصها :

عند مناقشة بنود المعاهــدة ، لقد وقعت بعض الاسئلة حول المواد ، والتعابير ، التي رغب في استيضاحها ، والحصول على تفاسيرها . وقد تلقى رئيس الوزراء أجوبة عن هــذه النقاط وهي كما يأتي : –

١– تنص المادة الاولى من المعاهــدة على أن تجري بينهما مشاورة تامة وصريحة الخ . . . إن هذه العبارة تنحصر في الشؤون الواقعة ضمن السياسة الخارجية ، وفي المصالح المشتركة الخارجيــة للفريقين المتعاقدين . أما الشؤون الاقتصادية والتجارية البحتة، فإنها خارجة عن نطاق هذه المادة .

٢– عطفاً على المادة الثالثة من المعاهــدة ، فإنه في حالة وقوع نزاع بين بريطانيا العظمى ، واحدى الدول المجاورة للعراق، فإن الحكومة البريطانية تعمل بمشورة الحكومة العراقية ، وباتفاق الرأي معها ، وذلك بعين الصورة التي يعمل العراق بموجبها ، فيما لو كان النزاع بــين العراق ودولة اخرى .

٣– ان التسهيلات ، والمساعدات ، التي يقدمها العراق ، وفق أحكام المــادة الرابعة من المعاهدة ، تكون على نفقة الحكومة البريطانية ، ولن يتكلف العراق بشيء من ذلك .

٤– ان المواصلات الاساسية لصاحب الجلالة البريطانيه، المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسه ، هي المواصلات الجوية فوق العراق ، والمواصلات البحرية والجوية في رأس الخليج الفارسي .

٥– ان ذكر القاعدتين الجويتين في البصرة، أو بجوارها، جاءت في النص الانكليزي للمعاهدة بصيغة الجمع ، وذلك لعدم وجود التثنية في الانكليزية ، فالعدد هو كما جاء في النص العربي، وأيضاً في البيان الرسمي الصادر باتفاق المفاوضين في ١ تموز ١٩٣٠ .

٦– ان القوات البريطانية ، المسموح باقامتها بموجب الفقرة الرابعة من المادة الخامسة ، هي قوات جوية صرفة ، مع الخدمات المساعدة .

٧– ليس هناك أي معاهدة أو وثيقة سرية للحكومة البريطانية تتعلق بالعراق ، وتقع تحت مدلول الوثائق الدولية ، الملمع اليها في الفقرة الثانية ، من المادة الثامنة ، من المعاهدة .

٨— ان مجموع الحرس العراقي، الوارد ذكره في الفقرة الرابعة من الملحق، لا يتجاوز (١٢٥٠) رجلا .

٩— ايضاحاً لعبارة (مرور القوات عبر العراق) المشار اليها في الفقرة السابعة من الملحق، فإن اتجاه هذا المرور قد حدد من غربي الفرات، إلى الخليج الفارسي، أو بالعكس .

١٠— طلبت حكومة العراق إلى الحكومة البريطانية أن تزودها بقائمة للوثائق الدولية، الملمع اليها في الفقرة الثانية، من المادة الثامنة، فتلقت القائمة الآتية :

أولا — التعهدات المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة في ١٩١٤ بشأن بساتين النخيل العائدة لهما في العراق .

ثانياً — اتفاقية النفط المؤرخة في سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠

ثالثاً — اتفاق الحدود الانكليزي — الفرنسوي المؤرخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠

رابعاً — معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣

خامساً — معاهدة أنقره المؤرخة ٥ حزيران ١٩٢٦

وقد علق رئيس الوزراء على الوثيقة الاولى بقوله :

« ان حكومة العراق لم تعترف بكون التعهدات، المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة، من جملة الوثائق الدولية، التي تقع تحت مدلول المادة الآنفة الذكر » اه .

※ مذكرة خطيرة ※

لم يكتف أقطاب المعارضة باعلان آرائهم الجريئة في شجب المعاهدة، فأرسل « معتمد الحزب الوطني العراقي » الكتاب التالي إلى ممثلي ايران، وتركية، وأمريكة، والمانيـة، وفرنسة، وايطالية في بغداد، إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن وسكرتارية عصبة الامم في جنيف .

بغداد في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

سيدي العزيز

بموجب القرار الصادر من الهيأة الادارية للحزب الوطني العراقي أتشرف بتقديم الحقائق الآتية إلى حضرتكم لمعلومات حكومتكم .

١— ان حكومة العراق الحاضرة استلمت مقاليد أمور البلاد خلافاً للأوضاع الدستورية في العراق، كما أنه لم يعضدها البرلمان السابق، فلم تكن لها هيآت عامة تركن اليها في البـلاد . والحقيقة هي أنها الفت لتنفيذ سياسة خاصة مجحفة بحقوق البلاد عقيب اصطدام الحكومة العراقية التي قبلها بتصلب بريطانية بشأن أغراضها .

٢— ان الحكومة الحاضرة حال استلامها مقاليد الامور أجلت المجلس النيابي لمـدة، وبعد

انقضائها حلته حتى تتخلص من هيئة مراقبة ، مهما كانت حالتها ، ولأجل تأسيس حكم غير دستوري بمصادقة الجهة البريطانية خلافاً للنصوص الصريحة التي تضمنها الدستور العراقي

٣- ان الحكومة الحاضرة قد عطلت اكثر من عشرين صحيفة ، وساقت بعض المحررين الى المحاكم الجزائية ، ومنعت كل اجتماع عام طلب عقده ، وفقاً للقانون ، وانتهجت سياسة الشدة لاخفات أصوات معارضيها خلافاً للقوانين المرعية ، وفي الوقت ذاته أخذت تفاوض حكومة بريطانية لعقد معاهدة تحدد علائقنا بعد سنة ١٩٣٢

٤- ان الحكومة قد عقدت معاهدة مع بريطانية قابلها الشعب العراقي بمقت عام ، في طول البلاد وعرضها ، لما تضمنته من مواد أرضت الاغراض الاستعمارية البريطانية ، ومكنت سيطرتها ، ووضعت العراق تحت حماية بريطانية ورعايتها لمدة تزيد على الربع قرن واكثر

٥- فلأجل إقرار هذه المعاهدة الممقوتة من قبل مجلس أهلي ، فالحكومة الحاضرة تضافرت مع الاستشارة البريطانية على مخالفة قوانين الانتخاب ، لأجل انتخاب كاذب صوري

٦- فللأسلوب المذكور أعلاه ، قد قاطع الشعب الانتخابات في أكثر أنحاء البلاد ، وطلب إلى الحزب الوطني بعرائض أن يذيع مقاطعته إلى الملأ ولإعلام من يخصه الأمر بحالة العراق الحقيقية من مخالفات دستورية

٧- فاني أرجو من حضرتكم أن تتلطفوا بإبلاغ ما مرّ أعلاه الى حكومتكم ، مع اعلامها ، ان الحزب الوطني الذي أيدت سياسته أكثرية البلاد يعتبر كل معاهدة أو اتفاقية أو امتياز او أي عقد دولي قد عقدته الحكومة الحاضرة أو أي برلمان أو مجلس قد تجمعه هي ملغاة وباطلة .

لي الشرف يا سيدي أن اكون خادمكم المطيع   معتمد الحزب الوطني العراقي(١)

محمد جعفر ابو التمن

﴿ المعاهدة والاقليات ﴾

لم يجد الكرد ، الساكنون في ألوية العراق الشمالية في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ أي ذكر للامتيازات التي وعدوا بها من قبل الانكليز لأن الحكومة البريطانية أرادت أن تتخذ من هذه المعاهدة دليلا على انهاء تعهداتها الانتدابية في العراق ، فلا يعقل - والحالة هذه - أن تتضمن تلك المعاهدة غير ما يشير إلى الاستقلال ، لهذا أحدث نشر المعاهدة استياءاً في نفوس الكرد ، فنظموا عرائض وبرقيات احتجاجية بعثوا بها الى « المعتمد السامي البريطاني » في العراق ، والى جلالة الملك فيصل في بغداد ، وشفعوا بضابط كثيرة إلى سكرتارية عصبة الامم في جنيف .

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٢٩٥) بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠

وقـد شاع في الاوساط يومئذ – باعتراف التقرير البريطاني الخاص – أن بعض الموظفين الانكليز هم الذين حملوا الأكراد على القيام بهذه الحركة ليعرقلوا مشروع الاستقلال ، الذي أجمعت البلاد عليه ولكنهم ما لبثوا أن قرروا إزالة هـذه الشكوك بأن يصطحب وكيل المعتمد السامي ، وكيل رئيس الوزراء.[1] في زيارة للألوية الشمالية يعلنان فيها سياسة الحكومتين « العراقية والانكليزية تجاه الاكراد .

وقد سافر الوكيلان إلى كركوك في صباح يوم الجمعة ٨ آب ١٩٣٠ وكان معهما وزيرا الداخلية والعدلية (والأخير من مشاهير الاكراد) فدعت حكومة اللواء رهطاً من وجهاء المدينة وشيوخها ، إلى اجتماع عقدته في دائرة المتصرفية ، والقى فيـه كل من وكيل المعتمد السامي (بالنيابة عن الحكومةالبريطانية) ووكيل رئيس الوزراء (بالنيابة عن الحكومةالعراقية) خطاباً سياسياًمدوّناً .

ثم توجه المشار اليهما إلى أربيل في صباح يوم السبت الموافق ٩ آب ، ثم إلى السليمانية ، تقلهما والوزيرين الآخرين طائرة حكومية خاصة فألقى الوكيلان الخطابين اللذين القياهما في « كركوك » ولم يرد أحد عليهما وقفل الوفد آيباً إلى بغداد فبلغها في مساء الاحد ١١ منه وهذا هو :

خطاب وكيل رئيس الوزراء

لي الشرف أن ابين ، وأوضح ، السياسة الحبية التي ستتبعها الحكومة العراقية ، بالنظر إلى وعودها إلى مواطنينا واخواننا الاكراد ، الذين هم عضو مهم في جسم المملكة العراقية .

إني قد اطلعت على البرقيات والعرائض المتقدمة من بعض الاشخاص ، المتضمنة الاحتجاجات على عدم ايراد أي ذكر للمسألة الكردية، في المعاهدة التي امضيت أخيراً وبصرف النظر عن البحث في الأسباب والعوامل التي أدت إلى تقديم تلك الاحتجاجات ، اصرح لكم أن الحكومة العراقية عزمت عزماً اكيداً على الأخـذ بنظر الأعتبار ، المواعيد التي أعطتها لتطمين رغائب اخواننا الاكراد ، والتي ستعمل بها ليس إلى سنة ١٩٣٢ فقط ، بل إلى ما بعد ذلك التاريخ أيضاً .

ومع أن حكومة صاحب الجلالة ، الملك فيصل الاول ، تحرص أشد الحرص على وجوب المحافظة على خطتها المبينة أعلاه ، فإنها من الجهة الثانية تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على أية نزعة كانت ، ترمي إلى الاخلال بوحـدة الوطن العراقي ، أو ما يكدر صفو حسن الجوار مع الحكومتين الصديقتين تركية وايران ، وكذلك ترحب الحكومـة العراقية بتقدم جميع أبناء البلاد ، ضمن الوحدة العراقية ، بأعظم سرور ، وبدون تفريق بين كرديها وعربيها ، وبهذه الروح

---

(١) كان رئيس الوزراء نوري باشا السعيد قد سافر إلى لندن كما تقدم واسند وكالة الرآسة إلى صهره ، جعفر باشا العسكري ، وكان المستر همفريز ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، قد سافر إلى لنـدن ليشترك في المفاوضات ، التي سافر من اجلها رئيس الوزراء ، فأناب منابه الميجر يونغ .

تقدمت في كل مرحلة ، وأظهرت استعدادها في ذلك .

ومن المعلوم أننا عندما أخــذنا على عاتقنا مسؤولية تدوير الامور ، أذعنا بياناً أظهرنا فيه استعدادنا لوضع لائحة قانون اللغة الكردية في الاماكن التي تقطنها اكثرية كردية، وقد انجزنا فعلا اللائحة ، وسنقدمها إلى المجلس النيابي في اجتماعــه المقبل على كل حال . وإلى أن يتم ذلك ، فقد أصدرنا الأوامر بأن تتمشى الدوائر المختصة ، بقدر الامكان ، على ما يتفق وروح الاصول الملمع اليها في اللائحة المذكورة ، فيما يخص أمور القضاء ، والإدارة ، والمعارف .

وقد عينت الحكومة معاوناً ، خبيراً في الشؤون الكردية ، للألوية الشمالية ، لمدير الداخلية ، وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصاً في الشؤون الكردية . وكذلك عينت الحكومة مفتشاً للمعارف ، ليفتش بصورة عامــة المدارس في لواء السليمانية ، والمدارس الكردية في لوائي أربيل ، وكركوك ، وقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاحضار مفوضين ، وضباط شرطة ، مسجلين، لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الأماكن الكردية .

اني لا اريد أن أختم بياناتي من دون أن أعرب عن تشكراتي إلى صاحب الفخامــة ، وكيل المعتمد السامي ، الذي رافقنا في هذه الجولة ، واني أؤمل بأن فخامته سيعرب اليكم الآن آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هــذا الخصوص ، لتحيطوا علماً بحقيقة الحال ، ولا تنخدعوا بتفوهات الأشخاص ، الذين عميت بصيرتهم عن الرفاهية الحقيقية للاكراد ، رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ، والدولة العراقية . واني بهذه المناسبة أدعو فخامة وكيل المعتمد السامي إلى الكلام لتتأكدوا من أننا متفقون تماماً في الخطة التي سردتها اليكم الآن . اه .

﴿ خطاب وكيل المعتمد السامي ﴾

ثم نهض وكيل المعتمد السامي ، فألقى البيان التالي باللغة الانكليزية ، وكانت ترجمته إلى اللغة الكردية تتلى جملة فجملة أيضاً .

لقد أتيت برفقة حضرة صاحب الفخامــة ، وكيل رئيس الوزراء ، بناء على طلب الحكومة العراقية ، لأوضح لأجل أن أجعل من الواضح تمام الوضوح لكل من يخالجه أي شك في هــذا الصدد، بأن الحكومتين: البريطانية والعراقية لا تنتهجان سياسات مختلفة في أي من أنحاء العراق. فقد وقعت مؤخراً ، معاهدة تربط البلادين بحلف متين، في السنين الخمس والعشرين القادمة . فهذا الأمر وحده ، يكفي للدلالة على عدم وجود أي اختلاف بينهما ، في أية مسألة هامة .

انني أرى أن بعضاً منكم احتج لدى الحكومة البريطانية ، وعصبة الامم ، لأنه لم يرد أي ذكر للبلاد الكردية ، في المعاهدة الجديدة ، كما اوضح فخامة وكيل رئيس الوزراء . أن سبب هذا هو أن الحكومتين كلتيهما رأتا أن ذلك غير ضروري ، بالنظر إلى كون الحكومة العراقية قد

قررت أن تستمر في المستقبل ، على نفس السياسة التي لخصت لكم الآن .

وستدركون ، مما قاله لكم الآن فخامة وكيل رئيس الوزراء ، أن الحكومة العراقية ، تقدر حق قدره ، المدى الذي عليها أن تبلغه كحكومة منورة في الاعتراف بحقيقة كون اللغة الكردية، لا اللغة العربية ، لغة قومية في قسم مهم من العراق . ولا يرغب في إرغام الطفل الكردي على أن يتلقى دروسه الأولية في لغة غير لغته القومية ، ولا اجبار أي كردي على أن يدافع عن نفسه أو أن يحاكم في المحكمة بلغة لا يفهمها . وكذلك يثبت أمر تعيين موظفين يحسنون الكردية في مختلف فروع الادارة ، في المراكز ، وفي المناطق الكردية .

إن الحكومة العراقية مستعدة ، وراغبة ، في عدم التفريق بين رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل : الاكراد والعرب . وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية ، ان اهتمامها الوحيد ، هو في تأمين انشاء دولة عراقية حرة ، ومستقلة ، تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب وإياها إلى عصبة الامم ، وهي سوف لا تعضد أية حركة يظهر لها انها لا تتفق مع هذه السياسة ، كالميل إلى الانفصال الكردي مثلا . وقد رأيت ان بعض المراجع، غير المسؤولة، ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية ، هي تشجيع الوطنية الكردية ، وذلك لا لارتباك الحكومة العراقية وحدها ، بل ولارتباك جارتيها المحبتين الحكومتين التركية والايرانية ايضاً . لا شيء ابعد من هذا عن الحقيقة ، ومن يظن انه إذا اتى إلى المعتمد السامي ، أو إليّ ، ينال اي تشجيع في سياسة كهذه ، لعلى خطأ عظيم .

ان ما تريد كلتا الحكومتين : البريطانية والعراقية ادراكه هو أن يتقدم بسلام ، العراق المتحد ، الذي ترمي فيه جميع العناصر المختلفة ، التي تؤلف سكانه إلى ان يكونوا عراقيين صحيحين اه(١)

ويقول البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة :

« وقد قابل المجتمعون البيانين بالابتهاج ، وأعربوا عن ارتياحهم إلى ما جاء فيهما ، وعن شكرهم للحكومة العراقية ، وحليفتها الحكومة البريطانية ، على عنايتهما بصالحهم الجوهرية » اه

هذا فيما يتعلق بالاكراد : أما فيما يتعلق بالتياريين فاننا سنعالج في البحث المختص بـ« الوزارة الكيلانية الأولى » قضيتهم وسنصف وصفاً دقيقاً للحركة التي قاموا بها ضد مشروع الاستقلال ، كما سننشر القرار الذي اتخذه مجلس العصبة حول الاحتجاجات التي رفعوها على استقلال العراق إلى المجلس المذكور .

* * * * *

(١) جريدة العالم العربي العدد (١٩٦٥) بتاريخ ٩ آب ١٩٣٠

❊ عصبة الامم والاكراد ❊

وكان لفيف من وجوه الكرد واقطابهم قد أبرق إلى سكرتارية عصبة الامم عدة برقيات في ٢٠ تموز ١٩٣٠ يحتج فيها على خلو معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من اية اشارة لقضية استقلال كردستان فاتخذ مجلس العصبة القرار التالي حول هذه الاحتجاجات

« لما كنا لم نجد لعصبة الامم قراراً ، يبرّر طلب أصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت إشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في أعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده إلا بتفسير القرارات التي توصل إليها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ، عندما الحقت المنطقة التي يعيش بها أصحاب العريضة بالعراق ، تفسيراً خاطئاً ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة ، لم تضمن لهم تماماً كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وباعطائهم بعض الضمانات التي تخص الامور المحلية ويبدو أنها لم تتحقق حتى الآن فإن لجنة الانتدابات الدائمة قررت أن توصي المجلس بما يلي :-

أ - أن يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية ، تحت إشراف عصبة الامم

٢- أن يطلب إلى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما إذا كانت التدابير التشريعية ، والادارية ، التي تضمن للاكراد الوضعية التي هم أهل لها ، ينظر اليها بنظر الاعتبار ، وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أو تباطؤ .

٣ - أن ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للاكراد مثل هذه الوضعية ، إذا ما تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة البريطانية اه •

وقد أيدت الحكومة البريطانية لمجلس العصبة أن الحكومة العراقية قائمة بتنفيذ كافة تعهداتها تنفيذاً فعلياً

❊ استمرار الاحتجاجات الكردية ❊

لم يكتف الكرد بقرار عصبة الامم المذكور أعلاه فاستمروا في الاحتجاج لديها ، وكانت من جملة احتجاجاتهم هذه العريضة

إلى فخامة المعتمد السامي - بغداد
بواسطة المفتش الاداري = سليمانية
سكرتير عصبة الامم - جنيف

اشارة إلى المراسلات المتبادلة ، نرجو عرض النقاط التالية للنظر فيها :

لم ينفذ شيء من مقرّرات عصبة الامم فيما يتعلق بالاكراد منذ ١٩٢٢/١٢/١٦ وهو

التاريخ الذي الحقت فيه كردستان الجنوبية إلى العرب عرب دجلة والفرات

في عام ١٩٢٩ قدم الاكراد مضبطة طلبوا فيها تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في طلبهم

وفي شباط ١٩٣٠ رفع مندوبوا الاكراد تقريراً إلى فخامة المعتمد السامي صادف عين المعاملة

وفي مارت ١٩٣٠ قدم هؤلاء المندوبون تقريراً آخر طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها ولكن لم يحصلوا على جواب

وكانت عصبة الامم تعرف جيداً أن الاكراد لم يعودوا يستطيعون البقاء مع العرب ، وعلى ضوء هذه المعلومات أصدرت العصبة قرارها المشهور في هذا الخصوص

منذ حل البرلمان واعلان نص المعاهدة الانكليزية — العراقية الجديدة من قبل الوزارة الحاضرة وجد الاكراد أن حقوقهم كلها قد اهملت بهذه المعاهدة ، ورأى الاكراد بصورة جلية أنه بعد تصديق وابرام المعاهدة المذكورة سيدخلون تحت سيطرة العرب بلا قيد وشرط ، الأمر الذي لا يتفق وقرار عصبة الامم ، ويخالف رغائب الاكراد في نفس الوقت ، وعليه فقد هاج الاكراد من زاخو إلى خانقين وطالبوا كلهم بلسان واحد بحقوقهم شفوياً وتحريرياً ، وقد أجاب العرب على هذه المطاليب باجراء قتل عام في السليمانية حيث استعملت الرشاشات والاسلحة بدون قيد حتى أن رئيس وزراء العرب وصف هذه الحادثة بكونها مشابهة لحادثة كربلا التاريخية ، وعلاوة على هذه الاعتداءات سجن منوروا الاكراد ووجوههم ، ونفي بعضهم ، بعد أن هضمت حقوق الاكراد بهذه الكيفية المحزنة أصبح من الواضح أن الاكراد لم يعد باستطاعتهم البقاء متحدين مع العرب وعليه فقد قرر الاكراد الانفصال من العرب انفصالا تاماً

إن الحكومة البريطانية التي قبلت الانتداب على العراق مدفوعة بعوامل إنسانية شريفة ستصغي بلا شك إلى مطالبنا المشروعة التالية ، وتقنع العرب بمشروعية المطالب المذكورة

(١) تشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو إلى ما وراء خانقين ، وتخلية هذه المنطقة من قبل العرب عسكرياً ومدنياً ، وتسليمها إلى الحكومة الكردية

(٢) ابقاء المنطقة المذكورة أعلاه تحت الانتداب البريطاني كدولة كردية إلى أن تصدر عصبة الامم قرارها في هذا الشأن

(٣) إطلاق سراح المسجونين والمنفيين بمناسبة اضطرابات السليمانية في الحال

(٤) نقل جميع الضباط والموظفين الاكراد من المناطق العربية إلى المناطق الكردية

نأمل من فخامتكم الاجابة بعطف على المطاليب الآنفة الذكر ونرجو قبول احتراماتنا الصميمية ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

※ الشروع بالانتخابات ※

كان موعد الشروع بالانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ فأبرقت « وزارة الداخلية » إلى متصرفي الالوية أن يجروا المراسيم اللازمة لهذه الانتخابات على أن تنتهي في يوم ١٠ ايلول ١٩٣٠ ، أي خلال شهرين ، وأخذت قوات المعارضة في بغـداد وفي الالوية تتكتل لخوض هذه المعمعة .

وعقد الحاج محمد جعفر ابو التمن معتمد الحزب الوطني اجتماعا في داره دعا اليه ساسة البلد ليذاكرهم في أمر هذا الجهاد ، وفي الاشتراك فيه أو عدمـه فسأله أحد الحاضرين عما إذا كانت هناك فائدة ملموسة من مقاطعة الانتخابات ، وعما إذا كانت المعاهدة الجديدة سترفض ، اذا رفض المعارضون الاشتراك في الانتخاب ، وبعد أن اقتنع الحاضرون من وجوب خوض المعمعة ، انفرط عقدهم ، فاعلن ابو التمن « أن الحزب الوطني يقاطع الانتخابات ، ويدعو الشعب إلى مقاطعتها » وما لبث أن نشر بيانا مطولا عن أسباب هذه المقاطعة لم يجد فيها المعارضون حجة كافية لحرمان المنتخبين من ممارسة حقوقهم ، وعلى هذا تبلبلت الافكار ، وتخاذلت الصفوف ، فاضطر الحزب المذكور إلى اصدار صحيفة خاصة لنشر اسماء المقاطعين واذاعة المخالفات التي ترتكب اثناء جريان الانتخابات

ومما جاء في صحيفة الحزب « أن سكان محلة الشواكة امتنعوا عن اعطاء أصواتهم ، فنودي عليهم لحضور جنازة غريب ، في المسجد الكائن في تلك المحلة ، فلما حضروا ، أجبروا على تسويد أوراقهم الانتخابية[1] » وأن رؤساء الادارة في الالوية كانوا يوقفون الذين يقاطعون الانتخاب ، أو يبرقون إلى الصحف عن المخالفات التي تجري فيه ، وأن الحريات كانت تضطهد عـلى مسمع من الوزراء ، وعلمهم المؤكد

ولا نطيل البحث في هذا المقام فان الحياة النيابية في العراق معروفة ، وسبل الحصول عـلى الاكثرية المؤيدة لسياسة الحكومة غير خافية ، الا أننا رأينا السر هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في العراق سابقاً ، ينشر مقالا في جريدة (الدايلي تلغراف) عن إنتخاب عام ١٩٣٠ يقول فيه (وإن الساسة في العراق كلهم ضدنا ، وضد ما يسمونه حلف البلاد ودار الاعتماد ، ولولا اساليب انتخابية خاصة ، لما حصل مجلس رضي بالتصديق على المعاهدة العراقية — البريطانية الاخيرة »

وعلى كل فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم الالوية وسط جو صاخب من الانتقادات وشغب عظيم من المعارضين وعين يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ موعـداً لانتخاب النواب ، فتقلد رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة اعتباراً من يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠ ليدير دفة الانتخابات بنفسه « ولا سيما بعد أن رشح المعارضون أنفسهم ، وأعلنوا اسماء

---

(١) جريدة «صدى الاستقلال» العدد الرابع

مرشحيهم وقرروا مزاحمة الحكومة في عدد الكراسي النيابية

ويروق لنا ان نسجل هذا النداء ، الذي وجهه ياسين باشا الهاشمي ، زعيم المعارضة إلى المنتخبين الثانويين في ليلة انتخاب النواب ، ليكون القارئ على بصيرة من الاساليب التي ركنت اليها المعارضة والسلطة للفوز بالكراسي النيابية

إلى المنتخبين الثانويين

قضت الظروف أن تستفتى البلاد في يوم محنتها ، وأن تجري الانتخابات فيها إبان نكبتها على معاهدة يكون تنفيذها بعد سنة ١٩٣٢ هذا إذا دخلنا عصبة الأمم ، بدون قيد جديد ، فوق اغلال المعاهدة واثقال ملاحقها

تشتغل جميع حكومات العالم للتخفيف عن شدائد الازمة الاقتصادية ، وتواصل الليل بالنهار لايجاد الحلول التي تخفف من ويلاتها على أبناء الشعب

أما في بلادنا ، فلا نرى إلا منع الاجتماعات ، وتعطيل الصحف ، وانتشار البغضاء والعدوان وتسويغ كل عمل في سبيل الحصول على اجماع نيابي ليصدق المعاهدة . يحتم على الموظفين القيام بما لا يرتاحون اليه وهم المكلفون باقامة العدل والنظام ، فأشغلناهم عن أمور البلاد ، وملاحظة مصالح العباد بينما سعير الأزمة يتأجج في الصدور ، وشكايات المستصرخين من المنكوبين بها تتصاعد من كل حدب وصوب

هب بعض الذين ذاقوا مرارة الحكم وعلقم النضال للدفاع عن البلاد باسم المعارضة فعابوا عليهم اتحاد كلمتهم ، واستخفوا بما أبدوه بشأن المعاهدة . أسمعوهم أنواع التهديد ، ولكن هذا لم يثن عزائمهم فدخلوا هذه المعمعة . وشطراً كبيراً من الامة قاطع الانتخاب ، لما ظهر له من النتائج السابقة ، والشطر الآخر أما سار وراء الآمال فضلّ الطريق في أول جهاده السياسي ، وأما بقي مناضلاً عن آرائه ومبادئه حتى النفس الأخير ، وهؤلاء هم الذين عقدنا عليهم الآمال

فالكلمة الأخيرة أصبحت بين يديكم ، أيها المنتخبون ، فإن شئتم أن تفهموا المتسابقين وراء الوهم والخيـال بأنكم في حاجة إلى الطبيب الذي يداوي جروحكم الدامية ، بسبب الأزمات المختلفة ، اكثر ممن يمهد السبل للمواصلات الأمبراطورية البريطانية ، وإن وددتم أن تعلنوا الملأ العراقي أجمع بأن التصرفات التي تمت لا ترضيكم ، وانكم في غنى عن المعاهدات التي لم تكن صفقة العراق فيها هي الرابحة ، فانتخبوا المعارضين ، فإن جاؤكم مهددين موعدين فأخبروهم بأن الدار أصبحت خالية من كل شيء تقدمونه لأبنائكم ، بسبب سياسة الإهمال ، والتفقير ، فلا يجديهم ما يبتغون ، فهلموا يا أبناء العاصمة وملحقاتها الغيارى للدفاع عن حقوقكم .

عن الكتلة المعارضة

ياسين الهاشمي (١)

بغداد ١٩ تشرين الاول ١٩٣٠

(١) جريدة الزمان العدد (٢٨٦) بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠

❊ القتال في السليمانية ❊

هذا ما جرى في بغداد ، وفي الألوية الجنوبية من العراق ، أما ما جرى في ألويته الشمالية فهاك البيان :

قلنا أن الاكراد في الشمال لم يقابلوا « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » بالرضا والقبول ، لعدم وجود أي ذكر فيها للامتيازات التي وعدهم الانكليز بها ، وانهم راجعوا عصبة الامم محتجين ، صاخبين .

وقد تطور هذا الموقف بعد مدة قصيرة ، إلى اضطرابات دموية ، وقعت في السليمانية يوم ٦ أيلول من عام ١٩٣٠م . كادت تذهب بهيمنة الحكومة فيها ، لو لم تتداركها السلطة ، وتعيد الأمن إلى نصابه .

ولما كانت خطتنا في ذكر الحوادث ، الاستناد إلى الصكوك والوثائق ، فقد رأينا أن نترك لبيان الحكومة الصادر في يوم ٢١ أيلول ١٩٣٠ أن يصف الحادث المذكور لأن في هذا الوصف ما يغني عن تتبع الحادثة في أي مصدر آخر

❊ بيان ❊

بناء على انتشار كثير من الاشاعات الكاذبة، عن الحادث المؤسف الذي وقع في السليمانية، في اليوم السادس من الشهر الحالي ، من قبل أشخاص ، غايتهم بثّ الرعب واليأس في القلوب ، رأت الحكومة نشر البيان التالي عما حدث :

بناء على اطلاع وكيل المتصرف ، على رغبة عدد كبير من الأشراف والتجار في إجراء الانتخاب ، أذاع في ٥ أيلول اتخاذ التدابير لأجل انتخاب الهيئة التفتيشية في اليوم التالي، ولما كان قد اتصل به أن عدداً صغيراً من الأشراف ميال إلى المقاطعة ، أعلمهم بأن الانتخابات حرة ، وليس هناك من يجبرهم على الاشتراك ، إن لم يرغبوا في ذلك ، كما انه لا حقّ لأحد أن يمنع الراغبين من استعمال حريتهم ، سواء كان ذلك ، بالقوة ، أو الارهاب ، أو التهديد ، وأبان وكيل المتصرف ان فعلا كهذا يعد جرماً خطيراً ، ومن واجب الحكومة حماية المنتخبين منه

وفي صبيحة اليوم السادس من شهر ايلول، ارسلت بطاقات الدعوة إلى نحو ٣٠ من الأشراف الذين يمثلون كافة محلات البلدة ، لأجل حضورهم سراي الحكومة ، لاجراء الانتخاب . وقد حضروا فعلا واجتمعوا برفقة رئيس البلدية

وبعد ذلك جاءت الاخبار ، بأن ما يقارب ال٥٠ من تلاميذ المدارس ، والرعاع ، أخذوا يجتمعون في السوق ، ويكرهون أصحاب الحوانيت على غلقها ، ويجمعون الناس ، وتقدموا بعد

ذلك نحو سراي الحكومـــة ، حيث منعهم من التجمع ، صف من الشرطة ، ونظراً لازدياد المتجمهرين ، وخروجهم على النظام ، اتضحت ضرورة إحضار النجدة ، فطلب إلى قائد حامية الجيش العراقي إرسال ١٠٠ جندي ، غير مسلح ، لمساعدة افراد الشرطة

إن حراجة الموقف كانت آخـــذة بالازدياد ، وشوهد عدد من المتجمهرين يستعمل كراسي المقاهي كسلاح ضد أفراد الشرطة ، الذين جرح بعضهم ، وعلى ذلك ظهر لزوم لوجود قوة ، فعدّل الطلب الأول بأن طلبت سرية مسلحة

وقد اقتحم المتجمهرون إذ ذاك صفوف الشرطة ، القليلي العدد ، وبدأوا يرشقون الشرطة ؛ وسراي الحكومة ، بالحجـــارة ، فطلب إلى قائد الحامية إرسال فوج لأجل تعزيز السرية ، التي كانت في طريقها إلى السراي .

وقد اشتد رشق الحجارة ، وازدادت الهراوات والعصي لدى المتجمهرين ، وما فتأ أن وقف سيل الحجارة منذ وصول سرية المشاة المسلحة السراي ، ومع أن قسماً من المجتمعين أخـــذوا بالانسحاب ، فقد ظلت فئة منهم في محلها فأوعز إلى الجنـــد تشتيتهم ، وبدأوا ذلك سائرين في الشارع متفرقين ، وإذ ذاك شوهد المشاغبون يهاجمون الجنود بهراواتهم الكبيرة ، ويرشقونهم بالحجارة المعدة للتبليط ، والكراسي ، وغيرها ، كلما تقدم الجنود ببطء ، وفي هذه الآونة دوت رصاصة ؛ وخر جندي عراقي قتيلا ، وتلا ذلك عدة طلقات من المسدسات ، وجرح جنديان ، فأطلق الجنود الرصاص فوراً ، وتفرق المجتمعون . وفي تلك الساعة وصل الفوج ، وتولى مراقبة البلد ، واستتب الأمن .

الاصابات : تكبدت الشرطة ، قبل وصول الجنود ، عشر إصابات ، وقـــد جرح ٩ منهم بالحجارة والعصي ، والآخر بالخنجر ، كذلك كسرت ١٥٣ من نوافـــذ السراي ، و١٨ من مصابيح الشوارع .

الجيش العراقي : جندي واحد قتيل ، جنديان جريحان ، جندي واحد جريح بحجارة .

الأهلون : ١٣ قتيلا و٢٣ جريحاً .

المقبوض عليهم : وقد قبض على الاشخاص التالين بعد الشغب :

١— الشيخ قادر أخ الشيخ محمود ٢— مرزا توفيق ٣— رمزي أفندي ٤— حمه آغا ٥— عزمي بك بابان ٦— عزت بك عثمان باشا ٧— عبد الرحمن آغا أحمد باشا ٨— محمد صالح بك ٩— مجيد افندي كاني اسكان ١٠— فائق بك بابان ١١— شيخ محمد كلاي .

وقد اخذت الشرطة بالقبض على الاشخاص المسؤولين عن الاضطراب ، وبلغ عدد الذين قبض عليهم حتى الآن نحو ا (١٠٠)

ويتضح من هـذا التقرير ، أن السلطات الحكومية اكرهت على استعمال القوة في تشتيت الرعاع المتمردين ، الذين كانت غايتهم تعكير صفو الأمن ، كما ان سبب هذا الاضطراب ناشيء عن عزم بعض الأشخاص المخدوعين ، على استعمال طرق الارهاب ضد المواطنين المطيعين للقانون ، والذين أرادوا الاشتراك بالانتخابات[1] « ملاحظ المطبوعات »

وقد جيء بالموقوفين أمام حاكم التحقيق فقضى ببراءة (٩٥) موقوفاً وساق موقوفين اثنين إلى المحاكمة وتقرر نفي موقوف آخر إلى خارج اللواء. ثم اجل الانتخاب إلى مدة اسبوع وتم بعد ذلك انتخاب المرشحين عن لواء السليمانية بحيث تمكنوا من الحضور مع نواب ألوية كركوك واربيل والموصل في حفلة افتتاح المجلس يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

منع الاجتماعات السياسية

اراد فريق من الشبان ان يعقد اجتماعاً سياسياً في بغداد في يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٠م ، تلقى فيه الخطب السياسية لمعالجة الموقف الراهن في البلاد ، وتقام مظاهرات في مساء اليوم المذكور ، فقدم بياناً بذلك الى « متصرفية لواء بغداد » قبل الموعد المضروب لعقد الاجتماع بخمسة أيام ، ونشر على الرأي العام البيان التالي :

إلى الشعب العراقي العظيم :

أنت تقاسي الجوع والعري ، والانكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك ، وهم ينعمون بثروتك وغناك ، وهم الذين مزقوا قومك وساموك الذل ، فلهم في كل موطن من مواطننا مظالم ، ففلسطين مرهقة ، يشتت الانكليز أبناءها ، ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا الصهيونيين الاعـداء فيها ، وقد ارهقوا ومازالوا يرهقوا العرب في انحاء جزيرتك المقدسة ، فهذا الفقر ، وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة ، تدعوك إلى الإضراب العام بعد ظهر الاثنين المقبل ، بتعطيل الاشغال ، ووسائل النقل ، و إقفال الدكاكين ، والمحلات ، والمقاهي ، ودور الاعمال ، وأن تتظاهر تظاهراً سلمياً . اه

واعتبرت الوزارة هذا البيان تحريضاً على كراهية الحكومة ، واخلالا بالامن الداخلي ، فقبضت على فريق من القائمين بهذه الحركة ، وأمرت بتوقيفهم ، والتحقيق معهم ، ثم ما لبثت أن سرحت قسماً من الموقوفين ، وساقت القسم الآخر إلى المحكمة ، فتبرع للدفـاع عن المتهمين سبعة عشر محاميا ، وبعد مرافعات طويلة ، قررت المحكمة في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٠

الحكم بالحبس لمدة ستة اشهر على كل من يونس السبعاوي ، وعبد القادر اسماعيل ، وفائق السامرائي ، وخليل كنة ، وجميل عبد الوهاب

وبالحبس لمدة ثلاثة اشهر على كل من

---

(١) جريدة الزمان العدد (٢٦١) بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٠

سليم زلوف ، وأحمد قاسم راجي ، ولمدة شهرين على عبد المجيد حسن صاحب مطبعة الآداب ، التي نشر فيها هذا المنشور ، وبسد المطبعة لمدة ستة اشهر ، ومصادرة المناشير المذكورة. كما حكمت ببراءة المتهمين الآخرين : حسين جميل وعمر خلوصي

وكانت حجة الحكومة في هذا العمل : أن القائمين بهذه الحركة لم يستهدفوا الصالح العام في حركتهم هذه ، ولم يقصدوا خدمة البلاد ، وإنما كانوا آلات بأيدي المعارضة ، تحركهم كيف شاءت ، وأن بين المحكومين من يدين بالمبادىء الشيوعية الهدامة .

وقد اعقبت هذه الحادثة حوادث أخرى مماثلة لها فاضطرت الحكومة إلى أن تحول دون فتح فروع للأحزاب السياسية المعارضة في خارج العاصمة ، وإلى تعطيل عدد من الصحف المعارضة ، وإلى سوق أصحابها إلى محاكم الجزاء ، وإلى وضع بعض الاشخاص تحت مراقبة الشرطة . . . الخ

❋ عودة الملك وافتتاح المجلس ❋

عاد الملك فيصل إلى بغداد في يوم الاربعاء أول تشرين الاول ١٩٣٠ بعد أن زار فرنسة وانكلترة والمانية وايطالية فاستقبل بمظاهر الإجلال والاكرام ، ولبست «بغداد» في يوم عودته ثوباً من الزينة فضفاضاً ، وقصدتها وفود من الالوية المختلفة لتشترك في حفلات الاستقبال المعدة لجلالته .

وكان موعد افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادى الاول قد قرب فقررت الوزارة نقل المجلس من بنايته القديمة في « جانب الكرخ » إلى بناية جامعة آل البيت في « الاعظمية » .

ولما كانت « الاعظمية » خارج حدود «العاصمة» وكان « القانون الاساسي العراقي » ينص على ان يعقد المجلس النيابي جلساته في عاصمة العراق « بغداد » فقد عدلت حدود « العاصمة » من قبل وزارة الداخلية بحيث جعلت الاعظمية من ضمنها

وحلّ اليوم المقرر للافتتاح (وهو يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٠) فلبست العاصمة حلل الزينة ، واجريت المراسيم المعتادة ، وسار الملك فيصل إلى بناية المجلس ، فحيته ثلة من الحرس ، والقى خطاب العرش الآتي :

❋ خطاب العرش ❋

حضرات الاعيان والنواب الكرام

إننا ، باسم الله ، نفتتح مجلسكم الموقر ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

تعلمون أيها السادة أن التصريح البريطاني الاخير ، الذي جاء بنتيجة الجهود المتوالية مبشراً

بدخولنا عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، كان يتضمن في عين الوقت ، وضع معاهدة جديدة ، لتسوية صلاتنا مع حليفتنا ، على أساس المشروع البريطاني المصري . ولما انتهت حكومتي من عقد المعاهدة الجديدة على الاساس المذكور ، رأينا أن نحل المجلس السابق ، ونرجع إلى رأي الأمة ، لنمكنها من اختيار النواب الذين يعبرون عن إرادتها في هذه القضية الحيوية . وها أنتم قد اجتمعتم الآن للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة ، لذلك ننتظر منكم ، وقد اطلعتم على نص المعاهدة الجديدة منذ أمد بعيد ، أن تحكموا فيها ، وتهيئوا للبلاد بحكمكم هذا دوراً هادئاً ، وسعيداً ، هي أحوج ما تكون اليه في مرحلتها الحاضرة .

أيها السادة

إن صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من المودة والولاء ، والمذاكرات جارية لعقد معاهدات ، واتفاقيات ، ولائية وتجارية لتوطيد علاقات الصداقة ، ولتوسيع نطاق المبادلات ، خاصة مع الدول المجاورة لنا . ويسرنا أن نبشركم بأننا قد لقينا في سياحتنا في مختلف الممالك الاوربية تودداً عظيماً الينا ، واهتماماً كبيراً بشؤوننا ، وتقديراً حقيقياً للخطوات السريعة التي خطوناها في تثبيت كياننا وتعزيزه . لقد أصبح هذا الوطن العزيز مرعيّ الجانب عند الامم كافة ، وهذا بفضل الله ، وبما بذلناه جميعاً من جهود في السنوات الأخيرة .

أيها السادة

إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم قد انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا نذكر لها مثيلا في السنين الغابرة . لقد تنازلت اسعار المنتوجات وتعذر اصدارها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك ايرادات الدولة ، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام . إن حكومتي التي شعرت بحراجة الموقف ، لا تزال دائبة على انقاص المصروفات ، واتخاذ التدابير لتخفيف العبء عن كاهل الامة ، الى أقصى حد ممكن ، وهي واثقة بالرغم من جميع المشكلات ، بانها ستتمكن من أن تقدم إلى مجلسكم العالي ، في القريب العاجل ، تقديرات الميزانية ، التي نؤمل أن تكون متوازنة ، ومتناسبة مع ما تطلبه الحالة الراهنة ، من اقتصاد في النفقات ، وتشجيع على الاعمال المثمرة ، وعما قريب ستتخذ بعض التدابير وتعرض عليكم القوانين لتحقيق هذه الغاية .

إن النتيجة الطبيعية لهذه الضرورة في الاقتصاد ليست مما ترتاحون اليه ، إذ لابد من أن يكون لها تأثير في تقدم بعض الاعمال العامة . فليس في الامكان ، مع الضائقة الحاضرة ، أن نثابر على الانفاق من غير ان نجد له موارد تبرر الاقدام عليه . ولهذا سيكون مرمى السياسة المالية الاقتصار على الاعمال التي لا غنى عنها ، والمحافظة بقدر الإمكان على المستوى الحاضر في الشؤون الأخرى.

إن حكومتي عازمة على خفض النفقات إلى الحد الادنى ، وتخفيف العبء الذي يثقل كاهل الزراع ، لذلك سيكون في مقدمة ما تعني به الاخذ بيد الفلاح ومساعدته على متابعة اعماله ، وهذا أول واجب ينبغي الالتفات اليه ، لان مستقبل البلاد مهما تنوعت مواردها سيكون دائما مستنداً الى زراعها .

وكذلك ستعني حكومتي على صورة خاصة بتشجيع بعض أنواع الصناعات التي في امكانها أن تنمو وترتقي في البلاد . وهذا واجب لا يقل أهمية عن غيره ، لا سيما في مثل هذه الأيام التي قل فيها التصدير والنقد وتضاءلت مقدرتنا على استيراد حاجاتنا الضرورية من الخارج ، وحكومتي ساعية في سن القوانين لتشجيع الزراعة ، وتكثير الموارد المثمرة ، وتزييد البعثات العلمية لتساعد على تطور البلاد بالسرعة المنشودة ، وهي ساعية في إتخاذ الوسائل لتعزيز كيان المملكة بتطبيق الخدمة الوطنية . وستقدم اليكم في القريب العاجل لائحة قانون العملة تطميناً لرغبات الامة المتكررة .

أيها السادة

إن حكومتي قد انتهت من المفاوضة مع شركة النفط وقد أبلغتها كلمتها الاخيرة ، ولاشك في أنكم تعلمون الظروف التي قضت بمنح امتياز النفط ، قبل بضع سنوات ، والشروط التي منح بموجبها . لقد كان من حق البلاد أن تنتظر نتائج عظيمة من هذا المورد الثمين تساعدنا خاصة في مثل هذه الايام على تفريج الضائقة . ويسرنا أن نعلن لكم ان النفط في البلاد وافر للغاية ، وهو ليس من أكبر مواردنا فحسب ، بل ومن أكبر كنوز العالم ، ويسوؤنا في عين الوقت أن يبقى هذا الكنز مدفونا ، وأن لا يدرك بقدر ما يجب ، درجة اهتمامنا به ، وحاجتنا الماسة الى استثماره في أقرب وقت وأملنا قوي بان ننهي هذا الامر في القريب العاجل ، على وجه يزيل ما لحق بهذه المملكة من إجحاف ، ويعيننا على تحقيق مشاريع الاعمار في البلاد . لا يسع المرء مهما كان صبوراً أن يرى الماء أمامه ، ويصبر على ظمأه مدة طويلة ولنتذكر أننا نحن لا غيرنا ، أصحاب هذه الخزائن التي لا تزال مدفونة ، وليس من الحزم مهما كانت البواعث والضرورات في الوقت الحاضر ، ان نفرط مرة ثانية بما لنا من حق في هذه القضية .

أيها السادة

أجل إن الضائقة الحاضرة شديدة ومؤلمة ، إلا أنه لا مجال للتشاؤم ، وما كان التشاؤم يوماً ما باعثاً على النهوض والتقدم . لا بد من المصاعب في الحياة ، وعلى كل فرد من أفراد الامة أن يقوم في هذه الظروف بقسطه نحو الوطن ، ويساعد على سياسة الاقتصاد والتعمير ، وعلينا ان نجاهد كغيرنا . ولنا في مواردنا الغنية ، وعزائم أبنائنا ، أمل عظيم للتغلب على هذه المصاعب .

فالى العمل والتعاضد أدعوكم يا ممثلي الامة ، وأنتم أحرى مـن يلبي دعوة كهذه لصالح البلاد ، والسلام عليكم .[1]

✻ تبدلات وزارية ✻

ماكاد صاحب الجلالة الملك ينتهي من إلقاء « خطاب العرش » حتى ذهب الاعيان إلى بناية مجلسهم فانتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم ، وانتخب النواب وزير الدفاع ، جعفر باشا العسكري ، رئيساً لهم

وحيث قد شغر « منصب وزارة الدفاع » بانتخاب شاغله ، السيد العسكري ، لرئاسة مجلس النواب فقد صدرت الارادة الملكية باسناد هذا المنصب الى رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، كما صدرت الارادة بتعيين وزير المـالية جميل المدفعي وزيراً للـداخلية وبتعيين رستم بك حيدر وزيراً للمالية .

وارتأت الوزارة السعيدية أن يشغل منصب وزارة الخارجية بالاصالة مـن قبل وزير مستقل بعد أن أشغل بالوكالة زمناً طويلا ، فصدرت الارادة الملكية بتاريخ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ بتعيين عبد الله الدملوجي وزيراً للخارجية .

وفي يوم ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ استقال رئيس مجلس النواب (جعفر العسكري) من منصبه استعداداً للسفر الى أوربا فانتخب «جميل المدفعي» رئيساً للمجلس المذكور وتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية بالوكالة

وكان « جعفر العسكري » وزيراً مفوضاً للعراق في لندن ، فلما تألفت الوزارة السعيدية دخلها وزيراً للدفاع ، وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٠ أنتخب رئيساً لمجلس النواب ، حـتى اذا مرت المعاهدة من المجلس استقال من منصب الرآسة وعاد إلى لندن وزيراً مفوضاً كما كان من قبل .

✻ كيف ابرمت المعاهدة ✻

لم يقتصر الطعن في « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » على العراقيين حسب ، فان البعض من أعضاء « لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم » كان يرى ان قبول العراق لهذه المعاهدة سيجعله بعد تحرره من الانتداب - تحت الحماية البريطانية . كما أن « المسيو رابار » العضو في هذه اللجنة قال في معرض مناقشته للمعاهدة :

« وأنا شخصياً لا أحب أن أرى بلادي تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه[2]

---

(١) محاضر (مجلس الاعيان) الاجتماع الاعتيادي السادس ص ١ و ٢

(٢) محاضر لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم ص ٧٦ من محضر الجلسة ٢١

أما لجنة الانتدابات فقد صرحت في تقريرها النهائي المرفوع الى المجلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ : أنها « رأت — على ما كان في بعض احكام معاهدة التحالف المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من شيء غير مألوف في المعاهدات التي على هذا النمط — ان العهود التي تعاهد العراق بها مع بريطانية لن تخل خللا صريحاً باستقلال الدولة الجديدة »[1]

لهذا كان على « الوزارة السعيدية الأولى » أن تتوسل بكل الوسائل الممكنة لحمل العراق على قبول هذه المعاهدة ومن ذلك :

١— أنها حلت المجلس النيابي القائم ، وأجرت انتخابات عامة لمجلس جديد كان لها فيه سبعون مقعداً من أصل ٨٨ مقعداً

٢= نقلت المجلس من بنايته القديمة في جانب الكرخ من بغداد إلى بناية جامعة آل البيت في ضواحي العاصمة

٣= حملت رئاسة مجلس النواب على تأجيل الجلسة السادسة إلى أجل غير متفق عليه

٤= ألفت « حزب العهد العراقي » ليشد أزرها في إمرار المعاهدة من المجلس

ودعي المجلس إلى عقد جلسته « السابعة » في يوم الاحـد الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ فانتشرت دوريات الشرطة في الطرقات العامة ، واتخذت الاحتياطات التامة لمجابهة الطوارىء ، وما كاد النواب يستقرون في مقاعدهم ، ويعلن الرئيس افتتاح الجلسة ، حتى تقدم رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بالاقتراح التالي :

لما كانت نصوص المعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد نشرت للرأي العام منذ مدة طويلة وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت عـلى أساس استفتاء الشعب فيها اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذاكرة فيها على صورة مستعجلة »

بغداد ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ رئيس الوزراء : نوري السعيد[2]

وتلى رئيس المجلس النيابي اقتراح رئيس الوزراء. فقبلته « الاكثرية العهدية » فكانت جلسة حامية الوطيس دامت أربع ساعات ، وأسفرت عن قبول المعاهدة باكثرية (٦٩) صوتاً ضد ١٣ صوتا من المعارضين وتغيب عن الجلسة خمسة نواب . وكانت الاسباب الموجبة للابرام مذكرة رفعها رئيس الوزراء وهي :

---

(١) تجد نص التقرير في ص ٢٣٢ من ج ٢ من كتابنا (العراق في دوري الاحتلال والانتداب)

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٥٧

أ ❋ الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة ❋

= كما تقدمت بها الوزارة إلى المجلس النيابي =

نتقدم إلى المجلس الموقر بنص معاهدة التحالف الـتي عقدناها مع الحكومة البريطانية ، ونحن واثقون من أن أعضاء المجلس المحترمين سينظرون فيها بعين البصيرة والحكمة

لا يخفى على الاعضاء الكرام ، أن الضحايا الـتي قدمتها البلاد ، والجهود الـتي بذلتها في الادوار المختلفة ، قد أدت في نهاية الامر إلى التصريح البريطاني الذي تبلغته الحكومة العراقية في ١٤ أيلول ١٩٢٩

إن التطورات التي سبقت لهذا التصريح الخطير ، معلومة لدى الرأي العـام ، لذلك لا نرى ضرورة إلى العودة إلى تفصيلها ، وإنما يهمنا البحث في الاسس التي انطوى عليها هـذا التصريح ، والوقع الذي كان له لدى قادة الرأي في البلاد .

تضمن التصريح المذكور أساسين خطيرين : الاول تعهد بريطانيا بادخال العـراق في عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، وذلك بـلا قيد ولا شرط . والثاني عقد معاهـدة جديدة لتنظيم العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانيا العظمى ، توضع بوجه عام على أساس الاقتراحات الحديثة لتسوية القضية البريطانيه المصرية .

إن الرأي العام في البلاد كان قد تلقى هذا التصريح بكل إرتياح واطمئنان ، وعلى أثر صدوره تألفت وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، وتم الائتلاف بين أهم العناصر المتعارضة . وكان رئيس الوزراء الاسبق ، توفيق بك السويدي ، قد انتهز فرصة تسلمه التصريح قبل استقالته ، بيوم فاعرب بجوابه المؤرخ في ١٨ أيلول ، إلى المعتمد السامي ، عن ارتياحه بالعبارات الآتية :=

أتشرف بان أعرف فخامتكم ، أن الحكومة العراقية ، أحاطت عـلماً بمضمون كتابكم المرقم بي او٢٣٧ والمؤرخ في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٩ ، الذي أخبرت فيه بأن حكومـة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط وبأنه ستتخذ التدابير ، منذ الآن ، لاعداد مشروع معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات الحديثه للتسويه الانكليزيه — المصرية ، لتنظيم العلاقات بـين بريطانيا والعراق ، بعـد دخول الاخير في عصبة الامم .

ترغب الحكومة العراقية في أن تعرب عن سرورها لهذه الاقتراحات ، التي تعتبرها دليلا بارزاً للتعاون البريطاني — العراقي ، على تحقيق أماني العراق الوطنية ، وهي تبدي في نفس الوقت مزيد اسفها لوفاة المرحوم جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهله الأجل ، من سوء الحظ ، للاشتراك في تنفيـذ

هــذه الاقتراحات ، التي لا شك في أنها نتيجة مباشرة لتوصياته المنطوية على بعد النظر والدراية والسياسة »

وفي ٢٥ أيلول ١٩٢٩ أرسل المرحوم عبد المحسن بك ، على أثر تقلده رئاسة الوزراء ، كتابا مؤكداً لما سبق ، بين فيه ، بعد الاشارة إلى دخول العراق في عصبة الامم ، ووضع معاهدة جديدة على اساس المشروع البريطاني المصري :

« رغبة الحكومة العراقية في ان تعرب عن سرورها للاتجاه الجديد ، الذي اتخذته الحكومة البريطانية ، للتعاون العراقي البريطاني على تحقيق أماني العراقيين الوطنية ، وعن مزيد أسفها لوفــاة المرحوم السر جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهله الأجل لاتمام تنظيم العلاقات على هذا الأساس الجديد ».

إن هــذا الأساس الجديد ، الذي جاء محققاً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، قــد ورد ذكره في خطاب العرش ، الذي هيأته آخر وزارة ترأسها المرحوم عبد المحسن بك ، كما يأتي :

« إن الموقف الرزين ، الذي وقفه شعبي ، تأييداً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة ، لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، كان له التأثــير المرغوب ، وكان صديقي المرحوم ، السر جلبرت كلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، وأصدقاؤه العديدون ، في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الأماني ، والإفصاح عن الاسس التي رغبت البلاد في أن تبني عليها صلات التحالف ، بينها وبين بريطانيا العظمى ، ويسرني أن ألاحظ ان هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدا بالحكومة البريطانية الى ان تعتبر ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات ، إذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على اساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية » اه

ان مجلس الامة أيها السادة ، قد رحب إذ ذاك بهذا الخطاب ، وتقبله بالشكر .

ولا شك في أن أعضاء مجلسكم الموقر ، يتذكرون الحوادث المؤلمة التي وقعت على أثر ذلك بسبب بعض الاختلافات على انتهاج الوسائل المؤديــة إلى تحقيق الأماني ، ضمن ذلك الاساس الجديد ، الذي اقره مجلس الامة . فلما تألفت الوزارة الحاضرة ، كان من أهم مقاصدها أن تحقق تلك الاماني ، وتحدد الخطة التي توصل البلاد في أقرب وقت إلى استقلالها التام . لذلك رأت من المصلحة أن لا تضيع أية فرصة ، وان تجابه الموقف الراهن بكل عزم وصراحة . وإلى هذا المقصد اشرنا في كتابنا الذي رفعناه إلى حضرة صاحب الجلالة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ :

« ان اهم مسألة سنضعها ، انا وزملائي ، نصب اعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها ،

طبق رغبات جلالتكم، ورغبات الأمة، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة ايام على اساس الاستقلال التام »

وهكذا كان. فقد رأت الوزارة ان تبدأ بالمفاوضات حالا، وتسير نحو الهدف، ضمن الاسس التي تم التفاهم عليها سابقاً، ورحب بها الجميع.

ولما كانت القضية مهمة في ذاتها، كان الرجوع الى رأي الامة مباشرة، أمراً ضرورياً للوقوف على إرادتها. وبناء على ذلك لم تر الوزارة مناصاً من استئذان صاحب الجلالة مؤخراً في إصدار إرادته الملكية بحل مجلس النواب، لاستفتاء الامة والرجوع إلى رأيها، في البت في قضية لها ما لها من علاقة حيوية بمستقبل البلاد.

بدأت المذاكرات بين ممثلي الحكومتين في ٢ نيسان ١٩٣٠ فدامت ثلاثة اشهر، وقد انتهت بالاتفاق على النصوص الموضوعة امامكم. فهل جاءت هذه النصوص محققة للأماني الوطنية ؟

دخلت الوزارة في المفاوضات على اسس معينة، اعتبرها الفريقان كافية لتحديد صلاتهما.

وهذه الاسس هي نتيجة الجهود التي بذلت حتى الساعة الاخيرة. ولقد كان في وسع الوزارة أن تضرب بهذه الاسس عرض الحائط، وتستسلم إلى الخيالات، التي لا نهاية لها. ولكنها لم تشأ أن تفعل شيئاً من ذلك، لأنها استهدفت الممكن، لا المستحيل. ونظرت إلى مصلحة البلاد العليا فوضعتها فوق كل اعتبار، وهي تعتقد، كوزارة تشعر بعظمة المسؤولية، انها قامت بواجبها، وتوصلت الى المرحلة التي تضمن استقلال البلاد، وتؤمن تقدمها ورقيها. وقد اذيعت الأسس والنصوص على الشعب منذ اربعة اشهر، ليصوت على ضوئها، بعد أن يكون قد امعن النظر فيها ملياً. ولا شك في أنكم قد درستموها، في خلال هذه المدة درساً وافياً. لذلك لا نرى حاجة إلى الدخول في تفصيل ما تضمنته، وإنما نرغب في أن نشير هنا إلى النقاط الاساسية التي ارتكزت عليها، ومن ثم نرجع إلى وجدانكم في الحكم على ما بذلناه من جهود في هذا السبيل.

دارت المذاكرات على محورين رئيسيين: الاول دخول العراق في عصبة الامم. والثاني عقد معاهدة جديدة على اساس مشروع المعاهدة الانكليزية - المصرية.

ان المحور الاول أساس لكل شيء، وبدونه لا فائدة من الدخول في المفاوضات، إذ لا أمل في تحقيق استقلال البلاد على قاعدة المساواة التامة، مع الدول المستقلة الاخرى، ولا أمل في أن تعترف بريطانية بتنازلها عن الانتداب، الذي قبلته برغم نفور العراق منه، واستنكاره إياه، من دون دخولنا عصبة الامم، في أقرب وقت، وإحاطة هذا الدخول بما يمكن من ضمانات فعلية. فالوسيلة الوحيدة العملية التي توصلنا، من أقصر الطرق، إلى استقلالنا الحقيقي، نظراً إلى وضعنا الدولي، هي قبولنا في عصبة الامم.

أجل إن دخولنا العصبة هو الطريقة الوحيدة لاستقلالنا التام ، فالانتظار وحده حتى نهاية مدة المعاهدة الحالية « معاهدة لسنة ١٩٢٤ » لا يكني للوصول إلى نتيجة حسنة. إذ في نهاية مدة تلك المعاهدة يترتب ، وفقاً للتعهدات الدولية ، أن يدعى مجلس العصبة ليقرر التدابير الاخرى المقتضية لتنفيذ المـادة ٢٢ من ميثاق العصبة . أما إذا دخلنا العصبة فجميع التعهدات تنتهي فوراً بطبيعة الحال . وفيما يلي نص المادتين السادسة والسابعة من قرار مجلس عصبة الامم ، المتخذ في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ ، والمتعلقة بتطبيق مبادىء المادة ٢٢ من الميثاق على العراق :

« المادة ٦ — في حالة دخول العراق في عصبة الامم ، تنتهي الالتزامات التي تقلدها بموجب هذا ، صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٧ — عند انتهاء المدة التي عقدت لها معاهدة التحالف ، يدعى مجلس عصبة الامم ، إذا لم يكن العراق قد قبل في العصبة ، ليقرر التدابير الاخرى المقتضاة لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق »

يتضح من هاتين المادتين ان دخولنـا في العصبة هو المحور الرئيسي الذي يتوقف عليه تحقيق أمانينا . لذلك بذلنا جهدنا لجعل هذا الدخول مؤكداً ، بقدر الامكان ، وبعيداً عن كل قيد أو شرط . والحق يقال ان الحكومـة البريطانية قامت من جانبها بكل ما في استطاعتها لإظهار حسن نياتها ، ولم تدخر وسعاً في تأكيد رغبتها في معاضدة العراق، وتهيأة الاسباب لتمهيد دخولنا في العصبة، ونظراً إلى المساعي التي بذلتها حتى الآن لدى عصبة الامم نفسها ، ولدى سائر الدول، وإلى ماقوبل به جلالة مليك البلاد من ترحيب صميم في سياحته الاخيرة في مختلف الممالك الاوروبية، اننا مقتنعون بأننا سننال بغيتنا سنة ١٩٣٢ ، وسنندمج كدولة مستقلة تام الاستقلال في مجموعـة الدول الاخرى .

قد يشك البعض في تحقيق هذه الامنية في ميعادها المضروب . وقد يكون هـذا البعض محقاً في شكه . ولكننا نعتقد بأننا قد سرنا في هذا المضار إلى آخر حد ممكن . أما الذين يستسهلون الاسترسال في التشاؤم ، فإننا نقول لهم ، ما قاله المرحوم عبدالمحسن بك في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ ، أثناء المناقشة التي دارت حول أهمية التصريح البريطاني ، وامكان عدم تنفيذه . « اما إذا حصل ذلك فاعتقد أن نيل الاستقلال ، تابع إلى جرأة الأمة ، فالأمة التي تريد الاستقلال يجب ان تتهيأ له، ولايكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة. فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية »

وفي جميع الأحوال ان ميعادنا سنة ١٩٣٢ ، وليس ذلك ببعيد .

أما المحور الثاني ، وهو عقد معاهدة جديدة على أساس المعاهدة الانجليزية المصرية .

قد يكون من المناسب ان نشير هنا إلى أن مشروع الاتفاق بين الدولتين البريطانية والمصرية

قد تم وضعه في ٣ آب ١٩٢٩ . وقد بدأنا نحن بالمذاكرات في ٢ نيسان ١٩٣٠ وكان الوفد المصري قد استأنف المذاكرات في لندن . ولولا مسألة السودان ، لتم الاتفاق نهائياً على المشروع الذي اذيع في شهر حزيران سنة ١٩٣٠ . فكان يترتب علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار المشروع الأول مع ما أدخل عليه من تعديل على يد الوفد . وهكذا فعلنا ، وليس من شأننا ان نتعرض إلى مشروع له علاقة ببلد آخر ، لولا أنه اتخذ أساساً لتعيين صلاتنا المستقبلة ببريطانيا العظمى . ومع أن المفاضلة بيننا وبين مصر قد لا تكون في كثير من النواحي إلى جانبنا ، فإننا نعتقد بأننا لم نخرج بصفقة المغبون ، واننا لنترك المقارنة بين النصين إلى رأي الاعضاء الكرام ، ونكتفي هنا فقط بالاشارة إلى المبادىء الرئيسية ، التي تمكنا من تقريرها وهي :

اولا — الاعتراف باستقلال العراق التام ، على أساس المساواة مع دولة من اعظم دول العالم .

ثانياً — عقد تحالف وثيق مع بريطانيا العظمى ، على اساس التكافؤ لمدة المعاهدة ، وهي خمس وعشرون سنة .

ثالثاً — الاعتراف بحفظ ، وحماية ، المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية الاساسية في المستقبل .

اما المسائل الاخرى ، التي تنص على ضرورة التشاور في شؤون السياسة الخارجية ، وعلى التمثيل السياسي وفقاً للاصول المرعية ، والرجوع إلى الوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الامم ، لتسوية اي نزاع ينشأ مع دولة ثالثة ، وكيفية التعاون ، في حالة وقوع حرب ، ومنح ثلاثة مواقع جوية ، وكيفية حفظ المواصلات البريطانية الجوية ، وحمايتها . ثم انهاء المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ، وكيفية الرجوع إلى التحكيم ، فيما يتعلق بتطبيق ، أو تفسير المعاهدة ، وما يتبع ذلك من اعفاءات ، ومساعدات عسكرية ، وتوحيد أساليب التعليم ، والاسلحة ، وتصفية الامور المالية المعلقة ... الخ ، كل هذه المواد في الحقيقة اما ان تكون نتائج طبيعية للمبادىء الرئيسية الثلاثة ، التي ذكرناها أعلاه ، أو أنها ضرورية لأجل تحقيق مراميها . على أننا قد اهتممنا بصورة خاصة ، بأن لا نترك مجالا للتأويل بصدد وجود بعض القوات البريطانية في البلاد . فصرحنا بأن وجود هذه القوات الجوية ، التي ستقيم في المراكز الثلاث المذكورة آنفاً ، وما يتبعها من سيارات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة البلاد .

أما المبادىء الثلاثة ، فقد أقدمت الحكومة على قبولها وهي قانعة بأنه لا بد منها للاسباب الآتية : —

أولا — ان سقوط الانتداب الممقوت لا يتم بالفعل ، ولا تنال البلاد استقلالها ، وتتبوء

موكزها بين الأمم على أساس المساواة ، إلا إذا دخلنا عصبة الأمم .

ثانياً – إن البلاد ، بالنظر إلى مركزها الجغرافي ، لابدّ لها ، خاصة في مرحلتها الحاضرة ، من أن تستند إلى محالفة دولة قوية ، لتتمكن من أن تتدرج في تعزيز قواها ، وترقية مواردها ، بدون أن تتعرض لأخطار الطامعين . ان المحالفة التي عقدناها مع أمة من أعظم أمم العالم ، ليست مشيئة لنا في بدء حياتنا الدولية ، وليس فيها ، إذا نظرنا اليها بعين الانصاف ، ما يقيد سيادتنا التامة ، وليس في العالم أمة طليقة من كل قيد ، ولا بد للأمم ، مهما غالت في استقلالها ، ومهما كانت قوية ، من أن تتقيد إلى حد ما بما تقضي به عليها مصالحها الحيوية . لقد فضلنا مبدأ هذا التحالف ، لأننا عقدناه على أساس المساواة ، ولأننا وجدنا فيه خير ضمان لحفظ كياننا في هذه المرحلة الخطيرة التي نخطوها .

ثالثاً – أما مبدأ الاعتراف بحفظ ، وحماية ، المواصلات الجوية ، لصاحب الجلالة البريطانية ، فليس ببدعة جديدة ابتدعناها ، فقد سبق لمصر أن أقرته قبلنا ، في مشروعها ، الذي هو أساس مشروعنا وانما نعترف بأنه حجر الزاوية في جميع صلاتنا مع بريطانية العظمى . ولا يخفى أن العالم البريطاني يهتم لهذه القضية ، اهتماماً ما بعده اهتمام ، ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا ان كل ما تنتظره منا بريطانية من مساعدة في الحاضر ، والمستقبل ، هو تأمين هذا الخط الجوي ، ولولا املها ، وثقتها ، بأن نقوم لها بهذه المساعدة ، لما اهتمت بمحالفتنا ، والغاء انتدابها ، وبمساعدتنا على نيل امانينا ، وتقوية مركزنا بين الأمم ، ولِمَ لا نصارح اعضاء المجلس الكرام ، فالصراحة خير وسيلة لإدراك الحقيقة ، وإقناع الضمير ، إن اعترافنا بهذا المبدأ ، وما يتبعه من مساعدات قد يكون ثقيلا ، ولكننا لم نقدم على قبوله إلا بعد ان تحققنا من أن اهماله ليس من الممكنات وان كل تشبث في هذا الصدد يستوجب اهمال كل شيء ، وفي النتيجة بقاءنا في غموض سياسي مستمر مع أننا حريصون على صداقتنا مع بريطانيا العظمى ، ولأننا نعلق ، بالرغم من آراء المتشائمين ، آمالا كبيرة على توطيد هذه الصداقة ، ولا سيما في نهضتنا الحاضرة . لذلك قبلنا به على شرط أن لا يخلّ بحقوق سيادتنا القومية ، وعلى شرط ان يحال البت في شأنه في نهاية المعاهدة ، وعند حصول خلاف بيننا وبين الحكومة البريطانية ، إلى مجلس عصبة الامم . فبهذين الشرطين لم يبق في الواقع ما نخشى منه على استقلالنا او سيادتنا القومية

ولزيادة التنوير في الخطة ، (التي كانت الحكومات العراقية المتتابعة واضعة إياها نصب اعينها) نربط في طيه وثيقة مهمة وضعت على اثر تقرير سياسة الحكومة لتكوين الجيش العراقي ، وذلك في كانون الأول ١٩٢٩ وتتضمن هذه الوثيقة ثلاث نقاط كانت من العوامل المهمة في تعيين اسس المعاهدة الجديدة .

وتتلخص هذه النقاط بما يلي : —

أولا : ضرورة التحالف

ثانياً : الاعتراف بأهمية المواصلات الانبراطورية

ثالثاً : التسليم بعجز العراق عن تكوين جيش يتمكن لوحده أن يقوم بصد الاعتداء الخارجي بدون مساعدة بريطانية العظمى والتحالف معها .

وعدا ذلك فإن في الوثيقة المذكورة صراحة تامة بأن المساعدات المنتظرة من التحالف مع بريطانية العظمى ، هي لقاء الاعتراف بأهمية مواصلاتها الانبراطورية وضرورة حفظها .

أيها السادة: مضى على البلاد سنوات عشر ، سارت فيها بخطوات متتابعة نحو هدفها الأسمى ، ألا وهو الاستقلال التام . اننا لا نرى من حاجة إلى الاسهاب في وصف الأدوار الأخيرة ، لأنها ماثلة في الأذهان . ان هذه المعاهدة ، وهي الخطوة الكبرى التي خطتها البلاد ، لم توضع إلا بعد جهود عظيمة . لقد كان القصد التوفيق بين مصالح الفريقين ، بصورة لا تؤثر على سيادة البلاد واستقلالها ، وما كان في وسع المفاوضين العراقيين ، وعليهم ما عليهم من مسؤوليات نحو البلاد ، أن يسيروا وراء النظريات ، والخيالات ، ويغضوا الطرف عن ماضي البلاد ، ووضعها الراهن ، وعن مصالحها الحيوية ، وعما يمكن أن يجابهنا في هذا الدور من صعوبات ومخاطر .

لقد تضمنت هذه المعاهدة دخولنا في العصبة ، والغاء الانتداب ، وتمتع البلاد بحقوقها التامة ، وأكسبتنا تقدير العالم ، واهتمامه ، واغتباط الأمم المجاورة لنا . وكرّست صداقة دولة عظيمة الشأن ، لصداقتها قيمتها المعلومة في احترام جانبنا ، ونهوض بلادنا ، وأفسحت لنا مجالا واسعاً لانعاش مواردنا ، واستعادة مجدنا التالد ، وازدهار بلادنا ، فالعالم ينظر الينا في هذا الدور ، بعين ملؤها الاعجاب ، ولكنه يرقب أحوالنا عن كثب ، ويتساءل عما ستؤدي اليه هذه الفاتحة . ويحق له أن يرقب ، لأنه ما من أمة تمكنت من أن تتخلص من نفوذ الأجنبي ، وتتبوأ مركزها المستقل ، في مثل هذه البرهة الوجيزة ، التي مرت علينا ، وهي برهة لا تذكر في حياة الأمم المديدة

أيها السادة : ان الأمم لا تدار بالعواطف فحسب ، مهما كانت تلك العواطف شريفة . ولا بالسعي وراء المستحيلات ، وإنما تدار بالعقل ، وبتدبّر الواقع الممكن ، والوزارة مقتنعة بأنها قامت بواجبها ، وهي تطلب اليكم الآن أن تزنوا الأمور بميزان الحكمة ، والامكان ، وتضعوا مصلحة البلاد الحقيقية نصب أعينكم ، وتقولوا كلمتكم . وكلمتكم هي القول الفصل في هذه المرحلة ، ويحق للبلاد ، التي انتخبتكم أن تتطلع بعد الآن إلى دور يسود فيه الاتفاق والاطمئنان ويتم فيه الرقي والرفاه اهـ[1].

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٥٧ – ٦١

﴿ مؤيدوا المعاهدة ورافضوها ﴾

كان عدد اعضاء المجلس النيابي (٨٨) نائباً فأيد المعاهدة (٦٩) نائباً ، وهم الذين رشحتهم « الوزارة السعيدية الأولى » في الانتخابات التي اجرتها لهـذه المعاهدة ، خصيصاً ، وعارضها ثلاثة عشرنائباً ، وهم الذين يكونون كتلة المعارضة ، وتغيب عن الجلسة خمسةنواب، وهذهاسماء الموافقين والمخالفين والغائبين :

الموافقون وعددهم ٦٩ وهم :

١ ابراهيم حيم – بغداد ٢ ابراهيم الواعظ – الحلة ٣ ابراهيم يوسف – اربيل ٤ احمد حالت – الكوت ٥ احمد صالح – السليمانية ٦ احمد مختار – السليمانيـة ٧ احمد الوهاب – كربلاء ٨ اسحق افرايم – الموصل ٩ بهاء الدين النايب – بغداد ١٠ توفيق برتو – الدليم ١١ ثابت عبد النور – الموصل ١٢ جعفر العسكري – بغداد ١٣ جمال بابان – الموصل ١٤ جميل الراوي – بغداد ١٥ جميل المدفعي – بغداد ١٦ حامد النقيب – البصرة ١٧ حبيب الطالباني – كركوك ١٨داود الحيدري– اربيل١٩ رزوق غنام–بغداد٢٠ رؤوف الأمين–الحلة ٢١رؤوف الجوهر الحلة ٢٢رؤوف اللوس–الموصل٢٣روبين سويخ–البصرة٢٤ ساسون حسقيل–بغداد٢٥سليمان فتاح باشا – كركوك ٢٦ سيف الله خندان – السليمانية ٢٧ شعلان الظاهر – الديوانية ٢٨ شعلان الشهد الديوانية ٢٩ صالح باش أعيان – البصرة ٣٠ صالح جبر – المنتفق ٣١ صالح الحجاج – البصرة ٣٢ صكبان العلي – المنتفق ٣٣ صلاح الدين بابان – اربيل ٣٤ الحاج طالب – المنتفق ٣٥ عبدالله الياسين – الكوت ٣٦ عبد الله الدملوجي – الموصل ٣٧ عبد الجبار التكرلي – المنتفق ٣٨ عبد الحسين الجلبي – بغداد ٣٩ عبد الرحمن النعمة – البصرة ٤٠ عبد الرزاق الرويشدي – الحلة ٤١ عبد الرزاق منير – بغداد ٤٢ عبد الغني النقيب – الموصل ٤٣ عبد المجيد فؤاد – الديوانية ٤٤ عبد الهادي الجلبي – الكاظمية ٤٥ عزاره المعجون – الديوانية ٤٦ عزالدين نقيب – مندلي ٤٧ علي الامام – الموصل ٤٨ علي رضا العسكري – الديوانية ٤٩ علي باشا – اربيل ٥٠ علي السليمان – الدليم ٥١ فائق شاكر – الدليم ٥٢ فالح الصيهود – العماره ٥٣ قاسم الخضيري – ديالى ٥٤ محمد صالح – السليمانية ٥٥ محمد العريبي – العماره ٥٦ محمد سعيد العبدالواحد – البصرة ٥٧ محمد علي قيردار – كركوك ٥٨ محمد الهداوي – المنتفق ٥٩ مشحن الحردان – الدليم ٦٠ محي الدين الخيال – ديالى ٦١ مصطفى افندي – كركوك ٦٢ معروف الحاج بير داود – اربيل ٦٣ منشد الحبيب – المنتفق ٦٤ موحان الخير الله – المنتفق ٦٥ ناجي صالح – ديوانية ٦٦ نجيب الراوي – الديوانية ٦٧ نوري سعيد – بغداد ٦٨ يوسف عبد الأحد البصرة و٦٩ يوسف خياط – الموصل .

المخالفون وعددهم ١٣ وهم :

١ ابراهيم عطار باشي = الموصل ٢ بهجت زينل – الكوت ٣ رشيد عالي – بغداد ٤ صادق البصام – الكوت ٥ عبد الكريم الديوان – العماره ٦ عبود الملاك – البصره ٧ عثمان العلوان – كربلا ٨ علي جودت – الموصل ٩ محمد صدقي – الموصل ١٠ غياث الدين – الموصل ١١ معروف الرصافي ـ العماره ١٢ ناجي السويدي ـ بغداد و١٣ ياسين الهاشمي ـ بغداد .

الغائبون وعددهم خمسة وهم :

١ أحمد الجليلي ـ الموصل ٢ سعد صالح ـ الديوانية ٣ زامل المناع ـ المنتفق ٤ مخيف المحمد ـ الديوانية و٥ عبد الجليل ـ البصره

❋ المعارضة تعلن احتجاجها ❋

لم تكتف المعارضة في « مجلس النواب العراقي » بالتصويت ضدّ المعاهدة فأبرق أقطابها إلى السكرتير العام لعصبة الامم ، و إلى رئيس لجنة الانتداب في جنيف البرقية التالية :

« اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم أنّ المعاهدة العراقية – البريطانية الأخيرة لاتضمن للعراق استقلاله التام ، بل أنها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب ماتقتضيه أغراضها الاستعمارية. اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها مقيّد وغير مطلق » اه

ناجي السويدي	جعفر ابو التمن	ياسين الهاشمي (١)
رئيس وزارة سابق	معتمد الحزب الوطني العراقي	رئيس وزارة سابق

❋ تبادل ابرام المعاهدة ❋

وجرى تبادل ابرام المعاهدة العراقية – البريطانية في أول شباط ١٩٣١م فتبودلت البرقيتان التاليتان بين صاحبي الجلالة الملك فيصل الاول والملك جورج الخامس :

إلى جلالة الملك جورج – لندن

أرغب في أن أعرب لجلالتكم عن عظيم ارتياحي لتبادل ابرام المعاهدة العراقية الانكليزية الجديدة الذي جرى اليوم بحضوري . أثق بأن هذه المعاهدة ستكون ببركة الله وسيلة لاتحاد مملكتينا برابطةٍ دائمةٍ من الصداقـة الحقيقية أرجو من جلالتكم قبول امتناني واحترامي .

فيصل

إلى جلالة الملك فيصل – بغداد

تلقيت برقيتكم لمناسبة تبادل ابرام معاهدة الصداقة والتحالف الجديدة مع مزيد السرور . أشاطركم الأمل أن تتحد مملكتينا بروابط دائمة من الصداقة الودية وأثق أن العراق يدخل الآن

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣١٢) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٠

عهد السلام والرفاه . أرسل إلى جلالتكم جميع التمنيات الحسنة لمستقبل جلالتكم ومملكتكم

جورج آر . آي

الاتفاقية العدلية

الملحقة بالمعاهدة العراقية — البريطانية الرابعة

❋ لمحة خاطفة ❋

نصت المادة الخامسة من « صك الانتداب البريطاني على العراق » وهو الانتداب الذي عهد به مجلس الحلفاء الاعلى لبريطانية على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ على أن :

« يلغى بتاتاً في العراق اعفاء الاجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاماً أو عرفاً في السلطنة العثمانية »[1]

وجاء في المادة السادسة من الصك المذكور :

« على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن :

١— مصالح الاجانب ٢— القانون —٣ وعلى قدر ما يلزم الاختصاص الشرعي المرعي الآن في العراق فيما يتعلق بالامور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل نظام الاوقاف والامور الشخصية .

وخصوصاً يوافق المنتدب على أن الاشراف على الاوقاف وإدارتها يجريان طبقاً للشريعة الدينية وإرادة الواقفين » اه[2]

فلما أفرغ « صك الانتداب » المذكور في قالب معاهدة سنة ١٩٢٢ م العراقية — البريطانية ، نصت المادة التاسعة من تلك المعاهدة على ما يلي :

« يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ، ويكفل تنفيذها ، في الأمور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات ، والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية ، أو العرف ، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم . اه[3]

وقد وضعت « الاتفاقية العدلية المطلوبة » في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ فجاءت في ست مواد عرفت المادة الأولى « لفظة الأجنبي » وحددتها . ونصت المادة الثانية على وجوب استخدام اخصائيين حقوقيين من بريطانيا في بعض المحاكم العراقية . وتعهد العراق في المادة الثالثة أن يعرض

---

(١) و(٢) راجع ص (٢٢٠) من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٣) راجع ص (٩٦) من الجزء الاول أيضاً

على المعتمد السامي ، كل لائحة تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلها . . . ليبين آراءه فيها . أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتتعلق بأحوال الاجانب الشخصية، وأما المادة الخامسة منها فقد حتمت عرض امور تعيين الحكام البريطانيين، وفصلهم، على المعتمد السامي مقدماً ، لاستحصال موافقته. واقتصرت المادة السادسة على تعيين مدة نفاذ الاتفاقية(١)

فالاتفاقية العدلية انما وضعت بناء على نص المادة التاسعة من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ،وهي المعاهدة التي تضمنت بنود الانتداب(٢) ، وكان الغرض من وضع هذه المادة من المعاهدة ، تأمين مصالح الأجانب في العراق ، من جراء عدم تطبيق الامتيازات ، والصيانات الأجنبية ، التي كان يتمتع بها هؤلاء في تركية وفي الوقت الذي كانت هذه الامتيازات مرعية في تركية وفق معاهدة سيفر ، التي قضت بإبقائها وعدم التنازل عنها . ولكن تركية وفقت لابدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان ، وكانت المادة ال ٢٨ من هذه المعاهدة قد الغت الامتيازات في تركية ، فوجب أن تلغى هذه في العراق أيضاً ، لأن العراق كان جزءاً من تركية ، وقد انفصل عنها في ختام الحرب العالمية الأولى ، وعلى هذا طالبت الوزارة السعدونية الأولى الجهة البريطانية بوجوب وضع فقرة في مقدمة الاتفاقية العدلية ، المراد عقدها مع الحكومة العراقية تتضمن التصريح بالغاء الامتيازات الأجنبية في العراق بالمرة .

✵ مراسلات رسمية ✵

وبعد مراسلات طويلة تلقى الملك فيصل هذا الكتاب :

دار الاعتماد بغداد

المرقم ار . او – ١٩٨ التاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣م

عزيزي رستم حيدر

أرجوكم أن تعلموا صاحب الجلالة أن وزير المستعمرات قد وافق على ادماج عبارة في مقدمة الاتفاقية القضائية مشيرة إلى الغاء الامتيازات . التوقيع : بورديللون(٣)

ولكن سرعان ما تلقى الملك فيصل كتاباً آخر مآله : إن ما جاء في الكتاب المتقدم حصل من سوء فهم للبرقية التي وصلت إلى دار الاعتماد من وزير المستعمرات في لندن .

أما الحقيقة فإن البرقية كانت تبين وجهة الموظفين القضائيين في وزارة المستعمرات وكان هؤلاء

(١) نص الاتفاقية العدلية المذكورة في ص (٢٤٧) من الجزء الأول من هذا الكتاب

(٢) [وأقول ان هذه الاتفاقية أضرت بتجارة العراق ، وعرقلت صادراتها ، ولوحظ انها ستكون عالة بسيادتها لأجل ذلك سعت الحكومات الوطنية المتتابعة لتبديل الاتفاقية العدلية باتفاقية اخرى تؤمن للعراق حرية التشريع . . .] جمال بابان – وزير العدلية في محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١ ص ٨٣٤

(٣) تقرير لجنة المعاهدة ص ٣٨

الموظفين من المتشبعين بالفكرة الحقوقية، المستندة إلى حقوق الانسان، فلما اطلع الموظفون السياسيون في الوزارة المذكورة على صورتها، وكانوا من المتشبعين بروح الاستعمار، أبرقوا برقية ثانية الغوا فيها مآل البرقية الأولى، وأصروا على ابقاء مقدمة الاتفاقية العدلية على حالها، أي كما ارسلت من لندن، فلما احيلت المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها إلى المجلس التأسيسي، ليبت فيها، تألفت لجنة من أعضاء المجلس المذكور لتدقيقها، فطالبت اللجنة بالحاح أن تلغى الامتيازات الأجنبية في العراق، كما الغيت في تركية، وأن يصرح بهذا الإلغاء في مقدمة الاتفاقية القضائية، فلم تنل بغيتها لأنها تلقت الكتاب التالي عن طريق الملك فيصل وقد جاء نصه في ص٣٨ —٣٩ من تقريرها الخاص

« ان العراق قد فصل من تركية بموجب معاهدة لوزان، والامتيازات — نظراً إلى هذه المعاهدة — قد الغيت فقط في المناطق التي بقيت تحت سيادة تركية. وقد اعترضت اكثرية الدول الموقعة على معاهدة لوزان اعتراضاً شديداً على الغاء الامتيازات الأجنبية، وتمنعت كثيراً عنها، وهي انما رضيت بإلغائها بالنتيجة، لأنها لم تجد غير وسيلة للتخلص من المشاكل الناجمة عن حالة الحرب مع تركية، وعليه ان الغاء الامتيازات الأجنبية في الأراضي التركية لم يكن بمنزلة اعتراف من الدول الموقعة على معاهدة لوزان، بأن المحاكم التركية قد بلغت الدرجة التي تجعل الدول تطمئن من ايداع مصالح الاجانب اليها، وإنما كان بمنزلة اعتراف منها بأنها كانت تفضل عرض رعاياها إلى مغدورية، على الدوام، على الحرب مع تركية. ونتيجة ذلك قد كانت كما هو معلوم، امتناع أصحاب رؤوس الأموال الاجانب إلى الآن، عن وضع رأس مالهم في تركية، منذ وقع على معاهدة لوزان. ومن اليقين أن رأس المال الأجنبي لا يوضع شيء منه في العراق، إذا لم يكن هناك من الأحكام، ما يقنع الامم الأجنبية من أن الدعاوي التي فيها مساس بالمصالح الأجنبية، وبالأجانب، تحسم على وجه العدل. وعليه إن من الضروري، حفظاً لمصالح العراق، بقدر مصالح الأجانب، أن تدرج في المعاهدة بعض الأحكام في هذا الباب وكذا في الاتفاقيات.

ومن المعلوم أيضاً أن عصبة الامم لا ترضى بأي ترتيب بين الحكومة البريطانية والعراق إن لم يكن فيه أحكام صريحة تؤمن هذا المقصد. ويبقى بيد العراق مدة المعاهدة ان تبرهن على أن محاكمها واصولها القانونية مما يدعو إلى ثقة الامم الاجنبية، وان الاحكام في هذه البلاد تصدر من محاكم متزهة، وتنفذ بصورة متزهة. فإذا فعلت ذلك لا يكون للامم الاجنبية، عند انتهاء المعاهدة، معذرة لتطلب صيانات خاصة. وقد أعطت الحكومة البريطانية، الحكومة العراقية تأمينات سرية مفادها: ان الحكومة البريطانية تعاضد الحكومة العراقية للحصول على تعديل الاسس المقررة في المادة التاسعة، وفي الاتفاقية العدلية، إذا استكملت الشروط المتقدمة. فإن هذا الأمر مرتبط بالرأي العام للعالم أجمع بشأن الإدارة القضائية في العراق. ففي ما يتعلق باليابان

مثلا ، قد اقتنعت الامم الأجنبية ، بعد ختام الحرب بين روسيا واليابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها ، بقـدر ما يمكن الاعتماد على أي محكمة أجنبية اخرى ، في صيانة حقوق الأجانب ، وعند ذلك قبلت بالغاء الامتيازات التي طالما كانت قد اصرت عليها قبل ذلك .

أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فإن العالم لم ير إلى الآن منهما ما يدعوه إلى مثل ذلك الاعتقاد بشأنهما ، ولم يزل يصر على إبقاء الامتيازات الأجنبية فيهما . وحتى تركية تطالب الآن بامتيازات لرعاياها في ايران ، وتلك الامتيازات اكثر شدة بكثير من الصيانات المقررة في المادة التاسعة من المعاهدة وفي الاتفاقية العدلية » اه

التوقيع : نيجل دافيدسن   صديق جلالتكم المخلص

لجنة المعاهدة والامتيازات

وتقول اللجنة في تقريرها « ص ٣٩ » :

ان الاتفاقية العدليـة « على شكلها الحاضر ، جاءت أشد من الامتيازات الأجنبية . ففي وجود الامتيازات ، كانت المحكمة تؤلف من وطنيين وكان يحضر الدعاوي ، التي يكون الاجنبي خصما فيها ، ترجمان قنصل الدولة التابع لها ذلك الأجنبي ، ولم يكن له حق ابداء الرأي ، بل كان يراقب سير المحاكمة فقط . هذا في الدعاوي الحقوقية والجزائية ، أما في الدعاوي التجارية ، فتشكل لها محكمة مختلطة ، على أن الرئيس كان من أهل البلاد ، كما أن اكثرية الأعضاء في المحكمة كانت كذلك . وعليه كان الأوفق أن تعتبر التشكيلات الحالية كافية ، وكافلة لكل ما يطلب من الحكومة في هذا الصدد »

ثم ان المادة الثالثة من الاتفاقية جاءت « مقيدة حق التشريع ، وان حدود الرأي المعطى إلى المعتمد السامي غير معين ، ولا يفهم ماذا سيكون الأمر ، عند عـدم موافقة المعتمد السامي على قسم من مواد تلك اللوائح » وان المادة الخامسة منها حتمت « أخذ موافقة المعتمد السامي في أمر تعيين الحكام البريطانيين وعزلهم » وفي هذا الشرط اخلال بالمـادة السادسة من اتفاقية الموظفين الأجانب ، التي جعلت مسؤولية الموظفين الانكليز أمام الحكومة العراقية ، لا البريطانية ، وقد اقترحت « لجنة المعاهدة » الغاء هذه المادة فلم يقر المعتمد اقتراحها .

قيمة الامتيازات المعنوية

لا ريب في أن المقياس العملي الصحيح ، الذي تفهمه الدول للظفر بالاستقلال ، هو كفاحها في سبيل التحرر ، وجهادهـا في سبيل التخلص من كل نفوذ أجنبي ، وها نحن نقرأ براهين ساطعة ، يسوقها المعتمد السامي نفسه في كتابه هذا ، ففخامته يرى أن الدول فضلت « عرض رعاياها إلى

مغدورية على الدوام ، على الحرب مع تركية » كما ان الامم الأجنبية ، صاحبة الامتيازات ، قد اقتنعت (بعد ختام الحرب بين روسيا واليابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها . . . وعند ذلك قبلت بإلغاء الامتيازات ، التي طالما قد أصرت عليها من قبل » ولعل القارىء يتساءل هل حارب اليابانيون أعداءهم بقوة حكامهم ، وعدل محاكمهم ، أم حاربوا بقوة سلاحهم ؟

ثم يقول المعتمد السامي :

« أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فإن العالم لم ير منهما إلى الآن ما يدعوه إلى مثل ذلك الاعتقاد بشأنها ، ولم يزل يصر على إبقاء الامتيازات الاجنبية »

والقارىء يعلم أن ايران الغت الامتيازات أيضاً . وكان الإلغاء نتيجة انقلاب عسكري داخلي ، قام به الشاه رضا بهلوي بالقوة . وأما الصين (المسكينة) فقد فرضت عليها الامتيازات الأجنبية فرضاً ، وذلك لضعفها وعدم نهوضها مع انها سهلت سبل الاستغلال للأجنبي فيها من دون ادنى ممانعة ، ويقول العراقيون الذين تثقفوا في جامعات الغرب : ان الطلاب الصينيين في جامعات اوروبة ، ولاسيما في باريس ، قد بذلوا مجهوداً فكرياً متواصلا لوضع كثير منهم (اطروحته) حول (الامتيازات الاجنبية ، وضرورة الغائها في الصين) ولكن هذه المؤلفات وغيرها ، واستغاثة الصين المستمرة للتخلص من النفوذ الاجنبي ، وامتيازاته ، ذهبت كلها سدى ، حتى إذا انشق اليابانيون من جبهة الحلفاء ، وجدوا في الصين الفريسة مهيأة ، وقد استحضرها لهم حلفاؤها الديمقراطيون .

أما فيما يخص العراق فيبدو أن وزارة المستعمرات طاب لها ، أول الامر ، أن تكره العراق على قبول اتفاقيــة تقضي بوجوب وجود حكام انكليز في المحاكم العراقية ، ولم تر لأول وهلة أن الغاء الامتيازات الاجنبية سيسيء اليها ، باعتبار أن كل ما تبتغيه وجود الحكام المذكورين في المحاكم المذكورة ، ولكنها ، على ما يبدو ، رأت في ذلك خطوة سريعة للتخلص من قيود الامتيازات ، قد لا يسر الدول الاخرى ، فعمدت بعد حين إلى الغاء هذه الامتيازات مع إبقاء الحكام البريطانيين في المحاكم العراقية ، بأسلوب ملتو ، وبفضل تأويل شرعي سقيم .

الغاء الامتيازات الاجنبية

في العراق جالية ايرانية يتراوح عدد نفوسها من ٦٥٫٠٠٠ إلى ٨٠٫٠٠٠ نسمة ، وقد استثنتها « الاتفاقية العدلية » الموقعة بين بريطانية والعراق في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤م من الامتيازات ، التي منحتها لبقية الاجانب ، فكان هذا الاستثناء في مقدمة الاسباب التي حالت دون اعتراف ايران بالدولة العراقية الجديدة .

وفي عام ١٩٢٩ الغت الحكومة الايرانية الامتيازات الاجنبية في بلادهـا ، وطلبت إلى

الحكومة العراقية أن تقوم هي أيضاً ، بإلغاء الامتيازات الاجنبية في العراق ، وأن تعامل رعاياها في العراق، كسائر الرعايا الاجانب أمام القضاء العراقي ، ففاوضت الحكومة العراقية حكومة بريطانية في هذا الصدد ، فكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى عصبة الامم في ١٦ شباط ١٩٢٩ تطلب موافقتها على استبدال الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ بنظام موحد ، يسري على كافة القاطنين في العراق دون تمييز ولا تفريق ، ولكن مجلس العصبة أحجم في جلسته المنعقدة في يوم ٩ آذار من عام ١٩٢٩ عن أن يخطو مثل هذه الخطوة « ما لم تبلغ الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية برغبتها في التنازل عن تلك الامتيازات » فسعت بريطانية لحمل تلك الدول على هذا التنازل فلما تم ذلك ، وضعت الاتفاقية العدلية الآتية بين بريطانية والعراق في ٤ آذار سنة ١٩٣١م لتحل محل الاتفاقية القديمة(١)

❋ نص الاتفاقية العدلية الجديدة ❋

إن جلالة ملك العراق ،

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ماوراء البحار وانبراطور الهند

لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية، الموافق اليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية ، في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد ، بموجب المادة التاسعة من المعاهدة المذكورة ، بأن يقبل وينفذ الاحكام المعقولة ، التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الامور القضائية ، لصيانة مصالح الاجانب ، نظراً لعدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقاً للامتيازات الاجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارت ١٩٢٤ ميلادية ، الموافق اليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية ، في اتفاقية تدعى فيما يلي بالاتفاقية العدلية .

ولما كان من المعترف به ، أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة ، لا تتلاءم مع سوية العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية، وانه لم تبق حاجة بعد إلى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الاجانب فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أسس المساواة ، وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء.

حامل وسام النهضة والاستقلال سي. ام. جي. دي. اس. او

(١) براجع ما نشرناه عن هذه القضية في ص ١٧٥-١٨٧ من الجزء الثاني من هذا الكتاب

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلانده والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وانبراطور الهند : اللفتننت كولونيل ، السر فرنسيس هنري همفريز

جي. سي. ف. او. كي. سي. ام. جي. كي. بي. اي. سي. آي. اي.

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر، ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : ان النظام القضائي الخاص ، المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية ، يلغى فوراً ، ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والاجانب على حد سواء .

المادة الثانية : لأجل تسهيل تأسيس ، وتطبيق النظام الجديد ، قد اتفق على انه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية، وفي محاكم العراق، ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق، بموافقة صاحب الجلالة البريطانية، على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية ، وفقاً لقوانين العراق ، وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين ، بشروط لا تقل ملاءمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤م وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ. ويتعهد جلالته أيضاً بأن تُشغل عادة الوظائف الآتية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر :

١- مستشار قضائي بريطاني

٢- رئيس بريطاني لمحكمة الاستئناف والتمييز

٣- رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في الأماكن الآتية :

بغداد والبصرة والموصل ، وفي الاماكن الاخرى التي قد يتفق عليها فيما بعد .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتي :

أ ـ ان يكون للممثل القنصلي في العراق لاية دولة أجنبية في الاوقات المعقولة ـ على ان تراعى أنظمة الشرطة والسجون المعتادة ـ حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق.

ب ـ كل شخص يحضر بصفته فريقاً في قضايا جزائية ، أو مدنية ، وليس لديه علم كاف باللسان الرسمي ، المستعمل لفهم الاستجواب ، أو التحقيق ، أو المرافعة ، يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر إلى لغته ، عندما يكون ذلك ممكناً ، وإذا لم يمكن ، فإلى اللغة الانكليزية أو الفرنسية .

ج ـ أن لا يدخل دار أو أبنية أخرى إلا بأمر موقع من قبل حاكم ، ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبساً بالجريمة ، أو مفوضة بإلقاء القبض عليه .

المادة الرابعة : في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية للاجانب ، وفي غيرها من الامور التجارية والمدنية ، التي جرت العادة على أن يطبق فيها قانون بلاد أخرى ، يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوي الاحوال الشخصية للاجانب من قبل المحاكم المدنية ، وذلك من دون مساس بأحكام أي قانون يتعلق باختصاص المحاكم الدينية ، أو بسلطات القناصل فيما يتعلق بإدارة تركات رعاياهم ، مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية ، وفي مسائل النكاح ، والطلاق ، والنفقة ، والمهر ، والوصاية على الصغار ، وانتقال الاموال المنقولة فلرئيس المحكمة ، التي تنظر في الدعوى ، واذا كانت الدعوى استئنافية ، أو تمييزية ، فلرئيس محكمة الاستئناف والتمييز ، التي تنظر في الدعوى ، أن يدعو القنصل الاجنبي ، الذي يخصه الامر ، أو ممثل القنصلية ، إلى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الاحوال الشخصية المختصة .

المادة الخامسة : تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ ميلادية الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

يجب ابرام هذه الاتفاقية ، ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد ، حالما يكون ذلك ممكناً ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تبادل وثائق الابرام. وتبقى نافذة العمل إلى حين دخول العراق عصبة الامم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة الألف والتسعمائة والحادية والثلاثين ميلادية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة الألف والثلثمائة والتاسعة والأربعين هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية ، وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نوري السعيد F. H. Humphrys

❋ ذيل الاتفاقية العدلية ❋

كانت الاتفاقية العدلية الجديدة قد عقدت بين رئيس الوزارة العراقية « نوري السعيد » والمعتمد السامي البريطاني في العراق « السر همفريز » في يوم ٤ آذار سنة ١٩٣١م ، وقد أبرمها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ نيسان من هـذه السنة ، بإجماع الأصوات التي حضرت الجلسة[1] ، وكان نوري باشا كتب إلى المعتمد السامي ، في يوم وضع الاتفاقية المذكورة ، الكتاب الآتي :

---

(١) حضر هذه الجلسة ٤٧ نائباً من اصل ٨٨ نائباً .

سيدي !

بالإشارة إلى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .

لي الشرف بأن أؤكد بأنه ، لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية ، بغية تنفيذ أغراض الاتفاقية على وجه العموم، فإن المفهوم بأن الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

إن هذه اللائحة تتضمن أحكاماً تحت الأبواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب. هذا وان المفهوم بأن تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري إلى أن يتم سن هذا التشريع .

المخلص نوري السعيد

❋ الجدول ❋

١– تعيين الحكام وسلطاتهم

٢– بخصوص التحقيقات الابتدائية

٣– صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم الكبرى

٤– الاصول المتعلقة بأوامر القبض

٥– النص على ترجمة المرافعات للأجانب

٦– النص بخصوص تحري دور السكنى

٧– اصول الشهادات على ان يكون من جملتها ما يأتي :

أ – قبول شهادة الازواج والابوين والأولاد وعدمه

ب – تأمين عدم التفريق بسبب معتقد الشاهد الديني .

ج – تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف

د – تأييد الشهادة

ه – تلقي أفضل الشهادات

ملاحظة – وقد تم وضع التشريع اللازم قبل الابرام .

❋ حزبان جديدان ❋

تألف في بغداد في أواخر عام ١٩٣٠ حزبان سياسيان خطيران ، سمي أحدهما حزب (العهد العراقي) فكان حزباً حكومياً صرفاً، ودعي الآخر (حزب الاخاء الوطني) فكان حزباً معارضاً قوياً، وفيما يلي نص النظام الأساسي لحزب العهد الحكومي وقد أقرته وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ :

« ١– يسمى الحزب بحزب « العهد العراقي »

٢– غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام ، واسعاده ، بإنماء القوى الوطنية ، وتنظيم امور الادارة ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والزراعة ، والجيش ، وبث روح التجدد ، و إصلاح الأنظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية .

٣- إدامة و إنماء العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة والمتحابة .

٤- يذيع الحزب، في يوم اجتماعه السنوي ، منهاجاً تفصيلياً عن المواد التي سينفذها في تلك السنة ، وللحزب أن يذيع من وقت لآخر ما يرى وجوب تنوير الرأي العام عنه » اه

أما منهاج « حزب الاخاء الوطني » الذي صادقت وزارة الداخليـة عليه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ فهذا نصه :

« ١- بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي إلى الأخطار المحدقـة به ، من الوجهات السياسية والإدارية ، والاقتصادية ، ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة .

٢- العمل على تأليف رأي عراقي عام ، لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة ، أو يخل بالوحدة العراقية ، أو ينافي أحكام القوانين .

٣- العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية ، وحماية وترويج البلاد ، واستثمار مواردها لخير أبنائها .

٤- ينشر الحزب من وقت لآخر المناهج التفصيلية المطلوبة لتنفيذ هذه المواد » اه

وقـد أيد الحزب الأول « حزب الحكومة الرسمي » نوري باشا السعيد في وزارتيه الأولى والثانية ، تأييداً مطلقاً ، ثم توقف عن العمل عندما صارت الوزارة إلى السيد ناجي شوكت في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ .

أما « حزب الاخاء الوطني » فقد بقي حياً يكافح الباطل ويعارض الوزارات المختلفة معارضة لا حدّ لها ، حتى قررت لجنته العليا في ٢٩ نيسان من عام ١٩٣٥ وقف أعمال الحزب السياسية بعد أن تعرضت المملكة إلى الخطر على نحو ما سنفصله في المجلد الرابع . وكان مؤلفوا هـذا الحزب المعارض السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان ، وناجي السويدي ، وعلي جودت الأيوبي ، وكامل الجادرجي ، وعبدالإله حافظ ، ومحمد زكي البصري ، ويوسف غنيمه

و إلى جانب هذين الحزبين ، كان الحزب الوطني الذي تكون في بغداد عام ١٩٢٢[1] لايزال حياً يعقب السياسة السلبية مع كل وزارة تقوم في البـلاد ، فلما أنس في « حزب الاخاء الوطني » المعارضة للوزارة السعيدية ، وحد جهوده معه وكوّن الحزبان جبهة معارضة أقلقت بال الوزارة فقاومتها أشد المقاومة ، وصارت صحف الطرفين تطعن في رجال الفريقين طعوناً لم يعرف العراقيون مثيلا لها .

وقد أقام الحزبان المتآخيان حفلة مشتركة في بناية « الحزب الوطني » في يوم ١٦ كانون الثاني ٩٣١ تبارى فيها زعماؤهما الخطب النارية ، وجرت معارك صحفية لم يستطع الملك فيصل نفسه السكوت عليها ، فأمر الصحفيين بوجوب الاعتدال فيما يكتبونه ، واضطر أن يلقي « في خريف

(١) راجع ص ٨٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب

سنة ١٩٣١ » خطاباً سياسياً استعرض فيه سير رجالات العراق ، والحركة العربية التي نشأت في الحجاز ، وكيفية تأسيس الدولة العراقية ، وما يجب على رجال العراق أن يتبعوه لتصل المملكة إلى أهدافها السامية .

وقد افتتح الحزبان المتآخيان قائمة أعمالها بأن رفعا عريضة إلى جلالة الملك طلبا فيها أن يستعمل جلالته نفوذه الشخصي بعدم التوقيع على المعاهدة ، ثم أبرقا إلى « عصبة الامم » أن العراق يرفض هذه المعاهدة ويرفض الانخراط في سلك العصبة الاممية على أساس هـذه المعاهدة ، فلم تسفر جميع هذه التشبثات عن أية نتيجة ، وقد نشرنا البرقية المذكورة في موضع آخر .

❊ وثيقة التآخي ❊

ثم رأى رجال الحزبين المعارضين « بعد أن أبرم المجلسان معاهـدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في يوم ١٦ تشرين الثاني من هذه السنة وانتهى امرها أن يضعوا لهم منهاجاً سياسياً لهم يسيرون بموجبه في المستقبل ، فوقعوا في ليلة ٢٢،٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ على الوثيقة التالية :

١ — إن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها

٢ — إن المجلس الحالي يجب أن يحل ، لأنه لا يمثل البلاد

٣ — إن الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الأساسين الأول والثاني

تم الاتفاق بين ممثلي حزب الإخاء الوطني والحزب الوطني على أن يوحدوا جهودهم للوصول إلى الاسس الثلاثة المدرجة أعلاه تنفيذاً لاسس كتلة الإخاء الوطني .

الهاشمي ، رشيد عالي ، حكمت سليمان ، جعفر أبو التمن ، توفيق السويدي[1] مولود مخلص ، محمود رامز .

وبعد مدة نشر الحاج محمد جعفر أبو التمن « معتمد الحزب الوطني » البيان التالي بصدد هـذه الوثيقة :

❊ بيان ❊

إن الخطر المحدق بالبلاد ، بسبب تصرفات الحكومة الحاضرة السيئة ، سواء في المسائل السياسية ، أو المالية ، واستهتارها بأحكام القانون الأساسي ، والقوانين الأخرى ، واقدامها على عقد معاهدة ٣٠ حزيران ٩٣٠ ، تلك المعاهدة الجائرة التي طعنت البلاد في الصميم ، وجعلتها مقراً دائمياً للقوات الأجنبية ، وجنوحها إلى القوة ، وسن القوانين الشاذة ، لمجرد النيل من خصومها ، كل

---

(١) عارض ناجي السويدي في التوقيع على هذه الوثيقة ، التي قيدت الموقعين عليها ، محتجاً إن توقيعها معناه قطع خط الرجعة على الموقعين ، إذ لا بد أن يأتي يوم تعتبر فيه المعاهدة المذكورة صكا يعترف الجميع بوجوب تنفيذه ، ولهذا وقع توفيق السويدي بدلا عنه بعد امتناعه عن التوقيع .

ذلك مما اضطر الحزبين : الحزب الوطني العراقي ، وحزب الاخاء الوطني ، إلى أن يتآخيا ، وأن يوقع ممثلوهما وثيقة تلزمهما بأن يعملا متكاتفين متعاضدين ، لإنقاذ البلاد من الاخطار التي حاقت بها. فالحزب الوطني العراقي ، عملاً بمبدئه القويم ، يسير بكل اخلاص مع زميله ، حزب الاخاء الوطني ، نحو الغاية الشريفة ، وانه في سبيل الواجب الوطني لا يعرف له مصلحة شخصية ، ولا يفكر بما يفكر به النفعيون ، وتأييداً لتآخي الحزبين أنشر هذا البيان

محمد جعفر أبو التمن – المعتمد العام للحزب الوطني العراقي[1]

وقد شاءت الاقدار فعلا أن يشترك السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان « وهم من جملة الموقعين في وثيقة التآخي » في الوزارة التي تألفت بعد « الوزارة الشوكتية » فجاء في منهاجها ، بصدد المعاهدة المذكورة ، ما يلي : —

« القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الأجنبية ، واحترام العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الأماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة »

ذلك لأن الوزارة التي ألفها السيد رشيد عالي الكيلاني في ٢٠ مارت سنة ١٩٣٣ لم تجد من المقامات العليا ما يشجعها على ذكر أية فقرة تنص على وجوب تعديل المعاهدة نصاً صريحاً .

ثم جاء الدور للحاج محمد جعفر ابو التمن ، فاشترك في الوزارة التي ألفها حكمة بك سليمان في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ وقد جاء في منهاج هذه الوزارة بصدد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠

« تعزيز روح التآزر بين العراق ، وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً واقتصادياً وعسكرياً من الحلف العراقي – البريطاني »

أما السيد توفيق السويدي فقد اشترك في عدة وزارات كانت مناهجها الوزارية صريحة في احترام العلاقات الحلفية القائمة بين العراق وبريطانية

ومن الغريب أن يعلن « الحزب الوطني » انفصاله عن « حزب الاخاء الوطني » في البيان الذي سننشره في موضعه بعد ان وجد أن الاخائيين تراجعوا عن « وثيقة التآخي » بقولهم انهم يحترمون العهود الدولية ، ولم ينشر أي بيان عن اشتراك معتمد الحزب في « الوزارة الحكمتية » التي ذكرت عن « مقام المعاهدة » في « منهاجها » ما لم تذكره أية وزارة أخرى قامت في البلاد

❋ قانونان خطيران ❋

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠

« تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آنة واحدة ، من كل ربية ، عن كل راتب لا

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٣٠) بتاريخ ٤ ايلول ١٩٣١م

يتجاوز المائة ربية ، وآنة ونصف من كل ربية ، عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ والـ ٣٠٠ ربية ، وآنتين من كل ربية عن الرواتب التي تتجاوز الـ ٣٠٠ ربية تخفيفاً للضائقة الاقتصادية التي ذكرنا طرفاً من أخبارها إذ رأى المجلس ان هذه العملية توفر للخزينة نحو ٢٠ لكا من الربيات في السنة وقد وضعت الحكومة لائحة قانونية بهذا التخفيض ورفعتها الى المجلس النيابي لإبرامها ، فتذاكر المجلس المذكور فيها في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ وأقرها في جو صاخب بالانتقاد(١) ومن ثم ارسلت اللائحة الى مجلس الاعيان ليقرها وصادف صرف رواتب الشهر المذكور قبل ابرامها فحسم التخفيض المقرر من رواتب الموظفين كافة ، وقيد في جهة الأمانات تمهيداً لقيده إيرادا بعد إبرام اللائحة من مجلس الأعيان وقد احتج « المعتمد السامي البريطاني » على تشريع هذا القانون لتشميله رواتب بعض الموظفين الأجانب الذين يخدمون بعقود خاصة ، و التمس من صاحب الجلالة الملك أن لا يقر القانون وكان الملك فيصل في « عمان » فلم يحفل نائبه « الملك علي » بهذا الطلب ، فلما عاد الملك فيصل إلى بغداد ، واطلع على سير القضية ، أعاد القانون إلى الحكومة ، لتعيد النظر فيه ، فقررت هذه طلب مصادقة المجلس على سحبه ، ووضع قانون بدله ، ينص على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥ في المائة الاولى و٦ في المائة الثانية و٨ فيما فوق ذلك على أن يسري مفعول هذا القانون لمدة خمسة أشهر ، تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣١ ، و إلا يشمل رواتب الموظفين الاجانب وأن يسري على رواتب تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وهو الشهر الذي حسمت فيه التخفيضات وقيدت في الامانات (ص ٢٤٩ من محاضر عام ١٩٣٠)

وقد أعلن وزير المالية في الجلسة النيابية التي جرى فيها بحث هذا القانون ، وهي جلسة ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٣٠ أن صاحب الجلالة الملك تبرع بقطع عشرة في المائة من مخصصاته ليساهم في التخفيف عن الخزينة وناشد حمية النواب والاعيان بوجوب الاشتراك في هذا التخفيض ، فأعلن النواب أنهم يضحون بـ ٦ ٪ من مخصصاتهم .

وتقدمت الحكومة بلائحة قانونية جديدة في ٣١ مارت ١٩٣١ تقضي بتخفيض الرواتب التقاعدية والمخصصات بنسبة ٥ ٪ فقبلت اللائحة فوراً واستمرت نافذة المفعول الى ٣١ آذار من سنة ١٩٤١

و إلى جانب هذا القانون ، وضعت الحكومة قانوناً آخر هو « قانون نصف الرواتب » الذي خول الحكومة تأليف لجنة في كل وزارة ، لإلغاء الوظائف الزائدة ، على أن يعطى الموظف الذي تلغى وظيفته نصف راتبه الأخير ، لمدة ستة اشهر ، وأن يبقى هذا القانون نافذ المفعول لمدة ستة اشهر ، فكان لهذا العمل بعض التأثير على تخفيف الضائقة المالية التي كانت تشكو منها البلاد .

---

(١) الجلسة العاشرة من جلسات اجتماع سنة ١٩٣٠ ص ١٣٠

﴿ قانون الذيل ﴾

استخدمت « حكومة الاحتلال البريطانية » عدداً كبيراً من العراقيين في الوظائف المنشأة على عهد الحكومة المؤقتة ، المؤلفة في عام ١٩٢٠ ، دون أن تكون لدى هؤلاء المستخدمين المؤهلات اللازمة للتوظيف ، سواء أكان ذلك من الوجهة العلمية ، أم الأخلاقيـة ، لأن معظم أبناء الطبقة المتعلمة والاسر الشريفة من أبناء البلاد ، كان يستنكف الخدمـة في الحكومة التي أنشأها الاحتلال ، والبعض الآخر كان لا يزال خارج العراق وقد زاد هذا العدد ، زيادة كبرى ، على عهد الانتداب ، يوم كان التلويح بكرسي الوظيفة يفقد الرزين رزانته ، وينسي التاجر تجارته ، ويهمل المزارع زراعته ، فامتلأت دوائر الدولة بأناس لا يمتون إلى العلم والفضيلة والكفاءة بشيء. وصارت الوزارت المتعاقبة تفكر تفكيراً جدياً في ضرورة تطهير دوائر الدولة من الذين أثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة ، وكذلك من الذين لم تبرهن الأيام على نزاهتهم ، أو عزة نفوسهم .

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ صادق المجلس النيابي على « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » وقد نصت مادته الأولى على أن :

« لمجلس الوزراء — بناء على توصية الوزير المختص — ان يصدر قراراً بفصل أي موظف يعتقد المجلس ، بعد تدقيق سجله ، أن بقاءه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة ، بسبب سلوكه الشائن ، أو تمرده ، أو كسله غير قابل الاصلاح ، أو إهماله المتكرر ، أو عـدم مقدرته الثابتة على القيام بواجباته » .

رغبة من الحكومة في أن يكون الاقصاء عن الخدمة مستنداً إلى أسباب وجيهة ، فتألفت لجنة في كل وزارة لهذا الغرض .

ونصت المادة الثانية من القانون على أن ينفذ هذا القانون لمدة ستة أشهر فقط .

وكان هذا القانون أفضل وسيلة لتطهير دوائر الدولة من الأدران التي التصقت بها ، لو جرى تطبيقه بعدل ، و إنصاف ، ولكن الأهواء السياسية والمصالح الشخصية لعبت فيه دوراً خطيراً ، ففصل من الخدمة عـدد كبير من الابرياء الذين اضطرت الوزارات المتعاقبة إلى أن تعيدهم إلى الخدمة بأساليب مختلفة .

فلما طوي بساط « الوزارة السعيدية الثانية » قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ ك١ / ٩٣٢ اعتبار المذيلين على نوعين : نوع فصل لسلوكه الشائن ، فلا يجوز إعادة استخدامه ، ونوع فصل لضعف في كفاءته ، فتقرر إرجاعه بأقل من درجته .

ولما جاء الاخائيون المعارضون إلى الحكم توسعوا في هـذا « التجويز » توسعاً استفاد منه محسوبوهم ، والذين فصلوا بسببهم ، فلما صارت الوزارة إلى السيد جميل المدفعي ، استحصلت قراراً

من ديوان التفسير بأن كلمة الفصل ، الواردة في هذا القانون ، لا تعني (العزل) الوارد ذكره في قانون انضباط موظفي الدولة وعلى هذا بدأ المفصولون يعودون إلى الوظائف الحكومية بالتدريج ، فتلاشت الغاية النبيلة التي قصدها المشروع عند وضعه « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة »

❋ الغاء وزارة الري والزراعة ❋

كانت الوزارة العسكرية الثانية ، قد أحدثت « وزارة الري والزراعة » منذ عام ١٩٢٧[١] رغم معارضة الصحف والوطنيين، فلما جاء عهد الاقتصاد في نفقات الدولة، على عهد الوزارة السعيدية، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ الغاء هـذه الوزارة وادماج ملحقاتها « من المديريات العامة » بوزارة الأشغال والمواصلات، على أن يستبدل عنوان هذه الوزارة بـ (وزارة الاقتصاد والمواصلات) وقد أقر المجلس النيابي التشريع اللازم للتبديل والالغاء بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٣٠[٢]

❋ الملك حسين ❋

لما رفض ملك الحجاز، الحسين بن علي، قبول المعاهدة التي عرضتها الحكومة البريطانية عليه، واجتاحت الجيوش النجدية أرض الحجاز، فقوضت أركان الحكومة الهاشمية[٣] ؛ ابعدت الحكومة الانكليزية العاهل العربي « الملك حسين » إلى « جزيرة قبرص » وألزمته بالاقامة فيها، فلبث أسيرها نحو خمسة أعوام كانت صحته خلالهـا تسير من سيء إلى أسوأ حتى إذا تصرمت أيام تشرين الثاني ١٩٣٠ اضطر الملك فيصل للذهاب إلى تلك الجزيرة النائية ونقل والده المعظم إلى عمان[٤] قاعدة امارة الأمير عبد الله بن الحسين .

وقد اقترح أحـد نواب « حزب العهد » في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٥ كانون الأول ١٩٣٠ أن يقرر المجلس ايفاد وفد باسم الحكومة العراقية إلى « عمان » ليسلم على العاهل الكبير ، ويدعوه للإقامة في بغداد، فقبل الإقتراح، وسافر الوفد إلى « عمان » في ٢٩ كانون الأول برئاسة رئيس مجلس الأعيان السيد محمـد الصدر وعضوية النائبين علي الامام ورؤوف اللوس ، وبعد أن أدى الرسالة التي ندب اليها ، عاد إلى العراق في ١٤ كانون الثاني ١٩٣١ ، أما الملك حسين فإنه قبل الدعوة، وقال انه سيلبيها عندما تتحسن صحته وتساعده على قطع الطريق بين عمان وبغداد.

---

(١) راجع ص ٨٢ من المجلد الثاني من هذا الكتاب

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٢٣٢

(٣) راجع ص ١٨٧ من المجلد الأول من هذا الكتاب

(٤) سافر الملك فيصل إلى عمان في ٢١ تشرين الثاني ٩٣٠ وعاد إلى عاصمة ملكه في ٢٨ منه ، وكان أخوه « الملك علي » يرى وكالة الملك مدة غياب جلالته فلما عاد إلى عاصمة ملكه سافر الملك علي إلى عمـــان ليكون على مقربة من أبيه

وفي الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٢ كانون الاول ، قدّم نائب الموصل (علي الامام)تقريراً يؤيده فيه (٢٥) نائباً طلبوا فيه تكليف الحكومة سن لائحة قانونيــة لتخصيص المبلغ الشهري الكافي ، من واردات الحرمين ، إلى الملك حسين فقبل الاقتراح في الحال ، ثم ظهر أن هذاالتقرير يتعارض مع « القانون الأساسي » (١) الذي لا يجيز للنائب أن يقترح تخصيص أي مبلغ من الميزانية لأي أحد ، وأن الملك عبد العزيز السعود كان لايزال يطالب بأوقــاف الحرمين ، باعتباره الحاكم الشرعي في الحجاز ، فاضطر النائب أن يسحب تقريره في الجلسة التالية (ص ٢٢٠ من محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠) .

وفي ايار ١٩٣١ اشتد المرض على الملك حسين فقرر مجلس الوزراء في ٢٩ من هذا الشهر أن يسافر الملك فيصل إلى عمان لتفقد صحة والده فسافر الملك في اليوم المذكور ومعه اخوه الملك علي تاركا نيابة الملك لأخيه الامير زيد وفي ٣١ ايار عاد إلى بغداد

ومن المؤسف جداً أن توافي المنية « الملك حسين » في مساء يوم الخميس، رابع حزيران١٩٣١ وهو في « عمان » فتبكيه عيون العرب في مختلف أمصارهم ، ويضطر محبوه في العراق إلى إقامــة المآتم والفواتح على روحه الطاهرة اسبوعاً كما إن « مديرية الأوقاف العامة » اقامت حفلة تأبينية عظمى في ١٤ آب بمناسبة الأربعين اشتركت فيها وفود تمثل الانحاء المختلفة

رحم الله الحسين رحمات واسعة ، وأدخله فسيح جنانه ، انه أكرم مسؤول ، فقــد ضرب بسلوكه الذي ضحى فيه بعرشه ، وحياته ، أفضل مثل تحتذيه الملوك ، الذين يؤثرون مصالح أممهم العامة على مصالحهم الخاصة

✻ مؤتمر في كربلا ✻

تكتظ « مدينة كربلا » بالزوار في منتصف شهر شعبان من كل سنة ، لموافقة هــذا اليوم « ولادة الإمام الثاني عشر (ع) وقد انتهز الحزبان المتآخيان (حزب الاخاء والحزب الوطني)زيارة نصف شعبان من عام ١٣٤٩ هجـ (٥ كانون الثاني ١٩٣١) فسافر اليها وفد يمثل الحزبين المذكورين لاستمالة الرأي العام في الفرات الأوسط إلى

(مناهضة مشروع المعاهدة الجديدة ، بكل الوسائل السياسية ، لأنه مشروع جائر ، وصك ممقوت) و (السعي لإسقاط الوزارة السعيدية ، وحلّ المجلس النيابي ، لعدم مشروعيته)

وقد تمكن الوفد من عقد مؤتمر في كربلا في اليوم المذكور حضره ممثلون عن العشائر المختلفة ولفيف كبير من الشخصيات والقيت فيه الخطب الحماسية حتى أسفر عــن توقيع مضبطة تؤيد

(١) لا يجوز عرض لائحة قانونية او ابداء اقتراح على احد المجلسين ما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية الا من قبل احد الوزراء — المادة ١٠٥ من القانون الاساسي العراقي—

المبادىء المذكورة ، وتقول بضرورة السعي لتحقيقها بكل الوسائل الممكنة .

وبعد أن زار الوفد النجف ، والكوفة ، والحلة ، ولقي من حفاوة الأهلين ، ومراقبة السلطة الشيء الكثير ، عاد إلى بغداد في اليوم السابع من كانون الثاني ، ورفع إلى جلالة الملك التماساً بأن يستعمل صاحب العرش حقه الدستوري في عدم المصادقة على المعاهدة الجديدة

استيزار معارض

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ، ان مزاحم الامين الباجه جي ، كان من أشد أعضاء «الحزب الوطني» معارضة للوزارة السعيدية ، واكثر الناقمين على المعاهدة وعلى عاقديها ، ولكن ما كاد زملاؤه يسافرون إلى الفرات الأوسط ، في المهمة التي ألمعنا اليها آنفاً ، حتى تصالح مع السيد نوري السعيد وأدخل عضواً في وزارته وتبودلت ، بهذه المناسبة ، الرسالتان التاليتان :

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١

عزيزي « مزاحم بك »

اكتب اليك مستعرضاً ومؤكداً ما وقع بيننا من الأحاديث والمقترحات طيلة الاسبوعين الماضيين .

انني بالرغم مما أوقعته بيننا الظروف القاسية ؛ وما ولده سوء التفاهم ، لم أشعر نحوك في يوم من الأيام إلا بذلك الشعور الأخوي الذي وحدنا ، وجعل قبلتنا سوية ، في زمن الدولة العثمانية ، إنهاض الوطن وتخليص البلاد العربية من المصائب والويلات .

انني كنت ولم أزل من المعجبين بآرائك السياسية ، ومبادئك الوطنية والاجتماعية ، وكنت على الدوام أتمنى أن الظروف قد تساعدنا في زمن من الأزمان على جمع الشمل بغية الاستفادة من مواهبك حتى نتعاون في سبيل تحقيق أماني البلاد وآمالها .

يسرني كثيراً أن اؤكد لك ما قلته لك سابقاً : ان الظروف الحاضرة قد فسحت مجالا واسعاً للقيام بما نطمح إلى تحقيقه من مبادىء وتقديمه من خدمات الى بلادك ، التي هي في أمس الحاجة الى جهودك .

اظنك تتفق معي في أن أهم ما يجب أن نتفرغ اليه ، وننصرف بكليتنا إلى تحقيقه في الآونة الحاضرة ، هو انعاش هذه البلاد اقتصادياً ، والاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لذلك بانتهاج السياسة الحازمة التي تفاهمنا عليها ، وتسهيلاً لتحقيق هذه الغاية لقد أحدثنا وزارة الاقتصاد ، وجمعنا فيها أهم دوائر الانتاج الحكومية .

اني وجدت فيك أحسن من يعهد اليه بتقليد هذه الوزارة ، وأرى نفسي سعيداً لأن صاحب الجلالة الملك المعظم يشاركني بهذا الرأي تماماً ، كما تعلم ، وقد أبدى لك ولي رغبته الأكيدة المطاعة

في هذا الشأن في فرص متعددة .

فلهذا أدعوك أن تعمل برغبة صاحب الجلالة ، وتسارع الى خدمة وطنك المفدى بتقلد وزارة الاقتصاد ، وثق وتأكد بأنني سأكون على الدوام معضداً لك ، ومنفذاً لاقتراحاتك التي لا أشك أنها ستكون أحسن معبر لآرائك السياسية المعروفة في ميادين الأعمال .

المخلص نوري السعيد

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١

عزيزي صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم

بعد التحية : تشرفت بكتابكم المؤرخ في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ وأحطت علماً بما احتوى عليه من التأكيدات التي أشكركم عليها

اني اقبل بدعوتكم ، نزولا عند رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم ، الذي تلطف علي بها في فرص متعددة ، مؤملا من وراء عضدكم — الذي تعضدوني به — أن أجد الظروف مساعدة للقيام بما يتطلبه الوطن من خدمات ، وانها تمكنني من تحقيق مبادئي السياسية ، والاجتماعية ، المعروفة .

واقبلوا مني مزيد الاحترام والتعظيم . المخلص : مزاحم الأمين الباجه جي

الحزب الوطني يقرر فصل الباجه جي

كان « الحزب الوطني العراقي » وأركان « حزب الاخاء » في جولة سياسية يوم استوزر الباجه جي فلما عادوا إلى بغداد اتخذ « الحزب الوطني » هذا القرار :

« بما أن المادة الثامنة والخمسين من نظام الحزب الوطني العراقي تنطق بأن لا يجوز لأحد من أعضاء الحزب أن يتقلد منصباً وزارياً إلا بقرار من هيأة إدارة المركز العام ، وبما أن المادة السابعة والخمسين من النظام نفسه تصرح بأن كل من تعمد الخلاف أو حرّض عليه، أو أهمل منهاج الحزب الأساسي أو أحكام نظامه الداخلي، أو خالف مقررات الهيأة الادارية المركزية، فللهيأة المذكورة أن تعده منفصلاعن الحزب ، وبما أن مزاحم بك الباجه جي قد قبل منصب وزارة الاقتصاد من دون قرار من هيأة إدارة المركز العام للحزب الوطني العراقي ،وبذلك خالف صراحةالمادة الثامنة والخمسينمن نظام الحزب ، ولما كان الحزب قد سبق أن قرر قرارات عديدة، ونشر بيانات معلومة كلها تصرح بعدم الثقة بالوزارة الحاضرة ، وعدم التعاون معها ، وأن مزاحم بك الباجه جيالمولى اليه قد تعاون معالوزارة المذكورة واشترك في سياستها ، وبذلك خالف المادة السابعة والخمسين من النظام المنوه عنه، وأصبحمن الواجب عدّه منفصلا من الحزب فقد قررت الهيأة الإدارية المركزية

للحزب الوطني العراقي فصل مزاحم بك الباجه جي من عضوية الحزب باتفاق الآراء. وذلك في جلستها المنعقدة في الساعة الواحدة زوالية مساء من يوم الاربعاء الموافق ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣١ عند عودتها من سفرتها السياسية »[1]

وقد ردّ مزاحم بك على هذا القرار فنشر في « نداء الشعب » الصادرة في اليوم التالي « بأنه هو الذي كان قد فصل نفسه من الحزب بالاستقالة التي رفعها إلى معالي عميد الحزب في ٥ كانون الثاني ١٩٣١» ولكن الجريدة علقت على رده بأن معالي المعتمد كان في السفرة السياسية مع زعماء حزب الاخاء. وانه لم يطلع على كتاب الاستقالة مطلقاً .

وفي أواخر نيسان ١٩٣١ انتمى السيد مزاحم الباجه جي إلى « حزب العهد » الحكومي ، ولكنه سرعان ما ترك هذا الحزب أيضاً بعد استقالة الوزارة السعيدية الأولى و إخراجه من الوزارة

* التشهير بالمجلس النيابي *

تفنن المعارضون في مهاجمة « الوزارة السعيدية » وتفننوا في انتقاد سلوكها في مكافحة المعارضة ، فلم يتركوا شاردة أو واردة إلا احتجوا عليها لدى المقام الأعلى . ولما ضاقت بهم السبل ، عمدوا إلى التشهير بالمجلس النيابي فرفع لفيف منهم استقالته من العضوية بالشكل التالي :

إلى معالي رئيس المجلس المحترم

نزولا عند الثقة الغالية التي أولانا إياها المنتخبون الثانويون في لواء بغداد ، بالرغم من العقبات التي استهدفوها ، وبراً بالعهد الذي قطعناه لهم قبل الانتخاب ، دخلنا المجلس ، وسعينا جهد طاقتنا للتعبير عن أماني الأمة ، وتحقيق غاياتها ، ولكننا رأينا أعمالا ومقررات جعلتنا نشعر بأن استمرارنا على ما نحن فيه سيؤدي حتماً إلى نكثنا بالعهد ، وسيكون حنثاً منا باليمين التي أقسمناها للمحافظة على أحكام القانون الاساسي ، لأن الادلة والبراهين قد توفرت لدينا بأن الحكومة لم تحترم الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور ، ولم تعبأ بأحكام القوانين في تنفيذ أغراضها وغاياتها ، التي لا تأتلف والصالح العام .

فمثلا يصرح وزير الداخلية وزملاؤه بأن قانون الجمعيات مرعي الاجراء ، والسلطات تمنع ، بأمر منه ، فتح الشعب والفروع في الانحاء لحزب الاخاء ، ووسائط الحكومة ونفوذها لا تزال تستعمل للتضييق على المنتمين اليه ، وللحيلولة دون توسعه ، وقد قدم أحدنا تقريراً في أهم قضية تعالجها الحكومة ، وهي النفط ، ومع أن هذا التقرير قد بني على الاساس والرأي الواردين في خطاب العرش ، اهمل ولم يدخل في منهاج الجلسات ، بالرغم من مرور أربعة أشهر على تقديمه ، وخلافاً

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٠١) بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣١

لنظـام المجلس الداخلي . تصدر البيانات الرسمية على لسان الوزراء في المجلس ، وفي الصحف ، حول مسائل هامة ، ويأتي ميعاد تنفيذها ، فلم تنفذ ، ولم تتحقق صحتها . تهدر أموال الامة والاوقاف في سبيل التحزبات ، بدون رادع .

فتجاه هذه الاعمال ، وما صدر من الحكومة والمجلس إلى هذا التاريخ ، من الإجحاف بحقوق البلاد ، لم نتمكن من التوفيق بين الواجبات التي أقسمنا على حسن القيام بها ، وبين ما فصلناه من الافعال ، نقدم استقالتنا من النيابة ودمتم .

٨ آذار ١٩٣١ علي جودت رشيد عالي ياسين الهاشمي

وقد تذاكر المجلس النيابي في هذه الاستقالة في جلسته يوم ١٦ آذار ٩٣١ بعد أن عجز رئيس الوزراء عن حمل المستقيلين على سحب استقالتهم ، فتلي كتاب الحكومـة الذي يفند المخالفات المسندة اليها ، في كتاب الاستقالة ، وهاجم المعارضة كل من علي الإمام ، ومعروف الرصافي ، ومزاحم الباجه جي ، وثابت عبد النور ، فرد عليهم[1] السيد صادق البصام مهاجمتهم ، وبعد أن كثر السباب ، والشتم ، وضعت الاستقالة في التصويت فقبلت[2]

ولما قررت الحكومة الشروع في الانتخابات الفرعية لاملاء الشواغر في المجلس النيابي حسب ما نص عليه قانون انتخاب النواب قررت المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات وأذاعت ما يلي :

« لما كان من أخص مطالب حزب الإخاء الوطني ضمان الحيـاة الدستورية الصحيحة ووجوب اجراء الانتخابات في جو حر لا يشبه هـذا الجو الفاسد في ظروفنا الحاضرة فقد تقرر لدى الحزب عدم الاشتراك في هذه الانتخابات الفرعية ، وعدم ترشيح أحد من قبله لهذه النيابات الشاغرة »[3] .

✵ الحلف العربي ✵

تأليف وفد عراقي

اتجهت أفكار بعض السياسيين في البلاد العربيـة ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى الماضية « حرب ١٩١٤م – ١٩١٨م » إلى خلق « وحدة عربية » تجمع شتات العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتفسح مجال العمل ، والنشاط ، والتعليم ، أمام أكبر عـدد ممكن منهم ، متخذين من روابط الثقافة ، واللغة ، والدين ، وسائر المصالح المشتركة ، ما يسوغ هذا المسعى ، ويبرره ، وقد عقدت لذلك بعض الاتفاقيات والمعاهدات ، ولكنها لم تحل مشكلاً أساسياً ، ولم تقم بخدمة تذكر .

وكان المخلصون ينادون ، طوال هذه المدة ، بوجوب توجيه الكفاح العربي توجيهاً صحيحاً ،

(١) جريدة « السياسة » العدد (٣٩٩) بتاريخ ٩ آذار ١٩٣١

(٢) محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠ ص ٥٧٧/٥٨٤

(٣) جريدة « العالم العربي » العدد ٢١٦٨ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣١

يضمن للعرب وحدتهم ، ويجعلهم امناً بعد خوفهم ، وعزاً بعد ذلهم ، كما أن العراق كان في طليعة الاقطار العربية المؤمنة بهذا التوجيه ، والساعية لهذا الغرض .

ولما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » رغب الملك فيصل الاول أن يعجل في وضع الحجر الاساسي لما يفكر به السياسيون ، ولما ينادي به المخلصون ، فتألف وفد برئاسة رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وعضوية رئيس اركان الجيش ، طه الهاشمي ، ومدير الامور الخارجية ، موفق الالوسي ، وسكرتير وزارة الدفاع ، أحمد الناصفي ، للاتصال بالبلدان العربية لتحقيق هـذا الغرض ، وقد استقل هذا الوفد طائرة خاصة غادرت بغداد في صباح يوم الاربعاء الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ « ٢٥ آذار ١٩٣١م » ومتوجهة نحو « عمان » و « اليمن » و « المملكة العربية السعودية » بعد أن صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئيس الوزراء ومنصب وزير الداخليـة بالوكالة إلى وزير المالية رستم بك حيدر .

تبادل البرقيات

وكان الملك فيصل ، قد أبرق إلى جلالة الملك ابن سعود ، البرقية التالية في يوم ٧ شباط ١٩٣١م قبل مغادرة الوفد بغداد :

جلالة الملك ابن السعود — مكة

بالنظر إلى رغبتنا الشديدة في تقوية أواصر الصداقة بين حكومتينا ، فإننا مستعدون ، في أي وقت كان ، للتوصل إلى تفاهم على أي اقتراح ترغبون جلالتكم في ابدائه ، بما في ذلك اتفاقيـة تسليم المجرمين . أشعر تماماً أن المبادلة بالآراء ، بصورة شخصية ، ستكون ذات فائدة كبرى ، وقد سنحت الفرصة الآن ، لمناسبة تأجيل مجلس الامة العراقي لمدة من الزمن ، واني مستعد لإرسال رئيس وزرائي على الفور ، لإمضاء اتفاقية حسن الجوار ، والمذاكرة مع جلالتكم في جميع النقاط ، التي لها علاقة بالمصلحة المشتركة ، فإذا وصل جدة بعد رمضان فوراً فإن كل اتفاقية قد توقع ، يمكن ابرامها من قبل البرلمان العراقي في الاجتماع الحالي . أرجو جلالتكم الاجابة برقياً عما إذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى جلالتكم .

فيصل [1]

ولم يشأ الملك ابن سعود أن يتأخر في الرد على هذه البرقية ، فطير الجواب التالي :

صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل — بغداد

تلقيت بسرور برقية الأخ . نشكر عواطفكم السامية ، ونرحب بوفـد جلالتكم ، وباقتراحاتكم ، وبالتوقيع على معاهدة حسن الجوار . وانا على استعداد للمذاكرة في كل ما ذكره

(١) جريدة « السياسة » العدد (٣٨٤) بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٣١

الأخ ، وواثق بأن روح التفاهم التي عبرتم عنها جلالتكم ، ستحل بواسطتها جميع الامور المعلقة ، وأملنا كبير أن يكون لبلادينا الفائدة العظمى من هذا الاتفاق ، بل للأمة العربية جمعاء .

عبدالعزيز (١)

كما أن الملك فيصل كان قد أبرق إلى جلالة إمام اليمن ، الإمام يحيى حميدالدين ، و إلى شقيقه أمير شرقي الاردن ، الامير عبدالله ، بمآل البرقية التي طيرها إلى جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ، فتلقى أجوبة الاستحسان والتأييد للخطوة التي قرر العراق أن يخطوها في سبيل « الحلف العربي » .

في شرقي الاردن

وصل الوفد العراقي « عمان » في يوم الاربعاء ٢٥ آذار ١٩٣١م ، فتقدَّم بمشروع معاهـدة الصداقة المنوي عقدها بين العراق وشرقي الاردن ، فتولاها المسؤولون في الاردن بالدرس والتدقيق ، ولم يطل المطال فقد وقع كل من رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، ورئيس وزراء شرقي الاردن ، عبد الله سراج ، المعاهدة الآتي نصها في يوم ٨ ذي القعدة ١٣٤٩ و ٢٦ آذار ١٩٢٥م

✵ معاهدة صداقة بين العراق وشرق الاردن ✵

لما كان كل من جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، وصاحب السمو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن ، راغبين في تأسيس علاقات ثابتة وودية بين بلاديهما ، وفي تقديم انموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب بجد في وجوده بين ملوك العرب ، والحكومات العربية ، فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض ، وعينا مفوضين عنهما :—

عن صاحب الجلالة ملك العراق .

فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق .

عن صاحب السمو أمير شرق الاردن .

فخامة الشيخ عبد الله افندي سراج ، رئيس وزراء شرق الاردن .

اللذين بعد أن أطلعا بعضهما بعضاً على تفويضيهما ووجداهما صحيحين وطبق الاصول قد اتفقا على ما يأتي :—

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة ملك العراق بإمارة شرق الاردن ، ويعترف صاحب السمو أمير شرق الاردن ، بالمملكة العراقية

المادة الثانية تكون الصلات بين الحكومتين : العراقية والاردنية ، قائمة على أساس التعاون الوثيق ، والود الصميم .

---

(١) جريدة « السياسة » العدد (٣٨٤) بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٣١

المادة الثالثة : تقوم الحكومتان العراقيـة والاردنية ، في أقرب وقت ، بعقد اتفاقات فيما بينهما حول الشؤون التجارية ، والبريدية ، والكمركية ، والاقامة ، والانتقال وتسليم المجرمين .

المادة الرابعة : تتعاون الحكومتان العراقية والاردنية على مراقبة الأمن على الحدود ، ومنع التعديات واتخاذ التدابير الصحية المشتركة بين البلادين .

تبرم هذه المعاهدة وفقاً لأحكام دساتير البلادين ، وتصبح نافذة عند تبادل الابرام ، الذي يجري بأسرع ما يمكن .

وتصديقاً لذلك وقع المفوضان المذكوران في هذه المعاهدة ، واثبتا ختميهما عليها .

كتب في عمان في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣١ ميلادية .

نوري السعيد عبد الله سراج

الانتقال إلى القاهرة فالحجاز

ما كاد الوفد العراقي يفرغ من عقد « معاهدة صداقة بين العراق وشرقي الأردن » حتى غادر « عمان » إلى « القاهرة » في صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣١م ومن « القاهرة » قصد « الاسكندرية » ومنها أبحر إلى « جده » ثم توجه إلى « مكة المكرمة » حيث عقد مع سمو الأمير فيصل آل سعود ، النائب العام لجلالة الملك ابن سعود :

١- معاهدة صداقة وحسن جوار في ٧ نيسان ١٩٣١
٢- بروتكول تحكيم في ٧ نيسان ١٩٣١
٣- معاهدة تسليم المجرمين في ٨ نيسان ١٩٣١

وعلى أثر ذلك صدر البيان الرسمي التالي في بغداد وفي مكة المكرمة

١ « وقع المندوبان عن حكومتي العراق ، والحجاز ونجد وملحقاتها ، في مكة المكرمة ، على معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتكول تحكيم في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ وعلى معاهدة تسليم المجرمين في ٢١ ذي القعـدة ١٣٤٩ و ٨ نيسان ١٩٣١ وستنشر نصوصها في مكة وبغداد في يوم واحد يتفق عليه فيما بعد .

٢- تم التفاهم بين الحكومتين على الدخول في مفاوضات من أجل أوقاف الحرمين الشريفين في العراق ولعقد اتفاقية تتعلق بجوازات السفر بين المملكتين ، وبالرسوم الكمركية على منتوجات البلدين بالتعاون على ما فيه مصلحة المملكتين من الوجهتين المالية والاقتصادية إه

وهذه نصوصها :

١- *معاهدة صداقة وحسن جوار*

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ابن الملك حسين ، ملك العراق ، من جهة

وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى

بمناسبة اجتماعهما في اليومين الثالث والعشرين ، والرابع والعشرين ، من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٨ هجرية (الموافق ٢٢و٢٣ شباط ١٩٣٠ ميلادية) وبناء على ما دار بين مندوبي حكومتي جلالتيهما حينئذ من المباحثات التمهيدية لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار ، بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، وما تم الاتفاق عليه من الاسس الملائمة ، وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومتان في تثبيت هذه الأسس بصيغة نهائية ، وبناء على رغبة جلالتيهما في بذل ما يستطاع من الجهد لجمع شمل الأمة العربية ، وتوحيد كلمتها :

فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض وعينا مفوضين عنهما وهما :—

عن صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ابن الملك حسين ملك العراق ، صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء.

وعن صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ، النائب العام لجلالته ، ووزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وطبق الأصول قد اتفقا على مايلي :—

المادة الاولى — يسود بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، لا يمكن الاخلال بها ، ويتعهد الفريقان الساميان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليها ، وان يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي تنشأ بينهما

المادة الثانية — تؤسس حالا بين المملكتين علاقات التمثيل السياسي والقنصلي ، وفقاً للاصول المرعية في الحقوق الدولية العامة

المادة الثالثة — يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر ، وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير القانونية ، أو الاستعداد لها بما في ذلك الغزو ، مما تكون موجبة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر

المادة الرابعة — عندما يبلغ السلطات المختصة ، المعينة في المادة الثامنة ، ان في أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو اكثر ، بقصد ارتكاب أعمال السلب ، أو النهب ،

أو الغزو ، أو غيرها ، من الأعمال غير القانونية الأخرى ، في المنطقة المجاورة لحدود المملكتين ، يجب أن تنذر تلك السلطــات احداهما الأخرى ، أو موظفيها ، أو عشائرها ، بذلك بالمقابلة ، وبدون تأخير

المادة الخامسة = إذا بلغ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وقوع عمل من الاعمال الواردة في المادة الرابعة اعلاه ، ضمن أراضيــه ، فله ان يبلغ الفريق الآخر ليتخذ التدابير المقتضية لمعاقبة المعتدين ، بعد رجوعهم إلى بلاده ، إذا كانوا من رعاياه ، ولمنعهم من اجتياز الحدود ، إذا كانوا من رعايا الحكومة المخبرة ، أو من رعايا غيرها

المادة السادسة — بصرف النظر عن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهـدة بحرة فإن لعشائر الفريقين ملء الحرية في التنقل في أراضي المملكتين ، بقصد الرعي ، أو المسابلة ، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلة في سبيل ذلك

المادة السابعة — لا يجوز لأحد الفريقين أن يجبر رعايا الفريق الآخر ، عندما يكونون داخل أراضيه ، على الالتحاق بقوات نظامية ، كانت أو غير نظامية ، لتــأديب عصيان أو للاشتراك بحركات عسكرية

المادة الثامنة — إن السلطات المختصة ، المنوط بها تنظيم التعاون العام ، ومسؤوليــة القيام بالتدابير المقتضية على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، هي : —

من الجانب العراقي : اكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه

من الجانب الحجازي النجدي : أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه

ولهؤلاء المأمورين فقط ، حق المخابرة فيما بينهم ، لأجل التعاون ، ولحل المسائل التي تحدث من وقت لآخر على الحدود ، وبين العشائر ، وعليهم أن يتبادلوا المعلومات فوراً عما يقع من حوادث في جهة أحدهم ، بما له علاقة بسلامة الأمن في جهة الآخر .

المادة التاسعة — لأجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، والمحافظة على صلات حسن الجوار ، بوجه عام تشكل (لجنة حدود دائمة) قوامها أربعة من المأمورين ، يختارون لهذا الغرض ، من وقت لآخر ، النصف من قبل الحكومة العراقية ، والنصف الآخر من قبل الحكومة الحجازية النجدية ، وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في كل ستة اشهر ، و إذا اقتضت الحال فأكثر من ذلك .

المادة العاشرة — تجتمع اللجنة المار ذكرها في المادة التاسعة للمرة الاولى في المنطقة الحايدة ، وبعد ذلك بالتناوب في العراق أو في نجد ، أو في المنطقة الحايدة ، في محل يعين من قبلها قبــل انتهاء كل اجتماع .

ان وظائف هذه اللجنة هي السعي لأن تحسم بطريقة ودية أية مسألة من المسائل الــتي تتعلق

بتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، فيما يختص بالمرعى ، وتنقلات العشائر، ومنازعاتها ، وتقدير الخسائر الطفيفة ، وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود ، وتنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة ، وتأميناً لمناسبات حسن الجوار ، مما لم يتم الاتفاق عليه بين مأموري الحدود المحليين المختصين . وكل قرار تتفق عليه اللجنة يجب تنفيذه في خلال ثلاثة أشهر من قبل الحكومتين كل فيما يتعلق بها ، وعند حصول الخلاف بين أعضاء اللجنة في أمر من الأمور الداخلة في اختصاصها ، عليهم أن يودعوا ذلك الأمر إلى حكومتهم للبت فيه ، ما عدا المسائل الداخلة في اختصاص المحكمة ، المنصوص عليها في المادة الثانية، من اتفاقية بحرة ، فإنها تحال على تلك المحكمة للنظر فيها وفق أحكام الاتفاقية المذكورة

المادة الحادية عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتنفيذ كل حكم يصدر من المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية ، من اتفاقية بحرة ، في خلال مدة لا تتجاوز الستة الأشهر من تاريخ صدوره .

المادة الثانية عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهداً متقابلا ، بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اجتياز الحدود، والاختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الفريق الآخر، سواء أكانوا مشاة، أو ركبانا أم في السيارات أم في الطيارات ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم ، إذا لم يكن اجتيازهم باذنها ، مع استثناء اجتياز الموظفين للحدود ، تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة

المادة الثالثة عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان، تعهداً متقابلا، بأن يتخذا التدابير لمنع الأجانب ، المقيمين في بلادهما ، أو القادمين منها ، أو رعايا الفريقين المتعاقدين ، من اجتياز حدود بلاد الفريق الآخر ، بقصد السياحة ، أو الاكتشاف ، أو الصيد ، أو أي قصد آخر، بدون استحصال إذن سابق . اما من القنصليات ، وإما من السلطات المنصوص عليها في المادة الثامنة التابعة لكل من الفريقين ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم إذ لم يكن اجتيازهم بإذنها، مع مراعاة الأحكام الواردة في اتفاقية بحرة، وغيرها من الاتفاقيات المنعقدة بين الفريقين ، فيما يتعلق بالعشائر وتنقلاتها .

المادة الرابعة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في الدخول، بأقرب فرصة ، في مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات خاصة بالأمور الاقتصادية ، والقنصلية ، والإقامة، والجنسية.

المادة الخامسة عشرة — كل اختلاف يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين، فيما يتعلق بنصوص هذه المعاهدة، أو المعاهدات أو الإتفاقيات المنعقدة بين المملكتين ،قبل تاريخ هذه المعاهدة، وكل اختلاف يحصل بعد تاريخها من جراء احكام المعاهدات والإتفاقيات الجديدة المبرمة بينهما يجب أن يحال إلى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة — حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصبح نافذة تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما .

حررت في مكة المكرمـة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

نوري السعيد فيصل عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ — * بروتوكول تحكيم *

بناء على الرغبة التي أظهرها الفريقان الساميان المتعاقدان ، في المـادة الخامسة عشرة ، من معاهدة الصداقـة وحسن الجوار المعقودة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، بشأن إحالة الاختلافات الناشئة عن أحكام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهما ، والتي لا يمكن حلها بالطرق السياسية .

نحن الموقعان أدناه ، المفوضان من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بعد أن فوضنا وفقاً للاصول للتوقيع على بروتوكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الآنفة الذكر ، وقعنا على ما يأتي :

المادة الأولى — يجري التحكيم بواسطة محكمين لايتجاوز عددهم الستة ، ينتخبون بالتساوي من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، برياسة شخص يتفق الفريقان المذكوران على انتخابـه من وقت لآخر .

المادة الثانية — إذا رغب أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أن يحيل إلى التحكيم أية قضية من القضايا التي يجب إحالتها وفق أحكام هذا البروتوكول ، عليه أن يعلن رغبته حينئذ إلى الفريق الآخر ، مع بيان ، أسماء محكميه ، وعلى الفريق الثاني أن يبين للأول أسماء محكميه أيضاً على أن يتم الاجتماع خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان رغبة الفريق الأول في إجراء التحكيم .

المادة الثالثة — يجري تعيين رئيس هيئة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين في خلال المدة المذكورة في المادة الثانية من هذا البروتوكول .

المادة الرابعة على كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يرسل إلى الفريق الآخر ، وإلى رئيس هيئة التحكيم ، مذكرة يوضح فيها قضيته ، والحجج التي تستند اليها ، وللفريق المرسلة اليه المذكرة أن يجيب عليها ، بشرط أن يكون ذلك خلال الستة الاشهر المنصوص عليها في المـادة الثانية أعلاه .

المادة الخامسة – يجتمع المحكمون في المحل الذي يتم الإتفاق عليه بين الحكومتين ، وعلى هيئة التحكيم أن تصدر قرارها خلال ثلاثة أشهر .

المادة السادسة – يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يقدما إلى هيئة التحكيم جميع التسهيلات والمساعدات التي تطلبها للقيام بمهمتها .

المادة السابعة – لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين شخصاً ، أو اكثر ، لبسط نقطة نظره أمام هيئة التحكيم في المسألة المختلف عليها .

المادة الثامنة – يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهداً قطعياً ، بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم ، وللمحكمين إذا اقتضى الأمر ، أن يصدروا قرارهم بالاكثرية

المادة التاسعة – تدفع كل من الحكومتين رواتب ونفقات المحكمين ، المعينين من قبلها ، ونصف رواتب ونفقات الرئيس ، و كتبة الأسرار ، وغيرهم ممن يحتاج المحكمون إلى مساعدتهم

المادة العاشرة – يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل النسخة المبرمة من قبل الطرفين

كتب في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية . الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية

رئيس وزراء الحكومة العراقية	فيصل عبد العزيز
نوري السعيد	النائب العام لجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية

٣ – ✻ معاهدة تسليم المجرمين ✻

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من الجهة الأخرى ،

نظراً إلى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين ، الذين يفرون من وجه العدالة ، ويهربون من مملكة العراق إلى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ومن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى مملكة العراق ، قد عينا مندوبين مفوّضين عنهما : —

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء.

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو الملكي ، الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، نائب جلالته ، ووزير الخارجية

اللذان بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه ، ووجدت صحيحة ، ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على ما يلي :—

المادة الأولى — تتعهد حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، بأن تسلم إلى حكومة العراق ، أيا كان من الرعايا العراقيين ، الذين يرتكبون داخل حدود العراق ، إحدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثانية — تتعهد حكومة العراق ، بأن تسلم إلى حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، أيا كان من رعايا مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، الذين يرتكبون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هــذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة العراق

المادة الثالثة — لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين ، أما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي قطع الطريق ، أو السرقة أو السلب ، أو النهب ، أو القتل ، أو الجرح ، أو الغزو ، أو التعدي الشديد ، سواء اكان المجرم فرداً ، أم جماعة ، وسواء أكان الجرم موجهاً ضد فرد ، أو جماعة . وكذلك لا يعتبر جرماً سياسياً كل قيــام ضد شخص أحد صاحبي الجلالة او ضد شخص احد افراد عائلتيهما

المادة الرابعة — ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه الحكومة العراقية ، يجب أن يقدم إلى السلطة المختصة لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وان يكون مشفوعاً بالأوراق التالية :—

(أ) ورقة تحتوي على أوصاف المجرم ، وما يتيسر من المعلومات ، وذلك لأجل بيان هويته

(ب) ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم .

(ج) صورة أي حكم سابق أصدرته محكمة على المجرم ، إذا كان ممن سبق ان حكم عليهم وتختم جميع الأوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة

المادة الخامسة — ان طلب تسليم المجرمين ، الذي تقدمه حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، يجب أن يقدم إلى السلطة المختصة في حكومة العراق ، وأن يكون مشفوعاً بالأوراق المذكورة في المادة الرابعة ، وتختم جميع الأوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

المادة السادسة — لا يجوز ، بمقتضى هذه المعاهدة ، تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها .

المادة السابعة — لا يحاكم أي مجرم ، يسلم وفقاً لهذه المعاهــدة ، إلا عن الجرم الذي طلب تسليمه من اجله . أما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمــه ، ولم يسبق طلب تسليمه من أجلها ، فلا يحاكم عنها إلا بعــد أن تكون قد اعطيت له فرصة كافية لمغادرته القطر

فلم ينتهزها

المادة الثامنة — حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربيـة ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات ، وإذا لم يعلن أحد الفريقين الآخر رغبته في تبديلها أو تعديلها قبل انتهاء أجلها بثلاثة أشهر فتظل نافذة مدة ثلاث سنوات أخرى

حررت في مكة المكرمة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية . الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ ميلادية

نوري السعيد فيصل عبد العزيز

الكتب المتبادلة

وكانت « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتهـا » بحاجة إلى إيضـاحات خطيرة فتبودلت بين جلالة الملك ابن سعود ونوري باشا السعيد وبين الاخير ووزير خارجية نجد هذه الكتب

- ١ -

مكة — ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود .

إلى حضرة صاحب الفخامة ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقيـة ورئيس الوفد العراقي المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد فقد عرض علينا سكرتيرنا الخاص، ونائب وكيل خارجيتنا، يوسف ياسين، ما كان بينكم وبينه من أحاديث شفوية ، في المواضيع التي بيننا وبين العراق، وعلى الأخص في مسألة تسليم المجرمين . ونظراً لرغبتنا في التساهل الممكن ، للوصول إلى حل مرضي في سائر الامور المختلف عليها ، أحببنا ، أن نحدثكم شفوياً في المواضيع المختلف عليها ، ولكننا رأينا ان المكاتبه ادعى لتبيين الرأي بصورة جلية واضحة ، فكتبنا هذا الكتاب لفخامتكم .

لقد تفاءلنا خيراً حينما وردت علينا برقية جلالة الاخ ، الملك فيصل ، وأعقبها كتاب من وزارة الخارجية العراقية في قضية تسليم المجرمين ، وزاد تفاؤلنا في الوصول لحل جميع المشاكل ما سمعناه من فخامتكم ، في الرغبة في جمع كلمة العرب ، وتأييد حسن الجوار بينهم ، وقد تأكدنا من ذلك ان قضية تسليم المجرمين ستحل طبقاً لوجهة نظرنا التي أبديناها في السابق . ولكن بعد أن اطلعنا على المشروع الأخير ، الذي قدمتموه ، رأينا ان موقف حكومة العراق لم يتغير . وحيث ان هذا الامر صعب علينا ، وانه هو الذي احدث الشقاق بيننا وبين العراق في السابق ، ونخشى أن يكون

سبباً للشقاق في اللاحق ، لم نستطع التساهل فيه .

لقد كان بيننا وبين العراق أربع مسائل معلقة ذات اهمية كبرى ، انهينا منها مسألتين : الاولى قضية تصفية المنهوبات ، التي كانت بين رعايانا ورعايا حكومة العراق ، وهذا فوضنا أمر الحكم فيها لجلالة اخينا الملك فيصل وحكم فيها بالذي رآه ، ورضينا ذلك الحكم. والمسألة الثانية هي مسألة معاهدة حسن الجوار ، وهذه قد تم امرها وبقي تحت البحث مسألتان : اولاها مسألة تسليم المجرمين ، وهذه نرجو حلها بأسهل ما يمكن. ولقد كان من موجبات اسفنا اصراركم الشديد على الموقف السابق تقريباً ، ذلك الموقف الذي وقفته العراق من قبل ، وتعلمون فخامتكم أن أعز من عندنا هم رجالنا الذين هم يد من أيدينا ، قتلناهم ، وأسرناهم ، قياماً بالوفاء الذي تفرضه علينا عهودنا ، وتقوينا من جيراننا ، ومن أجل ذلك نحب أن نحرص على الدواء الذي يزيل المرض ، والذي يخشى منه أن يكون خطر على العلاقات الحسنة بين البلادين. وغير ممكن أن نحمل أنفسنا ما لا نطيق ، ولا نقدر الوفاء به ، إذ من الصعب منع الغزو عن البلاد المجاورة ، إذا لم تكن الحكومة واثقة من أنها تستطيع أن تمد يدها للمجرمين لمعاقبتهم ، وانه ليس لأولئك المجرمين ملجأ يحميهم من العقوبة . لهذا نحن نخيركم في أحد الامور الثلاثة .

(١) اما أن يستثنى جرائم رجال البادية ، كبيرهم ، وصغيرهم ، من الجرائم السياسية ، وتعتبر جرائم كلها عادية يجب التسليم فيها .

(٢) واما أن تقبلوا الاقتراح ، الذي اقترحه يوسف عليكم ، وهو انه لا يعتبر من الاجرام السياسية اعمال الاعتداء بالقوة ، وقطع الطريق ، والسلب ، والنهب ، والسرقة بأنواعها ، والجرح والقتل ، سواء ارتكب من شخص واحد ، أم من جماعة ضد الأفراد ، أو ضد ملكهم الخاص ، أو ضد السلطات المحلية . وكذلك جرائم الغزو ، لا تعتبر من الجرائم السياسية ، بمعنى أن كل حكومة تسلم للحكومة الاخرى أي فرد ، أو جماعة ، من رعاياها ، قاموا بأعمال غزو في أراضيهم الأصلية ، أو في أراضي الفريق الآخر . وكذلك كل قيام ضد شخصي صاحبي الجلالة ، أو أفراد عائلتيهما لايعتبر جرماً سياسياً .... وبهذا الشكل تسدّ الذريعة .

(٣) فإذا لم يقبل أحد الأمرين المذكورين ، فنحن نقبل اقتراحكم ، على شرط أن يكتب لنا كتاب رسمي ، يفيدنا بأن الجرائم التي يرتكبها رجال البادية ، لا تعتبر فيها جرائم سياسية ، وانما يجب التسليم فيها كلها . فبهذا يتم الأمر ، وبغيره لا نطيق أن نتعهد بالسلم والسكون على الحدود ، ونرى أن في ذلك صلاحاً لرعايانا ، ولرعايا العراق ، وصياناً للسلم في البلدين .

اما الأمر الرابع فهي « مسألة الحصون » التي بنيت خلافاً لبروتوكول العقير ، فنقترح في شأنها أن تنظروا في الأمر من عندكم ، وتقدموا لنا اقتراحكم في طريقة حل مشكلتها ، لعل الأمر

ينتهي باقتراحكم بغير التجاء للتحكيم .

فنرجو أن نلقى من فخامتكم جوابكم الكتابي على هـذه الامور وأملنا أن تتم المساعي لعمل التقريب اللازم بين البلدين .

واقبلوا احتراماتنا الفائقة . عبدالعزيز السعود

-٢-

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

مولاي صاحب الجلالة

تشرفت بتسلم كتاب جلالتكم تاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ حول بعض القضايا ، التي بين مملكة جلالتكم ، وبين مملكة صاحب الجلالة مليكي .

ولا يسعني إلا ان اغتنم هذه الفرصة لأشكر لجلالتكم ما تضمنه ذلك الكتاب ، وما اكدتموه جلالتكم من الرغبة في جمع كلمة العرب ، و إزالة كل ما من شأنه ان يؤدي إلى سوء التفاهم بين المملكتين الشقيقتين .

وارجو أن تسمحوا لي بأن ابسط فيما يلي جوابي على المسألتين اللتين ذكرتم جلالتكم انهما ظلتا معلقتين بين المملكتين .

١ــ مسألة اتفاقية إعادة المجرمين :

لما نظرت حكومتي في « لائحة اتفاقية إعادة المجرمين » وضعت نصب عينيها ان تكون اللائحة ملائمة للظروف العامة ، السائدة في المملكتين . وقد رأت انه لا مناص من النص فيها على استثناء المجرمين السياسيين من الإعادة ، لسببين جوهريين ، فضلا عن اسباب ثانوية اخرى وهما :

الأول — ان اوضاع المملكة العراقية هي اوضاع دولة دستورية ، يسيطر فيها الشعب العراقي سيطرة تامة على كافة شؤون الدولة ، وذلك بواسطة مجلس الامة ، المؤلف من مجلسين تشريعيين ، تعرض عليهما كافة المعاهدات والاتفاقيات ، فيبرمانها او يرفضانها . وليس في وسع اية حكومة عراقية ان تقوم بأي عمل تعتقد بأنه لا يلائم رغبة اكثرية المجلسين المشار اليهما .

واظن انني لا اكون مخطئاً إذا اعتقدت بأن اية اتفاقية لا تكفل استثناء المجرمين السياسيين من الإعادة ، لا يؤمل ان يبرمها « مجلس الامة العراقي » .

الثاني ان مبدأ استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة ، من المبادىء المسلم بها لدى جميع الدول المتمدنة . وإذا رفضت دولة ما تسليم اي مجرم سياسي تطلبه دولته ، فليس في هذا الرفض عادة ما يخل بروابط الصداقة بين تينك الدولتين . ويخال لي ان جلالتكم تتفقون معي على انه

مما يضر بسمعة المملكتين الشقيقتين ، عقدهما اتفاقية لإعادة المجرمين فيها ، ما لا ينطبق على المبادىء العامة المسلم بها بين الدول المتمدنة .

وقد دخلت في المفاوضة مع سكرتير جلالتكم الخاص ، ونائب وكيل الخارجية ، الشيخ يوسف ياسين ، وانا مضطر إلى اخذ هذين الامرين بنظر الاعتبار التام .

ولكن ، بناء على ما بينه لي الشيخ يوسف ، من رغبة جلالتكم الشديدة في تعديل نص المادة الثالثة من لائحة الاتفاقية ، وعلى ما اوصتني به حكومة جلالة مليكي على وجه عام ، من تقديم اقصى ما تسمح به الظروف والمصلحة العامة من التسهيلات ، لانهاء المسائل التي انتدبت من اجلها ، فقد أعربت عن استعدادي لقبول تعديل المادة المذكورة ، باضافة فقرة اليها تنص على أن لا يعتبر من الجرائم السياسية أي قيام مسلح ضد شخص جلالتكم ، أو شخص احد افراد عائلة جلالتكم . وهذا بالطبع يقضي أيضاً بعدم اعتبار اي قيام مسلح ضد شخص جلالة مليكي ، أو شخص أحد افراد عائلته ، من الجرائم السياسية ، على سبيل المقابلة ، وذلك ما لم تقترح حكومتي مثله .

وقد وافقت على قبول هذا التعديل ، متحملاً مسؤوليته ، اعتقاداً مني بانه سينال موافقة جلالتكم التامة ، وانه سيكون له اثره في التوفيق بين وجهتي نظر الحكومتين .

ولا شك أن جلالتكم تقدّرون أنني بعملي هذا قد خطوت خطوة واسعة نحو التقارب ، وان التعديل الذي أعربت عن استعدادي للموافقة عليه ، يختلف اختلافاً كبيراً عن الاقتراح الاصلي ، الذي قدمته حكومتي . ذلك لا يسعني إلا أن اعرب عن دهشتي لما جاء في كتاب جلالتكم ، من ان موقف حكومتي لم يتغير . وقد امعنت النظر في الاقتراحات الثلاثة الواردة في كتاب جلالتكم ، فوجدت انه لا فرق بين الاقتراحين ١ و٣ من حيث الجوهر ، وإن اختلفتا في الشكل ويظهر من الاقتراحات عينها ان الفرق الاصلي منهما هو منع الغزو . فيسرني بهذه المناسبة ان اؤكد لجلالتكم ان حرص حكومتي على منع الغزو ، لا يقل عن حرص حكومة جلالتكم على منعه .

فالغزو في نظر حكومتي من الجرائم العادية ، التي يعاقب عليها وفقاً لقانون (منع الغزو والنهب رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٧) الذي أرجو ان تسمحوا لي بتقديم نسخة منه طي كتابي هذا لاطلاع جلالتكم .

ولا يخفى ان من المبادىء التي لا جدال فيها ، ان المجرم مهما كانت جنسيته ، يعاقب على جريمته في البلاد التي يرتكبها فيها ، متى قبضت عليه تلك البلاد ، اما الاقتراح رقم ٢ من اقتراحات جلالتكم ، فإنه مأخوذ من مادة من مشروع المعاهدة المنوي عقدها بين العراق ومصر .

لا يخفى ان مشروع هذه المعاهدة مستند على اسس تقضي بان يترك للسلطة العدلية حق الحكم

باعادة الجرم ، أو عدمها ، وفقاً لقناعتها ، بعد تدقيقها الجرم ، وشهادة الشهود ، وغير ذلك من الامور ، التي يصعب تحقيقها في مملكة جلالتكم ، نظراً إلى اوضاعها الراهنة . والمادة المذكورة هي جزء متمم لعدة مواد لا يمكن الاخذ بقسم منها دون القسم الآخر .

واني اعتقد شخصياً ، بان قبول مثل هذه الاسس لا يؤمن السرعة المنشودة في حسم القضايا التي تنشأ بين مملكتينا ، كما انه لا يؤمن ما ترمي اليه من عدم اتساع المجال للتذمر والشكوى . ومع ذلك إذا كنتم جلالتكم ترجحون في نهاية الامر اعتماد مثل هذه الاسس ، فليس لي حينئذ إلا ان استشير حكومتي في ذلك ، بعد رجوعي إلى بغداد . ولا يخفى ان هذا يقضي باعادة النظر في القضية من أساسها .

ولكنني اؤمل ان يكون فيما بسطته ما يطمن رغبة جلالتكم في هذا الصدد .

٢ – مسألة المخافر

ان هذه المسألة كانت قد بت فيها بين جلالتكم ، وبين جلالة أخيكم الملك فيصل ، كما لا يخفى ، ولست مزوداً باية تعليمات حولها . فاذا كان لدى جلالتكم اقتراح ما في صددها ، فاني على استعداد تام لحمله إلى حكومة جلالة اخيكم للنظر فيه .

تفضلوا يا صاحب الجلالة في الختام بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

خادم جلالتكم المخلص : نوري السعيد

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

ملك الحجاز ونجد وملحقاتها . مكة المكرمة

–٣–

الرقم ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٨ نيسان ١٩٣١

مولاي صاحب السمو الملكي !

بناء على تكلل مساعينا في عقد معاهدة تسليم المجرمين بالنجاح ، وبناء على الرغبة التي اظهرها صاحب الجلالة الملك ، في اثناء الحديث الذي دار بيننا صباح ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ ، في تقديمي كتاباً رسمياً خاصاً حول الجرائم التي يرتكبها البدو .

أتشرف بأن اعرض لسموكم ، ان الجرائم التي يرتكبها البدو عادة ، لا بدّ من ان تدخل ضمن اعمال الاعتداء بعنف ، او السلب ، او النهب ، او قطع الطريق ، او السرقة بأنواعها ، او الجرح ، او القتل سواء ارتكبها شخص ام اكثر ضد فرد او جماعة .

واني أؤكد لسموكم ، ان جميع هذه الجرائم ، وجريمة الغزو ايضاً ، المنصوص عليها في معاهدة بحرة ، والمنصوص عليها في قانون منع الغزو والنهب العراقي المرقم (٤٧) للسنة ١٩٢٧ ، تعتبر من الجرائم العادية ، التي يجري الاسترداد فيها ، ولا يمكن تأويلها بأنها جرائم سياسية .

أؤمل يا صاحب السمو أن يكون كتابي هذا مطمئناً لرغبة جلالة الملك كل التطمين .

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

خادمكم المخلص نوري السعيد

إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود
نائب جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية
مكة المكرمة

-٩-

وزارة الخارجية — الرقم ٦/٦/٢
مكة المكرمة — التاريخ – ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

يا صاحب الفخامة

لقد تلقيت كتاب فخامتكم المؤرخ في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ ، الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ ، واحطت علماً بما ذكرتم ، من اجل الجرائم التي يرتكبها البدو ، الذين لا يعرفون من الجرائم غير جرائم الغارات ، والسلب ، والنهب .... الخ والتي يبعد جداً ان توصف بأنها جرائم سياسية . واحب ان تتأكدوا بأن ما قررتموه في كتابكم سنحرص على انفاذه من قبلنا ، مقابلة المثل بالمثل ، واني واثق من انه ما دامت النية الحسنة ، والثقة متبادلة بين البلدين سيكون هناك اجمل الآثار للتعاون المشترك في كل ما يقوي العلاقات الحسنة بين الطرفين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . وزير الخارجية – فيصل

إلى : حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم
رئيس وزراء حكومة العراق

بين العراق واليمن

بعد أن اتم الوفد العراقي مهمته في « مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها » انقسم إلى فرعين ، سافر احدهما إلى « اليمن » وكان مؤلفاً من رئيس اركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، ومدير الامور الخارجية ، موفق الالوسي ، لعقد « معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن » وعاد الآخر إلى القاهرة لعقد معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر .

وكان امام اليمن ، الامام يحيى حميـد الدين ، رغم دعايات الطليان والروس وغيرهم ، شديد الرغبة في تقوية اواصر الود والمحبة مع الممالك العربية التي نشأت في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، ولا غرو في ذلك فجلالته شيخ ملوك العرب، اعلن استقلال مملكته عن الامبراطورية العثمانية وهي في ابان مجدها وعظمتها فكان اول ملك عربي استقل ببلاده ، لهذا ما كاد الوفـد العراقي يصل اليمن في ٢٩ نيسان ١٩٣١ حتى وفق إلى عقد هذه المعاهدة :

معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

رغبة في تأسيس علاقات صداقة ووداد بين مملكتي اليمن والعراق العربيتين ، وتمهيداً لتنفيذ سعي وامنية زعماء الأمة الإسلامية لتوحيد كلمة الأمة العربية، قرر كل من صاحبي الجلالة ملك العراق ، فيصل الأول ، بن الملك حسين ، وملك اليمن، الامام يحيي حميدالدين إجراء معاهدة عينا مفوضين عنهما لعقدها وهما :

عن صاحب الجلالة ، ملك العراق ، صاحب السعادة طه باشا الهاشمي

وعن صاحب الجلالة ملك اليمن ، صاحب الفضيلة القاضي عبد الله العمري

اللذان بعد أن اطلعا على وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : يعترف صاحب الجلالة ، ملك اليمن ، بالمملكة العراقيـة ، ويعترف صاحب الجلالة ملك العراق ، بالمملكة اليمنية

المادة الثانية : يسود سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، بين المملكتين المتعاقدتين

المادة الثالثة : حررت هذه المعاهدة بنسختين باللغة العربية ، وتصير نافـذة من تاريخ تبادلها ، بعد إبرامها من قبل الملكين المتعاقدين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه الطرفان .

حررت في صنعاء في ٢٣ ذي الحجة الحرام سنة ١٣٤٩ تسع واربعين بعد الثلاثمائة والألف هجرية .

« عبد الله العمري » « طه الهاشمي »[1]

بين العراق ومصر

وإلى القارىء نص « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر » التي وقع عليها في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣١ :

---

(١) كان رئيس اركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، قد خدم في اليمن قبيل الحرب العالمية الأولى وأوجد مناسبات طيبة مع امام اليمن ، الامام يحيى حميدالدين ، لذا اوفدته الحكومة العراقية إلى اليمن في المهمة المشار اليها في هذا البحث، ووجد الامام متأثراً بدعايات الطليان وغيرهم خيره بين امرين : اما ان يوفد جلالته من يعتمد عليه إلى العراق ليتوثق من تقدم هذه المملكة العربيـة الفتية ، واما ان يثق بصحة سفارته فيقبل معاهدة الاخوة المعروضة على جلالته فتأثر الامام بهذين العرضين وامر بقبول المعاهدة فوراً .

معاهدة بين مصر والعراق لتسليم المجرمين

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

نظراً لرغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة الذين يهربون من بلاد العراق إلى مصر أو من بلاد مصر إلى العراق قد عينا مندوبيهما المفوضين .

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العـراق حضرة صاحب الدولة نوري السعيد باشا رئيس وزراء العراق .

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية .

الذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه وتبينت صحتها ومطابقتها للاصول المرعية قـد اتفقا على ما يأتي .

المادة الأولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على ان يقوم كل من جانبه بتسليم الطرف الآخر اي شخص متهم أو محكوم عليه بصفته فاعلا أصلياً او شريكاً في جريمة ارتكبت في العراق ووجـد في مصر أو متهم او محكوم عليه بصفته فاعلاً اصلياً أو شريكاً في جريمة ارتكبت في مصر ووجد في العراق . وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة

ويقتصر تطبيق هـذه المعاهدة على الأشخاص الذين وهم في مصر — أو الذين لو كانوا فيها — يكونون خاضعين لقضاء إحدى المحاكم المصرية الجنائية الشامل .

المادة الثانية : لا يسمح بالتسليم ما لم يكن الشخص المطلوب تسليمه متهماً في جريمة (أو مداناً ومحكوماً عليه بالحبس لمدة سنة واحـدة أو بعقوبة أشد من ذلك عن جريمة) معاقب عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بالحبس لمدة سنة واحدة أو بعقوبة أشد من ذلك .

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه إلا عن الجريمة التي قـدم طلب التسليم من أجلها أو عن الأفعال التي لها علاقـة بتلك الجريمة ولم تظهر إلا بعد إجراء التسليم ، فإذا حكم ببراءته من تلك التهم فيجب ألا يقبض عليه (يحاكم عن أية جريمة اخرى إلا إذا كان قد ارتكب تلك الجريمة بعد التسليم في القطر الذي سلم اليه أو إذا كان قـد اتيحت له أولا فرصة وتسهيلات معقولة لأجل العودة إلى القطر الذي سلمه فلم يستفد منها)

المادة الرابعة : لا يسمح بالتسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قـد سبقت محاكمته عن الجريمة التي طلب تسليمه من اجلها فبرئ. أو عوقب أو كان باقياً تحت المحاكمة في القطر الذي قدم اليه طلب التسليم ، فإذا كان الشخص المذكور قيد التحقيق أو العقاب في القطر الذي قدم اليه الطلب

عن أية جريمة اخرى فيؤجل تسليمه حتى تنتهي المحاكمة وتنفذ العقوبة المحكوم عليه بها بتمامها .

المادة الخامسة : لا يسمح بالتسليم إذا اكتسب الشخص بعد ارتكاب الجريمة او الشروع في الإجراءات الجنائية فيها أو إدانته بسببها حق الإعفاء من الاجراءات أو من العقوبة بمقتضى احكام مضي المدة في قوانين القطر الذي يطلب التسليم أو القطر الذي قدم اليه الطلب .

المادة السادسة : لا يسمح بالتسليم من اجل جريمة سياسية أو من اجل فعل يعتبر جريمة في نظر القوانين العسكرية فقط . فإذا تبين لسلطات البلد الذي قدم طلب التسليم اليه ان الجريمة ذات صبغة سياسية او أن طلب التسليم قد قدم فعلا بنية محاكمة المتهم او معاقبته عن جريمة سياسية فيجب ان يطلب إلى سلطة القطر الذي يطلب التسليم ان يقدم ايضاحاته عن ذلك وأن يعطي جميع المعلومات اللازمة .

ولا تعتبر الجرائم الآتية جرائم سياسية :

(أ) جرائم العنف ، او قطع الطريق ، او السرقة بإكراه سواء ارتكبها شخص واحد او عصابة ضد الافراد او ضد ملكهم الخاص او ضد السلطات المحلية او السكك الحديدية او غيرها من وسائل النقل والمواصلات .

(ب) كل تعد على شخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر او حضرة صاحب الجلالة ملك العراق أو على شخص أي فرد من افراد اسرتيهما .

المادة السابعة : غير انه لا يجوز التسليم في حالة ما إذا كان الشخص أحد رعايا الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة الثامنة : تقدم طلبات التسليم بالطرق السياسية المرعية بين الطرفين المتعاقدين

المادة التاسعة : يجب ان يكون التسليم مصحوباً بالوثائق التالية : —

(أ) عندما يكون طلب التسليم خاصاً بشخص لم يحاكم بعد يرفق الطلب بأمر قبض صادر من سلطة مختصة مبين فيه نوع الجريمة ، وبصورة رسمية من شهادة الشهود اواقوالهم المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليها من السلطة القضائية التي تولت تحقيق التهمة .

(ب) عندما يكون طلب التسليم خاصاً بشخص حكم عليه غيابياً . يرفق الطلب بصورة من الحكم أو امر تنفيذ الحكم وبصورة من شهادة الشهود أو الأقوال المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليها بالطريقة السابقة .

(ج) عندما يكون طلب التسليم خاصاً بشخص حكم عليه حضورياً يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم وبشهادة من السلطة القضائية المختصة بأن الحكم واجب التنفيذ

المادة العاشرة : يجب ان يكون طلب التسليم علاوة على ما تقدم مصحوبا في جميع الاحوال

ببيان يحتوي على أوفى تفصيل ممكن عن شخصية المتهم أو المحكوم عليه واوصافه وبصورة من نص المادة القانونية التي بني عليها الاتهام أو الإدانة على حسب الاحوال .

المادة الحادية عشرة : على الطرف الذي يطلب اليه تسليم شخص ما ان يستجمع من البيانات أولا ما يقنعه بأن الجريمة هي من الجرائم التي تجعل التسليم واجبا بمقتضى احكام هذه المعاهدة فإذا اقتنع بذلك فعليه ان يستصدر أمراً بالقبض على ذلك الشخص ، ثم يستصدر أمراً بالتسليم إذا اقتنع :

(أ) بأن هنالك ادلة كافية تبرر محاكمته عن الجريمة وذلك إذا كان الشخص لم يحاكم بعد او صدر عليه الحكم غيابياً ، او

(ب) بأنه هو نفس الشخص المحكوم عليه حقيقة وذلك إذا كان قد صدر عليه حكم حضوري

المادة الثانية عشرة : على سلطات البلاد التي قدم اليها الطلب ان تعتبر كدليل قانوني شهادة الشهود المسبوقة بحلف اليمين أو اقوال الشهود المأخوذة في بلاد الطرف الآخر أو صور تلك الشهادات أو الاقوال وكذلك أوامر القبض والاحكام الصادرة فيها أو صور هذه الاوامر والاحكام والشهادات او الوثائق القضائية الدالة على صدور الحكم بالإدانة بشرط أن تكون قد اكتسبت صفة رسمية على الوجه الآتي :—

(أ) أمر القبض يجب ان يكون موقعاً عليه من احد الحكام (اي القضاة بالعراق) او من أحد القضاة او من النيابة العمومية أو احد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر — أما الصورة فيجب أن يتم التصديق على مطابقتها للأصل تحت يد احد الحكام (أي القضاة بالعراق) او احد القضاة أو من النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر

(ب) شهادة الشهود أو اقوالهم أو صورها يجب ان تكون مصدقاً عليها تحت يد احد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو احد القضاة او النيابة العمومية او أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر بأنها نسخ اصلية لشهادة الشهود او الاقوال المذكورة أو بأنها صورة صحيحة لها حسب الاحوال

(ج) الشهادة أو الوثيقة القضائية الدالة على صدور الحكم بالإدانة يجب ان تكون مصدقاً عليها تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) او أحد القضاة أو النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر

وعلى كل حال يجب ان تعطى الصفة الرسمية لأمر القبض أو شهادة الشهود او اقوالهم او الصورة أو الشهادات او الوثائق القضائية إما بيمين شاهد من الشهود و إما بختمها بالختم الرسمي لوزير الحقانية أو أي موظف آخر عن بلاد الطرف الثاني ، واما بأية وسيلة اخرى من وسائل التصديق

الرسمي التي تكون مما يجيزه قانون البلاد المقدم اليها طلب التسليم

المادة الثالثة عشرة : إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل احد الطرفين بمقتضى احكام هذه المعاهـدة مطلوباً ايضاً من قبل دولة اخرى أو عدة دول بسبب جرائم اخرى ارتكبت في دائرة الاختصاص القضائي لكل واحدة منها فيجب تسليمه إلى الدولة التي قدمت طلباً قبل غيرها إلا إذا صرفت النظر عن هذا الطلب .

المادة الرابعة عشرة : الشخص الذي يستصدر أحد الطرفين امراً بتسليمه يجب تسليمه بموجب هـذا الأمر إلى وكلاء الطرف الآخر المختصين بالاستلام ، ويقدم كل من الطرفين إلى الوكلاء المذكورين كل ما تقتضيه الضرورة من المساعدة لتمكينهم من ترحيل الشخص الذي تم تسليمه

وعند تسليم الشخص يجب ان يسلم معه كل ما يضبط من الأشياء التي كانت في حوزته عند اعتقاله وكذلك كل شيء يجوز أن يتخذ دليلا على الجريمة وذلك على قدر مايسمح به قانون البلاد التي اذنت بالتسليم

المادة الخامسة عشرة : لكل من الطرفين الحرية في إطلاق سراح اي شخص تحت الحفظ إذا لم ترحله الدولة الطالبة في خلال شهرين من تبليغ امر التسليم إلى الطرف الآخر .

المادة السادسة عشرة : على الطرف الذي يطلب التسليم ان يدفع إلى الطرف الآخر جميع النفقات المنصرفة في سبيل تنفيذ الطلب والقيام بتسليم الشخص المطلوب .

المادة السابعة عشرة : يجب التصديق على هذه المعاهدة . ويجري تبادل التصديق في القاهرة بأسرع ما يمكن بعد التوقيع عليها ، ويعمل بها ابتداء من تاريخ تبادل التصديق وتبقى نافـذة الحكم لمدة سنة واحدة ابتداء من ذلك التاريخ. وما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قبل مضي السنة المذكورة بستة اشهر فإنها تبقى نافذة إلى الوقت الذي يقوم فيه احد الطرفين بإنهائها وذلك بإخطار الطرف الآخر بستة شهور .

المادة الثامنة عشرة : يكون تحرير المعاهدة باللغتين العربيـة والإنجليزية ليكون كل منهما اصلا يرجع اليهما معاً عند تفسير مواد المعاهدة .

وتأييداً لما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان هذه المعاهدة ووضعا عليها ختميهما .

تحريراً بالقاهرة في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ .

نوري السعيد　　　　عبد الفتاح يحيى

المعاهدات العربية في البرلمان العراقي

وقد عاد رئيس الوزراء نوري السعيد، إلى بغداد في ٢٤ نيسان ١٩٣١ يصحبه السيد الناصري، وعاد اليها في ١٠ حزيران ١٩٣١ السيدان طه الهاشمي ، وموفق الالوسي ، فطلب وزير الخارجية

في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٣ مايس ١٩٣١ أن يتذاكر المجلس النيابي بصورة مستعجلة في « معاهدة الصداقة وحسن الجوار » المنعقدة بين العراق وابن سعود ، وكذا في معاهـدة تسليم المجرمين المنعقدة بين الطرفين ، فقبل الاقتراح وقبلت المعاهدتين مع بروتوكول التحكيم بالاجماع، بعد أن اثنى المجلس على هذا المشروع الجليل ثناء مستطابا .

ثم انتقل إلى المعاهدة العراقية — الاردنية، فمعاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين العراق ومصر، فقبلتا بالاجماع ، وبدون مناقشة .

اما المعاهـدة العراقية — اليمنية ، فقد ابرمها المجلس النيابي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٩٣١ لأن عاقديها عادوا إلى بغداد بعد انتهاء دورة المجلس غير الاعتيادية ، وقد قبلت بالإجماع ايضاً ، وبدون مناقشة .

✵ حركات الشيخ محمود ✵

ذكرنا لماً من حركات « الشيخ محمود الكردي » في المجلدين الأول والثاني من هذا الكتاب[1] وقلنا في ص (١٠٨) من المجلد الثاني أن الحكومة العراقية عرضت عليه بعض الشروط كتدبير حاسم لإنهاء حركاته المخلة بأمن الدولة وكان من بين هذه الشروط ما يحول دون دخول الشيخ اراضي العراق إلا بإذن من الحكومة فلما تم التوقيع على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وقام اكراد السليمانية بالحركة التي اشرنا اليها في موضع آخر من هذا المجلد[2] أخلّ الشيخ بالعهد الذي قطعه على نفسه فدخل إلى العراق مع جمع مسلح من أتباعه ، وقدم طلباً إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد ، كرر فيه وجوب ترك الحكومة العراقية منطقة كردستان ، من زاخو إلى خانقين، وإنشاء حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني . فأنذرته السلطات العراقيـة بوجوب ترك العراق ، فلم يحفل بإنذارها ، فسيرت عليه القوات النظامية اللازمة لتأديبه ، فكانت الحرب سجالا بين الطرفين وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ م وهو

✵ بلاغ رسمي ✵

لما كان الشيخ محمود قد نقض بدخوله العراق العهد الذي قطعه في سنة ١٩٢٨ ، ولما كان ساعياً لتحريض الناس على العصيان في كردستان ، فقد قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية عليه .

لذلك حشدت الحكومة العراقية في السليمانية قوة من الجيش العراقي ، فأوفد منها رتلان وهما الرتل (أ) وقد توجه إلى بنجوين والرتل (ب) وقد توجه إلى جوارنة

---

(١) يراجع بهذا الصدد ما جاء في ص (١٩٩/٢٠٥) من المجلد الأول وما جاء في ص (١٠٨) من المجلد الثاني .

(٢) ص (٦٣) من هذا الجزء .

وهاجم الاشقياء مخفر الشرطة في بنجوين ولكن قبل وصول الرتل (أ) إلى ذلك المخفر ، قام الكرد الموالون للحكومة بطرد اولئك الأشقياء.

وبعد بضعة أيام وقف الرتل (أ) بالقرب من جوارته ، ثم زحف إلى نقطة قريبة من بايانان الواقعة على نهر السويل . وفي ليلة ٩/٨ تشرين الثاني هجم الاشقياء هناك على ربيئة معسكر منعزلة ، فدافعت تلك الربيئة دفاعاً مجيداً ، ولم تترك الموقع إلا بعد أن جرح خمسة جنود من رجالها البالغ عددهم جميعاً ستة فقط أما الاشقياء. فيروى انه قد قتل منهم اثنان ، وجرح اثنان آخران

ويقوم الرتلان الآن بمظاهرات يومية في الارياف المحيطة بقاعدتيهما ، وقد سارت القطعات العسكرية سيراً جيداً ، وهي على غاية ما يرام من الهمة والنشاط ، وقد تعاونت قاعدتا الطيران في كركوك والسليمانية مع كلا الرتلين اه [١]

وفي الواقع لم تكن حركة الشيخ محمود على بال الحكومة ، فقد رضي الرجل بالإقامة في قرية (بيران) بعد خروجه من العراق عام ١٩٢٧ وصار يستغل املاكه بواسطة معتمد له ، غير أنه كان يشكو من ضيق شديد ، وقد كتب إلى احد معارفه في بغداد مرة : أنه يريد العبور إلى الحدود العراقية ولو ادى ذلك إلى شنقه ، فنصحه هذا المعروف بوجوب مراجعة الملك مباشرة ، إذا كان لا يود الاتصال بالمقامات الرسمية الاخرى أو الجهات المحلية ، ولكنه انتهز حادثة السليمانية فاوفد المدعو الشيخ عبد السلام إلى بغداد ليحرض الاكراد على الالتحاق به ، ويشوقهم على التمرد فكان ممن اطاعه محمود جودت ، واخوه حميد جودت وكامل حسن « وهم من ضباط الجيش العراقي » فأقنعوه بضرورة اعلان العصيان ، فقام بما أشرنا اليه أعلاه ، واستمرت الحركات التأديبية ستة أشهر ، تكبدت الحكومة والشيخ خلالها خسائر جسيمة

وفي يوم ٢٤ آذار ١٩٣١ م « بحث مجلس الوزراء في مسألة الشيخ محمود ، الثائر الكردي وقرر ما يأتي :

١- لما كانت السياسة المتخذة حتى الآن لم تؤد إلى توطيد الأمن في لواء السليمانية ، وتطمين رغبات السكان فيما يتعلق بالسكينة والراحة ، اللتين يجب أن يتمتعوا بهما اسوة بالألوية الاخرى ولما كان الاستمرار على اتباع هذه السياسة سيقضي حتماً إلى إزدياد الاضطراب ، وتحميل البلاد لسبب اطماع بعض الاشخاص ، أعباء مادية ومعنوية كبيرة ، فقد ارتؤي من الضروري إعلان الادارة العرفية في ذلك اللواء ، وتسليم الادارة الملكية العسكرية بيد قائد عسكري قدير إلى أن تزول أعمال الشقاوة تماماً ، ويعود الأمن والطمأنينة إلى نصابها .

٢- عند عدم إعلان الادارة العرفية ، اعطاء القائد المشار اليه السلطات المنصوص عليها في نظام

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٠٤) بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠

دعاوي العشائر الجزائية والمدنية، وتزويده بكل ما يمكن من الوسائل التي تساعده على انجاز مهمته

٣- إذا لم يتخذ أحد الترتيبين السالفي الذكر فالمجلس يرى، بدلا من التمادي في اسراف الأموال والأرواح بدون جدوى، اخلاء منطقة السليمانية، وسحب قوات الحكومة منها مؤقتاً إلى أن تتخذ تدابير اخرى لاعادة الأمن والسكينة إلى اللواء المذكور » اه

ولكن بقي هذا القرار حبراً على ورق، بعد ان اعتبره الملك فيصل عجزاً من الوزارة في اقرار الأمن والنظام

أشاع البعض ان للانكليز دخلا في تهييج الشيخ محمود، قصدوا به تمكين الحكومة العراقية من اسره، ليصبحوا في حل من الوعود التي منوه بها، وقد ارغمه الجيش العراقي على الفرار، ثم إلى تسليم نفسه، إلى الحكومة في ١٣ مايس ١٩٣١[1] فجاءت به إلى « السماوه » ثم نقلته إلى « الناصرية » فعانـة، وأخيراً سمحت له بالإقامة في « بغداد » بعد أن قررت مصادرة أملاكه، أما الضباط الذين التحقوا به فقد ندم الاخوان حميد ومحمود وسلما إلى الحكومة فقضت بحبسهما ثم صدر أمر ملكي بالاعفاء عنهما فأطلق سراحهما

وقد انتهز صاحب الجلالة الملك فرصة استسلام الشيخ محمود فسافر إلى « كركوك » في يوم ٢٥ حزيران سنة ١٩٣١ لتوزيع الهدايا والأوسمة على الذين اشتركوا في حركات التأديب وأدوا خدمات ممتازة وعاد في نفس اليوم .

✵ المؤامرة على سلامة الدولة ✵

في العراق طوائف وأقليات اعتاد الاجنبي أن يستغلها لأغراض استعمارية بين آونة واخرى، وقد شعرت « الوزارة السعيدية » بخطر يهدد كيان المملكة من جانب بعض الأقليات، فقبضت في اليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣١ على فريق منهم للتحقيق معه فيما اسند اليه وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » في عددها (٢١٩٢) الصادر في يوم ٨ من الشهر المذكور :

« قابلنا أمس بعض المراجع الرسمية المختصة، للتحقيق عن قضية الموقوفين في بغداد، والموصل، بتهمة الاضرار بسلامة الدولة العراقية، ففهمنا أنه :

تبين للحكومة العراقية أن بعض الناس في بغداد، والموصل، واكثرهم من الغرباء، المتجنسين قبل مدة من الزمن، بالجنسية العراقية، قد صاروا آلة للدعاية الاجنبية المضرة بمصالح العراق، والملقية

---

(١) على اثر استسلام الشيخ محمود اصدرت الحكومة هذا البيان :

« سلم الشيخ محمود نفسه الى الحكومة حسب الشروط التي امليت عليه وهو الآن في طريقه إلى محل إقامته الذي ستعينه له الحكومة وسيكون هذا المحل على ضفاف الفرات على الأرجح »

١٥/٥/١٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات

القلق والاضطراب والشقاق ، بحجة مسائل الاكراد والاقليات . . .

« ولا تزال حركات « المستر كوب » المخرج من العراق ، وغيره ، عالقة بالأذهان . . . كما أن الشعب العراقي قد شعر ببعض التشويشات في حين أن العراق – حكومة وشعباً – واثق تماماً بإخلاص الاكراد ، والاقليات ، المتحدين بسائر العراقيين ، اتحاد الاخوة الذين تربطهم الوحدة الوطنية ، والولاء الصميم .

« فأولئك الذين تبين لأولياء الامور أنهم صاروا آلة للدعاية المضرة ، صممت الحكومة على القبض عليهم ، والتحقيق معهم ، فأودعت الامر إلى إدارة الشرطة العامة ، فوضعت خطة دقيقة أسفرت نتيجتها عن ايقافهم في بغداد ، والموصل ، في يوم واحد ، وساعة واحدة ، وذلك في فجر نهار الاربعاء الماضي ، وجمع رجال الشرطة الاوراق التي وجدوها في بيوت ومحلات الموقوفين ، وسلموها إلى موظفي التحقيق .

« أما المقبوض عليهم في بغداد فهم :

١– توفيق وهبي ، متصرف السليمانية السابق

٢– سعيد نامق المحامي ، المتجنس بالجنسية العراقية

٣– الدكتور شكري محمد كسبان ، المتجنس بالجنسية العراقية، إلا أنه بعد أن أوقف بضع ساعات اطلق سراحه بكفالة

٤– عبد نعمان ، وأخوه كشمش نعمان ، صاحبا مكتبة نعمان ، وهما أيضاً حديثا التجنس بالجنسية العراقية

٥ - توما هرمز ، وطوبيا حنا ، وداود توما ، والياس حنا ، اصحاب كازينو دار السلام

« وأما في الموصل فقبض على : يوسف اندريا ، وعبد الكريم قره كله ، المتجنس بالجنسية العراقية .

« وتبين ان يوسف ملك هو في طليعة هؤلاء ، إلا أنه غادر العراق قبل مدة من الزمن .

« ولا يزال المقبوض عليهم، المذكورون أعلاه، موقوفين في مراكز الشرطة ببغداد، والموصل، إلى نتيجة التحقيق ، عن الاعمال المريبة التي بها صاروا ضحايا لدعايات بعض الاجانب ، كما افهمتنا المراجع الرسمية المختصة » (انتهى بنصه)

وقد قص علينا القانوني الضليع السيد معروف جياووك ، حادثة نوجزها فيما يلي ، قال :

« طلب إليّ السيد توفيق وهبي ، ذات يوم ، أن اتصل بالمستر كوب ، المستعمر الانكليزي ، الذي جاء إلى العراق في اواخر عام ١٩٣٠ ، ونفته الحكومة العراقية إلى خارج حدودها في ٩ نيسان ١٩٣١ لظهور نوايا سيئة عنده ، وأتذاكر معه في القضية الكردية وأمنحه التخويل الذي

يريده ليطالب بحقوق الاكراد في الاستقلال الذاتي ، لانه كان قد اجتمع بالسيد توفيق وهبي ، وبجماعة من الاكراد وادعى بأن لديه المعلومات الكثيرة عن مختلف الاشخاص الذين يشتغلون بقضايا الاقليات في العراق، وانه ينتمي إلى جمعية لندنية لها قوتها، ولها نفوذها، وأن لهذه الجمعية مراسلات مع الملك ، ورئاسة الوزارة وان لديه مضبطة يريد أن يوقع زعماء الكرد في العراق فيها وهي تتضمن :

١— اعتباراً هرمز رسام وكيلا عن الاكراد في الدفاع عنهم لدى عصبة الامم

٢— الاعتراف بما تقرره عصبة الامم من الاراضي العراقية للآثوريين

٣— ان الاكراد يوافقون على أن يكونوا أقلية في المناطق التي ستكون مأهولة بالتياريين وأن حقوقهم ستكون مصانة »

وأضاف السيد معروف إلى ما تقدم انه اجتمع بالمستر كوب ورد على ما جاء في مضبطته بأن الاكراد لا يمكن أن يعترفوا بهرمز رسام وكيلا عنهم لانه ليس بكردي، ولا علاقة له بالاكراد، وأنه من المستحيل أن يكون الاكراد أقلية في النواحي التي سيسكنها الآثوريون ، وهم الاكثرية المطلقة فيها ، وأصحابها الشرعيون ، وانه ليس من المعقول أن يعترف الكرد بما تقره عصبة الامم للآثوريين من الاراضي العراقية ، لانه لا يجوز الاعتراف بالمجهول، وعلى كل فإن الاكراد عراقيين وليس لهم أي اتجاه يخالف القوانين العراقية !

وقد صعق المستر كوب بهذه الايضاحات فراح إلى السيد محمد امين زكي، ثم إلى غيره من زعماء الكرد ، ليحملهم على توقيع المضبطة التي كانت بيده ، فلم يجد منهم اي التفات حتى كان نفيه من العراق »

وكان السيد معروف جياووك قد نشر نداءاً حاراً في جريدة « صدى العهد » الصادرة في ٨ أيار ١٩٣١م نبه فيه الاكراد إلى شعوذة المستر كوب ، والعاملين معه في حقل الفتنة، ونصحهم ان لا يكونوا ألعوبة بيد الأجانب ، فكان لندائه اثر محمود ، ومما جاء فيه :

« ومن هنا تفهمون عظم الإهانة ، وغدر الحقوق ، إلى أي درجة هي ، فقد ناقشتهم كثيراً ، وأردت إرجاعهم إلى الطريق السوي ، فأخذوا يتحيلون ، وذهبت وشايتهم أدراج الرياح ، وأخيراً ذهب توفيق وهبي إلى حلب ، وقابل هرمز رسام ، الذي جاء إلى هنا خصيصاً من لندن لهذه الغاية ، وفي هذه المدة كنت بين الحيرة والسكون ، لا اود ان أجزم بأن توفيق يقدم على ورقة كهذه ، فيها كل ضرر متصور ، ولذلك فعند عودته ، طالبناه انا وجماعة من كبار رجال الاكراد ليطلعنا على ما كتبه، وعلى التقرير الذي قدمه إلى هرمز رسام فامتنع وعلمنا أن وراء الاكمة ماوراءها » اه

وقد انتهز وزير الداخلية ، مزاحم الباجه جي، فرصة توقيف « المتآمرين على سلامة الدولة »

فسافر إلى المنطقة الشمالية عن طريق كركوك مساء يوم ٧ مايس ١٩٣١م ، وزار كركوك ، والسليمانية ، وأربيل ، والموصل ، حاثاً رؤساء الطوائف المختلفة على وجوب الاعتصام بالوحدة العراقية ، وعدم افساح المجال لتشتيت شمل العراقيين ، بتأثير الدسائس الأجنبية ، مؤكداً ان الحكومة العراقية ستضرب بيد من حديد على كل من يسيء إلى البلاد ، أو يشوه سمعتها ، فكان لهذه الرحلة اثرها المحمود في إرجاع الطمأنينة إلى نفوس البسطاء المخدوعين ، وقد عاد الوزير إلى العاصمة في يوم ٢١ من الشهر المذكور .

اما الذين كانت السلطة قد اوقفتهم ، فقد اقتضت مصلحة الدولة تسريحهم بعد أن ظهر لديها انهم خدعوا بأضاليل المستعمرين ، وبعد أن اخذت منهم التعهدات اللازمة بحسن السلوك فبرهنت الحكومة بذلك على بعد نظرها وعطفها على رعاياها .

ورغب صاحب الجلالة الملك أن يزور المنطقة الشمالية بنفسه ، بعد أن عاد وزير الداخلية منها ، ولا سيا وكانت الحركات التأديبية ، ضد الشيخ محمود ، قد آتت اكلها ، فأمر بركابه العالي فتحرك من بغداد إلى الموصل « عن طريق بيجي » صباح يوم ٣ حزيران سنة ١٩٣١ يصحبه وزير الداخلية ، ومدير الشرطة العام ، فاستقبل في « الحدباء » استقبالا فخما اشتركت فيه كافة الطوائف ، مما دل على أن الحركات التي قام بها الذين يريدون بالبلاد سوءاً لا تجول إلا في مخيلات اصحابها ، وبعد أن زار بعض أقضية اللواء ونواحيه ، تحرك إلى «اربيل» فبلغها في اليوم السادس من حزيران ، فكان يوم وصوله اليها يوماً مشهوداً ، ثم قصد إلى مدينة « كركوك » في اليوم التالي فمكث فيها ثلاثة أيام قصد « السليمانية » في ختامها ثم عاد إلى « بغداد » في صباح يوم ١٤ حزيران .

وكان قد نعي الى جلالته « والده الملك حسين » فلم يعد إلى العاصمة ، بل واصل السفر لتحقيق أهدافه السامية ، وفيا يلي الخطبة الارتجالية التي القاها في المأدبة التي أقامتها بلدية السليمانية مساء يوم ١١ حزيران ، تكريماً لجلالته ، وهي واحدة من عدة خطب نطق بها في هذه الجولة القصيرة :

« اشكر الخطباء على ما ابدوه من الحسيات النبيلة ، التي اعربت عن اخلاص الشعب وولائه ، وكان بودي ان اجيبهم بعين اللغة ، ولي الأمل الكبير انني سأتمكن من ذلك في المستقبل ، بدون صعوبة لأني فهمت جميع ما قالوه في الكردية ، بدون ترجمان .

« لم اكن على استعداد للتكلم ، ولكن نزولا عند رغبة الذوات الحاضرين ، الذين يمثلون الجماعات والطبقات المختلفة في هذا اللواء المحبوب ، سأقول كلمة وجيزة :

« لا يخفاكم ان الدين لله ، والوطن للجميع ، ولا فرق ولا تمييز عندي بين سكان بلادي المحبوبة ، والوطن لنا جميعاً . فهذه الجبال ، وهذه الوديان الجميلة ، هي ملك لباقي سكان ألوية البلاد العراقية الاخرى ، كما أن كل شبر في تلك الألوية ، لسكان هذا اللواء حق فيه . أقول اكثر من

ذلك: كل قطرة من دم سكان هذا اللواء، هي من دم العراقيين جميعاً، وكلهم اخوان في الوطن، لا يؤخرهم عن خدمته شيء. وأما الدين أو المذهب، فهو لله، ويلزم ان يبقى بين الرب وعبده، داخل حدود الجوامع، والكنائس.

« لا شك أن كل واحد منكم يعلم أن دولة العراق لا تقبل التجزئة والتفريق، وهي بمجموعها قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ، ولهذا فمن المستحيل على سكان الألوية الجنوبية أن يعيشوا آمنين، بدون أن يكون هذا اللواء جزءاً من وطنهم، وبأيديهم، كما أنه يستحيل على سكان هذا اللواء ان يعيشوا يوماً واحداً، بعيدين بشكل من الأشكال والأوضاع، عن باقي وطنهم العراقي، واخوانهم العراقيين.

« هذه الحقيقة الناصعة يعلمها العراقيون، وتشاركهم بها جميع الامم، فعلى هذا الأساس تأسست الدولة العراقية، وبالقريب العاجل ستأخذ مركزها بين الامم، بوحدتها واستقلالها، فعلى مجموعنا – حكومة وافراداً – ان نقوم بواجبنا نحو الوطن المقدس، ونتعاون، ويساعد بعضنا الآخر في كل ما يعلي شأنه، ويحقق امانيه.

« إن منهاج الحكومة الوطنية – منذ تأسيسها – كان ولم يزل مدى الدهر – يرمي إلى نشر العدل بين أفراد الشعب، وتطمين رغائبه، حتى يصبحوا عمالا لخير الوطن ونفعه. ومن جملة ذلك انها سنت قوانين منحت بموجبها حرية التعليم بالألسنة المحلية، وكذلك حرية التقاضي أمام المحاكم بتلك الالسنة، فالكردي يتعلم بلسانه، وكذلك العربي، والتركي، ولتطمين العدل، سيكون القاضي عارفاً لسان المتقاضين في الالوية العراقية، وكذلك منحت حرية المكاتبة بين الدوائر الرسمية، والأشخاص باللسان الذي تتكلمه اكثرية اللواء. واما العادات، والتقاليد، والديانات، والمذاهب، ستحترم احتراماً تاماً، كما احترمت في الماضي، والخلاصة ان حكومتي عازمة على تمشية الامور على اساس الحرية، والعدل، والعطف، والاخلاص، للواجب الوطني، و إذا قصرت في ذلك فسأكون رقيبها.

« ان الوضع السياسي لبلادي قد تثبت، وتعين، ولم يبق مجال لتحويره، وتغييره، فعلى هذا يلزم على الشعب جميعاً ان يتعاون افراده مع الحكومة، للقيام بالواجب العام، و إذا وجد من شذ عن هذه الطريقة المثلى، فسيكون شذوذه كشذوذ ابن النبي نوح عندما دعاه ابوه.

« ذكرت ما ذكرت لتطمين شعبي على المركز السياسي الذي نالته البلاد، وما عليكم غير التشمير عن ساعد الجد لإنعاش الوطن في مواطن الاقتصاد: كالزراعة، والتجارة، حتى تتسابق خطواته السياسية الواسعة مع نهضته الإجتماعية » اه

❊ المجلس النيابي في دورة غير اعتيادية ❊

كان المجلس النيابي قد افتتح جلساته الاعتيادية في دورته الانتخابية الثالثة في يوم اول تشرين الثاني ١٩٣٠ وقد اجل هـذا الاجتماع لمدة ٢١ يوماً اعتباراً من يوم ٧ شباط ١٩٣١ ثم استأنف عمله في يوم ٢٨ من الشهر المذكور .

وفي يوم ١٨ أيار صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٢٨ « بفض اجتماع مجلس الامة الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ في نهاية اليوم التاسع عشر من شهر مايس ١٩٣١ » بعد أن عقد مجلس الاعيان (٤٠) جلسة وعقد مجلس النواب (٦٧) جلسة خلال هذا الاجتماع الذي دام ستة أشهر قدمت خلالها اليه ١٢٩ لائحة قرّت ١٠٨ لوائح ، وبقيت (٢١) لائحة .

ونظراً لضرورة تمشية بعض اللوائح القانونية المستعجلة ، من هذا المجلس ، صدرت الإرادة الملكية بدعوتـــه إلى « الاجتماع فوق العادة » اعتباراً من يوم ٢٣ مايس ١٩٣١ والقى صاحب الجلالة الملك ، بهذه المناسبة ، خطاب العرش :

حضرات الاعيان والنواب

لما كانت بعض اللوائح القانونية المهمة ، المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق ، لم تنجز بعد ، وكانت البلاد في حاجة إلى اكمالها ، والى البت في بعض لوائح قانونية اخرى ، فقـد رأينا أن ندعوكم الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية ، للبت في الامور التي تضمنتها إرادتنا الملكية. ولنا وطيد الامل بأنكم ستعالجون كل هذه الامور بما تستحقه من الاهتمام وتساعدون حكومتنا على تطبيق الخطة التي تتمشى عليها لترقية حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

ان اللوائح القانونية المفيدة التي انجزتموها خـلال الاجتماع الاعتيادي ، والجهود المستمرة التي بذلتموها لصالح المملكة ، قـد أوجبت تقديرنا التام . ومما يدعو إلى الذكر هو أن ميزانية السنة الماضية ، وميزانية السنة الحاضرة ، قد عولجتا بالحكمة والروية ، رغماً عن الصعوبات التي اعترضتنا ، من جراء الأزمة الاقتصادية السائدة ، كما ان ميزانية السنة الحاضرة قد صدقت قبل حلول السنة التي تعود اليها .

إنا نهنئكم على هـذا النجاح ، ولنا كل الثقة بأنكم ستضاعفون جهودكم ، وتثابرون على السعي ، محققين آمال الأمة فيكم والله ولي التوفيق » . اهـ [1]

وقد انجز المجلس خلال اجتماعه « غير الاعتيادي » الأشغال المستعجلة خلال عشرة أيام فقط ، فصدرت الإرادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١ بإنهاء الدورة غير الاعتيادية .

وبمناسبة قرب مغادرة النواب العاصمة إلى مناطقهم الانتخابية أمر الملك فأقيمت مأدبة عشاء

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ ص ١

تكريماً لهم ، وقد تكلم فيها صاحب التاج شاكراً للنواب جهودهم في خدمة البلاد ، ومتمنياً لهم سفراً مجيداً ، وعودة عاجلة ، فرد رئيس المجلس النيابي على هذه الكلمة شاكراً الالطاف الملكية السامية وانفرط عقد المدعوين .

❃ جلالة الملك يتجول ❃

كثر الشغب على « الوزارة السعيدية الأولى » فأراد صاحب الجلالة أن يتصل بأفراد الشعب بنفسه ، ليقف على الخبر اليقين فسافر إلى « كربلا » و« النجف » في يوم ١٣ نيسان ١٩٣١ يصحبه رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر ووزير المعارف عبد الحسين الجلبي ، وفي اليوم الثاني قصد « الكوفة » و« الحلة » فأقيمت مظاهرات عنيفة في كل قصبة مرَّ بها جلالته، واضطرت الحكومة إلى أن توقف عدداً من الأهلين .

وكانت فروع المعارضة في الفرات الأوسط انتهزت هذه الفرصة فقدمت لجلالته عرائض تتضمن :

١– طلب حل المجلس النيابي القائم ، وانتخاب مجلس تثق به الأمة

٢– طلب تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ تعديلا يحفظ للأمة حقوقها

٣– لزوم إفساح المجال للشعب ليتمتع بحرياته الدستورية

ولما وثق « حزب الاخاء الوطني » من أن فروعه أيدت مبادئه لدى صاحب الجلالة أراد أن يقيم مظاهرة كبرى في شارع الصالحية لتأييد تلك المطاليب فأصدرت السلطة أوامرها بمنع هذا الاجتماع ، ولو بالقوة ، فاضطر الحزب إلى أن يرفع الاحتجاج التالي :

يا صاحب الجلالة !

لا بد وقد طرق سمع جلالتكم عزم الحزبين على عقد اجتماع ، وتقديم بيان عن هذا الاجتماع للحكومة ، ومنع الحكومة عقد هذا الاجتماع بصورة لا توافق القانون .

ان الوزارة الحاضرة ، يا صاحب الجلالة، قد أمعنت في مخالفة أحكام الدستور، الذي أقسمتم جلالتكم على محافظته ، ولقد أزعجنا جلالتكم فيما مضى باحتجاجنا على مصادرة الوزارة حرية النشر ، وحرية تأليف الأحزاب ، ويؤسفنا الآن أن نحتج لدى جلالتكم على مصادرة الوزارة حرية عقد الاجتماعات ، بدون مسوغ يقبله القانون والمنطق . إن الحزبين يا صاحب الجلالة يعلمان حق العلم موقف الحكومة في الشمال ، وهذا ما يجعلها أن يتحاشيا ، بقدر الامكان، من أن يخلقا مشاكل جديدة في الوسط ، والجنوب ، ولكن الوزارة لا تزال تعمل على اغتصاب الرأي العام ، باستهتارها بحقوق الشعب، ولاتزال تعمل على مخالفة أحكام الدستور والقوانين. فالوضع — والحالة هذه — أصبح فوق ما يمكن معالجته بالحكمة ، وطول الأناة ، فنرجو من جلالتكم أن تضعوا

حداً لهذه التصرفات ، حفظاً لليمين التي أقسمناها ، وصوناً للشعب من العبث بحرياته »

(عن جريدة الاستقلال العدد ١٥٩٨)

﴿ اول رف للطيران العراقي ﴾

بذلت الوزارات العراقية المتتابعة مجهوداً كبيراً لتقوية الجيش العراقي، لأن الجيش سياج الوطن وبدونه لا يستقيم ملك ؟ ولا تقوى مملكة .

وعنت « الوزارة السعيدية » بهذه الناحية عناية خاصة ، لأن رئيسها ، نوري السعيد ، أشغل « منصب وزارة الدفاع » مراراً ، ولمس مواطن الضعف والقوة في هذه المؤسسة ، ولذا قد ابتاعت الوزارة في أيامه خمس طائرات، قادها طيارون عراقيون، كانوا قد تدربوا على الطيران في « انكلترا » ودخلوا بغداد على متون طائراتهم في عصر اليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان ١٩٣١، فاحتفلت « بغداد » بقدمهم احتفالا عظيما، وجاءت اليها وفود تمثل الألوية القريبة للاشتراك في هذا المهرجان الوطني .

وقد تفضل الملك فاستقبل هذه الطائرات في مطارها بالوشاش بنفسه واشترك معه « قائد القوات الجوية البريطانية » و « المعتمد السامي » و « صاحب السمو ولي عهد المملكة » ورئيسا المجلسين: مجلس الأعيان ومجلس النواب ورئيس الوزارة بالوكالة وزملاءه الوزراء وغيرهم

وقد أمر صاحب الجلالة فسافر هذا السرب إلى بعض الالوية العراقية ليمتع سكانها النظر بمشاهدته فقصد أولاً الموصل في ٥ حزيران ١٩٣١ وبعد أن تفقد أقضيتها ونواحيها زار ألوية « اربيل » و « كركوك » و « السليمانية » ثم بقية الالوية ، وازداد عدد الطائرات العراقية ، بعد ذلك، زيادة كبرى حتى اصبحت قوة الطيران في العراق موضوع آمال العرب في مختلف اقطارهم .

﴿ اتفاقية النفط الجديدة ﴾

كانت « الوزارة الهاشمية الأولى » قد منحت « شركة النفط التركية » في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ امتيازاً لاستخراج النفط في بعض انحاء العراق[1] قبل أن تتأكد الشركة من وجود النفط بالغزارة التي ظهرت بعدئذ، وقد تبين خلال السنوات الخمس، التي اعقبت منح هذا الامتياز أن هناك ضرورة مبرمة لتنقيح الامتياز سواء أكان ذلك من ناحية الشركة ام ناحية الحكومة حتى أن رئيس الوزراء، نوري السعيد ، لما سافر إلى لندن في أول تموز ١٩٣٠ كان من جملة مهامه مفاوضته شركة النفط في موضوع تعديل امتيازها وقد أسفرت المفاوضات الطويلة التي جرت بين الشركة والحكومة لهذا الغرض عن التوقيع على اتفاقيتين معدلتين للاتفاقية الأولى بتاريخ ٢٤ مارت ١٩٣١ .

---

(١) براجع الفصل المختص بذلك في ص ٢٠٤ – ٢٠٩ من الجزء الاول من هذا الكتاب

وخلاصة التعديل الذي جرى : بقاء منطقة نفطية معلومة للعراق هو حر في منحها لمن يشاء. و إلزام الشركة بدفع (٤٠٠) الف باون للعراق ولمــدة ٢٠ سنة مع نصف المبلغ المذكور بشكل قرض يسدد من حصة العراق التي تزيد على الأربعمائة الف باون السنوي وكذلك إلزامها بمد خطوط للانابيب بين منطقة الامتياز والبحر المتوسط خلال مدة لن تتجاوز عام ١٩٣٥ مع تحديد الحــد الأدنى لاستخراج النفط و إلزام الشركة بأن لا يكون الاستخراج أقل من مليوني طن في السنة وغير ذلك من الشروط المفيدة وقد وافق مجلس النواب على هذه اللائحة بتاريخ ١٧ مايس ١٩٣١ كما وافق عليها مجلس الاعيان وتم تمديد خطوط الانابيب خلال المدة المعينة ولا يزال العراق يعتمد على هذا المنبع الفياض في القيام بمشاريعه الكبرى وكثيراً ما استعانت الميزانية العامة به أيضاً .

※ الملك فيصل في تركية ※

كان الملك فيصل ، اكثر ملوك الشرق الأوسط حركة ونشاطاً ، فهو محب للاسفار ، ميال للانتقال ، لا يكاد يعود من سفر ، حتى يزمع على سفر آخر ، وحسبنا أنه ما كاد يعود من زيارة والده في عمــان حتى سافر إلى الالوية الشمالية يتفقد شؤونها ، ويعمل على ما فيه خيرها ، وما كاد يستقر في عاصمة ملكه حتى تلقى دعوة رئيس الجمهورية التركية لزيارة «انقرة» فقبل الدعوة وسرَّ بها

وفي صباح يوم السبت رابع تموز ١٩٣١ (١٧ صفر ١٣٥٠) غــادر جلالته « بغداد » على متن طائرة خاصة ، يصحبه السيد رستم حيدر ، وزير الماليــة ، ووكيل رئيس الوزراء ، والمرافق السيد تحسين قدري ، وبعض أفراد الحاشية الملكية ، ورافقت طائرته أربع طائرات من السلاح الجوي العراقي فبلغت « حلب » في اليوم نفسه ، وحطت في مطارها ، وبعد أن تناول جلالة الملك الغداء على مائدة القوة الجوية الفرنسية واستقبل الوفد التركي الذي جاء للترحيب بقدم جلالته ، ركب القطار الخاص المعد لركوبه فبلغ « انقرة » في السادس من تموز وعادت الطائرات إلى بغداد .

ولا تسل عن الاحتفال العظيم الذي قوبل به الملك العربي في الديار التركية فقد خرجت انقرة برمتها (حكومة وشعباً) لاستقباله وعلى رأسها الغازي كمال اتاتورك ونزل صاحب الجلالة ضيفاً على رئيس الجمهورية ، كما كان مقرراً ، وقد أدب رئيس الجمهورية مأدبة خاصة للملك مساء يوم وصوله حضرها اكثر من خمسمائة من عظماء الجمهورية وأقطابها ، كما أدبت « المفوضية العراقية في أنقرة » مأدبــة لجلالته حضرها اركان الوزارة التركية ، وسفراء الدول الاجنبية وغيرهم من الشخصيات السياسية المعروفة . وبعد ثلاثة أيام قصد صاحب الجلالة الاستانة ، عاصمة الامبراطورية العثمانية ، فرافقه رئيس الجمهورية اغراقاً في الترحيب والتكريم بضيفه .

وقــد جرت ، بهذه المناسبة ، مقابلات ودية بين رئيس الوزارة العراقية ووزير المالية[1] من

---

(١) كان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، قد سافر إلى اوروبا صباح يوم ٣ حزيران ١٩٣١م بعد أن

جهة ، وبين رئيس الوزارة التركية وبعض وزرائه من جهة اخرى ، تبودلت فيها المفاوضات حول العلاقات التجارية بين تركيا والعراق فكان لها الاثر الطيب في إقرار العلاقات الاقتصادية بين المملكتين على نحو ما سنذكره في موضع آخر .

وقد تبادل الملك فيصل مع رئيس الجمهورية خطباً تاريخية اثناء الوليمة التي أقامها رئيس الجمهورية لجلالته ندونها أدناه حرصاً على قيمتها التاريخية .

خطاب رئيس الجمهورية التركية

يا حضرة الملك

اني سعيد بأن ارحب هنا ، في عاصمة الجمهورية التركية ، بذات الحشمة ، واننا لنشعر بعواطف الود والولاء لاصدقائنا ، وجيراننا العراقيين ، وملكهم المحبوب ، وسترون بذاتكم مدى هذه العواطف في أثناء وجودكم بيننا ، ولا شك أن زيارتكم ستزيد هذه العلاقات والروابط قوة ومتانة ، وان الجمهورية التركية ، التي تحصر مساعيها لاجل السلام بينها وبين جيرانها ، وجميع الدول ، ضمن نطاق المودة والمساواة ، لتتمنى للعراق ، السائر في طريق الرقي والازدهار ، كل سعادة ورفاهية إذ أن ما بين تركيا والعراق من روابط وعوامل جغرافية ، واقتصادية ، ومصالح مشتركة ، ما يقرب بين الامتين ، ويوطد بينهما اسس الصداقة والولاء . وأرجو أن تثقوا بأننا مشتركون معاً في وجهات نظرنا وفي شعورنا . وبينا أنا أختم كلامي هذا ، أتمنى لصديقنا وضيفنا المحترم ، صاحب الجلالة ، الذي سررنا جميعاً بزيارته ، كما أتمنى للعراقيين كل سعادة وإقبال . اه

خطاب الملك فيصل

يا حضرة رئيس الجمهورية

إني أرجو أن تتقبلوا مني أصدق عبارات الشكر ، لما تفضلتم بإبدائه نحوي ، ونحو امتي ، من عواطف المحبة والولاء . وما لاقيته في بلاد الامة التركية الشقيقة من حفاوة وإكرام .

اننا في العراق كنا نشعر بكل سرور وامتنان للخطى الحميدة الصالحة ، التي خطتها تركيا في سبيل الرقي والسلام ، فكانت موضع الإعجاب والتقدير ، وبديهي بعد بيان العوامل والاسباب التي أوردتموها في خطابكم البليغ ، عن العلاقات الوثيقة بين تركيا والعراق ، أن تزداد هذه العلاقات متانة ورسوخاً ، ونحن مشتركون في وجوب توثيق هذه الروابط ، التي تفضلتم دولتكم

أناب منابه وزير المالية ، رستم حيدر ، وقد سافر رستم مع الملك فيصل إلى تركيا في يوم ٤ تموز فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى وزير الداخلية ، مزاحم بك الباجه جي واسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، عبد الله الدملوجي ، وبتعيين محمد امين زكي وزيراً للمواصلات ، فلما حدث الاضراب الذي سنتكلم عنه باسهاب في الفصل القادم ، عاد نوري السعيد إلى بغداد في ١٥ تموز ١٩٣١ فتقلد رئاسة مجلس الوزراء .

بالتنويه عنها . ومتى ذكرت هذه الحقيقة اكون قد أعربت عن شعور امتي جمعاء .

وقبل أن اختم كلامي ، أرى من الواجب أن افصح عن سروري لإخراج زيارتي هذه من حيز التصور ، إلى حيز العمل ، واكرر شكري لما لقيته في هذه الزيارة من حفاوة سيبقى أثرها الطيب خالداً في نفسي ، وأدعو بكل إخلاص لشخص حضرة رئيس الجمهورية ، وللأمة التركية الصديقة ، بالرقي والتوفيق . إه

وبعد أن مكث العاهل العراقي عشرة أيام في تركيا ، غادرها إلى فينا ففرنسا في اليوم الخامس عشر من تموز ، تحف به المهابة والوقار .

وبمناسبة هذه الزيارة الميمونة صدر في بغداد وأنقرة البلاغ التالي في ١٣ تموز ١٩٣١ :

« جرت مقابلة ودية بين فخامة رئيس الجمهوريــة التركية ، وجلالة الملك فيصل ، وكان في انقرة بمناسبة هذه الزيارة رئيس الوزارة العراقية ، نوري باشا السعيد ، ووزير المالية رستم بك حيدر ، وقد عقدت اجتماعات ، وجرت مقابلات بين هذين السياسيين العراقيين ، وبين رئيس الوزراء عصمت بك ، ووزير الخارجية توفيق رشدي بك ، ووزير الداخلية شكري قايا بك ، ووزير الاقتصاد مصطفى شرف بك ، وتبودلت الآراء أثناء ذلك حول العلاقــات الاقتصادية بين كلا البلدين ، وشروط إقامة رعاياهما ، وما شاكل ذلك ، وحصل الاتفاق بين الفريقين على الشروع في المفاوضات فوراً لعقد اتفاقية بشأن الصلاة التجارية بين العراق وتركيا كما أنه حصل الاتفاق على أن الصداقة وحسن الجوار الموجودين بين البلدين ينطبقان تمام الانطباق على المصالح المتبادلة والصفاء السياسي . وقد اعترف بمزيد الارتياح بأن التدابير المتخذة لتأمين الأمن والنظام في الحـدود ، قد انجزت ببصيرة نافذة ، وأتت بنتائج حسنة ، وقد أكد الفريقان وجوب التمسك بمبدأ عدم إفساح المجال في داخل حدود المملكتين لأية محاولة ترمي إلى الاخلال بأمن أحد البلدين ورعاية هـذا المبدأ بصورة مستمرة ويقظة تامة » .

اعتداء على الحدود العراقية

أذاعت الصحف المحلية في يوم ١ تموز ١٩٣١م نبأ اعتداء الشرطة الايرانية على الحدود العراقية ببنائها مركزاً لها بالقرب من « جياوسورخ » داخل الاراضي العراقية ، فذعرت الاوساط السياسية لهذا النبأ ، والفت الحكومة فوراً لجنة للتحقيق في هذا الاعتداء ، سافرت إلى خانقين ، وبعد تحقيق دقيق ، وثبوت النبأ اذيع هذا البيان الرسمي :

« نوّهت الجرائد قبل يومين ، بشأن تجاوز الشرطة الايرانية الحدود العراقية في « جياوسورخ » في داخل « قضاء خانقين » ومحاولتها بناء مخفر هناك . وعلى أثر هذا الحادث الفت الحكومة لجنة من جلال بك بابان ، المفتش الاداري اللوائي ديالى والكوت ، والرئيس الاول حميد بك نصرت ،

الضابط الثاني لركن الحركات، وحميد أفندي، الممثل لدائرة المساحة، وسافرت إلى خانقين في ٣٠ حزيران ١٩٣١ لأجل التحقيق عن التجاوز الواقع، فوصلت خانقين صباح يوم اول تموز ١٩٣١، وذهبت تواً إلى جياوسورخ فوصلت المحل الذي باشرت فيه السلطات الايرانية تشييد المخفر في الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ وقامت اللجنة بتطبيق خارطة الحدود بموجب القرار المختص بـ «تعريف حدود لواء ديالى بين دعامتي الحدود المرقمتين ٤٦ و٦٥ وتثبيت موقع جياوسورخ الواقع في مربع ١٩ ب ٩٩٧٠ من خريطة جيلان ٢ — اف. اس إلى عقده لميلين لاعتبار هذا التل «جياوسورخ» من النقاط الأساسية البارزة على الحدود بين الدولتين العراقية والايرانية وبنتيجة التدقيق قد ظهر للجنة ان المحل المشيد عليه المخفر المبحوث عنه، يقع حوالي ٣٥٠ يردة في شمال تل «جياوسورخ» وعلى مسافة ٢٧٥ يردة بالضبط في غرب طريق مندلي—كاني — بز» المعتبر حداً فاصلا بين الدولتين العراقية والايرانية، ومن هذا تحقق لدى اللجنة بأن المخفر الذي بوشر بتشييده يقع في داخل الاراضي العراقية، وقد أيدت هذا الامر الصور الشمسية التي أخذتها قوة الطيران خصيصاً لهذا الغرض بالأمس.

ان الحكومة العراقية متوسلة بجميع الطرق لهدم ما بني من المخفر، وإخراج أفراد الشرطة الايرانية إلى ما وراء الحدود العراقية». اهـ

٢ تموز ١٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات

وفي يوم ٥ آب ١٩٣١م أذاعت «ملاحظية مكتب المطبوعات» بلاغاً آخر ذكرت فيه:

«وبفضل سياسة التفاهم وما يسود صلات الطرفين من الود والولاء انتهت المفاوضات بين الحكومتين حول هذه القضية، التي نشأت من اشتباه موظفي الحدود في تعيين الموقع، وعليه اصدرت الحكومة الايرانية أمرها بإرجاع جنود الشرطة إلى ما وراء الحدود...»

❋ ثورة الشعب الصامتة ❋

تمهيد

لما احتل الإنكليز بغداد في يوم ١١ مارت من سنة ١٩١٧م، وضع القائد العام للقوات البريطانية، بياناً بالرسوم الواجب استيفاؤها من الأهلين لحساب البلديات، فبقي هذا البيان معمولا به حتى أواخر عام ١٩٣٠ ولكن الرسوم التي ورد ذكرها فيه لم تكن لتجبى بالنص لأن البلديات كثيراً ما كانت تتغاضى عن الجباية، لاعتبارات اقتصادية وأدبية كثيرة.

فلما جاءت «الوزارة السعيدية» إلى دست الحكم في ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠، أقرت لائحة قانونية لرسوم البلديات اشتغلت في تهيأتها عدة وزارات من قبل، وقد أقر البرلمان العراقي هذه اللائحة في ١٠ مايس سنة ١٩٣١ وتوجت بالإرادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١ فقوبل هذا

القانون بسخط عام من الطبقات المكلفة براعاة أحكامه ، ولا سيا العمال .

وأصبحت « بغداد » في يوم الاحد الموافق ١٩ صفر ١٣٥٠ (٥ تموز ١٩٣١) وهي في حالة من الكآبة والسكون ، شملت جميع مرافقها الحياتية ، وقلما رأتها بغداد منذ قرون خلت ، فقد أقفلت المدينة عن بكرة أبيها ، فلا حركة تجارة ، ولا حركة بيع وشراء ، ولا حركة نقل وسير ، وبات الأهلون في ذلك اليوم ، وهم مكتفون من أمر المعيشة بما تسنى لهم من المؤن في بيوتهم ، إذ لم يجدوا في الأسواق خبزاً ، ولا لحماً ، ولا فاكهة ، ولا خضرة ، حتى ولا دخاناً ، ولا علاجا . وتعطلت الصيدليات ، والمطاعم ، والفنادق ، والمقاهي ، ودور السينما والرقص ، ولم يجد الساكن في الضواحي سيارة كراء يجيء بها إلى « العاصمة » فاضطر إلى المجيء راجلا ، واستمرت الحالة على هذا المنوال أربعة عشر يوماً ، وهو اضراب غريب لم يشهد العراق نظيره من قبل .

وقد سرت هذه « الثورة الصامتة » إلى بعقوبا ، والكاظمية ، والفلوجة ، والاعظمية ، والكرادة ثم إلى الحلة ، والكوفة ، وكربلاء ، والنجف ، والرمادي ، والكوت ، والناصرية ، وسوق الشيوخ ثم إلى شهرابان ، وخانقين ، والموصل ، وما عتمت أن عمت القطر بكامله ، ووقعت في بعض القصبات والمدن تراشقات مع الشرطة أسفرت عن وقوع بعض الحوادث المؤلمة .

موقف الحكومة

أما الحكومة فكانت قد استشعرت بهذا الإضراب قبل وقوعه ، فاتخذت ما يقتضي من التدابير لإفهام الناس بأن « قانون رسوم البلديات » الذي يستاء منه الشعب ، خوّل وزير الداخلية صلاحية الشطب على بعض الرسوم ، كما خوله صلاحية تخفيف البعض الآخر ، حسبما يتراءى له ، فلما ظهرت بوادر الإضراب في يوم ٥ تموز سنة ١٩٣١ أذاعت « ملاحظية مكتب المطبوعات » البيان التالي :

« اتخذت الحكومة جميع التدابير والوسائل لإفهام الجمهور حقيقة قانون رسوم البلديات ، وأثبتت بنص القانون نفسه ، أن ما احتوى عليه من الرسوم ، أمر غير قطعي ، وهو قابل للتعديل وللتخفيض ، وللشطب ، حسبما تقرره وترتئيه سلطات المجالس البلدية ، وهي الهيئات الاهلية التي تشعر اكثر من غيرها بما تقتضيه الحالة الاقتصادية في البلاد . كما أن لوزير الداخلية صلاحية قبول ما تقرره المجالس المذكورة من الرسوم ، أو خفضها ، او شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، وتعيين المدة لبدء استيفائها . وقد أوضح ذلك كله البيان الصادر عن سكرتارية البلديات ، واطلع عليه الجمهور أمس ، ولما كان الاضراب قد وقع في بعض أنحاء المدينة ، برغم ما بسطته الحكومة من نصائح ، وقدمته من دلائل ، على ان القائمين بحركة الإضراب لم يريدوا أن يتفهموا حقيقة قانون رسوم البلديات ، ولا الصلاحيات المخولة بمقتضاه للمجالس البلدية ، ولوزير الداخلية ، في تعديل الرسوم

أو شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، لأسباب معلومة لدى الحكومة ، فتود الحكومة أن يعلم الجمهور الامور الآتية : —

١— لقد قررت الحكومة عدم اكراه أحد على استئناف اعماله ، وفتح دكانه ، أو مخزنه ، وانها لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها ، ولكنها مستعدة لتنفيذ القانون في كل من يتعدى على حرية الغير ، ويجبره على العمل ، خلاف ارادته فمهمة الحكومة هي صيانة الحريات العامة والشخصية ، وتوطيد دعائم الامن .

٢— ان الحكومة ، عملا بواجباتها أزاء الأهلين ، قد أوعزت إلى امانة العاصمة بفتح مخازن عامة لبيع اللحوم ، والخبز ، والخضروات ، والفواكه ، للجماهير بأسعار متهاودة جداً، تأمينا لمعيشة السكان على اختلاف طبقاتهم ، والأمانة مشتغلة في تنفيذ هذا الأمر .

٣— لما كان أصحاب السيارات الكبيرة للنقل في داخل بغداد ، وبينها وبين الاعظمية ، والكرادة ، قد أضربوا عن العمل ، مع أن قانون رسوم البلديات قد خفض الرسوم ، التي كانوا يؤدونها ، فقد تبين أنهم يقصدون من الإضراب الإضرار بالناس ، وحيث قد سبق أن تسلمت أمانة العاصمة شكايات كثيرة عليهم ، فقد أخذت الأمانة تنظر في سحب إجازاتهم ، إذا لم يستأنفوا العمل حالا هذا اليوم ، والسماح لطالبي الاجازات الجديدة بتسيير سياراتهم ، تأمينا للنقل في بغداد ، وبينها وبين ضواحيها .

٤— سيطبق قانون الصحة على جميع أرباب الصيدليات ، الذين يقفلون أبواب صيدلياتهم لعلاقة ذلك بصحة المدينة وسكانها . بغداد ٥ تموز سنة ٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات(١)

وعلى الرغم من الصراحة التي تضمنها هذا البيان ، والقائلة بأن الحكومة « لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها » فإن السلطة أنذرت سواقي السيارات، وأرباب الصيدليات، بسحب اجازاتهم ، إذا هم استمروا على الاضراب ، كما هددت الأهلين بإنزال العقاب الصارم فيهم ، إذا استمروا في إغلاق حوانيتهم ، ثم حاولت أن تكره فريقاً منهم على فتح مخازنه فأخفقت ثم عادت فنشرت البيانات المغرية مضمنة اياها وعوداً معسولة إذا أنهى المضربون اضرابهم وعادوا إلى مزاولة اعمالهم ولكن احداً لم يصغ إلى ذلك كله

تدابير أخرى

ولما شعرت الحكومة بحاجة الناس الى اللحوم ، والخضروات ، والخبز ، أمرت البلديات في العاصمة ، وضواحيها ، بأن تذبح الأغنام اللازمة ، وتفتح ما يقتضي من المخازن ، لتموين الشعب حاجته من الارزاق اليومية ، فقامت البلديات بالمهمة التي ندبت اليها ، ولكن وقع ما لم يكن في

(١) جريدة « الاخبار » العدد ١٦-٤٣٤ بتاريخ ٦-٧-١٩٣١

الحسبان ، فقد أشاع المضربون ، وأرباب العلاقة ، بأن اللحوم التي تقدمها البلديات للبيع هي من ذبائح الأرمن ، والهنود ، السيك ، فأضرب الناس عن شرائها ، واضطرت البلديات إلى رميها في «دجلة»

ثم لما رأت ان الاضراب تطوَّر تطوراً غريباً ، وان التراشقات التي اخـذت تقع بين الشرطة والاهلين تطوَّرت الى حوادث دموية مؤلمة ، بثت العيون لمراقبة المحرضين ، والفاعلين ، وحشدت القوات المسلحة في الأزقة ، والطرقات ، ونصبت الرشاشات فوق بعض المرتفعات ، وأمرت بوضع قوات الشرطة وبعض القوات العسكرية «تحت الإنذار» لصد الخطر الذي كان محدقاً بالعاصمة

موقف الأحزاب

أما الاحزاب السياسية في العاصمة ، فأعلنت انها تستنكر مع الشعب «قانون رسوم البلديات» وما فرضه على الأهلين من رسوم باهظة ، ولكنها لا تستغل هذا الاضراب ، وهـذا الهياج ، لمصالح حزبية مطلقا[1] ثم رفعت جملة احتجاجات إلى نائب الملك ، تحتج فيها على أعمال الحكومة في هذا الشأن ، وعلى قسوة الشرطة مع المضربين[2]

---

(١) ذكر التقرير البريطاني عن «سير الادارة في العراق لسنة ١٩٣١» ان الاحزاب المعارضة هي التي أوجدت هذا الاضراب، أو انها استغلته لمصالح حزبية ، فرد عليه (محمد صالح القزاز رئيس جمعية اصحاب الصنائع) رداً مطولا في العددين ٢٦٤٢ و ٢٦٥٥ من «جريدة العالم العربي» فند فيه هذا القول ، بأسانيد ودلائل كثيرة

(٢) ننشر فيما يلي احد الاحتجاجات المذكورة كما تقتضيه امانة النقل في الحوادث :

صاحب الجلالة نائب الملك المعظم

تعلمون جلالتكم أن الحكومة قد أصدرت قانون رسوم البلديات، فأضربت مدينة بغداد، والملحقات التي اتصل بها نبأ صدور هذا القانون ، محتجة على صرامته ، وعلى ما تضمنه من الرسوم الجديدة الفادحة ، ومما يسر الحزبين المتآخيين ان مظهر الاضراب العام كان موضع الاعجاب والتقدير ، من حيث المحافظة على الأمن والنظام ، وذلك أثر من آثار اليقظة والانتباه، ومما يستلفت الأنظار ان المضربين كانوا على افضل مايكون من الدعة، والسكون، في غدوهم ورواحهم ، ولما كانت ابواب الأحزاب مفتوحة في وجوه الناس ، كان طبيعياً للمضربين ان يؤموا بنايتي الحزبين الوطنيين ، ليستعينوا بآراء رجالها ، لايصال احتجاجهم إلى المراجع المختصة ، ومن بواعث الأسف ان تصرفات الشرطة كانت قاسية إلى حد بعيد ، وكانت خارجة عن حدود الواجب والوظيفة، فقد رأينا قسماً من الذين يسمونهم رجـال الأمن العام ، يدخلون بنايات الأحزاب ، بالرغم منها ، ويسيئون إلى الناس المنتسبين ، وغير المنتسبين ، الداخلين فيها ، والخارجين منها ، ويضربونهم بسياطهم ضربـاً موجعاً ، ومن الغريب ان يشترك مدير شرطة اللواء بنفسه في هذه الوقائع المؤسفة ، ولولا غلو الأهالي في المحافظة على الهدوء والسكينة ، لوقعت حوادث فظيعة في داخل البنايات نفسها، ومن المؤلم يا صاحب الجلالة ان توقف السلطة جماعة من الأبرياء الذين لم تصدر منهم اية حركة تدل على مخالفة قانونية ، تسبب توقيفهم ، وحرمانهم من القوت فتل هذه الأعمال اؤدي حتماً إلى نتائج معكوسة ، لاتأتلف مع الغايات النبيلة التي يسعى اليها المضربون . ومن المصلحة ان نطلع جلالتكم على ان متصرفية بغداد خاطبت الحزبين المتآخيين بكتابين جافين ، ضمنها اموراً لا ظل لها من الصحة ، بعبارات مخالفة للآداب المتبعة في مخاطبة الهيئات السياسية . فالحزبان يحتجان لدى جلالتكم على هذه التصرفات ، وينتظران وضع حد لهذه المآسي والمخالفات ودمتم يا صاحب الجلالة

٧ تموز ١٩٣١

المعتمد العام للحزب الوطني العراقي — كاتم اسرار حزب الاخاء الوطني

محمد جعفر ابو التمن — علي جودت

الأصل في جريدة «الأخبار» البغدادية الصادرة بتاريخ ٩ تموز ٩٣١ ورقم ٤٣٦/١٩

وأخذت برقيات الاحتجاج على سلوك رجال الإدارة والشرطة في « الوحدات الإدارية » في المملكة ، تنهال على الصحف ، فتنشرها بلا تعليق لسببين :

(١) لأن حرية الصحافة كانت قد دخلت في خبر كان .

(٢) لأن صيغة هذه الاحتجاجات كانت تفتت الاكباد بما تضمنته من وصف لأنواع الارهاق الذي يكابده المحتجون من السلطة .

تطور الإضراب

وقد حاولت « أمانة العاصمة » وكذا « غرفة التجارة » وبعض المؤسسات ، والجهات ، أن تفاوض المضربين في ضرورة إنهاء الاضراب ، الذي أضر بالمملكة (حكومة وشعباً) أفدح الضرر ، فأعلنت الامانة انها شطبت على قسم من الرسوم ، وخففت من البعض الآخر .

وفاوضت « غرفة التجارة » رؤساء الجمعيات في الأمر ولكنها عبثاً حاولت فإن الشعب ثار ثائره ، وان الاضراب خرج عن كونه احتجاجاً على « قانون رسوم البلديات » بدليل أن الجمعيات المذكورة وافقت على إنهاء الاضراب ، إذا حققت الحكومة مطاليب المضربين الآتي ذكرها وهي:

١– الغاء رسوم البلديات المستحدثة ، وتخفيف القديمة منها .

٢– النظر في قضية العمال العاطلين .

٣– الغاء قانون ضريبة الدخل « الموضوع في سنة ١٩٢٧ »

٤– إطلاق سراح كافة الموقوفين في القطر من أجل حوادث الاضراب

٥– الاحتجاج على قساوة الشرطة ، وعلى منع عقد الاجتماعات في المعاهد الدينية ، والأحزاب

فلما تحرجت الوضعية ، وتعاظم الخطر ، وتفاقم استياء الناس من دوام هذا الحال ، أغلقت الحكومة « جمعية اصحاب الصنائع » في بغداد ، وفروعها في الأنحاء ، وأمرت بتوقيف « رؤساء الجمعيات » التي اشتركت مع الجمعية المذكورة في تدبير الاضراب ، وطاردت الشبان والأحرار ، فاكتظت السجون بالموقوفين ، وشرعت المحاكم تنظر في الدعاوي المرفوعة اليها من قبل الحكومة فكانت تحكم على الموقوفين بأحكام مختلفة : بالبراءة ، والافراج ، والغرامة ، والحبس البسيط وبتمديد التوقيف ، وكانت الشرطة توقف بعض الذين تفرج المحكمة عنهم حالما يقرر الافراج ، متهمة إياه بجرائم جديدة ، وهكذا دواليك

وأعلنت الاحزاب السياسة في العاصمة بأن القساوة التي استعملتها الشرطة مع المضربين وصلت حداً لا يطاق فاحتجت على ذلك لدى نائب الملك[1] وناشدت جلالته بضرورة اتخاذ التدابير

(١) كان جلالة الملك علي يتولى نيابة الملك عن اخيه الملك فيصل الأول وكانت لجلالته حرمة خاصة في نفوس العراقيين ، ومن طريف ما وقع أثناء الاضراب ، انني زرت جلالته في عصر يوم الثالث فسألني (ولجلالته عطف

اللازمة للتفاهم مع الأهلين ، وانهاء الاضراب الذي أخذ شكلا مخيفاً ، وعقدت عدة اجتماعات لمعالجة الحالة منيت كلها بالفشل

وقد حدثت في اليومين ١١و١٢ تموز ٩٣١ مصادمات بين المضربين والشرطة في « بغداد » اسفرت عن نتائج مؤلمة جداً وكان الهتاف بسقوط الوزارة ، والظلم و الاستبداد ، وبحياة المعارضة يشق الآذان

وقد أكد لي « مصدر كبير غير مسؤول » بأن الوزارة تقدمت اليــه بقرار يقضي بتوقيف بعض زعماء الاحزاب السياسية فرفض قرارها

ووقع في الحلة ، والكوفة ، والناصرية ، وفي كثير من جهات العراق ، ما وقع في «العاصمة» مما لا يتسع شرحه في هذا الفصل ، واستصدرت الوزارة مرسوماً برقم (٨٩) خولت فيه متصرفي الالوية ، وقائم مقامي الاقضية ، ومديري النواحي ، وقوات الشرطة ، وحكام الجزاء صلاحية تفريق أي اجتماع يخشى منه (٢)

عودة رئيس الوزراء

والمهم هنا أن نذكر أن رئيس الوزراء (نوري السعيد) كان قد سافر إلى أوربا في اليوم الثالث من شهر حزيران ليكون على مقربة من عصبة الامم أثناء بحثها قضية العراق ودخوله في العصبة بعد أن أناب منابه وزير المالية ، رستم حيدر ، فلما سافر « حيدر » مع جلالة الملك إلى تركيا في ٤ تموز اسندت وكالة رآسة الوزارة إلى وزير الداخلية ، مزاحم الباجه‌جي

وكانت شخصية مزاحم غير محترمة ولا محبوبة من الاهلين « كما أيدت ذلك المناقشات التي حصلت حول الاضراب في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ » وكان مدير شرطة بغداد آنئذ السيد احمد الراوي ، ومتصرف اللواء عبد الرزاق حلمي ، فكان الباجه‌جي إذا خرج من داره ، أو من دائرته ، مدةالاضراب ، أحاطته الشرطة بسياج من السيارات المسلحة كما أنها حافظت منزله بقوة كانت مرابطة عنده طيلة هذه المدة ، فلما سمع الملكفيصل بحوادثهذا الاضراب ، وما جرى فيه من سفك دماء . وفقدان هيبة الحكومة ، أمر نوري باشا السعيد بالعودة إلى « العاصمة » حالا ، فعاد الرئيس إلى «بغداد» في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ واجتمع برؤساء الجمعيات الذين كانوا في التوقيف ، وفاوضهم في لزوم انهــاء إضرابهم وضرورة استئناف العمل ثم لم يجد

خاص علي) ما وراءك يا عبدالرزاق ؟ فأجبته « لاتزال البلدة مقفلة ، والاضراب على حاله » ثم انتقلنا إلى موضوع آخر ، فحضر وزير الداخلية (مزاحم الباجه‌جي) ومعه أمين العاصمة (محمود صبحي الدفتري) فسألهما جلالة الملك ما وراءكما ؟ فأجاب الوزير أن الاضراب قد انتهى ، وان الأمور عــادت إلى مجاريها الطبيعية ، وبينما هو يتكلم بذلك ، إذا بلحوم الضأن يجرفها دجلة نحو الجنوب ، مارة بقصر نائب الملك

(٢) الغي هذا المرسوم من قبل المجلس النيابي في ٢٠ مايس ١٩٣٣

كبير عناء في إعادة الأمور إلى مجاريها الاصلية ، ولا سيما وكان الناس قد سئموا البطالة فأصدر منشوراً ناشد فيه الشعب بلزوم العودة إلى أعماله ، هذا نصه :

نداء الى الشعب العراقي

« عدت إلى العراق من السياحة التي قمت بها في العواصم الاوروبية ، لتتبع سير القضية العراقية ، ودخول العراق عصبة الامم ، وكان من دواعي سروري أن أحمل البشائر إلى الشعب الكريم ، بأن المساعي المبذولة في هذا الشأن قد تكللت بالنجاح ، واقترنت بالفوز ، من دون أن يضحي العراق بشيء مما أرجف به المغرضون ، وأن أزف إلى أبناء البلاد الأثر الطيب العظيم ، الذي احدثته زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم لجارتنا تركيا ، تلك الزيارة التي مكنت روابط الصداقة ، وأيدت الولاء المتقابل بين الشعبين الكريمين .

« وفي الساعة التي عدت فيها إلى العاصمة ، وكنت انتظر توحيد جهود أبناء الامة — على اختلاف نزعاتهم — للاستفادة من هذه الظروف السعيدة ولرفع مكانة العراق ، وتقوية مركزه بين الشعوب الناهضة ، عرفت بالاضراب ، وفهمت أنه بدأ احتجاجاً على قانون رسوم البلديات ، ولكن ما لبثت شرذمة من أولي المقاصد المعلومة أن اتخذته وسيلة لمآربها ومنافعها الخاصة .

« يتذكر الشعب الكريم أن الحكومة الحاضرة قد قامت بما يفرضه عليها الواجب الوطني ، والمصلحة العامة ، ازاء الأزمة الاقتصادية الراهنة ، فخفضت كثيراً من الضرائب والرسوم عن كواهل جميع الطبقات المكلفة ، مما يعلمه الجميع ، وبات امراً معروفاً ، وهي لم تسن قانون رسوم البلديات إلا رغبة منها في تخفيف الرسوم البلدية ، عن عاتق أرباب الحرف ، والصنائع ، وغيرهم من المكلفين ، اسوة بغيرهم من الطبقات التي ساعدتها الحكومة ، ولما كنت حريصاً على مواصلة مؤاساة الجمهور ، ومساعدته في هذه الضائقة الاقتصادية ، فسأتصل برؤساء ارباب المهن والحرف الحقيقيين ، وسأبين لهم ما تحمله الحكومة من عطف شامل ، وأباحثهم فيما ينبغي اتخاذه من التدابير المطمئنة والباعثة على الارتياح العام .

« واني لا ارتاب في أن جميع من اقفلوا حوانيتهم ، ومخازنهم ومقاهيهم ، وأضربوا عن العمل تحت ضغط الإكراه والإنخداع ، سيعودون ، بعد هذه الايضاحات ، إلى مزاولة أعمالهم ، غير مكترثين لدعايات شرذمة قليلة أرادت استغلال سوء التفاهم الحاصل لمصلحتها المعلومة لدى الجميع ، واني أؤكد من جهة ثانية بأن الحكومة بما لديها من سطوة وقوة ، وبتعضيد الجمهور المخلص للنظام ، والراغب في الطمأنينة ، والشاعر بواجباته ، سوف تعامل هذه الشرذمة الصغيرة بكل صرامة ، وستجري في هذا الشأن مجرى الحكومات الحازمة ، المستندة إلى قوة الشعب في مجابهة كل

ما يضر بمصالح البلاد ، ويخل بأمنها ، وتذليل أية عقبة قد تقف في طريقها إلى أغراضها السامية المنشودة . نوري السعيد - رئيس الوزراء

وضع مرسوم خطير

وفي الوقت نفسه فإن مجلس الوزراء اجتمع في يوم ١٦ تموز ٩٣١ الموافق ليوم ١ ربيع الاول سنة ١٣٥٠ ووضع مرسوماً برقم ٩٠ هذا نصه :

حيث ان الالحاح المستمر على بعض الأشخاص - المعروفين بحسن النية والقصد - بلزوم الامتناع عن فتح حوانيتهم ، او مزاولة أشغالهم المعتادة ، قد سبب ضنكاً للأهالي ويخشى أن يصبح خطراً على الأمن العام ، وحيث أنه من الضروري صيانة حقوق الاهلين ، فبناء على السلطة التي خولني إياها صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ، وبعد الاطلاع على الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبموافقة مجلس الوزراء قد أصدرت المرسوم التالي نيابة عن جلالته :

المادة الاولى - كل من يردع أو يصد - بالكلام أو بوسائط اخرى - أو يحاول ردع أو صد أي شخص آخر من :

أ - فتح حانوته ، أو محل عمله ، ومزاولة أشغاله فيه حسب المعتاد .

ب - تسيير أي واسطة نقل برية أو نهرية ، أو أي مصلحة نقل اخرى معدّة للعموم ، ويشتغل فيها اعتيادياً .

ج - التعاطي بجرية مع أي حانوت ، أو محل عمل آخر ، أو من استعمال أي واسطة نقل أو مصلحة نقل اخرى ، معدة للعموم .

يعتبر متدخلاً بالحرية العامة ، ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد عن الـ ٦٠٠ ربية .

المادة الثانية كل من تكون في حيازته ، بدون عذر مشروع ، مادة مكتوبة ، او مطبوعة ، أو رمز يقصد به التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخل ، كما هو معرف في المادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات .

المادة الثالثة - كل من نشر أخباراً كاذبة ، يقصد بها التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخل ، كما هو معرف بالمادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات .

المادة الرابعة - يجوز حجز أي رسالة بريدية ، أو برقية ، يشتبه في كونها مسهلة للتدخل بالحرية العامة ، كما هو معرف في المادة الاولى ، ويجوز إفشاءها إلى السلطات الإدارية ، وكذلك يجوز أن تفشى بهذه الصورة أي محادثة تلفونية من ذلك القبيل .

المادة الخامسة - لا تمنع التعقيبات القانونية ، التي تجري وفق هذا المرسوم ، القيام بتعقيبات

اخرى عن جريمة اخرى ، جرى ارتكابها وهي اشد خطورة .

المادة السادسة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره ، ويبقى نافذاً إلى الوقت الذي يعلن فيه وزير الداخلية انتهاء الازمة الحالية .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٣١ واليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٠ رئيس الوزراء - نوري السعيد نائب الملك - علي

الاضراب في الالوية

أما في الالوية الاخرى ، ولا سيا في « لواء المنتفق » فقد وقعت حوادث دامية استعمل المتصرفون خلالها وسائل الشدة والعنف لقمعها بغية إنهاء الاضراب ، ولكن هذه الوسائل منيت بالفشل ، فاستعانت بالقوة فلم تفلح ، وهكذا بقيت البلدان ، والقصبات ، والقرى العراقية ، مدة خمسة عشر يوماً ، في حالة فوضى ، وتضررت المزارع والخزينة ضرراً كثيراً .

أما الاضرار التي لحقت بالاهلين ، وبالتجارة العامة ، فحديثها في سجلات دوائر التحقيقات الجنائية ، وقد شهدت الصحف العالمية، وبرقيات الشركات الاجنبية، بأن الاضراب الذي حصل في العراق ، وعمّ جميع بلدانه ، وشمل جميع مرافقه ، غريب لم يقع نظيره .

الاضراب في البصرة

ولا ندري كيف سرى هذا الاضراب الى « مدينة البصرة » المعروفة بهدوئها وسكونها ، منذ أن احتلها الانكليز في عام ١٩١٤، فقد أقفلت هذه الحاضرةالكبرى في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ (أي بعد أن أوشك إضراب بغداد أن ينتهي) عن بكرة أبيها ، وخرج الناس إلى الطرقات العامة زرافات ووحدانا ، ثم تجمهروا بشكل مظاهرة حول مراكز الحكومة ، فحاولت الشرطة أن تشتت شمل المتظاهرين ، فلم تفلح ، فاستنجدت بفوج من الجيش العراقي ، كان مرابطاً بين المكينة والبصرة(١) فجاءت اليها النجدات الكثيرة ولكن من دون أن تقوم بعمل . وما لبثت الحركة أن سرت إلى العشار واجتمع المتظاهرون حول ثكنات الشرطة ، وأحاطوا بمدير الشرطة ، درويش لطفي ، وأحد معاونيه وأوسعوهما لكماً وضرباً »(٢) وما هي إلا ثوان معدودات حتي بدأ أزيز الرصاص يشق الآذان .

وفي اليوم الثاني (١٦ تموز) استأنف المتظاهرون أعمالهم واستأنفت السلطة نشاطها وضرب الجيش سياجاً فيعرض الطريق، فحال بهذه الوسيلة دون اتصال المتظاهرين في «البصرة» بإخوانهم في «العشار» واصدرت الحكومة بلسان متصرفها (محمود فخري) بيانا حذّرت فيه الناس من

---

(١) راجع جريدة الـ « تايمز اوف ميزوبوتاميا » الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٣١

(٢) راجع كتاب المحامي سليمان فيضي « في غمرة النضال » ص ١٧٨

التجوال في الطرقات ، وقالت انها ستضرب المتظاهرين بالرصاص ، وفي الوقت نفسه نقلت الاجانب إلى خارج منطقة الخطر ، فكان النضال سجالا بين الطرفين ، ووقع في المعركة عدد من القتلى والجرحى ، كبير وطلبت « الشركات الاجنبية » إلى «الحكومة البريطانية» أن تحميها ، فجاءت هذه بدارعات رست في فم الخليج المسلط على المدينة [1] وسافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى «البصرة» على متن طائرة خاصة في فجر اليوم العشرين من تموز لمعالجة الحالة بنفسه

وفي يوم ١٧ تموز (وهو اليوم الثالث من إضراب البصرة) كانت الإضطرابات لا تزال كما هي ، فأرسلت الحكومة من بغداد سربا من طائراتها ، تحمل قوات من الجيش ، والشرطة ، إلى تلك الحاضرة الكبرى ، فكان ذلك عاملا قويا مكن السلطة من القبض على ناصية الحكم ، وقبضت الشرطة حالا على جماعة من وجوه البصرة بينهم : المحامي سليمان فيضي ، وحبيب الملاك وطه الفياض فأرسلتهم إلى «عانه» فلبثوا فيها اكثر من ثلاثة اشهر ، إذ لم يطلق سراحهم إلا في ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٣١ أي قبل افتتاح البرلمان بثمانية أيام كما ان الشرطة اوقفت جماعة كبيرة من الشبان وقدمتهم إلى المحاكم الجزائية ، بتهمة الاشتراك في هـذا الإضراب ، فحكم عليهم بعقوبات منوعة

سلوك الشرطة

وشيء مهم لا بد من الإشارة إليه في هذا الفصل ، وهو أن عـدداً كبيراً من أفراد شرطة البصرة ، الذين شهدوا في قضايا المضربين أمام المحـاكم المختصة اتهموا باداء شهادات كاذبة ضد الموقوفين ، فسيقوا إلى المحاكم الجزائية ، وحكم عليهم بعقوبات مختلفة ، وقـد انتقدت الصحف تقديم هؤلاء الافراد كشهود ادانة ضد القائمين بالإضراب .

في مجلس النواب

وشرع المجلس النيابي في المذاكرة في هذه القضية ، في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ فكانت جلسة نارية حمي فيها وطيس الجدال ، وتراشق النواب قارص الكلام ، وحملوا على وزير الداخلية « السيد الباجهجي » حملات شديدة ، واوسعوه كلاماً قاسياً وحاول «الباجهجي»

---

(١) بقيت البصرة تقريباً ٣٦ ساعة بشكل فوضي مما ادى إلى ان الحكومة البريطانية تأتي بقوات لأجل حماية رعاياها ومصالحها في البصرة . إن البصرة بصفتها ميناء ، ولها علاقات جسيمة بالتجارة واسمها في الخارج فليس من الهين على أية حكومة ان ترى السلب والنهب والقتل يحدث في البصرة وتبقى مغلولة الأيدي »

[من خطاب لرئيس الوزارة من ص٤٨ من جلسات عام ١٩٣١]

ان يدافع عن نفسه فلم يجد اذنا صاغية وقال النواب عن دفاعه بأنه « المنطق المفلوج »[1]

فلما اشتدت المناقشة ، وحصل تعرض للشخصيات ، وكادت ساحة المجلس تنقلب إلى ساحة عراك ، تدارك بعض النواب الأمر ، وطلبوا الاكتفاء بالمذاكرة ، ووضع نائب الرئيس في المجلس المرسوم المرقم (٩٠) في التصويت ، فوافق عليه بأكثرية ٥١ صوتاً يخالفها ١٢ صوتاً وغاب ٢٤ نائباً

عودة الملك واستقالة الوزارة

عاد الملك فيصل إلى بغداد بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٩ ايلول ١٩٣١ فقبضت الشرطة ، قبيل عودته ،

---

(١) هذه مقتطفات من أقوال بعض النواب في المجلس النيابي :

قال نائب بغداد السيد جميل المدفعي في ص ٣٥ من محضر السنة ١٩٣١م لمجلس النواب .

«ان السبب لذلك -توسع الإضراب - هو سوء تصرف وزير الداخليه السابق ، في ذلك الحين ، ولولا تلك التصرفات لما وصل الاضراب إلى حالته الخطرة . . . إن معالي وزير الداخلية السابق كان يريد أن يظهر بمظهر الدكتاتور الذي كان يحلم به في السابق كلكم تعلمون ذلك على ما أظن والدليل على ان سبب توسع الاضراب هو سوء تصرفات وزير الداخلية السابق ، اني نوري السعيد وبدون استعمال الشدة بل بلسانه الطيب وعطفه تمكن من قمع الاضراب»

وقال نائب بغداد ، عبد الرزاق الأزري في ص ٣٥ من المحضر المذكور :

« سادتي إن التهكم والتحقير الذي استعمله وزير الداخلية ازاء أرباب المهن ، والصنائع ، والحرف لا يمكن لشخص ان يتحمله ولا لصاحب عزة نفس أن يصبر عليه . . . ان الشرطة استعملت القسوة والضرب على الأهلين بشدة مع انه لم نجد واحداً من الاهلين تحرك ضد النظام والامن »

وقال نائب المنتفك ، صالح جبر ، في ص ٣٦ من المحضر نفسه :

« ان السبب لهذه القلاقل هو شخص معالي وزير الداخلة السابق المحترم مزاحم الباجه جي . . . ركن إلى سياسة الشدة فصار يرسل على رؤساء الجمعيات المضربة ، ويقابلهم بالشدة والتهكم والازدراء ، مما دفعهم الى التمادي في الاضراب . . . وأعتقد انه لو كان وزير الداخلية شخصاً غير معالي الباجه جي لما وقع شيء من هذا البته . . . فعلينا ان نرفض الحركات التي يقوم بها فريق من رجال الحكومة يضرون بها الوطن وان نطلب سوقهم إلى القضاء كمعمل وزير الداخلية السابق »

وقال نائب الديوانية ، سعد صالح ، في ص ٤٠ من المحضر :

« إذا حققنا عن توسع الاضراب نجد السبب بسيطاً جداً ، هو معاملة وزير الداخليـة السابق الخشنة ، والشتائم التي اصابت بعض ممثلي الهيئات الرسمية . . . فاذا أردنا أن نجري الانصاف فيجب أن نحاسب الوزير المسؤول آنئذ ، والا إذا تركنا الامور تمشي على شأنها وكل وزير يأتي ويعمل ، ويسبب الأضرار في الامة ثم نتغافل عنه فذلك هو البلاء العظيم »

وقال نائب الديوانية ، نجيب الراوي ، في ص ٣٩ من هذا المحضر :

« كان الاضراب ينتهي لو تدبرت الحكومة للامر وعاملت الأهالي معاملة لطيفة طيبة ، ولكن المقابلات التي قوبل بها مندوبو أصحاب المهن كانت عبارة عن تهديدهم بكسر الرؤوس وسحقها بالأقدام . ثم إهانتهم كانت سبباً قوياً يثبت للشعب بأن نية الحكومة غير صالحة »

وقد رد وزير الداخلية السابق ، مزاحم الباجه جي على هذه الأقوال في ص ٤١-٤٦ من المحضر نفسه . فان جميع أقوال المتكلمين ناجمة عن عداوات شخصية ومصالح ذاتيه وأنه لم يعمل ما عمله الا قياماً بالواجب

على لفيف من الشبان ، خشية أن يقوموا بمظاهرة ضد الوزارة ، وزجوا في التوقيف ، وكان بين الموقوفين المحامي رفائيل بطي والوجيه صادق حبه والسيد عبد الرزاق الحسني فلبثوا في السجن اسبوعاً دون ان تعرف جريمتهم حتى اطلق سراحهم

وكانت «بغداد» قد لبست ، بمناسبة العودة الملكية ، اثواب الفرح والزينة ولا سيما وقد كان صاحب الجلالة يحمل أخباراً سارة عن « القضية العراقية » ولمس صاحب التاج رغبة الاهلين في استماع هذه الاخبار ، فأمر بنشر البلاغ التالي : —

بلاغ من البلاط الملكي

« لمناسبة عودة حضرة صاحب الجلالة الملك إلى عاصمة ملكه ، بعد زيارته تركيا ، واوربا ، يسره أن يعرب اولا عن سروره للعاطفة التي ظهر بها شعبه المحبوب ، احتفاء بقدم جلالته .

وبعد فإنه يسر جلالته أن يعرب للشعب عن الأثر الحسن الذي وقع في نفسه من الحفاوة التي لاقاها في تركيا ، وعما شعر به جلالته من مكانة للعراق في البلدان الغربية ، والشرقية ، التي زارها في رحلته

إن العراق ، رغم حداثته كدولة ، تمكن بفضل الجهود ، والصبر ، وطول الاناة ، من الحصول على كيان يغبط عليه ، ويبتهج له . وانه لمن الامر الواقع ذكر اغتباط الامم الشرقية ، القريبة والبعيدة ، بما حاز عليه العراق من التقدم ، في ظروف تكاد تكون خارقة. وصاحب الجلالة الملك بينما يزفّ هذه البشرى إلى شعبه المحبوب ، ويهنئه عليها ، يرغب في أن يذكر الجميع بأن العراق أصبح محطاً لأنظار الكثير من الأمم الشرقية ، ترقب تصرفاته وأعماله من أجل ان تقتدي به ، وكذلك فإنه موضع نظر نقد امم اخرى ، ترقب اعماله بالشك والريبة .

إن صاحب الجلالة واثق بأن يتكاتف هو ، وشعبه ، وحكومته ، لمعالجة المأزق الاقتصادي العظيم المسيطر على العالم بأسره ، والذي تتألم منه هذه البلاد ، والذي يعزز ثقة جلالته ، هو أن الأمة التي ساعدته في كافة الظروف وأحرجها في الماضي ، أيام تأسيس الدولة ، وتشكيلها السياسي ، ستنهض بقواها كاملة تساعده على مكافحة المشاكل الاقتصادية الراهنة ، والعمل على تأسيس كيان اقتصادي سليم لهذا الوطن العزيز » اه وكيل رئيس الديوان الملكي (١)

ثم أمر فأقيمت حفلة عشاء في البلاط الملكي في يوم ٢ تشرين الاول ١٩٣١ تكريماً للوفود التي جاءت إلى العاصمة للاشتراك بمهرجان جلالته ، فكان عدد المدعوين اليها زهاء الخمسمائة .

وبعد ان اكل المدعوون ما لذ وطاب ، القى الملك خطاباً تاريخياً مسهباً ، تناول فيه القضية العربية منذ كانت حلماً من الأحلام ، وذكر الأدوار التي مرت على القائمين بها ، والنكبات التي

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٤) بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣١

منيت بها ، من جراء التطاحن الذي دب دبيبه في نفوس المشتغلين بها ، فكان لهذه الخطبة الخطيرة وقعها وتأثيرها في النفوس .

﴿ منع الصحف عن التشهير ﴾

ورأى جلالة الملك أن الصحف لا تزال تسترسل في السب والشتم والقذف، فأبت مروءته أن تحطم الصحافة شخصيات البلاد البارزة، وساستها المفكرين، فأمر وزارة الداخلية بإذاعة مايلي:

﴿ بيان ﴾

لقد استرعى نظر حضرة صاحب الجلالة الملك ، أن الصحف المحلية قائمة بنشر ما يعكر صفو المحبة بين افراد الشعب ، وجماعاته ، بينما يجب أن تكون اداة صالحة للم شعث الامة ، ودعوتها إلى التفاهم ، والاتحـاد ، في سبيل التغلب على المصاعب والأزمات المالية الكبرى ، التي لا تهدد البلاد وحدها ، بل تنذر العالم بأسره بأخطار عظمى . ولما كانت هـذه الخطة التي تسير عليها الجرائد منافية للمصلحة العامة ، فقد أعرب جلالته عن رغبته في الايعاز إلى كافـة الصحف ، على اختلاف نزعاتها ، بأن تكف عن نشر كل مافيه تعرض للشخصيات، وعن نشر الحوادث والاخبار المغايرة للحقيقة والواقع . وعملا برغبة جلالته هذه ، تدعو الحكومة الجرائـد إلى نبذ المشاحنات الشخصية ، والاهتمام بمعالجة القضايا العامـة ، وهي تأمل أن جميع اصحاب الصحف سيتلقون هذه النصيحة الأبوية من قِبل جلالة مليك البلاد، بروح مفعمة بحب الواجب، المترتب عليهم كصحافيين، وهي لن تتأخر عن القيام بالإجراءات المقتضية ، ضد من يعمل على مخالفة مصلحة الامة من هـذه الناحية .

٣٠ أيلول ١٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات[1]

﴿ طلب اقالة الباجه جي ﴾

كانت قد اشتدت الخصومة للسيد مزاحم الباجه جي، منذ ولي وزارة الداخلية في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣١م ، اشتداداً عظيما ، وصار الوزراء ، والنواب ، والوجوه ، والأشراف ، يسندون اليه أعمالا لا يتصورها إنسان ، حتى أن أعضاء مجلس « امانة العاصمة » استقالوا من عضوياتهم احتجاجاً على تصرفاته، التي قالوا عنها أنها مخالفة للقانون[2] ومن ذلك إصداره امراً بفصل « أمين العاصمة » السيد محمود صبحي الدفتري، من الأمانة ، وتوجيهه عبارات قاسية للأعضاء ، وطلبه اليهم الغاء مقررات مجلس الأمانة .

وقد أجمعت المعارضة ، والصحف، على أن السيد الباجه جي كان علة العلل في الإضراب، المتقدم

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٣) بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٣١

(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٢٩٧)

وصفه، مما حمل رئيس مجلس النواب السيد جميل المدفعي على ان يقدم احتجاجاً خطيراً على تصرفات الباجه جي إلى رئيس الوزراء. هذا نصه :

عزيزي نوري باشا السعيد، رئيس حزب العهد المحترم

بالإشارة لكتابي السابق، الذي رجوتكم فيه تسجيل استيائي من تصرفات وزير الداخلية، الغير القانونية، وبالنظر لتاديه في تلك التصرفات، والتزامكم جانبها، حتى بعد رجوع جلالة الملك المعظم، خلافاً لما وعدتموني به، يؤسفني بأني لم أر بدأ من الانسحاب من «حزب العهد» الموقر، احتجاجاً على اعمال الوزير المشار اليه، وتخلصاً من المسؤوليات المعنوية، التي تتأتى من تلك التصرفات، التي الخصها بما يلي :

١- تصرفاته المشينة في الإضراب، مما كان سبباً في توسع الاضراب توسعاً خطراً .

٢- تطبيقه قانون العشائر على ذوات ليسوا من العشائر، وبينهم من كبار رجال القانون، الذين اشغلوا مقامات عالية في القضاء، ونفيه إياهم استناداً إلى ذلك القانون .

٣- تضييقه كبار رجال الامة، وتعقيبه إياهم بالجواسيس، بصورة لم يسبق لها مثيل، ومطاردته الشبيبة الوطنية، بصورة شنيعة، لمجرد ما يظهروه من الشعور الوطني، شأن الشباب في جميع بلاد الله.

٤- وضع المراقبة الشديدة على حرية المخابرة، خلافاً لما هو مضمون في القانون الاساسي، الذي حلفنا اليمين على التمسك بأحكامه .

٥- تطبيقه الذيل بحق رجال عرفوا بمقدرتهم، واخلاصهم، لكي يتسنى له تعيين بعض منسوبيه، ومروجي تصرفاته، في محلاتهم .

٦- تعيينه أولئك المنتسبين لدرجات عالية، أدت إلى هضم حقوق كثير من كبار موظفي الدولة، بحيث اضاعت عليهم حقهم في القدم، خلافاً للأصول المتبعة، ومقررات مجلس الوزراء .

٧- تفسيره القوانين كما تشتهيه أغراضه، وهتكه شرف رجال كانوا من أشد المخلصين، يوم كان معاليه يتهمنا بالمؤامرة ضد سلامة الوطن .

٨- أما الكتب التهديدية السرية، المملوءة بأنواع البذاءات، وهتك الحرمات، والتي لا يصعب عليكم معرفة مصدرها، فلا اريد البحث عنها في هذا الكتاب .

فلذا أرجو اعتباري مستقيلا من الحزب، وسأقدم استقالتي رسمياً من رئاسة المجلس أيضاً .

تقبلوا احتراماتي الفائقة . ١٦ تشرين الاول ١٩٣١ جميل المدفعي[1]

✻ استقالة وزير الداخلية ✻

وشعر وزير الداخلية، مزاحم الباجه جي، باتجاه الرأي العام في البلاد ضد سلوكه السياسي،

(١) كتاب [تاريخ العراق السياسي الحديث] ص ١٠٦ من المجلد الثالث

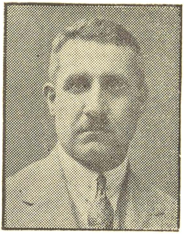
وضد إدارته ، وشعر برغبة رئيس الوزراء في التخلص من مزاملته في الوزارة الجديدة فرفع كتاب استقالته الآتي ، بعد أن اجتمع بالرئيس اجتماعاً قصيراً اتضحت فيه الامور :

بغداد ١٩٣١/١٠/١٣

فخامة رئيس الوزراء الافخم

بعد التحية : قد ظهر لي من اجتماع هذه الليلة ، ويا للأسف الكثير ، أن سياسة الجد والحزم ضائعة في الظروف الحاضرة ، وشاهدت تضحيتها في سبيل العواطف ، من الامور السياسية أو المرغوب فيها لأسباب أجهلها ، فلهذا لم أجد أمامي غير الاستقالة من الوزارة ، مودعاً فيك الاخلاص والشهامة ، وثق بأني سعيد وفخور لأني افارقك ونحن على أحسن ما يرام من الصلات الأخوية ، ودم موفقاً على الدوام .

المخلص — مزاحم الامين الباجه جي



وزير الداخلية المستقيل - مزاحم الباجهجي

وكان رئيس الوزراء قرر الاستقالة من منصبه ليتخلص من الباجه جي وبعض زملائه فرد على كتاب الاستقالة بما يلي :

بغداد في ١٤ تشرين الاول ١٩٣١

الى معالي مزاحم بك الباجه جي وزير الداخلية

تلقيت الكتاب الذي قدمتم فيه استقالتكم ، ولكن بما أن امر الاستقالة لا يزال تحت النظر ، ولم يجر قبولها ، فأرجو منكم أن تستمروا على اعمالكم في الوزارة إلى ان يأتيكم إشعار آخر .

رئيس الوزراء — نوري السعيد

ملاحظة

انتشرت ، قبيل استقالة « الوزارة السعيدية » مكاتيب مغفلة من التواقيع الصريحة ، مشحونة طعناً في الذات الملكية ، وقذفاً في أمين العاصمة ، محمود صبحي الدفتري ، وقد اتهم بالتحريض على كتابتها ، ونشرها ، كل من مزاحم الباجه جي ، ورفيق نوري السعيدي ، وفاضل قاسم راجي ،

وابراهيم الجراح، فجرى توقيفهم، وبقيت المحاكم تنظر فيما اسند اليهم مدة طويلة حتى شاءت مروءة الملك فيصل ان تغلق القضية، ولم يسجن من اجلها نهائياً غير ثالثهم « فاضل قاسم راجي » .

❋ استقالة الوزارة ❋

لم يجد نوري السعيد، بعد حدوث ما حدث، مناصاً من رفع استقالة وزارته فقدم إلى صاحب الجلالة هذا الكتاب :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي :

بالنظر لاستقالة بعض الزملاء، بسبب ما حصل من سوء تفاهم، فقد بذلت أقصى ما يمكن من الجهود لإزالة هذا الخلاف، غير أن مساعيّ لم تأت بنتيجة. لهذا أراني مضطراً إلى ان أرفع إلى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الحكومة، أملا أن تكون هذه الاستقالة سبباً للم الشعث، وعاملا على التكاتف والتآزر .

وفي الختام أتقدم إلى جلالتكم بالإعراب عن شكري الصميم، على ما أوليتموني إياه من ثقة ومعاضدة، طيلة تضلعي بأعباء الحكم، متوسلا اليه تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم .

١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣١   العبد المخلص — نوري السعيد

وفيما يلي صورة الإرادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة :

عزيزي نوري السعيد

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١، وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء. إن الأسباب التي بسطتموها احطنا بها علماً، وقدرناها حق قدرها، وإننا مع ابداء اسفنا، لا يسعنا إلا أن نذكر لكم الاعمال الجيدة التي قمتم بها انتم وزملاؤكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادى الثانية لسنة الف وثلثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول لسنة الف وتسعماية وواحد وثلاثين ميلادية .

فيصل

الوزارة السعيدية الثانية

﴿ تمهيد ﴾

لما ألف نوري باشا السعيد وزارته الأولى في يوم ٢٣ آذار من عام ١٩٣٠ م ، رفع كتاباً إلى الملك فيصل ضمنه الامور التي ستعالجها وزارته ، وأهمها قضية دخول العراق في عصبة الامم ، فلما استقالت وزارته هذه في يوم ١٩ تشرين الأول من سنة ١٩٣١ م ، كان لا بد من اسناد منصب رئاسة «الوزارة الجديدة» اليه ليتم العمل الذي بدأه ، وعلى هذا وجه الملك اليه هـذا الكتاب :

وزيري الافخم نوري السعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جماد الثانية لسنة الف وثلثمائة وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول لسنة الف وتسعمائة وواحد وثلاثين ميلادية

وفي اليوم نفسه « اي في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ » تم تكوين الوزارة من :

١ – نوري السعيد: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ – ناجي شوكت : وزيراً للداخلية	٥ – جعفر العسكري: وزيراً للدفاع والخارجية
٣ – رستم حيدر : وزيراً للمالية	٦ – محمد أمين زكي: وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٤ – جمال بابان : وزيراً للعدلية	٧ – عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

﴿ وكالات الوزارات ﴾

لما كان كل من وزير الداخلية، ناجي شوكت، ووزير الدفاع والخارجية، جعفر العسكري، في خارج العراق يوم تكونت فيه « الوزارة السعيدية الثانية » صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٨٢ والمؤرخة في ١٩٣١/١٠/١٩ بإسناد منصب وزارة الداخلية ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة ، إلى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وبإسناد منصب وزارة الدفـاع بالوكالة إلى وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي . وفي يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٣١ وصل جعفر باشا العسكري إلى بغداد فتسلم مهام منصبيه ، ووصل ناجي بك شوكت اليها في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣١ .

ولما افتتح البرلمان العراقي اجتماعه الاعتيادي في يوم اول تشرين الثاني ١٩٣١م انتخب جعفر

باشا العسكري رئيساً لمجلس النواب فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزارة ، نوري السعيد ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي .

وفي يوم ٣٠ تشرين ثاني ١٩٣١ استقال جعفر باشا العسكري من رئاسة مجلس النواب فصدرت الاراده الملكية « بتعيين جعفر باشا وزيراً للدفاع والخارجية » كما كان من قبل

« منهاج الوزارة »

لم يضع نوري باشا السعيد منهاجاً جديداً لوزارته الثانية مكتفياً بالكتاب الذي كان رفعه إلى جلالة الملك في يوم تكوينه «الوزارة السعيدية الاولى» ومع هذا فقد كتب إلى صاحب الجلالة يقول:

الرقم ٤٨٦٤

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

تشرفت بأمر جلالتكم السامي ، الذي عهدتم إلي فيه تولية رئاسة الحكومة الجديدة إني وإن كنت أشعر بتعب وضعف جسماني ، ولكن لما كنت لا أستطيع مخالفة أوامر جلالتكم ، ولما كان وضع البلاد السياسي يتطلب المثابرة على تحقيق الأماني الوطنية ، بنفس الخطط ، وبعين السياسة التي عالجتها بها وزارتي السابقة ، وهي دخول العراق عضواً في عصبة الامم كدولة مستقلة ، الذي آمل أن يتحقق في القريب العاجل بعون الله ومشيئته ، ولما كانت الأزمة الاقتصادية لم تزل تحتاج إلى معالجة بجميع الوسائل الممكنة ، فإني لا أتردد في تلبية أمر جلالتكم وبيان استعدادي لتحمل أعباء هذا المنصب ، اعتماداً على مؤازرة جلالتكم ، وعطفكم السامي ، واعتماداً كذلك على ثقة مواطني ، وتأييد حزب الأكثرية ، وسأعرض على جلالتكم قائمة بأسماء زملائي لتتشرف بموافقة جلالتكم ، وأخيراً أرفع إلى جلالتكم مزيد شكري وامتناني للثقة الغالية التي اوليتموني إياها .

العبد المخلص: نوري السعيد

وكانت باكورة أعمال « الوزارة الجديدة » انها أعادت وجوه البصرة الذين كانوا قد نفوا إلى « عانه » أثر حوادث الاضراب العام الذي عم العراق في تموز ١٩٣١ م ، وسمحت لبعض الصحف المعطلة باستئناف جهادها ، وخففت من الرقابة التي كانت وضعت على المشتغلين بالسياسة من المعارضين وغيرهم .

« افتتاح مجلس النواب »

وحل يوم أول تشرين الثاني ١٩٣١ ، فجرت حفلة افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية الثانية ، حسب المراسيم المألوفة ، والقى الملك فيصل « خطاب العرش » الآتي :

الوزارة السعيدية الثانية



نوري السعيد * رئيس مجلس الوزراء



ناجي شوكت * وزير الداخلية



رستم حيدر * وزير المالية



جمال بابان * وزير العدلية



محمد أمين زكي * وزير الاقتصاد والمواصلات



جعفر العسكري * وزير الدفاع



عبد الحسين الجلبي * وزير المعارف

❋ خطاب العرش ❋

حضرات الأعيان والنواب !

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، وأتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

إن قضية دخول مملكتنا عصبة الامم ، كدولة مستقلة ، سائرة سيراً يبعث على الارتياح . ونظراً إلى ما بلغنا ، واتصل بنا ، عن موقف اعضاء العصبة إزاء هذه البلاد ، فإننا شديدو الامل بنجاح قضيتنا هذه التي كانت إحدى غاياتنا القومية .

لاحاجة لأن نبين أن البلاد تجتاز دوراً خطيراً في حياتها السياسية، يتطلب التعاون والتكاتف التامين ما بين حكومتنا وشعبنا، وقيام كل منهما بما يترتب عليه من مسؤوليات وواجبات. ونحب ان نذكر بالخطبة التي القيناها على وفود شعبنا الكريم ، عقيب رجوعنا إلى عاصمة ملكنا ، وخاصة وصايانا لزعماء الامة ورجالاتها بأن يعملوا على تقوية الروح الوطنية ، وإفهام الشعب موقف البلاد الحقيقي ، وما وصلنا اليه من التقدم .

إن علاقاتنا مع الدول الأجنبية على غاية ما يرام من الود والمصافاة . لقد زرنا في الصيف الماضي فخامة رئيس الجمهورية التركية فكان لهذه الزيارة وقع جميل في نفسنا . إن الترحيب والحفاوة اللذين قابلنا بهما فخامة رئيس الجمهورية، والشعب التركي النجيب، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة .

لقد شعرت خلال سفرتي الاخيرة لأوروبا ، بالتأثير الذي احدثته نهضتنا السياسية، والخطوات السريعة التي خطوناها إلى الأمام ، وقد اصبح اسم العراق يردد الآن في المحافل والاندية السياسية وصارت العيون ترقب مجرى الامور فيه باهتمام ، نظراً لما يترتب على نهوضه من التطور السياسي في الشرق الادنى .

إن معاهدات الصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين، التي عقدت مع شرق الاردن ونجد، في الربيع الماضي ، قد زادت في توطيد العلاقات الحسنة القائمة من حسن الحظ بين مملكتنا ، وهذين البلدين ، كما انها ستكون عاملا قوياً على حفظ الامن في الحدود .

ومما يدعو إلى سرورنا العظيم نمو أواصر المحبة والصداقة بين العراق وجارتنا ايران يوماً فيوماً والتعاون الصميمي الذي تبديه كل من حكومتي البلدين للتفاهم على جميع الامور التي تعود بالمنافع المشتركة بينهما .

إن حكومتنا مهتمة بعقد اتفاقيات مع ايران ، وتركيا ، لتنظيم التجارة ، ووضع الامور التي لها مساس بعلاقات الجوار ، على قواعد ثابتة ، وهي تأمل ان تعرض هذه الاتفاقيات عليكم في

هذا الاجتماع .

أيها السادة : إن الازمة الاقتصادية السائدة الآن تستوجب الاهتمام العظيم . ومما يؤسف له ان هذه الازمة ليست من الامور الداخلية ، التي يمكن معالجتها بسهولة ، وإنما هي نتيجة مباشرة للأزمات الاقتصادية العامة ، التي يعاني شررها العالم أجمع . ومع ذلك فإننا نأمل أن لا يطول أمدها كثيراً وأن يقوم كل فرد من أفراد امتنا بما يترتب عليه من الواجب لمكافحتها بجد ونشاط وباتباع خطة التوفير والاقتصاد .

إن حكومتنا باذلة جهدها في سبيل تخفيف وطأة هذه الضائقة على البلاد بجميع الوسائل الممكنة ، فهي ساعية لإجراء خفض في النفقات علاوة على الخفض الذي جرى في السنة الماضية من دون مساس بما تتطلبه شؤون الدولة من الخدمات ، وستتبع خطة تقديم الأهم على المهم من المشاريع المذكورة في قانون الاعمال العمرانية الرئيسية ، وستبذل اقصى جهدها لمساعدة الزراع والفلاحين وتشجيعهم على متابعة أعمالهم ، وستستمر على تنشيط الصناعات المحلية حتى تنمو وتتقدم. وستعرض عليكم الميزانية في حينها ، وبالرغم من جميع العوامل ، فإني آمل بأن تتقدم بها اليكم وهي متوازنة .

لقد عنيت حكومتنا بحالة العمال الاجتماعية ، ولهذا الغرض أرسلت وفداً من قبلها إلى جنيف لزيارة مكتب العمال الدولي ، وستوضع لائحة قانونية لصيانة حقوق العمال ، وترفيه أحوالهم المادية والأدبية ، وتأمل حكومتنا أن تتمكن من أن تعرض عليكم هذه اللائحة ، مع غيرها من اللوائح التي تتعلق بتحسين حالة البلاد الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية .

ان عدد اعضاء البعثات العلمية في هذه السنة قد زيد ، بالنسبة إلى السنوات الماضية ، فقد ارسل اثنان وسبعون طالباً إلى مختلف الجامعات والكليات الأجنبية . وفي نية حكومتنا ان ترسل بعثات صناعية للتخصص في الصنائع الضرورية والمفيدة . ولقد دعت حكومتنا جماعة من أشهر الاخصائيين في امور التربية والتعليم لفحص حالة المعارف في هذه البلاد ، من جميع صفحاتها ، وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بإصلاح التشكيلات العلمية ، ومناهج التدريس ، وسيأتي هؤلاء الاخصائيون في القريب العاجل .

أثق بأنكم ستعالجون كل ما يعرض عليكم من الامور بجد واهتمام ، وأخيراً أدعو إلى الله تعالى أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في أعمالكم (١) .

❋ تبدلات في هيأة الوزارة ❋

رشح « حزب العهد الحكومي » وزير الدفاع والخارجية جعفر باشا العسكري ، لرئاسة

---

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » اجتماع ١٩٣١ ص ١—٢

المجلس النيابي ففاز بها ، وصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري باشا السعيد ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الاقتصاد والمواصلات محمد امين زكي .

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١ استقال جعفر باشا العسكري من رئاسة المجلس النيابي ، وقد جاء في كتاب استقالته :

« لما كنت اعتقد بأن المصلحة العامة تقضي علي التخلي عن رئاسة المجلس النيابي ، فإنني أرفع إلى مجلسكم العالي استقالتي من الرئاسة شاكراً لزملائي الكرام ما لقيته منهم من الثقة والمعاونة في اثناء قيامي بالواجب المقدس » اه .

وقد انتخب السيد جميل المدفعي رئيساً لمجلس النواب في يوم استقالة العسكري ، وصدرت الارادة الملكية بإعادة تعيين « العسكري » وزيراً للدفاع ووكيلا لوزارةالخارجية كما كان أولا .

✻ سفر رئيس الوزراء ✻

وفي اليوم الخامس عشر من كانون الاول ١٩٣١ صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته ثلاثين يوماً اعتباراً من يوم ١٦ من هذا الشهر ، وما لبث ان سافر رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، إلى تركيا ، مصحوباً بوفد يمثل وزارة المالية للتوقيع في المعاهدة التجارية ، التي وضعت اسسها أثناء زيارة الملك فيصل إلى تركيا .

وقد عرج رئيس الوزراء من هناك على « جنيف » للاشراف على مشروع إدخال العراق عضواً في العصبة الاممية ، وليبحث في الضمانات التي يجب على العراق أن يقدمها إلى العصبة عربوناً لدخوله فيها ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى جعفر باشا العسكري وزير الدفاع والخارجية .

✻ المعاهدات بين تركيا والعراق ✻

اما المعاهدات التي عقدها السيد نوري السعيد مع الحكومة التركية فكانت :

١ـ معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركيا وقد وقع عليها في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢

٢ـ اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا وقد جرى توقيعها في ٩ كانون الثاني ايضاً

٣ـ معاهدة تجارية بين العراق وتركيا وقد وقعت في العاشر من كانون المذكور

وقد رفعت الحكومة المعاهدتين المذكورتين مع « اتفاقية الاقامة » إلى المجلس النيابي ليقرها ، فجرى البحث فيها ، في الجلسة المنعقدة في يوم ١٢ آذار ١٩٣٢ ، وتكلم رئيس الوزراء عن الفوائد التي يجنيها العراق من هذا التعاقد ، فلم يعترض أحد على أقواله ، ثم صوت المجلس على اللائحة القانونية

لتصديق « اتفاقية الاقامة والسفر بين العراق وتركيا » فقبلها بالاتفاق .

وصوت على اللائحة القانونية المختصة بتصديق « معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين المملكتين » فقبلها بالاتفاق ايضاً .

اما لائحة قانون تصديق « المعاهـدة التجارية بين تركيا والعراق » فقد قبلت بالاكثرية الساحقة[1] ولم نر في اعتراضات المخالفين ما يستحق التسجيل هنا ، وإلى القارىء نصوص المعاهدتين والاتفاقية :

﴿ معاهدة تسليم المجرمين ﴾

– بين مملكة العراق والجمهورية التركية –

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة منهما في عقد معاهدة لتنظيم تسليم المجرمين عينا :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد رئيس مجلس وزراء العراق وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ونائب بوردو مندوبين مفوضين وبعد أن قدم كل منهما اوراق تفويضه إلى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى – يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان وفقاً لأحكام هذه المعاهدة تعهداً متقابلا بتسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب أو المحكوم عليهم من قبل السلطات العدلية العائدة إلى كل منهما والموجودين في بلاد الآخر .

وقـد تقرر أن يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين وأن يكون تسليم الرعايا الأجانب منوطاً باختيار الدولة المطلوب منها التسليم .

لا يجوز طلب التسليم إلا في حالة إجراء التعقيب أو الحكم عن جريمة ارتكبت خارج اراضي الدولة المطلوب منها .

---

(١) كان عدد الحاضرين (٥٦) نائباً من اصل (٨٨) نائباً حين عرضت « اتفاقية الاقامة » و « معاهدة تسليم المجرمين » فقبلت اللائحتان بالاجماع . اما [المعاهدة التجارية] فقد صوت لها (٥٦) نائباً وخالفها نائبان فقط هما صالح جبر ، نائب المنتفق ، وعبد المجيد فؤاد ، نائب الديوانية .

المادة الثانية – إذا طلب تسليم شخص اجريت بحقه التعقيبات أو صدر عليه حكم فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقباً عليه بموجب قوانين البلادين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة أو بعقوبة أشد .

وإذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم اصبح قضية محكمة فلا يمنح ، ما لم يكن المجرم قد حكم عليه نهائياً بالحبس لمدة تزيد عن الستة اشهر ، عن فعل معاقب عليه ، بموجب قوانين البلادين بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد .

المادة الثالثة – يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع أو الاشتراك ايضاً ، مهما كان شكلها ، أو نوعها على ان يكون الشروع أو الاشتراك معاقباً عليها في قوانين الدولة المطالبة ، والدولة المطلوب منها التسليم ، وفقاً لأحكام المادة الثانية .

المادة الرابعة – لا يمنح طلب التسليم في الأحوال الآتية :

(أ) الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها

(ب) الجرائم العسكرية والأفعال المرتبطة بها

(ج) جرائم المطبوعات

(د) الجرائم التي لا يمكن إجراء التعقيب فيها إلا بشكوى الشخص المتضرر ، والتي يجب فيها ايقاف التعقيبات بناء على تنازل هذا الشخص

(ه) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه ، معقباً عن جريمة مضى عليها مرور الزمن ، أو سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ، أو الدولة المطلوب منها ، أو قوانين الدولة التي ارتكب الجرم فيها

(و) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقباً في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل ذاته وكذلك فيما إذا كان قد تبين نهائياً عدم صلته بالدعوى ، أو حكم عليه ، أو برىء او تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها

(ز) إذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين تلك الدولة للحكم في الجريمة

(ح) إذا ارتكب الجرم في اراضي دولة ثالثة ، وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد أجنبية

لا يعتبر جرماً سياسياً ، ولا فعلا مرتبطاً بجرم كهذا :

(١) كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة أو افراد اسرته

(٢) جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة ، أو الشروع أو الاشتراك في هذه الجريمة

(٣) قطع الطرق ، وأفعال القسوة ، والسرقة المصحوبة بقسوة ، مهما كان القصد من هذه الأعمال .

المادة الخامسة — يجب دائماً طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي .

المادة السادسة — إن تقدير ماهية الأفعال في الأحوال التي لا يجري فيها التسليم ، والمبينة في المادة الرابعة يعود منحصراً إلى الدولة المطلوب منها التسليم .

اتفق المتعاقدان، مهما كانت الاصول الواجبة الاتباع في تدقيق طلبات التسليم، على أن رفض طلب التسليم عن جريمة سياسية لا يمكن تقريره إلا من قبل محكمة ذات صلاحية عينتها الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة السابعة —

(١) يجب أن يكون طلب التسليم المظنون أو المتهم مصحوباً بالاوراق الآتية :

(أ) امر بالتوقيف ، او القاء القبض ، صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص .

(ب) ورقة تبين نوع الجريمة ، ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه .

(ج) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، او ورقة هوية ، يتضمنان هوية وأوصاف المظنون أو المتهم .

(د) اوراق الإفادات المصدقة من قبل الحاكم الذي اجرى التحقيق في القضية، إن وجدت .

(٢) إذا كان طلب التسليم خاصاً بشخص قد حكم عليه غيابياً، أو في حالة التمرد، فيكون طلب التسليم مصحوباً بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة ، مع إضافة خلاصة الحكم ، ومواد القانون التي بني عليها الحكم .

(٣) إذا كان طلب التسليم خاصاً بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره، فيجب أن يكون طلب التسليم مصحوباً بما يأتي من الاوراق :

(أ) نسخة من الحكم .

(ب) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، بهوية الشخص المحكوم ، أو ورقة هويته .

(ج) نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم .

(د) وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن أن الحكم لازم التنفيذ .

(٤) وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية يجب دائماً ذكر المبلغ التقريبي للضرر الواقع أو المتشبث بإيقاعه .

(٥) ينظم ما ينبغي إرساله من الأوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم، ويرسل أصلها أو صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة ، أو أية سلطة ذات اختصاص من سلطاتها . وترفق

بهذه الأوراق ترجمة إلى لغة الدولة المطلوب منها التسليم ، مصدقة طبق الأصل من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة التسليم ، أو من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم .

(٦) ومن المقرر أن تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم، مع احتفاظها بحق اتخاذ قرار بشأن طلب التسليم، بتوقيف المجرم، أو اتخاذ أي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه ، حال استلامها الأوراق المبينة اعلاه ما لم تجد لأول وهلة أن طلب التسليم لا يمكن قبوله .

(٧) تطلب ايضاحات من الحكومة الطالبة ، في حالة الشك في معرفة ما إذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم المبينة في هذه المعاهدة انها موجبة للتسليم . ولا يمنح طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك، ويطلق سراح الشخص الموقف، وتلغى التدابير المتخذة ضده ، إذا لم تعط الايضاحات إلى الدولة المطلوب منها التسليم ، خلال شهرين من تاريخ تبليغ الاستيضاح إلى الممثل السياسي الدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة — يأمر الطرف السامي العاقد ، المطلوب منه التسليم ، بتوقيف المتهم ، وبإجراء التحقيق في القضية ، إذا اقتنع بأن الجريمة توجب التسليم وفقاً لأحكام هذه المعاهدة . ويأمر بالتسليم إذا اقتنع بنتيجة التحقيق ، بأن الاوراق تامة ، أو كافية ، وبأن الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر انه المظنون ، أو المتهم ، أو المحكوم عليه ، وفي حالة الحكم إذا اقتنع بأن الجرم المسبب الحكم هو من الجرائم الموجبة للتسليم عند صدوره .

المادة التاسعة — إذا وجد أن فرار المجرم محتمل إلى حين ارسال الاوراق الواجب ترفيقها بطلب التسليم ، والمبينة في هذه المعاهدة ، الى الطرف المطلوب منه التسليم ، فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتاً ، او باتخاذ اي تدبير آخر لمنع هربه ، وذلك بناء على اشعار الدولة طالبة التسليم ، المرسل بالبرق أو بالبريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها ، او بناء على تشبث الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

وفي هذه الحالة يجب الاشعار بنوع ، وماهية ، الجريمة ، ودرجة شدة العقوبة ، مع بيان أن أمر التوقيف غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة .

واذا لم يصل طلب التسليم، والاوراق المتعلقة به ، فيما يخص الشخص الموقف موقتاً او المتخذ بحقه اي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال شهر واحد من تاريخ التوقيف الموقت او اتخاذ التدابير الاخرى يطلق سراح الشخص المطلوب ان تلغى التدابير المتخذة بحقه .

المادة العاشرة — مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثالثة ، وتبعاً لتقدير السلطة المختصة ، تسلم الأشياء التي حازها الشخص المطلوب ، بنتيجة ارتكاب الجريمة ، أو التي وجدت عليه فصودرت ، والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم ، في

نفس الوقت مع الشخص المطلوب إلى الحكومة الطالبة، وتسلم هذه الاشياء إلى الحكومة المذكورة حتى إذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه، بسبب موت المجرم أو هربه

ويشمل هذا التسليم أيضاً جميع ما كان من هذا النوع من الأشياء المخفية، أو المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم، والتي تكتشف بعدئذ

المادة الحادية عشرة – إذا كان الشخص المطلوب معقباً، أو محكوماً عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم، عن جريمة تختلف عن تلك التي تطلب التسليم من اجلها، فيجوز تأجيل تسليمه إلى أن تنتهي التعقيبات، أو يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب، أو يكون قد نال العفو منها

وكذلك إذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها، لسبب لا يعتبر جريمة، بموجب القوانين العقابية، فأدى إلى احضاره جبراً، أو، توقيفه، فيجوز تأخير التسليم، إلى ان تتم التعقيبات، أو ينتهي التوقيت.

ومع ذلك إذا كان هذا التأخير يسبب، بمقتضى قوانين الدولة الطالبة، مرور الزمن، أو صعوبات أخرى مهمة، فيما يتعلق بتعقيب المجرم، فيسلم موقتاً، ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة، بشرط التعهد بإرجاع الشخص المطلوب بعد انتهاء التعقيبات في بلاد الطالبة التسليم

وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بوجائبه التعهدية للأفراد، بناء على طلب التسليم؛ يسلم أيضاً، على أن يكون لهؤلاء الافراد حق الاحتفاظ بإحقاق حقوقهم لدى المقامات المختصة.

المادة الثانية عشرة – إذا منح طلب التسليم، يوضع الشخص المطلوب تحت تصرّف الدولة الطالبة التسليم، في نقطة الحدود، أو في ميناء ركاب الدولة المطلوب منها.

ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد، من تاريخ تبليغ قرار التسليم، إذا لم تتسلمه الدولة الطالبة

المادة الثالثة عشرة – لايجوز محاكمة الشخص المسلم، إلا عن الجريمة، أو الجرائم المسببة لتسليمه ومع ذلك يمكن توقيف، ومحاكمة، الشخص المسلم عن جريمة، غير التي سبب تسليمه، في حالة اخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم، أو في حالة حصول الشخص على فرصة للعودة إلى بلاد الدولة التي سلمته، فلم يستفد منها

وكذلك لا يجوز تسليم الشخص إلى دولة ثالثة، إلا بالشروط المذكورة اعلاه، ومع ذلك إذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته، فلا تبقى حاجة إلى موافقة الدولة المسلمة، بل تشعر بذلك فقط

لا تطبق احكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في بلاد الدولة طالبة التسليم

المادة الرابعة عشرة – إذا كان الشخص المطلوب تسليمه، من قبل أحد العاقدين، مطلوباً

ايضاً من قبل دولة ، أو دول متعددة ، عن جرائم اخرى ، يسلم إلى الدولة المرتكب في أراضيها الجرم الأشد ، وفي حالة تساوي شدة الجرائم ، يسلم إلى الدولة التي هو من رعاياها .

وإذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا اية دولة من الدول الطالبة التسليم ، وكانت الجرائم متساوية في الشدة ، يسلم إلى الدولة التي وصل طلبها أولا .

تعين شدة الجرم وفقاً لقوانين الدولة المطلوب منها .

المادة الخامسة عشرة – إذا جرى تسليم المجرم بين أحد الطرفين المتعاقدين ، ودولة ثالثة ، يجيز الطرف الآخر مرور الشخص المذكور ، والأشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة ، بالترانسيت ، من اراضيه ما لم تكن الجريمة المسببة للإعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة ، وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياه .

يجب اجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي ، مع ابراز اصل الأوراق المذكورة في المادة السابقة ، أو صورة مصدقة منها حسب الاصول .

المادة السادسة عشرة – يتنازل الطرفان المتعاقدان ، بصورة متقابلة ، عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما ، بسبب توقيف ، واعاشة ، ونقل المجرم ، وتسليمه الموقت ، الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة .

إذا وقع التسليم ، أو التسليم الموقت ، من قبل دولة ثالثة ، إلى أحد الطرفين المتعاقدين ، وجرى المرور من أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، بطريقة الترانسيت ، فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة الطالبة .

المادة السابعة عشرة – ان الأحكام العامة ، التي لها علاقة بصورة من الصور ، بموضوع هذه المعاهدة ، وعلى الأخص احكام المادة التاسعة من معاهدة حسن الجوار ، التي عقدتها العراق وتركيا وانكلترا في انقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ ، تبقى نافذة العمل .

المادة الثامنة عشرة – تبرم هذه المعاهدة من قبل الطرفين الساميين العاقدين ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد ، بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوماً من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها مدة سنة واحدة ، ولا يبطل حكمها إلا بعد ستة اشهر من تاريخ اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ، للطرف الآخر رغبته في إبطال احكامها . وفي حالة أي اختلاف في نصوص هذه المعاهدة المحررة باللغات : العربية ، والتركية ، والفرنسية ، يعول على النص الفرنسي .

وتأييداً لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة وختماها .

كتبت في انقرة في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة الألف وتسعماية واثنين وثلاثين .

م. شرف   نوري السعيد[1]

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٤٦-٥٦

اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة منهما في توطيد العلائق الودية ، السائدة لحسن الحظ ، بين البلادين ، وتثبيت الشروط التي بموجبها يتمكن رعايا، وشركات، كل من الطرفين الساميين المتعاقدين من الاقامة، والاتجار، في بلاد الطرف الآخر ، وكذلك تنظيم الامور المتعلقة بالصلاحية القضائية ، والتكاليف المالية، قد قررا عقد اتفاقية إقامة لهذا الغرض ، وعينا مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد، رئيس مجلس وزراء العراق، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية

وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية، ونائب بوردور

اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه إلى الآخر ، ووجدها صحيحة، ومطابقة للاصول، اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى – يمنح العراق تركيا ، وتمنح تركيا العراق ، نفس المعاملة الممنوحة ، أو التي ستمنح الى البلاد الثالثة الأكثر حظوة ، فيما يتعلق بشروط الإقامة ، أو السكنى ، المطبقة على رعايا ، وشركات كل من البلادين في أراضي الطرف الآخر ، وكذلك فيما يتعلق بالتكاليف المالية ، وجميع الشؤون القضائية ، بما فيها الصلاحية .

لا يجوز تفسير منطوق هـذه الإتفاقية ، بطريقة تؤثر ، بأي صورة كانت ، على القوانين ، والأنظمة ، المعمول بها في بلاد كل من الطرفين ، فيما يختص بقبول هجرة الأجانب ، أو على حق كل من البلادين في وضع قوانين وأنظمة في هذا الشأن .

أما عن المساعدات الخاصة ، التي منحها ، او سيمنحها العراق ، للبلاد العربية المجاورة ، بشأن جوازات السفر، والسمات ، فلا تستطيع تركيا المطالبة بالاستفادة منها ، استناداً إلى اساس اكثر الامم حظوة ، إلا بشرط المقابلة بالمثل .

وفيما يخص حقوق التصرف في الأموال غير المنقولة ، يتمتع رعايا كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمعاملة اكثر الامم حظوة ، في بلاد الطرف الآخر ، بشرط عـدم الإخلال بأحكام القوانين النافذة في البلادين .

ويشترط المعاملة المتقابلة التامة في تطبيق هذا الحكم .

المادة الثانية – تبرم هذه الاتفاقية ، المحررة باللغات : العربية ، والتركية ، والفرنسية ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن .

وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوماً من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها مدة سنة واحدة ، على أن تكون قابلة للتجديد ضمناً ، ما لم يبطلها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين . وفي حالة الإبطال ، تبقى معمولا بها مدة ثلاثة اشهر ، من تاريخ اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للطرف الآخر ، بعزمه على إبطال أحكامها .

وفي حالة أي اختلاف كان ، في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، يعول على النص الفرنسي .

وتأييداً لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها .

كتبت في انقرة في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة الف وتسعماية واثنين وثلاثين .

م. شرف نوري السعيد[1]

✵ معاهدة تجارية بين العراق وتركيا ✵

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة في المحافظة على علائقهما التجارية ، وتوسيع نطاقها ، وتعيين المعاملة التي تمنح في بلاد كل منهما لتجارة الطرف الآخر ، قد قررا عقد معاهدة تجارية ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما:

عن صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد ، رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية .

وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك ، وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ، ونائب بوردور .

اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه إلى الآخر ، ووجدها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى – يمنح العراق تركيا ، وكذلك تمنح تركيا العراق معاملة اكثر الأمم حظوة ، فيما يتعلق برسوم الإدخال والإخراج ، بما فيها ضمائم الرسوم ، وضرب النسبة ، وجميع الرسوم والتكاليف الاخرى ، المختصة بالتجارة ، والكمرك ، وكذلك في الأمور المتعلقة بالترانسيت والخزن ، ومعاملات الكمرك ، وفي المعاملة الجارية ، على النماذج التجارية لوكلاء التجار السيارين.

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٤٢ - ٤٤

وعليه لا يستوفى في العراق ، عند إدخال ، أو مداولة ، المنتوجات التركية ، طبيعية كانت أو صناعية ، رسوماً اعلى من او مختلفة عن تلك الرسوم المستوفـاة ، أو التي تستوفى على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى أية دولة أجنبية اخرى .

وكذلك لا يستوفى في تركيا ، عند إدخال، أو مداولة ، المحصولات العراقية ، طبيعية كانت، أو صناعية رسوماً أعلى من أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة او التي تستوفى على المنتوجات الطبيعية او الصناعية العائدة الى اية دولة اخرى .

ولا يستوفى في العراق ، أو في تركيـة ، حين الاخراج على الاموال التي ترسل إلى الطرف الآخر ، رسوماً اعلى من أو مختلفة عن الرسوم المستوفاة على الاموال المماثلة حين اخراجها إلى أية دولة اجنبية اخرى

إن جميع المساعدات ، مهما كانت، التي يمنحها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى أية دولة اجنبية اخرى ، تمنح في نفس الوقت ، وبدون وقوع طلب على نفس المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى الطرف السامي المتعاقد الآخر .

لا تشمل احكام هذه المادة :—

(١) المساعدات ، والمنافع الخاصة ، التي يمنحها الآن أو يمنحها في المستقبل ، العراق وتركية بشأن امور التعريفةالكمركية على المنتوجات الواردة من البلاد الاخرى المنسلخة في سنة ١٩٢٣ من الامبراطورية العثمانية السابقة

(٢) المعاملات التي يمنحها العراق ، أو تركية ، بشأن تجارة الحـدود في منطقة لا تتجاوز خمسة عشر كيلومتراً عرضاً من جميع جهات الحدود الكمركية

المادة الثانية — يتعهد كل من الطرفين ، الساميين ،المتعاقدين ، تعهداً متقابلا ، بتطبيق معاملة اكثر الامم حظوة ، فيما يخص منع الاستيراد ، والإخراج ، أو تقييدهما —

غير أن الطرفين يحتفظان بحرية وضع موانع ، وتقييدات صحية ، لحفظ الحيـاة الانسانية ، والحيوانية ، والنباتية ، بدون أن يتقيدا بمنح معاملة اكثر الامم حظوة .

المادة الثالثة — يتعهد كل من الطرفين ،الساميين ، المتعاقدين ، بالدخول ، في أسرع ما يمكن في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق يؤمن تطبيق تعريفة خاصة على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى الطرف الآخر عند ادخالها

المادة الرابعة = تبرم هذه المعاهدة ، المحررة باللغات العربية ، والتركيـة ، والفرنسية ، ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد ، باسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوماً من تبادل وثائق الإبرام ، وتبقى معمولا بها حتى تبطل ، ولا يعتبر الابطال نافذاً إلا بعد انقضا. ثلاثة اشهر

من تاريخ تبليغه من قبل أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ، وفي حالة أي اختلاف كان في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يعول على النص الفرنسي

وتأييداً لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها .

كتبت في أنقره في اليوم العاشر من كانون الثاني سنة الف وتسعماية واثنين وثلاثين .

م . شرف نوري السعيد [1]

الملك فيصل يكرم نوري السعيد

ذكرنا في مناسبات كثيرة أن الملك فيصل كان يثق بنوري باشا السعيد ويعتمد عليه اعتماداً تاماً لأنه كان يرى فيه أطوع وزير لجلالته ، وأن نوري باشا اظهر من الإخلاص لصاحب العرش ما جعله قميناً بهذه الثقة لهذا رأى الملك أن يكافىء وزيره البار ، بعض المكافأة ، فأمر بإقامة حفلة تكريم له في بلاطه الملكي في يوم ٢٦ آذار ١٩٣٢ حضرها النواب ، والاعيان ، وأعضاء الهيأة الدبلوماسية ، وكبار رجال دار الاعتماد ، ووجوه البلد ، وقلده فيها « وسام الرافدين من الدرجة الاولى » ومن النوع المدني وهو يقول :—

نوري !

كنت في كل حين ، وفي جميع الظروف ، صادقاً مخلصاً ، وأميناً ، ونزيهاً في كل عمل طلبت منك أن تقوم به في خدمة هذا الوطن العزيز وإعلاء شأنه .

إنني لست أنسى مواقفك العديدة التي برهنت لي بها كيف أن في هذا الوطن المحبوب رجالا يمحون أنانيتهم ، ويذيبون موجوديتهم ، عندما يدعون للقيام بفريضة وطنية

إنك تقتطف اليوم بعضاً من الثمرات المعنوية لتلك النزاهة والاخلاص ، وها أنا تقديراً لخدماتك العديدة ، واخلاصك المشهود للوطن ، أقلدك في هذه الساعة وسام الرافدين من الدرجة الاولى ، ومن النوع المدني

لا أنتظر منك الكمال في العمل ، فالكمال لله وحده ، ولكن أنتظر منك أن تكون في المستقبل ، كما كنت من قبل ، صادقاً مخلصاً أميناً لوطنك وشعبك ، ومقداماً في أعمالك والله يوفقك اه

زيارة الملك فيصل لايران

كان الملك فيصل الأول ، يرغب رغبة صادقة في توطيد علاقات العراق مع جاراته ، ومع مختلف الدول وبعد أن اعترفت ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩ م . [2] تضاعفت الرغبة لدى جلالته لزيارة ايران

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٣٨ – ٤١

(٢) لمعرفة ظروف اعتراف ايران بالعراق يراجع الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ١٧٥ /١٨٧)

وفي ٣٠ آب ١٩٣١م أبرق وزير العراق المفوض في ايران إلى وزارة الخارجية العراقية أنه اتفق مع السلطات الايرانية على أن يوجه جلالة الشاه دعوة إلى الملك فيصل في كانون الثاني سنة ١٩٣٢ لزيارة ايران في نيسان ، وفعلا تلقى الملك الكتاب التالي :

القصر البهلوي في ١٨ اسفند ١٣١٠

حضرة صاحب الجلالة ، والمقام السامي ، الملك فيصل ، ملك العراق، صديقي الشفيق المعظم

ان رغبة جلالتكم في التشريف الى البلاد الايرانية هي من دواعي سروري جداً ، واؤمل ان انال مرامي القلبي في القريب العاجل ، وهو السرور العظيم الذي يحصل لي بمقابلة اخي العزيز . وأرى من الأرجح أن يؤجل جلالتكم إجراء هذا المرام الى وقت ملائم لم يكن الحر فيه شديداً، كيلا يصيب جلالتكم أذى في هذه السفرة .

فعليه لو تشرفون جلالتكم طهران في اوائل أردي بهشت التي يكون الطقس فيها مساعداً وملائماً فهو من الأرجح جذاً ، واؤمل ان تجعلوني مسروراً جداً بقبول دعوتي هذه، وبإعداد وسائل تبادل النظر ، ونيل رؤية محياكم الشريف .

وفي الختام أرجو قبول إحساساتي الودية ، وآمالي الصميمية في سبيل صحة وجودكم الشريف ، وسعادة ورقيّ البلاد العراقية .

رضا بهلوي

وفي ١٥ آذار ١٩٣٢ وجه الملك فيصل الرد التالي الى جلالة الشاه :

حضرة صاحب الجلالة ، والمقام الرفيع ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاهي ايران

صديقي وعزيزي المفخم

بمزيد السرور والارتياح تلوت كتاب اخي العزيز المؤرخ في ١٨ اسفند والمعرب عن عواطفه السامية واحساساته الشريفة .

ان الموعد المضروب سيصادف خير فصل من أيام الربيع، واختيار جلالتكم لهذا الوقت لاشك في انه كان منبعثاً عن رغبته الشريفة في تمكيني من التمتع بمناظر بلاد أخي ، في أجل موسم من مواسم بلاده الجميلة .

واني مع انتظار تلك الساعة المباركة ، التي سأتمكن فيها من بلوغ أماني العزيزة بملاقاة الذات العالية ، أرجو قبول شكري وامتناني الصميمين ، مع أخلص تمنياتي لدوام رفاه وسعادة ذات جلالتكم ، وتقدم ورقي الامة الايرانية .

كتب في بغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٥ آذار سنة ١٩٣٢

فيصل

وعلى اثر ذلك صدر البيان الرسمي التالي في بغداد :

﴿ بيان ﴾

تلقى حضرة صاحب الجـلالة الملك ، دعوة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران لزيارة البلاد الايرانية ، فتقبل جلالة الملك هذه الدعوة بمزيد السرور ، والنية معقودة على ان يتحرك الركاب الملكي من بغداد في ٢٢ الجاري ، وسيسافر في معية جلالته عــدا رجال الحاشية الملكية ، رئيس الوزراء .

١٠ نيسان ١٩٣٢ « مدير المطبوعات »

وقد قوبلت هذه الدعوة بمزيد السرور والارتياح في الاوساط العراقية كافــة لما بين العراق وايران من صلات قديمة ، تقضي المصالح المشتركة بوجوب تقويتها .

وتحرك الركاب الملكي من بغداد بعد ظهر الجمعة الموافق ٢٢ نيسان ١٩٣٢ مصحوباً برئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ووزير العراق المفوض في طهران توفيق السويدي ، وشقيقه ناجي السويدي ، ووزير ايران المفوض في بغداد ، وبعض المرافقين ؛ فاستقبل على الحدود الايرانية استقبالا لا حدّ لوصفه ، ووصل طهران فكانت العاصمة الايرانية كلها في استقبال العاهل العربي ، وقد نزل صاحب الجلالة الملك ضيفاً على جلالة الشاه ، وأقام جلالة الشاه مأدبة فخمة على شرف ضيفه العظيم ، دعا اليها الهيأة الدبلوماسية ، وأعاظم ايران والعراق ، والقى فيها الخطاب التالي :

يا صاحب الجلالة !

اني لمسرور جداً بتوفيقي إلى مشاهدة الأخ العزيز ، وبذلك قد تحققت نياتي السابقة ، والآن ارحب بكمال السرور بوصول جلالتكم ايران .

لا حاجة إلى التنويه بروابط بلادينا العديدة ، والمنافع المشتركة السائدة بيننا ، خاصة بعد أن اخذت تزداد يوماً فيوماً ، وكانت دعامة هذا البنيان الرصين ، الذي شيدت عليه روابط الود والصداقــة بين ايران والعراق .

إن تشريف جلالتكم ايران ، وفوزي بملاقاة جلالتكم ، يعبر عن روح الصداقــة الصميمية الكامنة بيننا ، والعلائق الودية بين بلادينا وسيكون تشريف جلالتكم عاملا مؤثراً في توثيق الروابط الودية بين المملكتين ، لذلك اني اشرب نخب صحة جلالتكم ، ونجاح الأخ المحترم ، وسعادة الشعب العراقي ، وتقدم العراق المستمر . اه

وقد ردّ الملك فيصل على هذا الخطاب بما يلي :

يا صاحب الجلالة !

اعد نفسي سعيداً جداً لتمتعي بمشاهدة الأخ العزيز ، الذي كان شوقي لرؤياه من أعظم الأماني

لدي . وأشكر لجلالتكم شكراً عظيما على الحفاوة التي لقيتها من لدن جلالتكم، وعلى ما ورد في خطابكم من عبارات الترحيب .

إن أعظم ما أشعر به من اغتباط وسرور ، هو أن أسمع من جلالتكم ما يؤيد تلك الروابط العديدة، والأخوة القديمة، والمنافع المشتركة السائدة بين بلادينا ، والتي هي الأساس القويم لرسوخ بنيان المودة والصداقة الذي شيد بؤازرة جلالتكم .

إن تشرفي بزيارة جلالتكم ، وبلادكم الجميلة ، يرمي أيضاً إلى إظهار الصداقة الصميمية ، الكامنة في قلبينا ، والى اعلان النيات الثابتة لتأييد الأخوة والصلات الحسنة التي كانت ، ولم تزل، تربط شعبينا وبلادينا معاً منذ العصور . وعليه فإنني اشرب نخب صحة جلالتكم ، وأتمنى لأخي العظيم ، وحكومته ، وشعبه النبيل ، السعادة والتقدم المطرد ، والتوفيق في جميع الأعمال . اه

بحث صلات القطرين

ولم تخل هذه الزيارة من فائدة لخير القطرين « العراق وايران » فقد انتهز رئيس الوزارة العراقية « نوري السعيد » فرصة وجوده مع جلالة الملك فيصل في ايران، فبحث مع رجال ايران في علاقات البلدين ، ووضع الأسس اللازمة لتشييد صروح الأخوة بين المملكتين ، وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في بغداد بتاريخ ٢ مايس ١٩٣٢ وهذا نصه :

« انتهز رجال الدولتين : العراقية والايرانية الفرصة السعيدة ، التي اتاحتها لهم زيارة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم طهران ، فتبادلوا الآراء في المسائل التي يهم أمرها المملكتين ، وفي القواعد التي ترتكز عليها علاقاتهما ، فرأوا أنفسهم متفقين اتفاقاً تاماً في جميع المبادىء التي تسير عليها سياستهما ، على أن تحدد فروعها وتفاصيلها فيما بعد ، وقد أصبح من المنصوص عليه أن يشرع على الفور في مفاوضات لعقد معاهدات واتفاقيات بغية حسم تلك المسائل على أساس التفاهم التام المشبع بروح المودة القائمة بين المملكتين التي ازدادت تمكيناً بزيارة صاحب الجلالة ملك العراق لصاحب الجلالة الامبراطورية » . اه

وقد عاد نوري باشا إلى بغداد في اليوم الثالث من مايس ١٩٣٢ بناء على رغبة المعتمد السامي في العراق في الاجتماع به قبل سفره إلى « جنيف » وعاد بعده بيومين صاحب الجلالة الملك فيصل عن طريق المحمرة — البصرة — بغداد .

وكان المقرر أن تجري المفاوضات فوراً لعقد :

١— اتفاقية قضائية بين العراق وايران

٢— اتفاقية تبادل المجرمين

٣— اتفاقية تتعلق بتنفيذ الأحكام العدلية

٤- اتفاقية تنظيم العلاقات لسكان الحدود

ولكن ظروفاً حامية أدت إلى تأخير ذلك ، ولم تعقد غير الاتفاقية الرابعة[1] ، وقد ناب الملك علي مناب الملك فيصل ، وتولى وزير الخارجية والدفاع ، جعفر باشا العسكري ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة غياب الرئيس عن العراق .

حوادث مختلفة

١- بينما كان مدير الداخلية العام ، عبدالله الصانع ، يزاول اعماله الحكومية في ديوانه الرسمي دخل عليه الشيخ عبدالله الفالح ، من رؤساء آل سعدون في يوم ٧ تشرين الثاني وأفرغ في رأسه رصاص مسدسه فأرداه قتيلا في محله . وكان الصانع قد اقترن بكريمة عبدالمحسن السعدون ، رغم معارضة السعدونيين له .

وجرت محاكمة القاتل أمام محكمة الجزاء الكبرى في بغداد فأصدرت بحقه حكم الإعدام ، ولكن الملك فيصل استعمل حقه الدستوري بإبدال هذه العقوبة بالسجن ، ثم العفو المطلق لاعتبارات قبلية خاصة قيل خلالها أن القتيل لم يكن كفؤاً لقبيلة كريمة السعدون .

٢- كانت العملة المتداولة في العراق ، قبل أن يصير العراق إلى الانكليز ، الليرة العثمانية وأجزاؤها ، فلما دخل الجيش البريطاني بغداد في يوم ١١ مارت سنة ١٩١٧ انتشرت الربية الهندية وتوابعها ، وما لبثت ان اصبحت « عملة العراق الرسمية » إلى اواخر عام ١٩٣١ ، ولما كان من الضروري ايجاد عملة خاصة بالعراق ، ولا سيما وهو مقبل على الانخراط في عضوية عصبة الامم ، وكان « القانون الأساسي العراقي » قد نص على وجوب سك عملة وطنية للدولة العراقية ، سعت بعض الوزارات الى تحقيق هذه الغاية بعض السعي ، واستطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحقق هذه الامنية ، فوضعت قانون العملة العراقية ، وسكت العملة بقطعها الفضية ، والنيكلية ، والنحاسية ، وطبعت الأوراق النقدية ، ووضع كل ذلك موضع التداول في أول نيسان ١٩٣٢م ، فتلاشت « العملة الهندية » من الاسواق بالتدريج ، وحل محلها الدينار ، ونصفه ، وربعه ، والريال ، والدرهم ، والفلس ، من القطع النقدية الوطنية ، وترتكز هذه العملة على وجه الإجمال إلى الباون الانكليزي

---

(١) بعد ارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء بلغ القائم بأعمال المفوضية الايرانية في بغداد الحكومة العراقية في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ بما يلي :

« لقد اوعز إلي من قبل دولتي المتبوعة بأن اتشرف بالعرض على حضرة صاحب الجلالة الملكية المعظم بأن حضرة صاحب الجلالة الامبراطور رضا شاه بهلوي المعظم رغبة منه في إبداء الاحساسات الودية الكاملة ، وتقوية روابط الصداقة السائدة بين المملكتين قد عزم على ان يشرف بغداد في الشهر الثاني من اشهر الربيع بغية إعادة الزيارة ، وليسافر من هنا إلى تركيا عن طريق الموصل »

وقد حال اشتداد الخلاف بين العراق وايران على الحدود في ربيع عام ١٩٣٤ دون قيام الشاه بردهذه الزيارة

وهي الآن من المتانة، والثبات، بمنزلة تفوق ما كان مقدراً لهـا، لأنها احتفظت بقوتها رغم الكوارث، والعواصف السياسية، التي اجتاحت العراق.

٣- وقعت مصادمة مسلحة بين العفالجة والعماريين في اطراف «الديوانية» يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢م فخفت الشرطة لمنع توسع القتال، وحقن الدماء، وقد خسر العفالجة سبعة قتلى والعماريون أربعة وسقط شرطي واحد قتيلا وجرح ثلاثة افراد آخرون من الشرطة وصودرت ٢٦ بندقية.

٤- وصلت إلى بغداد في يوم ٦ شباط ١٩٣٢ «لجنة مونرو» الامريكية لدرس امور التعليم والثقافـة العامة فنزلت بضيافة الحكومة، وبعد أن تفقدت معظم المدارس في الألوية الجنوبية والشمالية والوسطى غادرت العراق في ٣ نيسان من هذه السنة وأرسلت تقريراً ثقافياً مهماً لم يعمل به.

٥- وفي يوم ٨ شباط ١٩٣٢م هبطت بغداد «لجنة عصبة الامم» المكونة من خمسة أعضاء من أعضاء العصبة: أحدهم الماني، والثاني بولوني، والثالث امريكي، والرابع بريطاني، والخامس سويدي، وكان الغرض من مجيئها درس مسألة المتاجرة بالنساء والأطفال في مدن الشرق الأوسط ومنها العراق، وبعد أن زارت معظم المؤسسات الثقافية في مختلف الألوية غادرت البلاد في يوم ٢٢ من هذا الشهر بعد أن تحقق لديها سلامة العراق من هذه النخاسة.

٦- أقامت الوزارة السعيدية معرضاً زراعياً صناعياً في بغداد جرى افتتاحه من قبل جلالة الملك فيصل في يوم أول نيسان سنة ١٩٣٢ ودعي اليـه لفيف كبير من صحفيي مصر، وفلسطين، وسوريا، وغيرها، فكانت خير دعاية للعراق، وقد استمر المعرض قائماً إلى يوم ٣٠ من الشهر المذكور. ولكن الذي أوجب الأسف الشديد أن يتهم «ثابت عبد النور» مدير هذا المعرض بالتلاعب في حسابات المعرض فيبقى اتهامه بين الأخذ والرد مدة طويلة بدون جدوى.

٧- افتتح المؤتمر التربوي الأول في بغداد يوم عاشر نيسان ١٩٣٢ فدام اسبوعاً.

٨- سافر الملك فيصل إلى «العمارة» في يوم ١٦ شباط ١٩٣٢ فقضى فيها ثلاثة أيام ثم سافر إلى «بنجرين» في أول آب ١٩٣٢ للاصطياف، وعاد إلى عاصمة ملكه في اليوم العاشر منه، وفي يوم ١٦ آب (أيضاً) سافر إلى ألوية كركوك، وأربيل، والموصل، ومعه وزير الداخلية ناجي شوكت، ووزير الاقتصاد والمواصلات، محمد أمين زكي، وبعد أن تفقد مصايف «الموصل» عاد إلى بغداد في الثامن والعشرين من آب.

٩- زار بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ سمو الأمير عبدالله، أمير شرق الاردن، فلبث فيها اسبوعاً كان خلاله موضع الاجلال والاحترام.

١٠- سافر رئيس الوزراء إلى الاصطياف في لبنان يوم ٣ حزيران ١٩٣٢ وعاد إلى العاصمة يوم ١٨ تموز، ثم سافر إلى «جنيف» في يوم ١٤ آب ١٩٣٢م، ليلاحق قضية «دخول العراق في

عصبة الامم » وعاد إلى بلاده في ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٢ وكان وزير الخارجية والدفاع جعفر باشا العسكري يرى وكالة رئاسة الوزارة في كل غياب للرئيس .

١١- وصل بغداد في يوم ٨ تموز سمو الامير فيصل السعود، وزير خارجية الحكومة السعودية، فاستقبل استقبالا فخما، ونزل ضيفاً عزيزاً على الملك فيصل، وبعد أن تبادل والملك فيصل خطباً رقيقة للغاية، غادر العراق الى الكويت في ١٠ تموز .

١٢ سافر الملك فيصل الى «عمان» لزيارة أخيه الأمير عبدالله في يوم ١١ أيلول سنة ١٩٣٢ وعاد إلى عاصمة ملكه في يوم ٢١ من هذا الشهر .

١٣- زار بغداد في أول أيلول ١٩٣٢ الشيخ أحمد الجابر، شيخ الكويت، وعاد الى امارته بعد اسبوع .

١٤- أذاعت الحكومة في يوم ٢٣ حزيران ١٩٣٢ بياناً قالت فيه :

ان الضباط الآثوريين المستخدمين في « الجيش الليفي » أظهروا رغبتهم في أن يسرحوا من الخدمة، فجاءت بعض الأفواج الانكليزية من القاهرة بواسطة الطائرات لتقوم بالواجبات التي كانت مترتبة على المذكورين في الهنيدي، والموصل، وديانه، والسليمانية، وقد استطاعت هذه الأفواج أن تقوم بتلك المهام دون أن يترتب على النتائج الموهومة من التسريح شيء .

١٥- اسندت « رئاسة الديوان الملكي » إلى السيد رشيد عالي الكيلاني، أحد أركان المعارضة، في يوم ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٢ .

١٦- تم افتتاح « جسر الفلوجة » الحديدي في يوم ٥ نيسان ١٩٣٢ من قبل الملك فيصل، وهو الجسر الذي يربط الشرق بالغرب .

١٧- سافر وزير المالية، رستم حيدر، إلى اوروبا مجازاً في يوم ١٩ تموز ١٩٣٢ فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية، جمال بابان .

❋ ثورة بارازان ❋

تمهيد

« برزان » أو « بارازان » قرية صغيرة في سفوح جبل شيروان الجنوبية وهي من قرى « قضاء الزيبار » بلواء الموصل، المحاد للواء اربيل، تقع على مسافة ٢٥ كيلومتراً من الشمال الشرقي لعقره، وتبعد عن الساحل الأيسر للزاب الأعلى نحو أربعة كيلومترات، وتحيط بها هضاب وتلول من جميع أطرافها، وفيها نحو ٥٠ بيتاً متلاصقة، بعضها من الطين، والبعض الآخر من الحجر المنحوت، ويعلوها بيت شامخ يتكون من ثلاثة طوابق من الحجر الصلد المنحوت ويشرف على جنان القرية:

ذلك هو بيت الشيخ احمد بارازان المشهور، و إلى جوار هذا البيت تقوم تكية بارازان الشهيرة وهي من التكايا الاثرية القديمة .

وقد اتخذت قرية (بارازان) مركزاً خاصاً في هذه المنطقة بسبب إقامة شيوخ بارازان فيها وما يتمتعون به من السلطة الروحية من جهة، والزعامة القبلية من جهة اخرى، كما أنهم اتخذوا من مناعة أراضيهم نشاطاً وقوة جعلا للزعيم البارازاني هيمنة مطلقة في تلك الربوع، فقد كانت المنطقة على أتم استعداد للتسلح، واتقاء شر العشائر المعادية لها، ولاسيما بعد أن اشتد هذا العداء اشتداداً نال من هيبة الحكومة هناك، وأدى الى قيام العشائر البارازانية بثورة مسلحة ضد الدولة العثمانية يقودها الشيخ عبد السلام بارازان وذلك في ابان الحرب الكونية الاولى .

في العهد العثماني

وقد صادف قيام الشيخ عبدالسلام بثورته المذكورة، في الوقت الذي كانت أقسام من قوات الجيش السادس العثماني مجتمعة بجوار « الموصل » في طريقها إلى « روسيا » فاستفادت السلطة من ذلك في قمع الثورة البارازانية بيسر، كما انها تمكنت من القبض على الشيخ عبد السلام و إعدامه في « الموصل » ولكن لم تستأصل هذه الاجراءات جذوة الثورة في المنطقة نظراً للانقياد الكلي الذي يشعر به كل بارازاني إلى رئيسه، ونظراً لانتقال المشيخة من الشيخ عبد السلام إلى أخيه الشيخ أحمد بعد إعدامه .

في العهد العراقي

ولما أعلنت الهدنة، ودخل الانكليز « مدينة الموصل » في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٨ وجد البارازانيون أن الفرصة سانحة لبسط نفوذهم، اكثر مما كانوا عليه من قبل، فتوسعوا في سيطرتهم على العشائر المجاورة لهم، مستفيدين من ضعفها، ومن المساعدات الخاصة التي نالوها من السلطات الإدارية الانكليزية، في بادىء الامر، وأصبحوا أرباب الكلمة المطلقة في منطقة (مركه سور) التي تسكنها عشائر (شيروان) وبقي الحال على هذا المنوال عند ما انتقلت إدارة العراق إلى الحكومة الوطنية ولم يكتفوا بذلك فحسب، بل طمعوا في بسط هذا النفوذ على الجهات الاخرى، ولكنهم اصطدموا بنفوذ رجل آخر لا يقل نفوذه عن نفوذ رئيسهم، ذلك هو الشيخ رشيد الذي كان له مركز ديني وأدبي في المنطقة المجاورة لهم شرقاً، وان كان عدد رجاله أقل من عدد البارازانيين .

وكان من الطبيعي أن يحدث خلاف مستمر بين الشيخ رشيد، وبين الشيخ أحمد بارازان، وقد توسع هذا الخلاف حتى آل إلى قيام العشائر البارازانية بهجوم عام على قرى الشيخ رشيد، وحرقها، ونهب ما فيها من المواشي، والاموال، الامر الذي أدى إلى أن تفكر الحكومة في ضرورة

إعطاء حد لنفوذ البرازانيين وتخليص الرعايا المخلصين من سيطرتهم قبل أن يستفحل أمرهم في تلك الربوع

أسباب مباشرة

وكانت الحكومة العراقية تستوفي ضريبة الاغنام من الشيخ احمد بارازان بطريقة المقطوع ، أي أن يسلم الرجل لها مبلغاً معيناً من المال عن أغنامه في كل سنة ، قل عددها أم كثر ، فلما أرادت أن تقضي على نفوذه ، قالت له أنها تريد جباية هذه الضريبة على طريقة العد المتبع في كافة الأنحاء العراقية (أي الكودة) وأنها لهذا السبب تفكر في إقامة مخافر في منطقة بارازان ، فقال الشيخ أنه لا يرى لزوماً لإقامة هذه المخافر ، لأنه لم يسبق لا للاتراك ، ولا للانكليز ، أن فكروا في مثل هذا التدبير ، فاعتبرت الحكومة هذا الجواب تمرداً يبرر سوق القوة لتأديبه ، ولكن صادف قيام الشيخ محمود الكردي بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الاول ١٩٣١ اضطرها إلى تأجيل ذلك برهة من الزمن نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البارازانيين ، حتى قيل عن الشيخ احمد بارازان بأنه يتصف بصفة دينية تخالف عقائد الجمهور من المسلمين ، فلما استؤنفت الاجراءات في تشرين الثاني ١٩٣١ نشرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ كانون الاول ١٩٣١م :

بلاغ

لما كان أتباع الشيخ احمد بارازان قد أخذوا في الآونة الاخيرة يعتدون على القرى المجاورة ، ويمعنون فيها حرقاً وتقتيلا ، فقد أوعز إلى الفوج المرابط في « بله » بأن يقوم ببعض الاجراءات ، فحدثت مصادمة بين مفرزة من الفوج ، وأتباع الشيخ ، في صباح ٩ الجاري ، أدت إلى وقوع ١٣ قتيلا مع ضابط ، و٩ جرحى من الجيش والشرطة ، وما يقارب ٢٠ قتيلا و٣٠ جريحاً من العصاة ، والحكومة مجدة في اتخاذ التدابير الفعالة لقطع دابر المفسدين ، الذين يعيثون بالامن ويخلون براحة الاهلين[1] . اهـ

---

(١) ذكر لي معالي السيد محمد أمين زكي ، وزير الدفاع في « الوزارة السويدية الأولى » قائلا :

« كنت وزيراً للدفاع في الوزارة التي ألفها توفيق بك السويدي في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩م . وفيما أنا في مقر الوزارة ذات يوم بعث الي الجنرال لوخ ، مستشار وزارة الدفاع ، أمراً مطبوعاً للتوقيع يتضمن ضرب بارزان ، فطلبت الأوراق السابقة لهذا القرار لأطلع عليها فلم أجد « أوراقاً سابقة » فاتصلت بالرئيس السويدي ، وسألته عما إذا كان مسبوقاً بمثل هذا القرار فأجابني بالنفي ، ثم اتصلت بالملك فيصل ، وسألت جلالته عما إذا كان قد أمر باتخاذ مثل هذا القرار فأجابني بالسلب ، وعلى هذا رفضت توقيع الأمر الذي قدمه المستشار البريطاني ، وتأجلت الاجراءات العسكرية ضد قبائل بارزان إلى خريف سنة ١٩٣٢ م » اهـ

وأخبرني صاحب الفخامة السيد ناجي شوكت وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الثانية » المؤلفة في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣١ قال : « علمت ، وأنا وزيراً للداخلية في وزارة نوري باشا السعيد الثانية ، أن جماعة من أصحاب الشيخ أحمد بارزان تغير على قبائل اربيل بين آونة واخرى ، فسألت مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، عما إذا كان في إمكان قيادة الطيران البريطاني في العراق ان تساعد الجيش العراقي في القيام بحركات

وعادت الحكومة فقررت إرجاء الاستمرار على الحركات إلى وقت آخر ، تستطيع خلاله أن تسوق القوات التأديبية اللازمــة إلى منطقة الحركات ، وتستعين بقوة الطيران البريطانية ، عند الضرورة .

وفي عام ١٩٣٢ كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق في هذه المنطقة « ويظهر أن الجيش توصلا إلى هدفه الاصلي ، أراد أن يتغلغل في منطقة واسعة النطاق ، تمتد من شمالي راوندوز ، حتى نهر روكجك فيعبره ليأخذ البارازانيين من وراء مقر الشيخ احمد ، في الوقت الذي يضع أمامه في (بيلا) و (عقرة) قوة لتثبيته وبعد أن ينجح الجيش في التفافــه تتقدم قوة التثبيت إلى الشمال ، فتضايق الشيخ من الجنوب أيضاً ، وهكذا يكون لزاماً أن يختار أحــد أمرين : اما التسليم إلى الحكومة واما الفرار إلى الغرب حيث تجابهه بعض قوات من الشرطة »

وتمهيداً لذلك بعث وزير الداخلية السيد نوري البريفكاني إلى الشيخ أحمد ليفهمه بأن الحكومة العراقية لا تضمر سوءاً له وانها تؤمنه على ماله وحياته ان أنجزت هذه تأسيس المخافر اللازمــة للشرطة ، ولكن الشيخ أبى أن يتفهم عطف الحكومة .

ويحسن بنا أن نترك الكلام الآن لبيان « قيادة قوة الطيران الجوية الانكليزية في العراق » الذي نشرته الحكومة العراقية في أواخر حزيران ١٩٣٢ فهو أحسن وثيقة تصف القتال من مبدئه إلى منتهاه ، وهذا نصه :

بلاغ رسمي

١ – اتضح في نهاية نيسان ١٩٣٢ أنه لا بد من مرور بعض الوقت ، ليستطيع الجيش العراقي تنظيم معداته ومواصلاته ، قبل أن يكون مستعداً لعبور « نهر كوجك » إلى مزوري بالا ، لذلك طلبت الحكومة العراقية إلى المعتمد السامي إجراء الترتيب لتأخذ القوة الجوية الملكية على عاتقها مهمة التنكيل بالثوار في القسم الجنوبي – الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وعليه تقرر أن يكون

تاديبية ضد بارزان ، فوعد المستشار ان يسأل قائد الطيران عن ذلك . وبعــد يومين اجاب المستشار فخامة الوزير بالايجاب ،،

وعلم الوزير المشار اليه في تلك الآونة ان جماعة الشيخ احمد عبرت إلى اربيل ، وبقي الشيخ في قريته ، فطلب إلى وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، ان يامر باعداد سرية تتولى القبض على الشيخ البارزاني ، وقد تم إعداد هذه السرية بقيادة الرئيس برقي ، شقيق بكر صدقي ، وبدلا من ان يهاجم آمر السرية ، الشيخ المطلوب ، فانه بعث اليه برسالة يطلب فيها حضوره لديه فأسرع الشيخ احمد فوراً إلى جمع فلوله واحاط السرية فقتل من افرادها بين ٣٠ و ٤٠ جندياً وتمكن الباقون من الفرار بأنفسهم فلما علم رئيس الوزراء نوري السعيد بذلك طلب إلى الملك فيصل ان يوعز إلى (ناجي شوكت) بالاستقالة ولكن ناجي رفض الاذعان إلى هذا الطلب والتمس من الملك ان يأمر بسوقه مع وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، إلى المحاكمة فتراجع الملك والرئيس عن هذا الطلب

يوم ٢٩ نيسان موعداً لشروع القوة الجوية الملكية بالحركات وقد القيت قبل ذلك التاريخ بيانات (في ٢٥ نيسان) على ٣٥ قرية بين نهري شمدينان ورو كوجك ، اخبر فيها الاهلون بأن الذين يعرضون الدخالة على الحكومة سينالون عفوها .

٢- وقد اضطرت ، لسوء الحظ ، إحدى طائرات وابيتي ، العائدة إلى السرب الـ٥٥ (رامي القنابل) في أثناء المظاهرة الجوية التي جرت في ٢٦ نيسان ، إلى النزول قرب « شيروان مازن » لخلل طرأ على محركها ، فأسر الشيخ احمد الراصد والراكب معه . ونظراً لما أصاب الراصد من الاذى في كتفه ، أرسل طلب إلى الشيخ أحمد ليسمح لطبيب بريطاني بروية الراصد ومعالجة جروحه ، والرجوع به عند الاقتضاء ، فوافق الشيخ على هذا الطلب ، وعليه أوقفت الحركات الجوية في شمالي غربي نهر روكوجك في ٢ مايس ، فغادر الطبيب بصحبة الكابتن هولت ، أحد موظفي المعتمد السامي ، في ٣ مايس .

٣- انتهزت فرصة ايقاف الحركات الجوية للسعي لإقناع الشيخ أحمد على عرض دخالته على الحكومة ، واجتناب مواصلة القتال ، واستمرت المفاوضات مع الشيخ حتى تبين في ٢٣ مايس أنه لا فائدة من استمرارها ، وعرضت شروط سخية على الشيخ أحمد واخوته ، ولكنه واظب على اعطاء أجوبة مبهمة غير قطعية على مخابرات الحكومة .

٤- كان الشيخ أحمد قد أخبر بأن الهدنة تنتهي في ٢٤ مايس ، عند غروب الشمس ، وفي اليوم ذاته اذيعت رسالة بهذا المعنى بالكردية بواسطة مكبرة الصوت المجهزة بطائرة فكتوريا ، إلى أهالي القسم الجنوبي الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وكذلك اذيعت رسالات اخرى على المنطقة نفسها في ٢٦ مايس تحثّ الأهلين على عرض الدخالة إلى الحكومة .

٥- ابتدأت الحركات الجوية في ٢٥ مايس ، فهوجم الثوار المسلحون اينما شوهدوا ، واكرهوا على الإلتجاء إلى مأوى . وكان القرويون قد انذروا بترك قراهم ، وبعد أن اخليت القرى بهذه الصورة ، القيت بضع قنابل لمنع الاهلين من العودة إليها . وحظرت كافة تنقلات الرجال ، ومرور التجهيزات ، داخل المنطقة . وهوجمت نيران المضارب ، ونيران الطبخ ، كلما شوهدت ليلا . وكانت الغاية المتوخاة من هذا هي اجبار الثوار على السكنى تحت الستر ، وجعل حياتهم شاقة قدر المستطاع ، مع الاهتمام بوجه خاص بالمنطقة التي علم أن الشيخ أحمد نفسه كان يختبي فيها كل يوم . في ٢٧ مايس كان الثوار قد غادروا قراهم إلى الأماكن العليا من وديان الجبال ، وفي ٢٩ منه اتصل بنا ان الحركات الجوية كانت سريعة التأثير على معنوياتهم . وفي ٣٠ منه استخبرنا أن الشيخ أحمد لم يعد على اتصال باكثرية أتباعه ، الذين كانوا قد تشتتوا في جميع الجهات ، لإيجاد ملجأ لهم ، وفي ٣١ مايس عادت عائلات كثيرة من الباروش إلى قراها قرب نهر الزاب ، فعرضت دخالتها على الحكومة ، ومنذ ذلك

التاريخ ازداد عدد العائلات الداخلة على الحكومة يومياً ،فاتضح أن الشيخ أحمد بدأ يفقدسيطرته، فصار يهجره أتباعه ، الذين والوه عـن طيب خاطر أو مرغمين . وفي ٩ حزيران طلب محمد صديق السماح له بالمواجهة قرب بارزان ، لكي يعرض دخالته . لكنه لاح في أثناء المواجهة أنه كان في الحقيقة مرسلا من قبل الشيخ احمد ، للسعي لإقناع الحكومة على إيقاف الحركات الجوية

٦ - كان الشيخ أحمد ، خلال تلك المدة كلها ، نازلا مع معظم الثوار قرب ذروات الجبال المركزية الوعرة ، التي يبلغ ارتفاعها هنا ثمانية آلاف قدم تقريباً ،فكان لديهم هنا ستر جيد ومأوى في الكهوف ، فكانت مهمة رجال الطيران صعبة للغاية، غير أنه بفضل شدة التيقظ الدائم، والسهر بواسطة الخفارات المستمرة ، من قبل الطائرات التي تحلق فوق الأكمات، فتفتش الصخور ، وتتحرى عن آثار الثوار ، وتهاجمهم أينما وجـدوا ، فقد اضطر نهائياً الشيخ أحمد وأتباعه إلى تخلية معقله الرئيسي هـذا .

٧- وفي ١٣ حزيران اتضح أن الشيخ أحمد، والثوار المسلحين الذين ما زالوا باقين معه ، نازلون في الحدود التركية ، يؤملون التمكن من الإلتجاء إلى تركيا ، أو إيران ، ولم تكن للشيخ بعد ذلك أية سيطرة على أهالي المنطقة القائمة فيها الحركات الجوية . وكان الجيش العراقي في أثناء هذه المدة قد زحف على نهر روكوجك ، وثبت قدمه في « شيروان مازن » قلب المنطقة الثائرة ، واستمر سيل الثوار ، وعائلاتهم ، في جميع أنحاء منطقة « مزوري بالا » على عرض الدخالة جاريا . وبقي الشيخ أحمد وأتباعه المقربون بضعة أيام في زيتا ، داخل الأراضي العراقية ، في جوار الخاد كواندة ولكن في ٢٢ حزيران ، عند ما احتل الجيش العراقي زيتا نفسها ، وجد الشيخ أحمد نفسه مهدداً من كل جهة ، فضلا عن مباغتته بصورة مستمرة من الجو ، فاضطر إلى التسليم إلى الجنود التركية، التي كانت تحافظ الحدود تجاهه . ان اثنين من إخوته المقدمين ، مع مائة من أتباعه المقربـين ، سلموا أنفسهم معه، وبذلك تمهد السبيل للجيش والشرطة لتأسيس المخافر في جميع أنحاء ناحيتي مزوري بالا وبروش اللتين اسست فيهما إدارة مدنية لا تزال تجري تقويتها بسرعة » إ هـ (١)

✵ كيف استقل العراق ✵

فرض الإنتداب البريطاني على العراق بقرار أصدره مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في « سان ريمو » في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وفقاً للفقرة الرابعة مـن المادة الثانية والعشرين، من ميثاق العصبة ، وتنص هذه الفقرة عـلى :

أن بعض البلاد كانت في القديم تابعة إلى الأمبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة من الرقي

---

(١) جريدة « العالم العربي » ٢٥٦٨ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٢ م

يمكن الاعتراف مبدئياً بكيانها ، كأمم مستقلة ، على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها) اه -١-

وبصرف النظر عن رضوخ العراق لهذا القرار أوعدمه ، لم يرد في هذه المادة، ولا في بقيةمواد « ميثاق عصبة الأمم » أي تصريح عن الطرق الواجب اتباعها ، لانهاء نظام الإنتداب عن بلد من البلدان التي انسلخت من جسم الامبراطورية العثمانية ، ثم كتب لها أن تقع في فخ الإنتداب

والمتأمل في فصول « تاريخ الوزارات العراقيـة » يجدأن الوزارات التي تعاقبت على كراسي المسؤولية في هذه البلاد كانت تطمح ، وتسعى على الدوام لإدخال العراق في عصبة الامم لإنهاء تعهدات انكلترا الإنتدابية في العراق ، إذ لاسبيل لإلغاء هذا الإنتداب إلا بدخول العراق في العصبة المـذكورة

وكانت المعاهدات العراقية - الانكليزية تشير كلها إلى قضية انخراط العراق في سلك العصبة لإنهاء حكم هذه المعاهدات. اما معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ فقد عقدت على هذا الأساس حتى لقد اشترط في مادتها « الحادية عشرة » أن لاتصبح نافذة المفعول إلا بعد دخول العراق في العصبة. لهذا أعربت الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الامم ، في كانون الثاني ١٩٣٠ ، عن عزمها على ترشيح العراق لعضوية العصبة فطلب هذا أن تضع تقريراً خاصاً عن سير الإدارة في العراق خلال عشر سنوات (١٩٢١ / ١٩٣١) تدلل فيه على أهلية العراق لهذه العضوية فوضعت الحكومة هذا التقرير فوراً وبعثت به إلى مجلس العصبة في ١٣ أيار ٩٣١م ليوزع على الاعضاء في جلسة حزيران ، ومما جاء فيه

(وبالاختصار فإن الهدف الذي وضعته حكومـة صاحب الجلالة لنفسها ، هو تأسيس دولة مستقلة في العراق فيأقرب وقت ممكن ، تستوحي روح عصبة الامم ، وتعمل بإرادة صادقة على القيام بتعهداتها الدولية ، تكون عـلى أتم الاستعداد ، ليس فقط للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها لها انضمامها إلى ميثاق العصبة ، بل لتحمل المسؤوليات التي يلقيها عليها ذلك الميثاق أيضاً . ثم أن الحكومة البريطانية لم تنظر في ، وقت من الأوقات ، إلى وجوب بلوغ المثل الأعـلى في حسن الادارة ، واستقرارها كشرط أساسي لإنهاء نظام الانتداب ، أو لدخول العراق في عصبة الأمم ، كما انها لم تنتظر أن يتمكن العراق في بداية عهـده ، أن يباري أرقى الأمم حضارة ، وأكثرها رقياً في هذا العصر ، ولكن الذي رمت إليه هو تأسيس دولة تتمتع بالحكم الذاتي ، وبصداقة جاراتها ، ضمن حدود معينة ، لها أنظمتها ، وهيآتها التشريعية ، والقضائية ، والإدارية

---

(١) نشرنا نص المادة الـ (٢٢) من عهد عصبة الأمم مع نص لائحة الانتداب البريطاني على العراق في ص ٢١٨ - ٢٢٢ من الجزء الأول من هذا الكتاب في طبعته الثانية الجديدة

الثابتة ، ولها جميع ما تستلزمه الدولة المتمدنة من الوسائل الحكومية) [١]

وقد قرر مجلس العصبة في اليوم الرابع من شهر كانون الأول سنة ١٩٣١ تأليف لجنة خاصة لفحص « طلب الحكومة البريطانية » ودرس التقرير موضوع البحث وتقديم التوصيات بصدده فوضعت اللجنة تقريراً مطولا في يوم ٣٠ من الشهر المذكور كان من جملة الممهدات لدخول العراق في العصبة .

وكان بعض الاعضاء يخالف فكرة الدخول لاعتبارات كثيرة أهمها ان مؤهلات الاستقلال غير متوفرة في الحكومة ، التي تريد الانخراط في سلك العصبة وقد وجهت عدة أسئلة إلى ممثل بريطانية حول الاقليات والموظفين الاجانب وكفاءة الموظفين العراقيين ، وقوانين العراق ، وأنظمته . . . الخ فاضطر السر همفريز (المعتمد السامي البريطاني في العراق) أن يدافع عن وجهة نظر حكومته بقوله :—

« يظهر أن الذين سنوا ميثاق العصبة ، لم يقصدوا جعل العضوية منحصرة في الحكومات الراقية ، التي بلغت مستوى خاصاً عالياً في حياتها السياسية ، والثقافية ، بل جعلوا المقياس على كل حال كون الحكومة مستقلة تام الاستقلال ، وقادرة على أن تقف وحدها ، وأن يعتمد عليها في القيام بتعهداتها الدولية ، ومما لا ريب فيه ان الإدارة في العراق ، وفي تقدم البلاد ، وحياتها الثقافية ، أموراً كثيرة لا تحتمل النقد ، ولكن لا يطلب من العراق أن يضاهي الامم المتمدنة العصرية ، التي بلغت من التقدم والرقي مستوى عالياً ، وربما لا يمكنه أن يفعل ذلك ، حتى ولو بقي تحت الانتداب سنوات عديدة ، وهل من العدل في شيء أو من الضروري ان نقابل بين العراق وغيره من البلدان الراقية ؟ » — انتهى المقصود —

وكان لهذه الايضاحات تأثيرها في نفوس الاعضاء ، حمل المجلس على اتخاذ هذا القرار

❊ قرار مجلس العصبة ❊

« لما كان المجلس مكلفاً بالنظر في القضية الخاصة ، المتعلقة بإلغاء الانتداب المفروض على العراق ، لذلك قرر المجلس الامور التالية :—

١— تسجيل الرأي الذي ابدته لجنة الانتدابات بطلب المجلس بناء على اقتراح الحكومة البريطانية .

٢— اعتبار المعلومات المتيسرة كافية للدلالة على ان العراق بوجه الإجمال قد استوفى الشروط الحقيقية المذكورة في ذيل القرار الذي اتخذه المجلس في ٤ أيلول سنة ١٩٣١

٣— التصريح باستعداده مبدئياً للحكم بانقضاء عهد الانتداب في العراق ، عندما تتعهد هذه

---

(١) التقرير البريطاني الخاص ص ١٠ – ١١

الدولة أمام المجلس بعهود تنطبق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، مع العلم بأن حق التقاضي إلى محكمة العدل الدولية الدائمة منحصر في الاعضاء الذين لهم ممثلون في مجلس العصبة .

٤- لذلك يطلب المجلس إلى مقرريه لمسائل الأقليات ، والقانون الدولي ، والانتدابات، وممثل بريطانية العظمى في المجلس، أن يهيئوا (باستشارة ممثل الحكومة العراقية، وعند الاقتضاء باستشارة ممثل اللجنة الدائمة للانتدابات) لائحة تصريح يتناول شتى الضمانات الموصى بها في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات وعرض تلك اللائحة على المجلس في دورته التالية

٥- انه إذا حكم المجلس (بعد فحصه العهود التي تقطعها الحكومة العراقية) بتقلص ظل الانتداب عن العراق ، ينفذ هـذا الحكم ابتداءاً مـن تاريخ انضمام العراق إلى عصبة الأمم لا غير. انتهى

❋ ما هي الشروط المطلوبة من العراق ❋

وبناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من التقرير الآنف الذكر ، فقد أعدت اللجنة المختصة في العصبة مسودة الشروط الواجب عـلى الحكومة العراقية ان ترفعها للعصبة لتقرر انخراط العراق وقبوله فيها وذلك في مذكرتين منفصلتين : تضمنت الاولى عشر مواد تتعلق بالضمانات العـامة والخاصة وتقتصر الثانية على مصالح الاجانب وبعض الامتيازات الدولية، فأحالت الحكومة هذه الامور إلى المجلس النيابي العراقي ليقرها وكان القرار الذي اتخذته اللجنة المختصة بشأنهـا ينص على ما يلي :-

« اجتمعت اللجنة المشتركة ، المؤلفة من لجنة امور الإدارة والسياسة ، والأمور الحقوقية ، يوم الخميس المصادف ١٤ نيسان سنة ١٩٣٢ ، وبعد ان انتخبت لها رئيساً داود الحيدري ، ونائباً للرئيس غياث الدين النقشبندي ، ومقرراً عبد الجبار التكرلي ، نظرت في مسودة التصريح الذي يتضمن تعهدات العراق إلى مجلس عصبة الامم ، كما وضعتها اللجنة التي الفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ الوارد طي كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ١٣٩١ ، والمؤرخ ٩ نيسان ١٩٣٢ ، وبعد المذاكرة ، واستماع إيضاحات فخامة الرئيس المشار إليه ، قررت ان توصي المجلس العالي بأن يوافق على تقديم الحكومة هـذا التصريح المذكور إلى مجلس عصبة الامم » اهـ (١)

واراد بعض النواب ان يناقش هذه التعهدات ، او يطعن فيها ، فرد عليه رئيس الوزراء بقوله: « لا يوجد اي شيء في هذه الضمانات اكثر مما هو مطبق الآن بموجب القانون الاساسي»(٢)

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١ ص ٥٣٩ (٢) المصدر نفسه ص ٥٤٠

واخيراً وافق المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٥ مايس ١٩٣٢ م ، على ان تقوم الحكومة بتقديم هذا التصريح إلى مجلس العصبة ، وفي ١٩ من الشهر نفسه تم تقديم التصريح إلى المجلس المذكور وفي اليوم الثالث من تشرين الأول سنة ١٩٣٢ قبل العراق في سلك العصبة بالإجماع .

وفي يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٢ وقف جلالة الملك فيصل في المجلس النيابي ليلقي خطاب العرش فقال بصدد هذا الحادث :—

« لقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل إلى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو إلى ابتهاجنا جميعاً ، ان هذه الجهود قد تكللت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على اساس المساواة التامة مع جميع الامم الممثلة فيها ، واصبح كياننا السياسي معترفاً به من جميع الدول »

وفيما يلي نص التصريح المقدم من قبل العراق إلى مجلس العصبة والذي قبله المجلس النيابي العراقي في ٥ مايس سنة ١٩٣٢ :—

﴿ المذكرة الاولى ﴾

تصريح يتضمن تعهدات العراق إلى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التي الفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢

﴿ المادة الأولى ﴾

يعترف بالشروط ، الواردة في هذا الفصل ، كقوانين اساسية في العراق ، فلا يجوز ان يناقض هذه الشروط ، او يعارضها ، اي قانون ، او نظام ، او عمل رسمي ، كما انه لا يجوز ان يتغلب عليها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل

﴿ المادة الثانية ﴾

١— يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة ، والحرية ، حماية تامة ، وكاملة ، من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة والعنصر أو الدين (١)

٢— يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة ، أو الخاصة ، شعائر كل إيمان ، أو دين ، أو عقيدة ، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة (٢)

﴿ المادة الثالثة ﴾

يعتبر جميع الرعايا العثمانيين ، المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ ؛ أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية ، دون الجنسية العثمانية ، وفقاً للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح ، المعقودة في

(١) المادتان ٦ و ٧ من القانون الأساسي

(٢) المادة ١٣ من القانون الأساسي

لوزان ، وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الأول ١٩٢٤ . (١)

﴿ المادة الرابعة ﴾

١- يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون ، ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية ، من دون تمييز في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين . (٢)

٢- يتضمن نظام الانتخابات تمثيلا عادلا للأقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية ، في العراق . (٣)

٣- الاختلاف في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين ، لا يخلّ بحق أي من الرعايا العراقيين ، في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، كالقبول في الوظائف العامة ، والمناصب ، ورتب الشرف ، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة . (٤)

٤- لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين ، لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة ، أو في أمور الدين ، أو في الصحافة ، أو النشريات ، من جميع الأنواع ، أو في الاجتماعات العامة . (٥)

٥- رغماً عن جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ، ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين ، الكردية والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم . (٦)

﴿ المادة الخامسة ﴾

الرعايا العراقيون ، الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية ، يتمتعون قانوناً وفعلا بنفس المعاملة ، والامان ، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق في أن يحفظوا ، ويديروا ، ويراقبوا على نفقتهم ، أو أن يؤسسوا في المستقبل ، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ، ومدارس ، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة ، وممارسة دينهم فيها بحرية (٧)

---

(١) المادة ٣ من قانون الجنسيه العراقية

(٢) المادة ٦ من القانون الأساسي

(٣) المادة ٣٧ من القانون الأساسي والمادة ٦ من قانون انتخاب النواب

(٤) المادة ١٨ من القانون الأساسي

(٥) المادة ١٦ من القانون الأساسي

(٦) قانون اللغات المحلية

(٧) المواد ٦ و ١٦ و ١١٢ من القانون الأساسي

﴿ المادة السادسة ﴾

توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الاقليات ، غير المسلمة ، فيما يتعلق بقانونها العائلي ، وأحوالها الشخصية ، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الأمور ، وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الأقليات (١)

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير

﴿ المادة السابعة ﴾

١-تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية ، والتسهيلات ، والرخصة التامة ، إلى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر ، والمؤسسات الدينية الأخرى ، والاعمال الخيرية ، والأوقاف العائدة إلى طوائف الأقليات الدينية ، الموجودة في العراق (٢)

٢- يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس ، في المناطق الادارية المهمة ، مجالس لها صلاحية إدارة الأوقاف ، والهبات الخيرية ، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الأوقاف ، والهبات ، وانفاقها وفقاً لرغائب الواقف ، أو الواهب ، أو للعادة المستقرة بين الطائفة. يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الأيتام وفقاً للقانون. توضع هذه المجالس تحت اشراف الحكومة (٣)

٣-لن ترفض الحكومة العراقية من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة أية من التسهيلات الضرورية ، التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن ، من ذلك النوع

﴿ المادة الثامنة ﴾

١- تمنح الحكومة العراقية ، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق ، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية ، إلى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين ، بلغتهم الخاصة ، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً (٤)

٢- في المدن ، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة ، بموجب ميزانية الدولة ، أو البلديات ، أو غيرها من الميزانيات ،

---

(١) المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون الأساسي

(٢) المادة ١٨ من القانون الأساسي

(٣) المادة ١١٢ من القانون الأساسي

(٤) قانون اللغات المحلية . وجار بالفعل

للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية ، ومن حيث استعمال الاموال المذكورة

﴿ المادة التاسعة ﴾

١ – توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية ، في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي ، من ألوية الموصل ، وأربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، اللغة الكردية ، بجانب اللغة العربية[1]

اما في قضائي كفرى ، وكركوك ، من لواء كركوك ، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية اما الكردية واما التركية[2]

٢ – توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا ، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة ؛ واقفين على اللغة الكردية ، أو اللغة التركية، حسبما تقتضي الحال[3]

٣ – إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة ، وإن كان الكفاءة ، ومعرفة اللغة قبل العنصر ، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق ، فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون ، كما هي الحالة إلى الآن ، وعلى قدر الإمكان، من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية

﴿ المادة العاشرة ﴾

إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح ، تشكل بقدر مالها مساس بالاشخاص المنتمين إلى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، تعهدات ذات شأن دولي ، وتوضع تحت ضمانة جمعية الامم ، ولا يجري اي تعديل فيها إلا بموافقة اكثرية مجلس عصبة الامم

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس ، حق الفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط ، وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الإجراءات ، ويصدر من الايعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر إلى الظروف

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية ، أو واقعية ، ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة ، الممثل في المجلس ، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية ، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم . وكل اختلاف من هذا القبيل يحال ، إذا طلب الفريق الآخر ذلك ، إلى محكمة العدل الدولي الدائمة . يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد .

﴿ المذكرة الثانية ﴾

﴿ حرية الضمير ﴾

مع مراعاة التدابير الضرورية لحفظ الأخلاق الحسنة ، والنظام العام ، يتعهد العراق بأن يؤمن

---

(١) و(٢) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية (٣) قانون اللغات المحلية

ويضمن في جميع أراضيه ، حرية الضمير ، وحرية ممارسة العبادة ، وكذلك أعمال البعثات (الارساليات) الدينية ، من جميع المذاهب ، في الامور الدينية والمدرسية والطبية مهما كانت جنسية هذه البعثات أو جنسية أعضائها .

﴿ المعاهدات الدولية ﴾

يعتبر العراق نفسه مقيداً بجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية العامة، والخاصة، التي أصبح فريقاً فيها ، اما بفعل منه بالذات ، واما بفعل من الحكومة البريطانية بالنيابة عنه . ومع مراعاة حقوق البند المنصوص عليها فيها ، يحترم العراق هذه الاتفاقات والمعاهدات طول المدة المعقودة لأجلها .

﴿ الحقوق المكتسبة والتعهدات المالية ﴾

إن العراق ، بعد ملاحظة قرار مجلس عصبة الامم المتخذ في ١٥ أيلول ١٩٢٥ :

١- يصرح ان جميع الحقوق ، مهما كان نوعها ، المكتسبة بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الامم ، من قبل الأفراد ، أو الشركات ، او الأشخاص الحكمية، ستكون محترمة .

٢- يتعهد بأن يحترم وينفذ التعهدات المالية مهما كان نوعها ، التي تعهدت بها الحكومة البريطانية نيابة عنه خلال المدة التي بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الامم .

﴿ التشكيلات القضائية ﴾

يطبق نظام قضائي موحد على جميع الرعايا العراقيين ، وعلى جميع الأجانب، على حد سواء ، يكون هذا النظام بشكل يضمن بصورة مؤثرة للأجانب والوطنيين محافظة حقوقهم وممارستها ممارسة كاملة

إن النظام القضائي المرعي الآن ، والناتج من المواد ٢ و٣ و٤ من الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، الموقع فيها في ٤ مارت ١٩٣١ ، يبقى قائماً خلال مدة عشر سنوات ، ابتداءاً من قبول العراق عضواً في عصبة الامم

تملأ الوظائف المحفوظة للقانونيين الأجانب، عملا بالمادة ٢ من الاتفاق المذكور، من قبل الحكومة العراقية . إن هؤلاء الموظفين وان كانوا من الأجانب، فإنهم ينتقون من دون تمييز بسبب الجنسية، ويجب أن يكونوا حائزين على الصفات المفيدة .

﴿ مادة اكثر الامم حظوة ﴾

١- يتعهد العراق ، على شرط المقابلة بالمثل ، بأن يمنح الدول من أعضاء عصبة الامم، معاملة اكثر الامم حظوة ، خلال مدة عشر سنوات ، ابتداء من يوم قبوله عضواً في عصبة الامم

إلا أنه إذا كانت بعض التدابير المتخذة من قبل أحد أعضاء العصبة - سواء كانت تلك

التدابير نافذة في التاريخ المتقدم الذكر ، أو اتخذت خلال المدة المفكر بها في الفقرة السابقة — من شأنها أن تخل بضرر العراق في موازنة المبادلة بين هذا الأخير وعضو عصبة الامم المبحوث عنه بأن تؤثر تأثيراً خطيراً في صادرات العراق الرئيسية ، فإن العراق ، بالنظر إلى وضعه الخاص ، يحتفظ لنفسه بحق الطلب إلى عضو عصبة الامم المذكورة فتح المفاوضات على الفور ، بغية إعادة تأسيس الموازنة المختلة .

إذا لم تسفر المفاوضة عن اتفاق ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلب العراق ، فيعلن العراق أنه سيعتبر نفسه في حل من التعهد المذكور ، في الفقرة الأولى أعلاه ، تجاه عضو عصبة الامم المبحوث عنه .

٢- يستثنى من التعهدات المدرجة في الفقرة الاولى أعلاه ، الفوائد الممنوحة ، أو التي قد تمنح في المستقبل من قبل العراق، إلى بلد متاخم، لتسهيل التجارة على الحدود ، وكذلك الفوائد الناتجة من اتحاد كمركي معقود من قبل العراق . ويستثنى من التعهد المذكور أيضاً الفوائد الخاصة في الأمور الكمركية ، التي يوافق العراق على منحها إلى المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، التي منشأها تركيا ، أو أي بلد كانت أراضيه في ١٩١٤ تشكل كلها قسماً من الامبراطورية العثمانية في آسيا .

﴿ مادة ختامية ﴾

تشكل أحكام هذا الفصل تعهدات ذات شأن دولي . يحق لكل عضو من أعضاء عصبة الامم أن يلفت نظر المجلس إلى أي خرق لهذه الأحكام ، ولا يجوز تعديلها إلا بالاتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم ، بأكثرية آراء هذا الاخير

كل اختلاف في الرأي ينشأ بين العراق وأي عضو من أعضاء عصبة الامم ، ممثل في المجلس فيما يعود إلى تفسير أو تنفيذ هذه الأحكام ، يعرض للحل على المحكمة الدائمة للعدل الدولي إذا طلب ذلك العضو ذلك .

﴿ قبول العراق في العصبة ﴾

كان مجلس عصبة الامم قد طلب إلى العراق تقديم الضمانات اللازمة عن محافظة حقوق الاقليات المقيمة في ربوعه ، وعن تقيده بمبادىء العصبة العامة ، فلما قدم العراق الضمانات التي قبلها مجلسه النيابي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ أيار ١٩٣٢م اعلن مجلس العصبة في يوم ٣ تشرين الأول من هذه السنة قبول العراق عضواً في العصبة فأبرق جلالة الملك جورج الخامس إلى جلالة الملك فيصل ، ملك العراق ، هذه البرقية .

لندن في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢

صاحب الجلالة ملك العراق – بغداد

علمت بمزيد السرور بقبول العراق لعضوية عصبة الامم، كدولة حرة مستقلة، واني اسارع لأقدم لجلالتكم تهاني الحارة على هـذا الحادث السعيد جداً، واني واثق أن سيعقبه تقدم مطرد لمملكتكم، وازدياد في قوة الصداقة الودية السائدة بين مملكتينا . جورج . ر . آي .

وقد رد الملك فيصل على برقية ملك الانكليز بالبرقية التالية :

بغداد في ٤ تشرين الأول ١٩٣٢

جلالة الملك جورج – لندن

أخـذت بيد السرور برقيتكم اللطيفة، المتضمنة تهنئتكم بتبوئنا مقعداً في جمعية الامم، فأرفع بهذه المناسبة لجلالتكم بأسمي، واسم شعبي، أصدق عبارات الشكر على المساعدات الثمينة التي نلناها، طيلة السنوات الماضية من جلالتكم، وشعبكم العظيم، والتي اعتبرها العامل الاكبر في بلوغنا هذه المنزلة . انني إذا ما جاهرت بأننا مدينون إلى حد كبير، في بلوغنا هـذه المرحلة السعيدة إلى معاونة جلالتكم، فإن ذلك من واجب الاعتراف بالجميل، سنبقى ذاكرين هذه المآثر مدى الدهر، راجين لجلالتكم واسرتكم الكريمة، وشعبكم النبيل، الرفاه والسعادة .

فيصل

دخول المعاهدة في حيز التنفيذ

نصت المادة الحادية عشرة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م على أن يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم، فلما تم هـذا القبول في يوم ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م ابرق وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية العراق هذه البرقية :

جنيف ٣ تشرين الاول ١٩٣٢

فخامة جعفر باشا العسكري وزير الامور الخارجية – بغداد

قرار جمعية عصبة الامم، بقبول العراق لعضوية عصبة الامم، يدخل في حيز العمل، معاهدة التحالف العراقية البريطانية، المؤرخة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠، وبالنظر إلى أول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة، لي الشرف بإخبار فخامتكم، بأن مليكي، صاحب الجلالة البريطانية، سيوفد سفيراً لتمثيله لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل، بأسرع وقت مناسب، ان في نية جلالته تعيين السر فرنسيس همفريز ليكون سفيره في بغداد، واني فهمت أن هـذا التعيين يلائم صاحب الجلالة الملك فيصل؛ وفي ذات الوقت يتحول وضع دار الاعتماد في بغداد، اعتباراً من هذا اليوم،

إلى بعثة ديبلوماسية انتظــاراً لوصول السر فرنسيس همفريز ، عيّن السير هيوبرت يانك ، وزيراً مفوضاً ، ومندوباً فوق العادة ، لدى بلاط جلالة الملك فيصل .

سيمون : وزير خارجية بريطانيا

وقد رد وزير الخارجيه ، جعفر العسكري ، على هذه البرقية :

معالي السير جون سيمون وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية — جنيف

تلقيت برقية معاليكم التي أخبرتموني فيها بأنه ، نظراً الى دخول العراق في عصبة الامم فان معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد أصبحت نافذة اعتباراً من ٣ تشرين الأول (١٩٣٢) وانه وُفقاً لأول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة سيوفد جلالة الملك جورج فخامة السير فرنسيس همفريز كسفير لجلالته لدى بلاط جـلالة سيدي الملك المعظم ، وأنه في انتظار وصول فخامته عيّن السر هوبرت يانك كوزير مفوض ومندوب فوق العادة لدى بلاط جلالة سيدي الملك وأن دار الاعتماد في بغداد قد تحولت اعتباراً من ٣ تشرين الاول إلى بعثة سياسية اتشرف باخبار معاليكم بأن سيدي صاحب الجلالة الملك قد سرّ بالتعيينات والتبديلات الآنفة الذكر . جعفر العسكري

حفلة تكريم

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي الخطير ، أقامت « أمانة العاصمة » حفلة كبرى في بهوها في يوم ٦ تشرين الاول ١٩٣٢ حضرتها كافة الوفود التي أتت من خارج بغداد للاشتراك في هذا المهرجان الشعبي العظيم والقى فيها صاحب الجلالة الملك الخطاب التالي : —

أشكر الله وأهنىء نفسي وشعبي على هذا اليوم ، الذي نفضنا فيه غبار الذل ، وفزنا بعــد جدال سياسي دام ما ينوف عن ١١ سنة ، بالأماني الكبرى ، التي كنا نصبو اليها ، وهي إلغاء الانتداب ، واعتراف الامم بنا ، وبأننا أمة حرة ، ذات سيادة تامة . وأرى نفسي سعيــداً أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص ، بل هو محصول سعي الامة بأجمعها ، حيث كانت في أثناء هذا الجهاد مثالا للصبر ، والحكمة ، وطول الاناة ، ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول إلى هذا اليوم السعيد ، هذا اليوم الذي أخذنا مقعدنا بين الامم .

فلقد كان أفراد الشعب ، على اختلاف أحزابهم ، وعقائدهم ، يشدون أزري بجميع ما لديهم من قوة ؛ وكنت أرى من يتقلد زمام الامر يكد في الكفاح ، تحت ضغط المسؤولين ، بكل إخلاص وامانة وأما من يقف موقف المعارض ، فقد كان لا يبتغي من وراء موقفه إلا التشجيع ، والعمل لخير البلاد

وأما الشعب فقد كان منتبهاً يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنفيذ على من يحيد منهم عــن الطريق السوي

ففطنة الشعب ، وإخلاص رجاله ، وتظافرهم فيما فيه نجاح البلاد ، كل ذلك مما جعلنا ولله الحمد نصل إلى ما وصلنا اليه الآن من تبوئنا مقعداً في جمعية الأمم يخفق علمنا هــذا المحبوب مع أعــلامها جنباً لجنب

أعزائي ، لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة ، المحفوفة بالمخاطر ، وها نحن الآن عــلى أبواب عهد جديد ، تتولى فيها بلادي المسؤولية التامة ، عن تدبير شؤونها ، وإدارة مقدراتها .

فإذا كان في مقدور البعض أن يتخذ مــن الوضع عذراً في الماضي ، عندما يتأخر عن القيام بالواجب ، فقد أصبحنا اليوم أحراراً طلقين . وقد أصبح مجال العمل فسيحاً أمــام الجميع . فمن تقاعد فلا عــذر له بعد اليوم

وليعلم جميع افراد الشعب بأن مستقبل الأجيال القادمــة ، وكرامتها منوطان بما يقوم به في السنوات القادمة من الأعمال ، وليعلموا ايضاً بأن الامم التي دخلنا في مصافها ، سوف ترقب اعمالنا • فإما ستحكم علينا بأننا غير صالحين لنكون اقرانا لها أو ستحقق حسن ظنها بأننا أحفاد أولئك الأمجاد ، الذين اقاموا مدنية استنار العالم بضوئها المنير إلى هذا اليوم •

فإلى التسابق في مضمار الرقي والتقدم ، أدعو جميع أبناء شعبي ، وليس ذلك على ما هو مشتهر عنهم من النباهة والذكاء بعسير •

بني وطني ، علينا أن نضاعف الجهود في كافة اعمالنا • وان نتذكر دائماً ان امــامنا وجائب خطيرة ، لم تنل بعد قسطها الوافر من العناية ، فيجب ان تتوجه مساعي الجميع إلى ما يحقق القيــام بتلك الوجائب ، وفي مقدمتها إعــداد قوة تحمي ذمارنا ، وتجعل امتنا موفورة الكرامة ، محترمة الجانب ، ثم القيام بمشاريع عظيمة للري ، وإنشاء ما تحتاجه البلاد من خطوط حديدية ، وطرق مواصلات أخرى ، ونشر المعارف بين عموم افراد الأمة ، وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع انحاء القطر ، إذ لا استقلال بدون قوة وعلم وصحة وثروة • سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاتف أفراد الامــة واتحادهم ، ونبذهم كل حزازة أو انانية شخصية ، وتوجيه وجهة كل منهم نحو غاية مشتركة ومقدسة وهي خدمة الوطن

فعلى كل فرد من أفراد الشعب ان يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية . ومن تخلف عن تلبية هذا النداء فلا وطنية صحيحة له

أعزائي ، سترونني ، كما كنت سائراً بعون الله وتوفيقه بدون وجل ، أو تردد ، مستهدفاً تلك الغاية ، وطالباً من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول اليه . وإني لعلى ثقة تامــة

بأنهم سيعاضدونني بكل إخلاص وستتضاعف هممهم وجهودهم في سبيل رقينا إن شاء الله إلى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي التوفيق

وقبل أن أختم كلمتي هذه أرى من واجب الاعتراف بالجميل أن اعلن للملأ ابتهاجي وامتناني العظيمين للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة الأمبرطورية الملك جورج ، وحكومته وشعبه العظيم ، وممن وجد في هذه المملكة في الحاضر ، والماضي من رجاله . تلك المعاونات التي أؤمل أن تدوم في المستقبل بإخلاص متقابل . كما أنني أعلن شكري للأمم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظهروه نحونا من نوايا حميدة ، وولاء قويم ، وأؤمل أكيداً بأننا سنبقى وإياهم جيراناً أصدقاء.

وبالنهاية انني أشكر رجال جميع الدول الممثلة في عصبة الأمم ، والتي رحبت بنا ، وأدخلتنا في حظيرتها ، وأؤكد للعالم بأنه لاهدف لنا إلا السلم ، والخدمة البشرية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١)

※ استقالة الوزارة السعيدية الثانية ※

كانت النقطة الأساسية التي تضمنها منهاج الوزارة السعيدية ، وجوب السعي في إدخال العراق عضواً في عصبة الامم وقد لقي رئيس الوزراء متاعب جمة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى واضطر إلى اتخاذ بعض التدابير الشديدة لقمع الحركات التي ظهرت في الميدان لأنه لاحظ أن في تركه الحكم إلى وزارة اخرى قد يؤخر تحقيق هذا الهدف وهذا مايضر بالمصلحة العامة ضرراً بليغاً فلما يسر الله الانخراط المنشود تقدم الرجل بكتاب استقالته إلى جلالة الملك بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ فبرهن بذلك على أنه رجل دولة لايريد إلا خير بلاده وفيما يلي نص الاستقالة : —

※ كتاب الاستقالة ※

بغداد ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ الرقم ٤٠٥٧

سيدي صاحب الجلالة :

تتذكرون يامولاي أن الوزارة الحاضرة عندما اضطلعت بأعباء الحكم ، بناء على أمر جلالتكم ، كانت قد وضعت نصب عينيها هدفاً واحداً اسمى ، ألا وهو السير بالبلاد إلى الأمام حتى تتبوأ مقعدها بين الامم الحرة المستقلة

لقد مضى على الوزارة سنتان ونصف ، تمكنت في خلالها من معالجة امور حيوية كان لها أثرها في تقدم البلاد واعمارها ، وتوطيد الأمن في داخلها ، وانشاء أواصر مودة ومحبة متينة مع جيرانها وفي

(١) جريدة «الاخاء الوطني» العدد ٢٩٤ بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٢

النهاية دخولنا في عصبة الامم على اساس المساواة التامة مع جميع الدول الممثلة فيها .

إن هذه النتائج الجسيمة وخاصة تعزيز كيان المملكة ، ونيلها استقلالها التام في برهة وجيزة ما كان ليتم لولا الإرشادات الثمينة ، والجهود العظيمة الحكيمة المتمادية ، التي بذلتموها ولا زلتم تبذلونها لخير شعبكم ، وفي سبيل اعتزازه واعتلائه .

والآن ، وقد كلل الله جهود جلالتكم بالنجاح التام ، وتحققت الآمال بدخول البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وارتفع رأس الامة عالياً بين الامم ، وأضحت مقاليد حكمها بيدها تسيرها كيفما شاءت ، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في الوضع الراهن على ضوء المسؤوليات الجديدة ، التي لا يمكن لأحد أن ينكر ما سيترتب عليها من عظيم الاهمية ، بالنظر إلى المستقبل ، لذلك أرى من واجبي بعد أن أتممت المهمة التي تفضلتم ، يا مولاي ، وعهدتم بها إلي ، تلك المهمة المبينة في كتابي المؤرخ ٢٢ آذار ١٩٣٢ المرفوع إلى جلالتكم أن أتقدم بكل إخلاص وإجلال ، راجياً من جلالتكم قبول استقالتي ، شاكراً في نفس الوقت ما لقيته وزملائي من عطف ومؤازرة في معالجة الامور التي مرت علينا في مختلف الظروف والله سبحانه وتعالى نسأله أن يؤيد جلالتكم ويجعلكم دوماً سنداً وملاذاً للامة والبلاد .

العبد المخلص : نوري السعيد

* الجواب الملكي *

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، والمرقم ٤٠٥٧ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . إني لأشكركم كثيراً على ما قمتم به انتم وزملاؤكم طيلة مدة بقائكم في الحكم ، من الاعمال الجليلة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن ، ولا سيما في سبيل إيصال بلادنا المحبوبة إلى مصاف الامم الحرة المستقلة . وأني واثق من ان التاريخ سيسجلها لكم بمداد من ذهب لا تمحى مدى الدهر . وإني سأبقى ذاكراً لها بكل تقدير وإعجاب .

هذا وبناء على الاسباب التي بينتموها في كتابكم الآنف الذكر ، أطلب منكم ان تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من جمادى الثانية لسنة الف وثلاثماية وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول لسنة الف وتسعماية واثنين وثلاثين ميلاديه .

فيصل

﴿ المجلس النيابي ﴾

حل يوم اول تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ فحل معه موعد افتتاح المجلس النيابي في دورته الانتخابية الثالثة واتخذت الحكومة التدابير المقتضية لإجراء مراسيم الافتتاح حسب الطرق المألوفة وكانت الوزارة السعيدية الثانية قد استقالت من الحكم قبل التآم المجلس بأربعة أيام ولم تكن الوزارة الجديدة قد تألفت بعد فاستحضرت الوزارة المستقيلة خطاب العرش الذي القاه صاحب الجلالة في هذا الاجتماع وقد ارتؤي إبقاء رئاسة المجلس النيابي بعهدة السيد جميل المدفعي فرشحه اليها حزب العهد الحكومي وفاز بها ، أما الأعيان فقد استأنفوا انتخاب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم وفيما يلي نص :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان ، حضرات النواب !

نفتتح ، باسم الله تعالى ، مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

لقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة ، لتصل إلى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو إلى ابتهاجنا جميعاً ان هذه الجهود قد تكللت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الامم الممثلة فيها ، وأصبح كياننا السياسي معترفاً به من جميع الدول .

إن هذا الوضع الجديد لا شك في أنه حدث عظيم في تاريخ هذه البلاد السياسي ، وقد القى على عاتقنا مسؤوليات كبرى أمام العالم ، فيتحتم على جميع أفراد الامة ، حكومة وشعباً ، أن يسعى كل منهم ، بقدر المستطاع ، لتأدية ما أصبحت مملكتنا أمامه من الوجائب الخطيرة ، وبهذه المناسبة نحب أن نذكر هنا ، بالخطبة التي القيناها على وفود شعبنا الكريم يوم ٦ تشرين الأول ١٩٣٢ ، وخاصة بإشارتنا فيها إلى تلك الوجائب ، ومما يترتب على الجميع بذله من الجهود للقيام بها ، حتى نظهر للملأ اننا امة جديرة بثقة العالم ، وقادرون على أن نقوم بقسطنا من الأعمال في سبيل خدمة البشرية والتمدن ، ولاسيا في هذه البقعة المباركة من الأرض .

أيها السادة: لا نود أن تمر هذه الفرصة بدون أن نظهر ، مرة اخرى ، امتناننا العظيم للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، وحكومته ، وشعبه الكريم ، وكذلك شكرنا للامم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظهروه نحونا من نوايا حسنة ، ولرجال جميع الدول ، التي رحبت بنا ، عند دخولنا في عصبة الامم .

ونذكر أيضاً بملء السرور أن صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من الصفاء والمودة . يسرنا أن نذكر بوجه خاص أن زيارتنا صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانيـة ، في شهر نيسان الماضي ، كان لها وقع جميل في نفسنا ؛ ان الترحيب ، والحفاوة ، اللذين قابلنا بهما صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، والشعب الايراني المجيد ، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة .

إن النقاط المختلف فيها ، فيما بين العراق وسوريا ، فيما يتعلق بحدود البلدين ، قد أصدر مجلس عصبة الامم قراره بشأنها ، وبذلك فقد انتهت هذه القضية ، التي كانت سبباً لخلق بعض الصعوبات في بعض الأحيان بين البلدين العربيين المجاورين .

أيها السادة : إن الأمن ، والنظام ، مستتبان في كل مكان ، ولم تقع حادثة تستحق الذكر ، سوى قضية بارزان ، التي انتهت على ما تعلمون بتوطد نفوذ الحكومـة في تلك الجهة ، واستقرار الأمن فيها .

إن أوضاعنا المالية ، والزراعية ، حسنة ، والاعتماد العام علينا مما يدعو إلى الطمأنينة التامة

إن مستوى التثقيف في البلاد آخذ بالرقي ، وإقبال الأهلين على العلم في هذه السنة كان عظيماً وباعثاً للابتهاج

والآن وقد دخلت البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وأصبحت مقاليد حكمها بيدها ، تسيرها كيفما شاءت ، فقد أصبح من الضروري تعيين خططنا على ضوء المسؤوليات الجديـدة ، وأملنا قوي بأن الوزارة التي ستتألف قريباً ، ستأخذ بعين الاعتبار تلك المسؤوليات ، التي تتطلب عملاً متواصلا ، وتتقدم إلى مجلس الأمة بمنهاج يتضمن الخطط والمشروعات التي تنوي القيام بها في المستقبل .

وأخيراً ندعو إلى الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقكم في أعمالكم . اه [1]

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع الاعتيادي الثامن » لسنة ١٩٣٢ ص ١

الوزارة الشوكتية

كيف تكونت ؟

كان الملك فيصل الأول يعقّب سياسة خاصة في حفظ الموازنة بين القائمين على الحكم في البلاد وبين المعارضين فيها ، فكان يقرب أقطاب المعارضة حيناً ، ويبعدهم حيناً آخر ، وقد لاحظ أن وزارة نوري باشا السعيد التي تكونت في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وعدلت في يوم ١٩ تشرين الأول ١٩٣١م ، استهدفت إلى نقدات قاسية ، وتعرضت الى طعون لاذعة ، ورأى أن لا بد من إجراء تعديلات أساسية في سياسة الدولة ، اذا ما انتهت مهمة نوري باشا بدخول العراق عضواً في عصبة الامم ، فانتهز فرصة سفر جلالته الى « بارزان » ومعه وزير الداخلية ، ناجي بك شوكت ، في آب ١٩٣٢م فأعرب للوزير عن رغبته في تكوين وزارة محايدة أو مؤتلفة ، اذا ما تم انخراط العراق في عضوية عصبة الامم فتتولى حل المجلس النيابي القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد

فلما استقال نوري باشا السعيد من رئاسة الوزراء في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢م بعد أن دخل العراق عصبة الامم في اليوم الثالث من هذا الشهر تلفن الملك علي الى ناجي بك شوكت يدعوه الى تناول العشاء على مائدته مع أخيه الملك فيصل ، فلما اجتمع ناجي بك بالملكين الأخوين ، سأله الملك فيصل أن يرشح ثلاثة أشخاص لتكوين « الوزارة الجديدة » فذكر هذا له أسماء السادة ناجي السويدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وجميل المدفعي فقال الملك فيصل

« أما جميل المدفعي فان وقته لم يحن بعد ، وأما الثالث فهو ناجي شوكت »

وبعد يومين استدعى الملك فيصل ناجي شوكت الى بلاطه الملكي وقال له .

« اني قررت أن أضع ثقتي فيك لتكوين الوزارة الجديدة ، فأرجو أن تكون عند حسن ظني فيك ، وأن تجعلني أذكر دوماً أني كنت موفقاً في وضع ثقتي »

فشكر ناجي بك صاحب الجلالة على ثقته ، وعرض لجلالته استعداده لخدمة البلاد وانه سيكون وزارته من شبان محايدين فوجه اليه صاحب الجلالة هذا الكتاب :

وزيري الأفخم ناجي شوكت

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رآسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، لقد عهدنا اليكم برآسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي، في اليوم الرابع من شهر رجب، لسنة الف وثلثماية وواحد وخمسين هجرية، الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني، لسنة الف وتسعماية واثنين وثلاثين ميلادية

فيصل

وتقرر أن تؤلف «الوزارة الشوكتية» من أشخاص لم يسبق لهم أن أشغلوا المناصب الوزارية من قبل، فكان لا بد من الرجوع إلى كبار الموظفين لانتقاء الوزراء الجدد، وعلى هذاالأساس تكونت الوزارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ من :

١ – ناجي شوكت : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
٢ – نصرت الفارسي : وزيراً للمالية
٣ - جميل الوادي : وزيراً للعدلية
٤–جلال بابان : وزيراً للاقتصادوالمواصلات
٥– رشيد الخوجه : وزيراً للدفاع
٦– عبد القادر رشيد :وزيراً للخارجية
٧– عباس مهدي : وزيراً للمعارف

وتقول جريدة العهد «لسان حال حزب العهد» الصادرة في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ «ان تأليف الوزارة على هذا النحو، وهذا النمط، وعلى هذا الشكل، جعل الناس يضربون أخماساً لأسداس، فمن متفائل، إلى متشائم، إلى من يقول أن هذه الوزارة انتقاليـة وليس لها ثمة صفة أخرى ...»

منهاج الوزارة

لم تكد الوزارة الجديدة تستلم زمام الأمور حتى وضعت المنهاج الآتي نصه، وقد نشرته في الصحف الصادرة في يوم ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

بعد الاتكال على الله تعالى، واستناداً إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم الغالية، واعتماداً على معاضدة الأمة ومؤازرتها، تسلمت الوزارة مقاليد الحكم، واعتزمت السير في إدارة أمور المملكة وفقاً للمنهاج الآتي :

السياسة الخارجية

العناية التامة :

أ – بتقوية صلات الود والصداقة مع بريطانيا العظمى، بروح التحالف القائم بين المملكتين
ب– بتوطيد أواصر العلاقات الحسنةالقائمة بين العراق والدول المتحابة، وخاصةالدول المجاورة
ج– بالقيام بالواجبات المترتبة على العراق، بصفته عضواً في عصبة الامم
د – بالسعي في كل ما من شأنه تقوية الروابط الأخوية، التي تربط العراق بالبلدان العربية المجاورة، بصورة تؤدي إلى تعزيز روح الإخاء والمنافع المشتركة .

الوزارة الشوكتية

رئيس الوزراء ووزير الداخلية



ناجي شوكت



وزير المالية * نصرة الفارسي



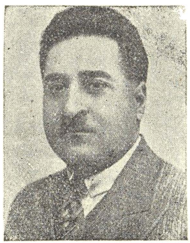
وزير العدلية * جميل الوادي



وزير الخارجية * عبد القادر رشيد



وزير الدفاع * رشيد الخوجه



وزير الاقتصاد والمواصلات * جلال بابان



وزير المعارف * عباس مهدي

السياسة الداخلية

تنظيم وتحسين الإدارة ، وترقية مستوى كفاءتها وذلك :

أ – بالنظر في تشكيلات الدولة ، وترتيب وتوزيع الوظائف ، بنسبة الحاجة اليها •

ب – باتخاذ الأساليب الكافلة لرفع مستوى كفاءة الموظفين •

ج – بتقوية المراقبة على الأعمال الرسمية ، وتفتيشها •

تنظيم ميزانية متوازنة على أساس :

أ – تحديد المصروفات الاعتيادية ، بأقل ما يمكن ، مع المحافظة على حسن القيام بالخدمات العامـة

ب – إعادة النظر في مشروع الخمس سنوات على أساس جعل منهاجه يتضمن المشاريع المثمرة الكبرى ، والعمرانية الاكثر ضرورة ونفعاً ، وتخصيص مدخولات النفط لتلك المشاريع

السعي في اتخاذ التدابير المؤدية إلى تصريف منتوجات العراق في الخارج •

النظر في إمكان تحسين طريقة جباية ضريبة المواشي – الكودة –

تحسين حالة الزراعة بصورة عامة ، ومن ذلك تنظيم الواجبات ، والحقوق ، في ما بين الزراع والعناية بتأسيس الصناعات الزراعية •

تقوية الجيش ، والنظر في أفضل الأساليب التي يجب اتخاذها لاشتراك الشعب في خدمة الدفاع الوطني .

العناية بالمعارف على أساس :

أ – توسيع التعليم الاولي ، وجعله ، اكثر انطباقاً على الحاجات المحلية .

ب – جعل مناهج التدريس كافلة لتنمية روح الاعتماد على النفس والعمل .

توسيع التدابير الصحية ، ولاسيما مكافحة الامراض .

ترقية النظام القضائي

تعديل نظام دعاوي العشائر ، بصورة تكفل ملاءمته مع أحكام القوانين العامـة ، نظراً لعادات العشائر

تنظيم شؤون العمل وتأمين حقوق العمال

الاهتمام بتحسين حالة البلديات ، بصورة عامة ، ومعاضدة أمانة العاصمـة مالياً ، لتتمكن من القيام بمشاريع عمرانية معينة لتنظيم العاصمة اهـ (١)

---

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٢٦٦٥ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢

☼ حل المجلس القائم ☼

كان نوري باشا السعيد قد جمع المجلس النيابي (الثالث) ليسند سياسته في السير بالبلاد وفق الخطط التي رسمها في منهاجه[1] فلما أسفرت تلك الخطط عن دخول العراق عضواً في عصبة الامم ، واستقالت وزارته الثانية في يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م – رغم وجود الاكثرية من النواب في حزبه – وتألفت « الوزارة الشوكتية » فكان لا بدّ من حل « مجلس نوري باشا » والشروع في انتخاب مجلس جديد، تتمثل فيه إرادة البلاد تمثيلا جديداً، فلما شعر نوري باشا بعزم « الوزارة الجديدة » على حل المجلس النيابي القائم، قصد « ديوان مجلس الوزراء » وعرض على الرئيس، ناجي شوكت ، استعداده لوضع الاكثرية النيابية الممثلة في « حزب العهد » تحت تصرفه على أن يبقى المجلس قائماً فلا يمس بالحل، ولكن فكرة الحل هذه كانت قد اختمرت وتقررت فصدرت الارادة الملكية التالية :

رقم ٧٠٧

حيث أن مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الامة في المعاهدة العراقية = البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، دون أن يتناول الاستفتاء فيما يجب تعقيبه من الخطط ، عندما تنجز قضية المعاهدة المذكورة ، التي كانت رهينة المستقبل آنذاك .

وحيث ان المعاهدة المذكورة قد دخلت الآن في حيز التنفيذ، وافتتح أمام البلاد دور – يختلف عن الدور الذي سبقه ، من حيث تطلبه سياسة مبتنية على أساس الاستقلال والمسؤولية التامين ، وكافلة لارتكاز كيان البلاد، وانكشاف رقيها في مختلف النواحي – يستلزم فهم رغائب الامة بشأنه .

وحيث أن فهم رغائب الامة يتوقف على استفتائها ، بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها، يعبرون عن تلك الرغائب ، نظراً لمقتضيات الدور المذكور

فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ال ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، بحل مجلس النواب، والبدء بانتخاب مجلس جديد

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٣٥١ هـ

فيصل   رئيس الوزراء – ناجي شوكت

---

(١) راجع منهاج « الوزارة السعيدية الاولى » على الصفحة السادسة من هذا المجلد

☼ نواب العهد يضربون ☼

وقد لوحظ أن نواب « حزب العهد » لم يحضروا الجلسة النيابية التي تليت فيها الارادة الملكية المثبت نصها أعلاه على الرغم من انتظار رئيس المجلس إياهم زهاء الساعتين، ودعوتهم إلى استماعها، الأمر الذي اضطر وزير العدليـــة إلى أن يلقي هذه الارادة على ثلاثة عشر نائباً فقط ، وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » الصادرة في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ وعدد (٢٦٥٩) :

« ومما أدى إلى تقول بعض الملاحظين هنا وهناك — وقد سمعتهم بأذني — بأن حركة الاكثرية الحزبية في إضرابها عن الحضور كانت غريبة في بابها ، فإن المجالس النيابية السابقة لم يحظ أحـد منها بأن يقضي الدورات الاربع ، أو بأن يدوم ما يشاء أن يدوم، ومع هذا كله فقد كان أعضاؤها يحضرون الجلسة ، مراعاة للقوانين ، والاصول ، وقواعد الجرأة الأدبية ، والمعاملات السياسية ، فضلا عن الاحـــترام الواجب للإرادة الملكية المقروءة في المجلس ، ولم يذكر تاريخ مجالسنا أن الاكثرية اضربت هكذا إضراب ، كما أضربت الاكثرية العهدية ، في حـين أن هذا الاضراب لاقبل له أن يأتي بأية فائدة، أو أن يغير أي تدبير، أو قضاء محتوم، لأن الإرادة الملكية تقرأ على كل حال ، وتذاع على كل حال ، سواء حضرت الاكثرية الحاكمة في السابق ، او غابت ، وسواء شاءت ، او ابت ، وان الاكثرية العهدية قد برهنت في حركتها هذه على عدم مراعاة الاصول ، وعلى قلة جرأة ادبية، لاسيا بعد أن سمعت زعيمها نفسه، يجاهر في المجلس قبل ايام قليلة، ان مهمته قد انتهت ، وانه يترك الشغل إلى آخرين حسب الاصول المرعية » (انتهى المقصود)

☼ مخصصات النواب ☼

وقد نشأت ، عن حل المجلس النيابي، مشكلة حسابية دقيقة هي : هل ان النواب يستحقون مخصصات الاجتماع كله (اي مخصصات الاشهر الاربعة عن الدورة الكاملة) أم ان لهم ان يتناولوا مخصصات ثمانية ايام فقط ، قضوها في الاجتماع ، اسوة بموظفي الدولة الذين يتقاضون قسط اليوم في مثل هذه الأحوال ؟

لهــذا صدرت الارادة الملكية في الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٢ بتأليف المحكمة العليا لتفسير المادتين (٣٥) و (٥٠) المعدلتين من القانون الاساسي ٠ والمحكمة المشار اليها تؤلف ، في مثل هذه الاحوال ، من اربعة من اعضاء مجلس الاعيان ، واربعة من اعضاء محكمة التمييز في العراق ، برئاسة رئيس مجلس الاعيان

وقد عقدت المحكمة جلستين لتفسير هــذا الغموض ، وقررت في جلستها الثانية (بأكثرية الآراء) ان يمنح النواب مخصصات المدة التي قضوها في المجلس فقط، وهي ثمانية ايام، فانتهت هذه

المشكلة على هذه الصورة، ولكنها بعثت من مرقدها في عهد «الوزارة الكيلانية الاولى» فقد نظم اربعون نائباً بياناً طعنوا فيه بمشروعية هذا القرار، لأن احد اعضاء المحكمة العليا، الذي مثل محكمة التمييز، لم يكن حاكماً ليحق له الاشتراك في المحكمة العليا، وانما كان مدوناً قانونياً في وزارة العدلية ففند هذا الطعن رئيس الوزراء الكيلاني في الجلسة الحادية والعشرين التي عقدها مجلس النواب في يوم ٣٠ مايس ١٩٣٣ مؤكداً للمجلس صحة حاكمية العضو الذي قال عنه النواب أنه فقد صفته الحاكمية بانتقاله إلى التدوين القانوني، عندما كان مشتركاً مع بقية اعضاء محكمة التمييز الذين اشتركوا في تأليف المحكمة العليا [1]

☀ بين ايران والعراق ☀

نشرنا على الصفحة (٢٢٦) من الجزء الثاني، من كتابنا هذا، نص الاتفاق المؤقت، الذي عقد بين إيران والعراق في ١١ آب ١٩٢٩، لتنظيم العلاقات بين المملكتين، وقلنا ان هـذا الاتفاق مدد أجله مرات عديدة، بقصد الاستفادة من أحكـامه، حتى تنظم هذه العلاقات بصورة دائمية

وذكرنا أثناء البحث عن «الوزارة السعيدية الثانية» ان جلالة شاه ايران، دعا جلالة الملك فيصل لزيارة طهران، وان الوفد العراقي الذي سافر مع جلالته اليها في ٢٢ نيسان ١٩٣٢ انتهز فرصة وجوده في بلاد جارته العزيزة، فبحث مع المسؤولين فيها في عقد بعض الاتفاقيات المختصة بالقضاء، وتبادل المجرمين، وتنفيذ الأحكام العدلية، وتنظيم العلاقات لسكان الحدود، وقد أسفرت المفاوضات عن التوصل إلى عقد الاتفاق الموقت الثاني في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٢ وهو عبارة عن كتاب وجهه وزير خارجية العراق إلى وزير ايران المفوض في بغداد هذا نصه :

الرقم ٧٩٧٥ — التاريخ في ٦ كانون الأول ١٩٣٢

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علماً أنه، لما كانت حكومتي متشبعة برغبـة صادقة في أن تتعاون مع الحكومة الايرانية على حفظ وتأمين الأمن، على الحدود بين المملكتين، فقد كلفتني بأن أبلغ اليكم باسمها، الأحكام الآتية، لتكون قاعدة موقتة لهذا التعاون بين البلدين :-

المادة الاولى : تعين كل من الدولتين: العراقية، والايرانية، ستة قوميسيرين من رعاياها في المناطق الآتي ذكرها، وتكون مراكز القوميسيرين كما يأتي :-

---

(١) تراجع ص ١٩١ - ٢٠٢ من «محاضر مجلس النواب» في اجتماعه غير العادي لسنة ١٩٣٣ لمعرفة المناقشة الطويلة التي دارت حول هذا الموضوع، وهي المناقشة التي ثبت فيها ان حاكم محكمة التمييز لا يفقد صفة الحاكمية اذا نقل إلى التدوين القانوني وان لم يبق حاكما

مركز القوميسيرين العراقيين	مركز القوميسيرين الإيرانيين
البصرة	المحمرة
علي الغربي [1]	فكة
بدرة	منصور آباد [2]
خانقين	قصر شيرين
حلبجه	بانه [3]
راوندوز	اشتويه

يجب على كل من الدولتين أن تخبر الدولة الأخرى حالا، بأسماء قوميسيريها، وعناوينهم، وكذلك بأي تغيير يحصل بعدئذ في هذا الشأن

المادة الثانية: يسوغ لكل قوميسير أن يوكل عنه موظفاً، أقل درجة منه لكي يقوم ذلك الموظف باتخاذ التدابير اللازمة في سبيل حل القضايا الطفيفة أو بإنباء الفريق الآخر بوقوع حادثة أو بالاجراءات السريعة، وفق المادة الثالثة، على شرط أن تجري هذه الأعمال تحت إشراف القوميسيرين أنفسهم، او بموافقتهم، ويجب على قوميسيري كل من الفريقين أن يعلموا قوميسيري الفريق الآخر بأسماء أمثال هؤلاء الموظفين، وعناوينهم

المادة الثالثة: تكون واجبات القوميسيرين كما يأتي:-

أولا - يجب عليهم أن يقوموا بكل ما في وسعهم من الوسائط، لمنع شخص واحد، أو اكثر، من الأشخاص المسلحين، أو غير المسلحين، عن تأليف عصابات لارتكاب السرقات في منطقة الحدود، وأن يقوموا أيضاً بمنعهم عن اجتياز الحدود، وعن اتيانهم أي نوع من الدعايات والتحريكات، ضد الفريق الثاني

ثانياً - حينما يطلع القوميسيرون على أن شخصاً واحداً، أو اكثر، من الأشخاص المسلحين أو غير المسلحين، قائمون باعداد الوسائل بغية النهب، والسلب، في أراضي الفريق الآخر، يجب عليهم حالا، وبدون أقل فرصة أن يخبروا الفريق الآخر بالكيفية.

ثالثاً - يجب على قوميسيري أحد الفريقين، أن يقوموا بإخبار قوميسيري الفريق الآخر، بكل حادثة نهب، أو سلب، تقع في اراضي دولتهم المتبوعة، وذلك بدون فوات أدنى فرصة إذا اعتقدوا أن المجرمين يهربون إلى الحدود، ويجب على قوميسيري الفريق الآخر، حينئذ، أن يقوموا بكل ما لديهم من الوسائط لمنع المجرمين عن اجتياز الحدود

---

(١) استعيض عن (علي الغربي) بـ (قلعة صالح)

(٢) و(٣) استعيض عن (منصور آباد) و (بانه) بـ (حسين آباد) و (توسود)

رابعاً – إذا ارتكب شخص ، أو أشخاص ، مسلحون جناية ، أو جنحة ، في أراضي أحد الفريقين ، وتمكنوا من الفرار إلى أراضي الفريق الآخر ، فعلى قوميسيري الحدود لهذا الفريق ، إذا اقتنعوا بوجود سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأن ذلك الشخص ، أو الأشخاص ، ارتكبوا جناية ، أو جنحة ، داخل حدود الفريق الآخر ، أن يوقفوا هذا الشخص ، أو الأشخاص ، إلى أن يرد على الأصول طلب باستردادهم ، وفقاً لأحكام الاتفاق الموقت لتسليم المجرمين بين العراق وإيران . وإذا لم يرد طلب الاسترداد خلال شهرين من تاريخ التوقيف ، فيجب إطلاق سراحهم

تعتبر منطقة الحدود من خط الحدود إلى مسافة ٧٥ كيلو متراً داخل أراضي كل من الفريقين

خامساً – منع تهريب الأموال من مملكة إلى مملكة أخرى

سادساً – حسم المنازعات ، والشكاوي ، والدعاوي ، التي تحدث بين سكان حدود الطرفين ، وتنفيذ القرارات المتخذة

لا يسوغ للقوميسيرين أن يقوموا بحل المنازعات المتعلقة بالحدود ، والأراضي ، والمياه ، ولا يجوز لهم أيضاً أن يتدخلوا في الشؤون السياسية للفريق الآخر ، ولا في شؤونه الداخلية

المادة الرابعة – يسوغ لقوميسيري الحدود ، أن يقوموا بحل الامور البسيطة من قبيل سرقة الحيوانات ، وغير ذلك ، بالمكاتبة ، ويسوغ لهم أيضاً ، عند الضرورة ، أن يرسلوا المدعي إلى قوميسيري حدود الفريق الآخر ، بغية إحقاق حقه ، وبصحبته أحد ممثليهم ، إذا رأوا لزوماً لذلك ، ومع كتاب يحتوي على تفاصيل القضية ، وفي هذه الحالة يكون المدعي ، والممثل المذكوران ، معفوين عن أحكام قوانين جوازات السفر الممملكتين ، ويكون المدعي مصوناً من كل توقيف ، وسجن أيضاً . وإذا تعذر حل القضية بهذه الطريقة ، ووفقاً لرغبة الطرفين ، فعندئذ يقوم قوميسيرو الحدود بحسم القضية بطريق المقابلة ، والمفاوضة الشفوية . يعين محل الاجتماع بموافقة قوميسيري الفريقين ، وللقوميسيرين أن يتخذوا طريقة في هذا الشأن تجعل وقوع الاجتماع في أراضي الفريقين بالمناوبة

المادة الخامسة – إذا تعذر على القوميسيرين حل القضية ، فيجب عليهم أن ينظموا تقريراً حول ذلك عن نسختين ، ويقدم كل من قوميسيري الفريقين تقريره إلى مراجعه العليا ، بعد التوقيع عليه ، لكي تحسم القضية بين الدولتين بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة – يجب على القوميسيرين ، حينما يريدون الذهاب إلى أراضي الفريق الآخر للاجتماع بقوميسيري هذا الفريق ، أن يخبروا هؤلاء بذلك سلفاً ، لكي يعينوا ما يقتضي تعيينه من الحرس ليرافق أولئك القوميسيرين ، عند مرورهم بأراضي الفريق الآخر ، ويجب على القوميسيرين أيضاً أن يجعلوا عدد رفقائهم عند سفرهم بأقل حد ضروري ، وأن يسلكوا الطريق التي قد وافق عليها الطرفان قبلا .

المادة السابعة — تطبق أحكام هذا الاتفاق الموقت من اليوم ، ويبقى نافذاً لمدة ستة اشهر ، ويقوم القوميسيرون بمباشرة أعمالهم بعد مضي ١٥ يوماً على تاريخه .

تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احترامي

وزير الخارجية للحكومة العراقية = عبد القادر رشيد

صاحب المعالي حضرة السيد باقر خان كاظمي

الوزير المفوض ، والمندوب فوق العادة ، لصاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران — بغداد

وقد تلقت «وزارة الخارجية العراقية» من معالي « وزير ايران المفوض » كتاباً بنص الاتفاق المذكور

❊ بين العراق والافغان ❊

كان الملك فيصل الأول ينتهز كل فرصة مناسبة الاعراب عن رغبته في توثيق عرى المحبة والإخاء بين مملكته « العراقية » وسائر الدول الشرقية والاسلامية ، وقد ازدادت هذه الرغبة عندما قررت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩م إدخال العراق عضواً في « عصبة الامم » إذا ما حلت سنة ١٩٣٢ ميلادية ، ولما تألفت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠م تبودل بين جلالة ملك الأفغان وبين جلالته هذان الكتابان :

كابل في ٨ شوال ١٣٤٨

أخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، صاحب الجلالة الملك فيصل

إن العلائق والروابط الاسلامية التي ، من حسن الحظ ، كانت موجودة بين شعبي الافغاني العزيز ، وبين شعبكم النجيب ، منذ زمن قديم ، تمكنني من إظهار إحساسي الصميم ، وابراد حبي العلني إلى ذلك الأخ العزيز ، وتلك الامة النجيبة .

لقد عرفني صاحب السمو آقا عبدالواحد خان ، والسلطان احمد خان ، بما تفضلتم به من البيانات الحبية الصميمية الموجهة إلى أخيكم والامة الأفغانية ، لذلك فإني اقدم إلى جلالتكم وشعبكم النجيب تشكراتي الصميمية ومحبة شعبي العزيز .

من الواضح أن الدولة الافغانية التي تشارك اخواتها بالشعائر الاسلامية ، تحمل لها الاحساس الصميمي ، وتتمنى تقدمها الديني والدنيوي ، وتطلب إلى الله الكريم أن يجعل الملل الاسلامية مرفهة ، سعيدة ، شريفة في أنظار الامم المتقدمة في الحياة ، وختاماً أسأل الله الرحيم ان ينعم على جلالتكم بالصحة والعافية .

صديقكم الحميم محمد نادر شاه(١)

بغداد في ٢ ذي القعدة ١٣٤٨ الموافق ٣١ مارت ١٩٣٠

اخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، حضرة صاحب الجلالة نادر شاه

---

(١) جريدة العالم العربي العدد ١٨٦٢ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٠

اتقدم إلى جلالة اخي بالشكر الخالص على الكتاب الرقيق الذي تكرم بإرساله إلي، والذي كان له في نفسي اثره الجميل .

لا شك في ان الروابط التي تربط بلادينا قديمة العهد ، وهي مرتكزة في قلوب ابناء شعبينا الاسلاميين الصميمين، وانه لمن اجل امانينا ان نرى الشعب الأفغاني الشقيق ممتعاً تحت ظل مليكه الحميم بجميع اسباب السكينة والتقدم والسعادة .

إن سرورنا لعظيم كلما نسمع بازدياد موفقيات الأخ العزيز وانتباه الشعب الافغاني النبيل إلى تبوء مركزه الممتاز بين الامم فنسأل الله عز وجل ان يحقق أماني الشعوب الاسلامية بجمع كلمتها، وإعلاء شأنها ، وأن يسبغ على جلالة الاخ اسباب الصحة التامة والرفاه الدائم

صديقكم الحميم — فيصل [1]

ثم جرت مفاوضات طويلة ايام « الوزارة السعيدية الثانية » لعقد معاهـدة يعترف فيها كل من الطرفين « العراق والافغان » بالآخر فتكللت هذه المفاوضات بالنجاح في ايام « الوزارة الشوكتية » وتوصل الطرفان إلى عقد هذه المعاهدة :

لما كان كل من:

صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك الافغان

راغبين في تأسيس اواصر الصداقة، وحسن التفاهم بين بلديهما، فقد عينا لهذا الغرض مندوبين عنهما ، وهما :

عن جلالة ملك العراق

فخامة توفيق بك السويدي، الوزير المفوض، والمندوب فوق العادة للعراق في ايران (طهران)

وعن جلالة ملك افغانستان

فخامة السردارشير احمد خان ، سفير افغانستان في ايران (طهران)

اللذين بعد ان بلغ كل منهما الآخر اوراق تفويضه ، فوجدت صحيحة ، وطبق الاصول ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى — يعترف كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، باستقلال الفريق الآخر ، ويصرح بعزمه على إقامة سلم دائم ، وصداقة ابدية ، بين المملكتين .

المادة الثانية — يتفق الفريقان، المتعاقدان ، الساميان ، على تأسيس علاقتهما الدبلوماسية ، والقنصلية ، على أساس القانون الدولي العام ، ويتفقان على أن يتمتع الممثلون الدبلوماسيون ، والقنصليون ، لكل منهما في أراضي الآخر ، بالمعاملة المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولي العام

« ١ » جريدة العالم العربي العدد ١٨٦٢ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٠

المادة الثالثة — تبرم هذه المعاهدة ، ويجري تبادل وثائق الابرام بأسرع ما يمكن في طهران

وتصديقا لهذا وقع المفاوضان في هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها

كتبت بالافرنسية عن نسختين في طهران في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٢

توفيق السويدي   شير أحمد

وتتضمن هذه المعاهدة — على إيجازها — ثلاثة بنود خطيرة :

١— اعتراف كل من الحكومتين « العراقية والافغانية » بالأخرى ، وتأييد كل منهما استقلال الأخرى ، وإيجاد الصلات الحسنة الصحيحة بين هاتين المملكتين

٢— تعيين السفراء ، والقناصل ، من قبل الحكومتين ، في المملكة الاخرى .

٣— موافقة الحكومتين على توقيع هذه المعاهدة ، بعد نجازها من قبل سفيري المملكتين في طهران ، بصفتهما ممثلين للحكومة العراقية والافغانية .

وقد صادق مجلس النواب العراقي على هذه المعاهدة في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٣ بدون مناقشة . كما صادق عليها مجلس الاعيان في جلسته التاسعة المنعقدة في يوم ١٣ أيار من هذه السنة بالاجماع

✵ حوادث ومقررات ✵

١— لما يئس رئيس حزب العهد ، نوري السعيد ، من حمل رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ، على عدم التعرض للمجلس النيابي القائم بالحل وصدرت الارادة الملكية بحله في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م عقد « حزب العهد » المذكور اجتماعاً في اليوم العاشر من هذا الشهر قرر فيه رفع عريضة إلى جلالة الملك حول عدم مشروعية هذا الحل ، وفوض الى رئيسه ، نوري باشا ، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وكانت سكرتارية « عصبة الامم » دعت ممثلا عن الحكومة العراقية للنظر في العرائض التي رفعها التياريون الى العصبة المذكورة حول مصيرهم ، فلم تجد الوزارة غير نوري السعيد كفوءاً للقيام بهذه المهمة[1] فلما قبل السعيد المهمة المذكورة ، تلاشت فكرة مناوءة «حزب العهد» لـ«الوزارة الشوكتية»

٢—صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ باسناد منصب «وزير العراق المفوض والمندوب فرق العادة في لندن الى جعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع في «الوزارة السعيدية الثانية»

«١» هذا هو نص القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢م :

بناء على البرقية المؤرخة في ١٢/١١/١٩٣٢ الواردة الى رئاسة الوزراء من سكرتارية عصبة الامم المتضمنة الأخبار عن ان مجلس العصبة سينظر في بعض العرائض الواردة اليه من جماعة من الآثوريين ، وكذلك في قضية الحدود العراقية—السورية قرر ايفاد فخامة نوري باشا السعيد الى جنيف ليكون ممثلا عن العراق في مجلس عصبة الامم اثناء البحث في القضيتين المذكورتين ويدافع وجهة نظر الحكومة العراقية بشأنهما حسب التعليمات التي يصدرها وزير الخارجية على اساس مقررات الحكومة العراقية السابقة » اه

٣- وصل الى بغداد في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢م سمو الأمير عبد الله ، أمير شرقي الأردن ، لزيارة جلالة الملك فيصل زيارة قصيرة ، وعاد الى عمان في اليوم ٢٢ من هذا الشهر ، مشيعاً بمثل ما استقبل به من الولاء والاحترام

٤- زار بغداد في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ م ، زيارة رسمية ، وزير خارجية ايران ، فروغي خان ، فاستقبل استقبالا فخماً ، وعاد الى بلاده بعد يومين ، مشيعاً بالاجلال والاحترام

٥- سافر وزير الدفاع ، رشيد الخوجة باجازة قصيرة إلى سورية فصدرت الارادة الملكية في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢م بأن يقوم وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، بمنصب وزارة الدفاع وكالة مدة تغيب الوزير الاصيل عن العراق

٦- قصد الملك فيصل العتبات المقدسة في كربلا والنجف يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦م وعرج منها على أبي صخير ، والشامية والديوانية ، والحلة ، وعاد إلى العاصمة في يوم٣ كانون الاول

٧- وصل إلى بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣م سمو خديوي مصر السابق ، عباس حلمي ، فأنزله الملك فيصل بضيافته وبعد أن زار سموه مدن العراق الرئيسية ، والمراقد المقدسة فيه غادر البلاد في يوم ٢٦ من الشهر المذكور

٨- ووصل اليها في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٣٣م وزير الطيران البريطاني ، اللورد لوندندري لتفتيش القوات البريطانية الجوية في العراق ، وبعد أن تجول في أنحاء الموصل والبصرة عاد الى بلاده

٩- صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ناجي شوكت ، مدة تغيب وزير الخارجية ، عبد القادر رشيد ، عن العراق في مهمة قرانه في سورية

❋ حول حرس المطارات ❋

تنص الفقرة الرابعة من ملحق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية - الانكليزية على ان :

« يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية ، وفقاً لأحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر » إه

فلما تألفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الأول ١٩٣٢ تأليف لجنة من وزراء الخارجية ، والعدلية ، والدفاع ، للنظر في مسئلة تأليف حرس المطارات ، ورفع تقرير عنها » إه

وفيما كانت اللجنة الوزارية تدقق في أضابير وزارة الدفاع المتعلقة بموضوع حرس المطارات عثرت على « محاضر جلسات معقودة بين السلطات العراقية والسلطات البريطانية في أزمنة مختلفة وقد ادرج في المحاضر الشروط المتعلقة بتأليف حرس المطارات، ويظهر ان هذه الشروط قد اتفق عليها الطرفان عدا القليل منها لا يزال غير مبتوت فيه، ولدى اطلاع اللجنة على تلك الشروط ، وجدت أن المقصود جعل قوة حرس المطارات أشبه شيء بقوات الليفي ، وبتعبير آخر جعلها قوة بريطانية صرفة ، وليس لها من الصفة العراقية إلا الاسم فقط ،خلافاً للمبدأ الأساسي الوارد في الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة . . . وعثرت اللجنة على إشارة إلى كتاب مؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من نوري باشا رئيس الوزراء آنئذ الى السر فرنسيس همفريز المعتمد السامي . . . فوجدته في خزانة مجلس الوزراء محفوظاً مع الكتب السرية الاخرى [1] لقد احتوى هذا الكتاب على جميع الشروط الأساسية المتعلقة بتأليف قوة حرس المطارات ولم يترك مجالا لمستزيد ، والشروط الموضوعة في محاضر الجلسات ، التي أشير إليها آنفاً كلها مستندة إليه ، باستثناء قليل منها » [2]

وقد نشأت مشكلة من جراء العثور على الكتاب المذكور وهي هل تعتبر الحكومة العراقية ملزمة به أم لا تعتبر ؟ وبعد مفاوضات طويلة ارتؤي «انه لا مناص للحكومة العراقية من الاعتراف بالكتاب المذكور » بعد تحوير الشروط الواردة فيه من دون إخلال بالتعهد الوارد في الكتاب ، على أن يتم ذلك بتشريع ، وأن يكون هذا التشريع إما بقانون يعرض على مجلس الامة ، واما بمرسوم لا يتطلب تصديقه من المجلس نظراً للمادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي [3]

وقد انتهت أيام «الوزارة الشوكتية» ولم يبت في هذا الموضوع وبقيت معلقة إلى تاريخ صدور هذا الكتاب في طبعته الثانية

❋ الانتخابات النيابية الجديدة ❋

نصت المادة الأربعون من « القانون الأساسي العراقي » على أنه :

« إذا حل المجلس – مجلس النواب – يجب أن يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ الحل . . . الخ »

ولما كانت الارادة الملكية قد صدرت في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ م بحل مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة السعيدية الاولى » أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الالوية بالشروع في الانتخابات اللازمة للمجلس الجديد ، معينة لها اليوم العاشر من شهر كانون الأول لسنة

---

(١) نشرنا هذا الكتاب على الص ٢٥ من هذا المجلد من كتابنا

[٢] من تقرير اللجنة الوزارية لحرس المطارات

[٣] ويجب عرضها – المراسيم – جميعاً على مجلس الأمة في اول اجتماع عدا ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الأمة . . . الخ » – الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي –

١٩٣٢ م للبدء بذلك ، فبوشر فيها في جو مشبع بالهدوء والسكينة ، حتى أن معظم الاهلين كانوا لا يسمعون عنها شيئاً . وتقول جريدة « الأخبار » البغدادية بصدد هذه الانتخابات .

« ان التجارب قد أثبتت بأن الشعب لا يستطيع أن يخوض غمار هذا الجدال على نحو ما يخوضه الشعب في البلاد الدستورية الحرة في العالم . وليس الذنب ذنب الامة إنما الوضع السياسي في العراق جعل الانتخابات تدار بتلك الطرق التي ضج منها الوطنيون »[1]

وكانت في العراق يومئذ ثلاثة أحزاب سياسية قائمة وهي :

أ- حزب العهد ب- حزب الاخاء الوطني ج - الحزب الوطني

أما « حزب العهد » الذي يرأسه نوري باشا السعيد فكان حزبا برلمانياً زال من الوجود بزوال وزارة نوري السعيد ، وحل مجلس النواب الذي جاءت به تلك الوزارة ، فلم يكن له أي تأثير في سير الانتخابات الجديدة ، ومع ذلك فقد تعهد رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ، لرئيس الحزب المذكور ، نوري السعيد ، بأن يسند أصحابه المقربين في الانتخابات المذكورة

وأما « حزب الاخاء » فإنه اشترك في الانتخابات الجديدة ، وفاز مرشحوه -إلا القليل منهم- بالنيابة فوزاً مذكوراً ، حتى إذا انتهت الانتخابات ، اتخذ الحزب القرار التالي في يوم ٨ شباط ١٩٣٣م

« قررت اللجنة العليا لحزب الاخاء الوطني ، في جلستها المنعقدة في يوم الاربعاء المصادف ٨ شباط ١٩٣٣ اعتبار المرشحين من قبل الحزب ، والمنتمين من الذين تم انتخابهم ، ممثلين للحزب عند التئام المجلس النيابي . أما الخطة التي سيسير عليها الحزب تجاه الاحوال الحاضرة فستقرر عند اجتماع هيأة الحزب النيابية بأعضاء اللجنة العليا في بغداد ، وتنشر ببيان يصدر في هذا الشأن »[2]

المعتمد العام - ي . الهاشمي

وأما « الحزب الوطني » المعروف بتطرفه الشديد فإنه كان قد قرر الاشتراك في الانتخابات ، موضوعة البحث ، ورشح الاشخاص الذين يمكن أن ينالوا ثقة الناخبين ، وتأييد الحكومة ، فحصل اعتراض على البعض منهم ، ولا سيما الاستاذ فهمي المدرس ، الذي كان قد اتهم بالطعن في الذات الملكية ، وأبعد إلى كركوك ، ولكن الحزب أصر على أن يكون فهمي من بين مرشحيه وما لبث أن انشق ، فقال فريق بالمقاطعة ، وقال آخر بالاشتراك ، وقد استقال من أعضاء الحزب البارزين السادة . عبد الغفور البدري ، صاحب جريدة الاستقلال ، والمحامي علي محمود الشيخ علي ، والوجيه سعيد الحاج ثابت الموصلي فكانوا نوابا في المجلس الجديد ، وتبودل بين « معتمد الحزب العام » وبين « رئاسة مجلس الوزراء » الكتابان التاليان اللذان كانا سبباً مباشراً لمقاطعة « الحزب الوطني » للانتخاب :

---

[١] جريدة « الاخبار » العدد ٢٤٤ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٣٣

[٢] جريدة « الاخبار » العدد ٢٤٦ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٣

« كتاب الحزب »

الرقم ٥٩٥ التاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣

إلى فخامة رئيس الوزراء المحترم

يا صاحب الفخامة

من المعلوم لدى فخامتكم أن الانتخابات النيابية حق مكتسب تتمتع به كل أمة جاهدت في سبيل حريتها وحصلت على الدستور . والشعب العراقي جاهد كسائر الشعوب المجاهدة فضحى في سبيل هذا الحق أعظم تضحية حتى حصل على الدستور . غير أن الانتخابات السابقة لم تكن لها صبغة شرعية لهيمنة السياسة الانتدابية عليها . أما الآن والبلاد — على ما يقال — دخلت في عهد المسؤولية والاستقلال التامين فلم يبق عذر للتذرع بتلك الاساليب . والحزب الوطني العراقي نبه إلى ذلك أكثر من مرة ولم يظهر شيء مما يدل على حصول فرق بين العهدين لذلك اضطر الحزب إلى أن يطلب من الوزارة بصفتها وزارة دستورية مسؤولة إنجاز المواد الآتي بيانها :

١— اطلاق الحرية للحزب بفتح الفروع في المواقع التي يرى الحزب ضرورة تأليفها طبقاً لأحكام النظام . وفسح المجال لممارسة أعماله السياسية وعقد الاجتماعات العامة في مراكز الحزب وفروعه إلى غير ذلك مما خوله إياه القانون والنظام .

٢— إطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل إبداء رأيه في شأن الانتخابات وبيان ما لو وقع شيء من التلاعب فيها والضرب على أيدي المتلاعبين

٣ - إلغاء قانون الدعايات المضرة المهيمن على الحريات هيمنة رهيبة

و إذا لم تنجز الحكومة الطلبات الآنفة الذكر فالحزب لا يعترف بشروعية الانتخابات وما يترتب عليها من الأعمال

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « المعتمد العام »

جواب الحكومة

الرقم : الرقم ١٠٧ التاريخ في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٣

صاحب المعالي المعتمد العام للحزب الوطني العراقي المحترم

إشارة لكتابكم المرقم ٥٩٥ المؤرخ في ٨—١—١٩٣٣ والموجه إلى فخامة رئيس الوزراء أمرني صاحب الفخامة أن أجيب على كتاب معاليكم المشار إليه بما يأتي :

١— يود فخامته أن يعلم بصورة واضحة ماذا يقصد معاليكم بتعبير (على ما يقال) الوارد في الجملة التي تبتدئ بقولكم (أما الآن والبلاد الخ . .) ! هل معنى ذلك انكم غير معتقدين بدخول العراق في عهد جديد ، عهد المسؤولية والاستقلال التامين ، ويرغب فخامته أن يعلم ما هي

معالي الاستقلال والمسؤولية في نظركم ؟

٢- أما عن طلب معاليكم الأول (أي إطلاق الحرية لفتح الفروع للحزب الخ . .) فإن صاحب الفخامة يؤكد لمعاليكم أن الحكومة سائرة وفق مقتضيات أحكام القانون في هذا الباب، وهي غير مستعدة للتنازل عن حقوقها القانونية ، كما انها ترى من الضروري أن تعطي ما عليها من المسؤولية العامة في هذا الموضوع ؛ ما تستحقه من الأهمية .

٣- وأما عن طلب معاليكم الثاني (أي إطلاق حرية الصحافة الخ . . .) فصاحب الفخامة مسرور أن يؤكد لكم أن الصحافة في هذه البلاد حرة ، ضمن دائرة القانون ، ومن البديهي أنه لاتوجد حرية مطلقة في العالم، كما ان من الامور المعلومة أن الوزارة الحالية، منذ تأليفها لحد الآن ، لم تعطل أية صحيفة من الصحف ، فبماذا يفسر معاليكم ذلك ؟

٤- وأما عن (الانتخابات) فإن صاحب الفخامة يؤكد لكم أنها تسير الآن بالحرية ، التي تستلزمها الاحكام القانونية ، وحيث انه لم يقع فيها لحد الآن أي تلاعب – كما هو واضح من نفس كتاب معاليكم – فلا يرى فخامته حاجة لعمل شيء في هذا الخصوص ، ولا شك في أن الحكومة ستضرب على أيدي من قد يتلاعب بالانتخابات إذا تحقق لديها ذلك .

٥- واما عن طلب معاليكم الثالث (اي إلغاء قانون الدعايات المضرة) فإن طلبكم هذا يتعلق بقانون من قوانين البلاد ، ولا يدري فخامته كيف يستطاع إلغاء حكمه حالا ، كما هو مقتضى طلبكم ، فهل يمكن ان يلغى قانون بأمر إداري ؟

وبهذه المناسبة يرغب فخامة رئيس الوزراء في معرفة ما إذا كانت طلبات معاليكم، المبحوث عنها ، مستندة إلى قرار صادر من هيأة الحزب الإدارية ، وإذا كان كذلك فهل ان هذا القرار صدر بالاتفاق أو بالاكثرية ، ومهما تكن كيفية صدور القرار ، هل يرى معاليكم ان من صلاحية الهيأة المشار إليها ان تقرر (عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات . . . الخ)

وبصفته أحد العراقيين – قبل كل شيء – فإن فخامة رئيس الوزراء يود ان يعلم هل في نية معاليكم – فيما لو وافقت الحكومة على طلباتكم – نشر منهاج واضح ، ومعين ، تدخلون بموجبه الانتخابات . وهل لا ترون ان مصلحة البلاد العامة تقضي ان يكون الخوض في الشؤون العامة بصراحة كافية ؟

وبعد كل ما تقدم ، إذا كنتم لا تعترفون بشرعية الانتخابات ، فإن جريانها وفق القانون ، واطمئنان أغلبية الشعب الساحقة من ذلك ، يكفيان الحكومة ، ويجعلانها في وضع لا تضيره أقوال مجردة .

وختاماً يود فخامة رئيس الوزراء أن يصرح أن المجال مفتوح امام كل فرد من الشعب العراقي

الكريم لأن يبدي آراءه واجتهاداته ، بكل حرية ، وصراحة ، ولكن بشرط ان لا يتجاوز الحدود القانونية ، ولا يظن فخامته ان هناك من يناقش هذه القاعدة الأساسية العامة .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سكرتير مجلس الوزراء

❋ حزب الحكومة ❋

لم تؤلف « الوزارة الشوكتية » حزباً سياسياً لها على نحو ما فعلته « الوزارات السابقة » غير انها لما اتمت االانتخابات النيابية الجديدة الفت كتلة تستند إليها في تمشية أعمالها في البرلمان ، دعتها « الكتلة البرلمانية » وكان عدد أعضاء الكتلة (٧٢) نائباً فما كادت الوزارة ترتطم بأول معارضة في المجلس النيابي ، الذي جاءت به ، حتى انفضوا عنها ، تاركيها لقمة سائغة في فم المعارضة

❋ افتتاح المجلس الجديد ❋

أصدر جلالة الملك فيصل إرادته السنية بدعوة المجلس النيابي « الجديد » إلى الاجتماع في دورة غير اعتيادية اعتباراً من يوم الاربعاء ثامن آذار ١٩٣٣ فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، حسب المراسيم المعتادة وبعد أن استمع النواب والأعيان « خطاب العرش » انتخب السيد جميل المدفعي رئيساً لمجلس النواب ، وانتخب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان وهذا هو :—

❋ خطاب العرش ❋

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هـذا كل خير وتوفيق .

ان العهد الجديد ، الذي دخلته بلادنا العزيزة على أثر تبوئها كرسياً في عصبة الأمم ، واستقلالها استقلالا تاماً ، ألقى علينا مسؤوليات وأعباء جديدة ، تستلزم السير بها على نهج تؤخذ فيه بنظر الاعتبار تلك المسؤوليات والاعباء .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة ، وحلّ مجلس النواب السابق ، واجري الانتخاب الجديد ، لكي تعرب الامة عن رأيها في النهج المذكور ، وفيما أذاعته الوزارة الحاضرة من اسس اعتزمت السير عليها في إدارة شؤون البلاد ، وقد تم الانتخاب ، وأسفر عن ثقة الامة بكم ، تلك الثقة التي لنا كل الأمل بأنكم ستحققونها .

ايها السادة

من بواعث الارتياح ، ان صلاتنا الودية والصميمية مع الدول الأجنبية ، وخاصة الدول المجاورة ، مستمرة على أحسن وجـه ، وان حكومتنا ساعية لتعزيزها ، كما انها مهتمة في كل ما من شأنه

تقوية الروابط الأخوية ، التي تربط العراق بالبلاد العربية الاخرى .

ويسرنا في هـذا الصدد أن نخبركم اننا قبلنا الدعوة التي وجهها الينا حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، لزيارة جلالته في بحر الصيف القادم ، ولا شك في أن هذه الدعوة ، التي جاءت عـلى اثر التحالف الوثيق المعقود بيننا ، لهي دليل آخر على ارتباط مملكتينا بروابط الود والصداقة المتينة .

ان مناسباتنا مع جارتنا ايران وإن كانت جارية على أحسن ما يرام ، بفضل ما هو سائد بين المملكتين من التفاهم الحسن ، والصداقة الاكيدة ، غير أن هذه المناسبات لم تنظم لحد الآن إلا بالاتفاق الموقت المؤرخ في ١١ آب ١٩٢٩ الذي مدد اجله لستة أشهر اخرى ، ولما كانت هناك رغبة متقابلة في تنظيم هذه المناسبات بعهود دائمة وشاملة ، فستبدأ المفاوضة بين الحكومتين لعقد ماهو لازم من المعاهدات ، والاتفاقيات ، وأملنا وطيد بأن تسفر المفاوضات عن تفاهم واتفاق تامين

إن الوضع الجديد ، الذي أصبحت عليه البلاد ، يتطلب التوسع في تأسيس العلاقات المباشرة مع الدول الاجنبية ، وأن حكومتنا قائمة بما يلزم لذلك ، بقدر ما تسمح به الوضعية المالية .

ان الازمة الاقتصادية المستحوذة على العالم قد امتد تأثيرها إلى بلادنا . إلا ان ذلك لم يكن - ولله الحمد - بدرجة تجعلنا نعاني ما تعانيه سائر البلاد من الضيق المالي الشديد، ويسرنا ان هناك بوادر تبعث على التفاؤل من المستقبل . هذا وان حكومتنا باذلة جهدها في أن تتقدم إلى مجلسكم في القريب العاجل بميزانية متوازنة .

يعلم حضراتكم ان قانون الأعمال الرئيسية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ ، قد عين ما يجب القيام به من الأعمال العمرانية إلى نهاية سنة ١٩٣٥ . إن من أهم تلك الاعمال، مشروع الحبانية، الذي اصبحت نتائج مناقصته قيد الدرس والتدقيق، ومشروع الغرّاف الذي في النية الإسراع في إنجازه، وتنوي حكومتنا إعادة النظر في القانون المذكور، بقصد جعله محققاً لمشاريع عمرانية اخرى، اكثر ضرورة وفائدة ، كمشروع « النكارات » ومشروعي خزان قزلرباط ، وإحياء نهر الاسحاقي . وسوف تقدم اليكم لائحة بتعديل القانون السالف ذكره تحقيقاً لذلك القصد .

إن من أهم الامور التي تعتني بها حكومتنا تقوية الجيش ، بصورة يضمن للبلاد تعزيز كيانها بين الامم . ولسنا نشك في ان حضراتكم تقدرون ما لهذا الأمر من أهمية كبيرة وتؤازرون حكومتنا في المشروع الذي تتقدم به اليكم في هذا الشأن .

إن حكومتنا ساعية في تحسين حالة المعارف ، والإدارة ، والقضاء ، والصحة ، والزراعة ، وتنظيم شؤون العمل ، وسترفع إلى حضراتكم في الوقت اللازم اللوائح القانونية تأميناً لهـذه الأغراض .

انــا واثقون من انـكم ستعالجون كل هذه الامور بحكمة وروية، واخيراً ندعو إلى الله تعالى أن يوفقكم لاداء المهام المودعة اليكم ، وأن يكلل أعمالكم بالنجاح التام[1]

﴿ المناقشة حول خطاب العرش ﴾

جرت العادة في الحكومات النيابية أن يسمح للنواب والأعيان بالكلام على سياسة الدولة العامـة ، عند المناقشة على العريضة الجوابية على خطاب العرش ، وعند الشروع بالمذاكرة حول الميزانية العامة .

ولمـا عقدت الجلسة الثانية للمجلس النيابي الذي جمعته « الوزارة الشوكتية » في يوم الخميس الموافق ١٦ آذار ١٩٣٣ وضعت العريضة الجوابية على خطاب العرش ، المتقـدم نصه ، موضع المذاكرة ، فأخذ المعارضون يناقشون سياسة الدولة ومما قاله زعيم المعارضة (الهاشمي باشا) :

« وجدت في مقدمة خطاب العرش بأن البلاد العزيزة قد دخلت عهداً جديداً، وأنها بعد تبوئها كرسياً في عصبة الامم ، أصبحت مستقلة استقلالا تاما ، ثم نظرت إلى حالة بلادنا في الماضي ، وما هي عليه في الوقت الحاضر ، فألفيت أن الإدارة التي كانت مشتركة في المسؤولية بين الانتداب ، والأماني الوطنية ، هي لا تزال على وضعها ، وان اكثر القوانين التي سنت لأجـل تنفيذ تلك المسؤولية المشتركة بما تضمنتها من تطمين آمال الدولة البريطانية ، هي لا تزال على وضعها الحاضر ، ووجدت أن الأسلحة الصارمة ، التي جردت لأجل الحصول على تصديق هذه البلاد للمعاهدة ، التي أعتقد شخصياً انها جائرة ، هي لا تزال مسلطة ، وأعني بتلك الأسلحة القوانـين الاستثنائية ، بما فيها من حرمان للحريات المنصوص عليها في القانون الاساسي ، والممنوعات التي لا يقرها الدستور ، فلما وجدت بشارة العهد الجديد ، وحصول البلاد على الاستقلال ، فكرت في مثل هذه الامور ، ووددت لو أن الوزارة أشارت بشيء من الصراحة إلى الإسراع بتبديل هذه الأوضاع »[2]

وقال السيد عبدالمهدي ، نائب المنتفق :

« تعرض خطاب العرش واستطرق إلى الازمة الاقتصادية العالمية ، زاعماً بأن ما يعانيه العراق من ويلات هـذه الازمة أقل مما تعانيه الاقطار الاخرى . وكل من يعرف العراق أو تغلغل بين طبقاته ورأى ما يعانيه الاهلون من ضيق وضنك ، وما جرته عليهم هذه الازمة ، لا يوافق المسؤولين على زعمهم هذا »[3]

وقد هزّ خطاب الهاشمي والخطب التي القاها المعارضون في هذه الجلسة « الوزارة الشوكتية »

---

(١) محاضر مجلس الاعيان [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣] ص ١-٢

(٢) محاضر مجلس النواب في الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣ [ص ٦]

(٣) المصدر نفسه ص ٧

هزأً عنيفاً ، وحاول رئيس الوزراء أن يرد وزملاؤه الوزراء على المعارضين فلم يسمعوا منهم غير قارص الكلام .

﴿ استقالة الوزارة ﴾

كان حل المجلس النيابي ، الذي أجرت « الوزارة السعيدية الاولى » انتخاباته في النصف الثاني من سنة ١٩٣٠م ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتمثل فيه إرادة الامة تمثيلا صحيحاً ، على قدر الامكان ، من جملة الاهداف التي كان الملك فيصل الاول يرمي اليها من تكوين « الوزارة الشوكتية » في يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢م .

وكان رئيس الوزراء ، السيد ناجي شوكت ، قد تعهد للملك فيصل بإجراء تعديلات اساسية على اعضاء وزارته ، بعد أن يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ؛ فلما أنجزت الوزارة الانتخابات ، موضوعة البحث ، اعرب الملك فيصل لرئيس الوزراء عن رغبته في أن يشرك معه في المسؤولية الوزارية كلا من السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمت سليمان ، ورستم حيدر ، قبل ان يلتئم « مجلس النواب الجديد » لتستطيع الوزارة أن تجابه المجلس بعناصر مشهود لها بالكفاءة وبُعد النظر ، فرد الرئيس على صاحب الجلالة انه يرى ان يفسح المجال امام جلالته لتكوين وزارة جديدة تحقق رغباته السامية[1] فقال الملك أنه لا يرى رئيساً صالحاً للوزارة في « الظروف الراهنة » غير أحد شخصين : ناجي شوكت أو رشيد عالي الكيلاني فإذا أصر الأول على التخلي عن المسؤولية ، فلا مناص من أن يكون وزيراً للداخلية في وزارة يؤلفها الثاني .

والواقع ان الملك فيصل كان يؤثر وزارة يؤلفها السيد رشيد عالي الكيلاني ، أحد اقطاب حزب الإخاء الوطني ، الحزب الذي لعب دوراً خطيراً في شجب الاعمال التي قامت بها الوزارتان السعيديتان الاولى والثانية بين ٢٣ آذار ١٩٣٠ و٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م على أن يشترك في عضويتها السادة ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وغيرهم من الشخصيات التي لها وزنها في الحقل السياسي فلم ير السيد ناجي شوكت مناصاً من التخلي عن رئاسة مجلس الوزراء ، كما انه رفض التعاون مع وزارة يؤلفها الإخائيون فرفع إلى جلالة الملك كتاب استقالته الآتي وهو :

﴿ كتاب استقالة الوزارة ﴾

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي

إن العمل المتواصل ، الذي استلزمته النتائج المترتبة على تطور البلاد السياسي ، والاتعاب التي

---

(١) في الكتاب الذي بعث به الملك فيصل إلى رئيس وزرائه المستقيل عبارة صريحة عن سرور صاحب الجلالة بهذه الاستقالة « لكي يفسح له المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن »

سببتها لي شخصياً الجهود المبذولة للحصول على الثمرات المنتظرة من تلك النتائج ، قد أدت إلى انحطاط في صحتي ، وضعف في قواي ، بصورة لا اشعر معها انني اكون مطمئناً من استطاعتي على اداء الواجب ، وأنا في رئاسة الحكم .

لذلك وحيث أن الامور قد اكتسبت استقراراً يؤمل معه الخير للبلاد ، وتمت الانتخابات النيابية بكل هدوء وسلام ، ووضعت الامة ثقتها في مجلسها الجديد ، الذي باشر أعماله ، الأمر الذي يجعلني مطمئن البال من الوضعية العامة ، ومن سير امور الدولة على أحسن الوجوه ، تحت ظل جلالتكم ، وهذا هو الهدف الأسمى الذي أتوخاه ، فإني أرى من واجبي أن اترك موقع المسؤولية لينفسح مجال العمل لغيري ، من رجال هذه البلاد العزيزة ، لهذا أتشرف برفع استقالتي من رئاسة الحكومة إلى سدتكم الملكية ، شاكراً لجلالتكم الثقة والمعاضدة العظيمتين اللتين اوليتموني ، وزملائي ، إياهما طيلة مدة تضلعي بأعباء الحكم ، ومؤكداً الاخلاص الذي كان ولم يزل اساس أعمالي في خدمة جلالتكم والامة العراقية اطال الله بقاء جلالتكم سيدي المعظم .

العبد المخلص — ناجي شوكت

❋ الجواب الملكي على كتاب الاستقالة ❋

الرقم ج / ١٣٨

عزيزي ناجي بك شوكت

أظهر سروري العظيم بقولي ، انكم وزملاؤكم قمتم في بحر مدة مسؤوليتكم ، بكل ما يتطلبه الوطن منكم ، من إخلاص ، وصدق ، مما يجعلني أن اضاعف آمالي في مستقبل هذه البلاد ، ورجالها ، واخلاصهم .

انني آسف على أخذي كتابكم المؤرخ في ١٨ آذار ١٩٣٣ الناطق برغبتكم في التخلي عن مسؤولية الحكم ، لكي تفسحوا لي المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن ، ولا يسعني إلا أن اشكركم على عملكم هذا النبيل ، واتمنى أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ، إلى ان يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثون ميلادية

فيصل

الوزارة الكيلانية الاولى

نوطئة

كان السبب الرئيسي لاستقالة « الوزارة الشوكتية » رغبة الملك فيصل الأول في أن تتبوء الحكم في البلاد وزارة قومية تستطيع أن تدير شؤون المملكة ، ولاسيما اثناء غياب جلالته في زيارته إلى انكلترا .

وكان رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، قد نال ثقة سيد البلاد ، وعطفه الخاص ، مدة اشتغاله كرئيس ديوان ملكي ، فلما استقالت « الوزارة الشوكتية » في يوم ١٨ آذار ١٩٣٣ كلف الملك رشيداً بتأليف الوزارة الجديدة على شرط أن يتعاون والسيدين نوري السعيد ، ورستم حيدر ، فلم يشأ الكيلاني أن يرد إرادة الملك فيصل .

ورشيد عالي علم من أعلام القانون في العراق ، وهو أحد مؤسسي « حزب الإخاء الوطني » الحزب الذي ناهض « وزارة نوري السعيد » وطعن في الانتخابات التي أجرتها ، وعارض معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وانتقد القوانين الاستثنائية التي استنتها تلك الوزارة انتقاداً مراً على نحو ما ذكرناه في الفصول المتقدمة ، وقد عين رئيساً للديوان الملكي في يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٢ أثناء وجود « الوزارة السعيدية الثانية » في دست الحكم ، فلما استقالت هذه الوزارة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ وتألفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ احتفظ بمنصبه في « الديوان الملكي » فلما استقالت هذه الوزارة في ١٨ مارت ١٩٣٣ تلقى الامر الملكي التالي في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٤ هج و٢٠ مارت ١٩٣٣م :

كتاب التوجيه الملكي

رقم ٧٦

وزيري الأفخم رشيد عالي

بناء على استقالة فخامة ناجي شوكت من منصب رئاسة الوزراء ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية الموافق لليوم العشرين من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

فيصل

الوزارة الكيلانية الاولى

(امام الصفحة ٢١٢)

رئيس مجلس الوزراء



رشيد عالي الكيلاني



وزير الداخلية * حكمة سليمان



وزير المالية * ياسين الهاشمي



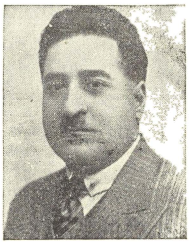
وزير العدلية * محمد زكي البصري



وزير الخارجية * نوري السعيد



وزير الاقتصاد والمواصلات * رستم حيدر



وزير الدفاع * جلال بابان



وزير المعارف * السيد عبد المهدي

※ هيأة الوزارة ※

وفي اليوم نفسه « ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣م » تكوّنت « الوزارة الكيلانية الاولى » على هذا النحو :

١- رشيد عالي الكيلاني : رئيساً لمجلس الوزراء
٢- حكمت سليمان : وزيراً للداخلية
٣- ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤- محمد زكي : وزيراً للعدلية
٥- نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٦- جلال بابان : وزيراً للدفاع
٧- رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٨- السيد عبدالمهدي : وزيراً للمعارف

وقد ضمت هـــذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزارات ، وخمسة من الاخائيين ، ووزيرين من « العهديين » ووزيراً واحداً من الكتلة التي كونتها « وزارة السيد ناجي شوكت » .

※ اول كلمة لرئيس الوزراء ※

كانت أول كلمة فـــاه بها رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، في حفلة الاستيزار هي قوله :

« تلي الآن على مسامعكم مرسوم جلالة مولاي الملك المعظم ، الذي يشرفني فيـــه بثقته الغالية ، ويدعوني إلى تأليف الوزارة الجديدة ، وحمل أعباء المسؤولية في إدارة البلاد . ويسرني كثيراً أن أرفع شكري الجزيل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على هذا العطف السامي ، الذي شملني به ، ولقد عزمنا متوكلين على الله أن نعمل مع زملائي على تحقيق اماني البلاد ، وتقدمها مادياً وأدبياً . ولي وطيد الامل أن جميع موظفي الدولة ، كبارهم وصغارهم ، سيؤازرونني في مهمتي ويقومون بواجبهم المفروض عليهم خير قيام ، وأسأل الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعاً في أعمالنا لخدمة الامة والبلاد » اه [1]

※ منهاج الوزارة ※

للإخائيين مواقف في الدفاع عن حقوق العراق معروفـــة ، فقد عارضوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وحملوا الشعب على استنكارها ، ومقاومة عاقديها ، بكل وسيلة ممكنة حتى أنهم أبرقوا إلى « عصبة الامم » يقولون : ان الشعب العراقي يرفض هذه المعاهدة ، ويرفض الدخول في « عصبة الامم » على أساس هذه المعاهـــدة ، فلما صارت الوزارة اليهم في ٢٠ مارت ١٩٣٣م ، كان عليهم أن يوفقوا بين هذه الوعود ، وبين « احترام العهود » ومن جملتها المعاهـــدة المذكورة التي اكتسبت صيغتها التشريعية .

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٧٦٩) بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٩٣٣

أعدت « الوزارة الكيلانية » ، منهاجها ، وتطرّقت إلى قضية « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » فقالت في المنهاج الذي أعدته : انها تسعى إلى تعديلها بما يطمن المصالح العراقية . فلما عرض هذا المنهاج على جلالة الملك للموافقة على نشره ، رأى جلالته ان يستمزج رأي « السفير البريطاني » في الموضوع على سبيل المجاملة، أو الاحتياط فما كاد السفير يطلع على الفقرة المختصةبالسياسة الخارجية، حتى اضطرب ، واحتج عليها ، بدعوى انه يخشى أن يفسر الناس هـذه الفقرة إرتضاء الحكومة البريطانية ، وموافقتها على تعديل المعاهدة ، في حين أن حبر المعاهدة لم يجف بعد ، وأنه ليس من الصحيح أن توجه الانظار إلى أمثال هذه الامور ، التي لا توافق الحكومة الانكليزية عليهـا بصورة مطلقة

وأعاد صاحب الجلالة المنهاج الوزاري إلى رئيس الوزراء ، ليعيد النظر فيه ، فأجمـع الوزراء على وجوب التخلي عن الحكم ، إذا لم يؤخذ بوجهة نظرهم ، فلما فوتح الملك بالأمر ، بُهت فجمع الوزراء وذاكرهم في الموضوع ومما قاله

ان الاقطار العربية تنظر إلى العراق نظرة إكبار واجـلال ، لأن ساسته يتناسون الضغائن والاحقاد ، عندما تدعوهم مصلحة الوطن إلى الاشتراك في إدارة دفة شؤونه فبماذا تفسر استقالة الوزارة ؟

ثم قال جلالته : انه لا يقبل بهذه الاستقالة ، وانه مستعد لترك المسؤولية ، والتنازل عـن العرش ، لأن ساسة المملكة لم يتفهموا أفكاره إلى ذلك الحين .

فلما رأى الوزراء احتدام الملك ، واصراره على وجوب احتفاظهم بمناصبهم ، انسحبوا إلى محل إلى زاوية من البلاط وتداولوا في موضوع الاستقالة ، وموقف الملك منها ، فاستقر الرأي على أن يلمح إلى فكرة تعديل المعاهدة تلميحاً ، فوضعت هذه الفقرة (احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الأماني الوطنية) وهكذا انتهت هـذه الأزمة ووافق البلاط والسفير على نشر المنهاج المعدل ، وهذا نصه كما القاه رئيس الوزراء في جلسة المجلس النيابي الخامسة المنعقدة في يوم ٢٧ مارت سنة ١٩٣٣م :

﴿ نص المنهاج ﴾

إن أهم ما تستهدفه الوزارة في إدارة شؤون الدولة :

١- القيام بتقوية صلات المودة، والصداقة، مع كافة الدول الأجنبية، واحترام العهود الدولية، والسعي لتحقيق الأماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة .

٢- العناية بإنهاض الامة ، وتحسين حالتها الأدبية ، والاجتماعية بـ :

(أ) إعادة النظر في القوانين الاستثنائية ، لتوسيع المجال لممارسة الحريات الدستورية، وتسهيل

قيام الأحزاب ، والجمعيات ، بأعمالها الوطنية ، والتهذيبية .

(ب) الاهتمام بوقاية الشعب من الأمراض الاجتماعية ، ومن التبذير ، والاسراف ، ومراقبة الأوضاع ، والمظاهر المؤثرة على الأخلاق العامة ، مراقبة شديدة .

(ج) إحلال الاختصاص ، والكفاءة ، في وظائف الدولة ، محلها الأول ، والسير على اساس ممارسة الموظفين العراقيين السلطة والمسؤولية التامتين ، وفق مقتضيات التطور الحاضر .

(د) العمل على تخفيف الأزمة الإقتصادية ، بتحسين المنتوجات ، وتنقيص نفقات الانتاج ، بتخفيف بعض الضرائب ، والرسوم ، والسعي لتنزيل تكاليف النقل ، والتسلم ، وتسهيل التصدير ، والاسراع بتأليف المصرف الزراعي ، لمساعدة الزراع ، من ناحيـة التسليف ، ولتجهيز الوسائط والآلات بشروط مناسبة .

جعل اليانصيب في العراق باسم الدولة ، ولمنافع تهذيبية ، وصحية .

(هـ) سن قانون لإدارة القرى ، والجماعات ، تكون من أهم مراميه تنشيط العمل ، وتقديم الاسعافات الابتدائية ، وتنظيم المساكن ، على اسس صحية .

تعديل قانون دعاوي العشائر ، والاسراع في إصدار قانون واجبات الزراع .

وكذلك تهتم الوزارة بـ :

(أ) القيام بالإحصاء العام ، وما يتطلبه من التشكيلات المؤقتة ، والدائمة ، وانجاز التشريع المتعلق بشؤون العمل والعمال .

(ب) تحسين حالة البلاد الصحية بتزييد عدد المستوصفات ، والأطباء ، في الأرياف ، وبتجفيف المستنقعات المحيطة بالمدن ، والقرى ، والقصبات ، تدريجياً ، وبمكافحة الامراض السارية ، بصورة فعالة ، وبتأسيس دور للاستشفاء في الأماكن المناسبة

(ج) الاسراع بإنجـاز المشاريع العمرانية ، واستثمار الموارد الطبيعية ، وتنشيط الصناعات الوطنية ، وترويج منتوجاتها ، وصيانة ثروة البلاد ، والتوفـير في نفقات الدولة ، وتقوية التفتيش المالي ، والإسراع في اعمال تسوية الاراضي

(د) تقوية الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتوسيع الادعاء العام ، والتفتيش القضائي ، وتنظيم التحقيق القضائي على اسس أضمن لتنفيذ القوانين ، وتنظيم شؤون المحاماة ، والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، وإصلاح القوانين بجعلها ملائمة لحاجات البلاد ، والتطور الحالي

تخفيض رسوم المحاكم والطابو

(هـ) تقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية

(و) رفع مستوى التهذيب في المدارس الثانوية والعالية ، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي ،

والاهتمام بترقية المدارس الصناعية، وتزييد الكفايات العلمية، والفنية، بزيادة البعثات العلمية، وفتح المدارس القروية، ومدرستي الهندسة والزراعة، والعناية بمكافحة الامية، وتقوية الكشافة بتوسيع تشكيلاتها

(ز) إصلاح دائرة الزراعة، وانشاء حقول زراعية على أساس حاجات المملكة الضرورية، والقيام بتجارب لايجاد صناعات زراعية، تستند إلى المنتوجات المتوفرة، والاعتناء بتربية المواشي وتحسين اجناسها، وبالغابات، وتكثير الاشجار المثمرة، والعناية بتحسين التبغ، والتمور، والقيام بالارشاد العملي في الحقول، والمزارع، ومراقبة سير الزراعة الحديثة فيها، ومكافحة الآفات الزراعية

(ح) اصلاح دوائر الاوقاف، وتنظيم امورها ومواردها اه [1]

* المناقشة حول المنهاج *

وعدَّ بعض النواب كلمة « احترام العهود » تراجعاً في سياسة الاخائيين فأسمعوهم قارص الكلام:

قال نائب الكوت علي محمود الشيخ علي :

ان فخامة الهاشمي يعتقد بأن المعاهدة العراقية هي جائرة، وكذلك حزبه يعتقد بهذا الاعتقاد، ونجده الآن يتعاقد ويتعاون مع عاقدي تلك المعاهدة الجائرة، فلا أدري كيف حصل هذا اللقاح في المبادىء. وهل أن عاقدي المعاهدة سحبوا فخامته إلى جانبهم، أم أن فخامته سحبهم إلى جانبه ؟ إلى أن قال :

« سمعنا كثيراً من أقوال الرجال الذين كانوا يبحثون بالأمس عن المعاهدة، وعن تعديلها، ويشكون من المطارات، والقيود العسكرية الموجودة في المعاهدة، ونريد اليوم أن نسمع من هؤلاء الرجال، الذين أصبحوا وزراء مسؤولين، رأيهم فيما كانوا يقولونه بالأمس . . . فإن قضية المعاهدة وقضية تعديلها، هي القضية الأساسية التي يهتم فيها الشعب العراقي، وكذلك المزاحمات التي تحصل بين رجال السياسة في العراق، انما يستغلونها باسم المعاهدة وقضيتها، وهذه القضية المهمة لم نر شيئاً عنها في المنهاج » [2]

وقال ناجي شوكت رئيس « الوزارة الشوكتية » ونائب لواء بغداد :

هل ان الوزارة الحاضرة تحترم المعاهدة البريطانية، فإذا كانت تحترم المعاهدة البريطانية كيف يأتلف هذا التعبير مع بيانات فخامة الهاشمي في الجلسة السابقة من انها معاهدة جائرة ويفهم من عبارة احترام العهود الدولية، احترام المعاهدة الجائرة »

---

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣] ص ٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٣١

إلى أن قال : « واني أطلب من الوزراء ، ولاسيما من فخامة رئيس الوزراء ، وفخامة ياسين الهاشمي، اللذين كانا معتمدين لحزب الاخاء، وكانا يتبعان السياسة السلبية ضد المعاهدة، أن لا يخفوا شيئاً عن الشعب العراقي ، وأرجو أن يبينوا سياستهم فيما يختص بالمعاهدة بصورة صريحة » (١)

وقال نائب الحلة « مصطفى عاصم » :

وفي هذا المنهاج يقول — القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية — ومن الجملة حكومة بريطانيا التي عقدنا معها المعاهدة الأخيرة ، التي سماها ياسين الهاشمي جائرة ، فما أعلم كيف يؤلف بين أقواله التي بيَّنها في هذا المجلس ، من أن المعاهدة جائرة ، وبين احترام العهود التي من جملتها المعاهدة العراقية — البريطانية ؟ وكان فخامة الهاشمي منذ ثلاث سنوات — على طول — يبدي آراءه بخصوص تنفيذها ، ورفضها ، وحتى انه سحب برقية إلى عصبة الامم ، بأن المعاهدة هي جائرة، ومغايرة ، وتمس بحقوق العراقيين، وتضغط على حرياتهم، فلا اعلم بعد كل ما قيل ويقال كيف يؤلف بين أقواله التي قالها في الجلسة السابقة ، وبين الاقوال التي قالها الآن ؟ » (٢)

ولو أردنا أن نحصي جميع الأقوال ، لضاق بنا المقام ، ولا سيما واننا على ثقـة من أن معظم النواب لم يكونوا واقفين على المباحثات التي دارت بين البلاط وهيأة الوزارة ، وبينها وبين السفير البريطاني حول المنهاج ، لهـذا اكتفينا باقتباس ما اقتبسناه من أقوالهم ، لنقتبس شيئاً من أقوال الوزراء أنفسهم .

قال وزير المالية ياسين الهاشمي :

« شعرت بأن المتكلمين المحترمين يشكون، بعض الشك، في مسالك رجال هذا الشعب. فإني أود في موقفي هذا أن اوضح بكل صراحة، وبالشجاعة التي يتطلبها مني فخامة ناجي شوكت، عن موقفي الشخصي ، وموقف الوزارة ، من البيانات التي سبق أن صرحنا بها في الاجتماعات السابقة ، بأن الكراسي لا تنتزع بوجه من الوجوه العقائد التي نحن سائرون لتحقيقها » إهـ (٣)

وأعقبه رئيس الوزراء فقال :

« ليست معاهدة سنة ١٩٣٠ هي أقصى آمالنا ، وليس من المعقول أن لا يطمح رجال البلاد، ولا يطالبوا بأقصى أماني البلاد ، ولكن هذا لا يعني أن عهداً قطع على يد مجلس الامة ، لاينفذ، كما تحترم جميع العهود الدولية ، وعلى المسؤولين من رجال الدولة أن يستهدفوا المرحلة القصوى ، وأن يسيروا لتحقيقها حسبما تقتضيه المصلحة العامة » إهـ (٤)

---

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣] ص ٣٤
(٢) المصدر نفسه ص ٣٥
(٣) المصدر نفسه ص ٣٤
(٤) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣] ص ٤٢

وأخيراً وضع اقتراح بالاكتفاء بالمذاكرة ، فقبل ، وانتهى الجدال حول المنهاج الوزاري .

﴿ موقف الحزب الوطني ﴾

اما « الحزب الوطني » الذي كان قد تآخى مع « حزب الاخاء » لمعارضة « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠» فإنه مضافاً إلى كونه لم يشترك مع الوزراء الإخائيين عندما توسدوا الحكم في ٢٠ مارت ١٩٣٣ ، فإنه انفصل عن « حزب الإخاء » بعد أن صارت الوزارة اليه ، وأخذ يعقب سياسته السلبية ، التي تمشى عليها خلال عشر سنوات كاملات ، ثم ما لبث ان شرع في مناوءة سياسة الإخائيين ، ويطعن في مبادئهم ، ولا أدل على ذلك من البيان الذي اذاعه في يوم ٩ حزيران وهو البيان الذي سننشره في موضع آخر .

وفي الوقت نفسه فإن السيد مولود مخلص « أحد اعضاء الحزب الوطني » نشر في يوم ٣ مايس من سنة ١٩٣٣ البيان الآتي نصه :

﴿ بيان ﴾

يتساءلون كثيراً ، في الداخل والخارج ، عن مصير « وثيقة التآخي » المعروفة لدى الخاص والعام ، والتي اهتدى بنورها الحزبان ، واتفقا على بنودها ، ووقفا جنباً لجنب في معارضتهما للمعاهدة ، والقوانين الجائرة ، وقد كنت أظن انهم في غنى عن هذا التساؤل ، بعد أن استبان ما كان مكتوماً ، وظهر ما كان محتجباً ، (يقولون الحرّ تكفيه الإشارة) . . .

أما وقد كثر التساؤل والإلحاح ، فلم نرَ بداً من أن نصدع بالحق ، على ضوء الصراحة التي تحلّى بها « الحزب الوطني » في أعماله ، فإلى الرأي العام تلك الوثيقة بنصها وحرفها :

١ً – ان المعاهدة فاسدة ، وجائرة ، يجب تعديلها .

٢ً – ان المجلس الحالي يجب أن يحل ، لأنه لا يمثل البلاد .

٣ً – ان الوزارة التي تؤلف ، يجب أن تعمل على الاساسين : الأول والثاني .

تم الاتفاق بين ممثلي « حزب الاخاء الوطني » و« الحزب الوطني » على أن يوحدوا جهودهم ، للوصول إلى الأسس الثلاثة المدرجة أعلاه ، تنفيذاً لأسس كتلة الاخاء الوطني

٢٢=٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ توفيق السويدي

الهاشمي . رشيد عالي . حكمت سليمان . جعفر أبو التمن . مولود مخلص . محمود رامز . إﻫ

١ً – أما حلّ المجلس ، والانتخابات ، فالحزب الوطني قاطع الانتخاب ، وعدّه غير مشروع ، لأسباب نشرها في بياناته ، وأعتقد ان قد قدّر الحزب ، وأنصفه ، كل من له ذرّة من الشرف ، والانصاف ، والذمة ، لهذه الأمة التعيسة ، التي أصبحت فريسة للأجانب ، ومن والاهم . والتي

أضحت محرومة من القوت ، وعرضة لمختلف الامراض ، المادية ، والمعنوية ، تنتابها ، وتفتك بها ، فتكاً ذريعاً . يتنعم طائفة منها بالخيرات ، فتسرح ، وتمرح ، غير ملتفتة إلى ما يحيق بالشعب ، من مصائب ، وويلات

٢- الوزارة الكيلانية التي أكثريتها من الاخائيين ، وفيها عميدهم ، الهاشمي ، جاءت إلى دست الحكم كالوزارات التي سبقتها . وهي مخالفة للاصول الدستورية ، وعلى غير الاسس التي تعاهدوا عليها معنا (أي مع الحزب الوطني) بمقتضى الوثيقة المشروحة أعلاه ، والتي لا تقبل التلاعب والانكار ، وتناسوا الاحتجاجات التي رفعت منا ، ومنهم ، بصورة مشتركة ، ومنفردة ، إلى المقام الاعلى ، وعصبة الامم ، وغيرهم . والتي تتضمن التظلم ، والشكوى ، من المعاهدات الجائرة ، التي جعلوها في منهجهم من جملة العهود التي يجب احترامها

٣- ان هذه الأساليب هي التي تجعل الشعب في ارتياب ، وتزيل الثقة من رجال يتظاهرون باسمه ، ويتوسم فيهم الخير ، وغير خاف ان الثقة فوق كل شيء.

٤- فإني بصفتي أحد مؤسسي « الحزب الوطني » أصرح للرأي العام ، أن الحزب الوطني في حل مما تحتمه وثيقة التآخي ، لأن « حزب الاخاء » هو الذي خرق احكامها ، وخرج على أسسها ، وهو الذي عاهد الله والوطن على اتباعها ، وتحقيق ما تنطوي عليه من مبادىء . . .

وسيثابر « الحزب الوطني » معتمداً على الله ، ومستمداً المعونة من الشعب العراقي الكريم ، في خدمته اللامة العراقية ، بصورة خاصة ، وللعرب عامة ، مهما كلف ذلك أعضاءه من التضحيات ، تحقيقاً للعهود التي قطعها على نفسه وما النصر إلا من عند الله

٣ مايس سنة ١٩٣٣ — مولود مخلص

﴿ مقررات وزارية وحوادث مختلفة ﴾

١- كانت « الوزارات المتعاقبة » عطلت عدداً كبيراً من الصحف ، والمجلات ، مما عدَّه المعارضون اضطهاداً للحريات ، التي كفلها القانون الاساسي للبلاد ، فلما استوى « الإخائيون » على اريكة الحكم في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣ اتخذوا القرار الآتي :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢ / ٣ / ١٩٣٣ الافراج عن جميع الصحف المعطلة — وكان عددها ٢٥ صحيفة — والسماح لها باستئناف الصدور ، فعلى أرباب الصحف ، التي يشملها هذا القرار ، مراجعة مكتب المطبوعات ، واتمام المعاملات القانونية اللازمة لإصدار صحفهم . اه

٢- وكان « الإخائيون » قد تشكوا مراراً من منع المتصرفين تأليف الفروع المشروعة للأحزاب السياسية الكبرى ، فلما صار الحكم اليهم ، أصدرت وزارة الداخلية الكتاب الآتي:

إلى كافة المتصرفين

تود هذه الوزارة أن تبين لكم بأنها تتمسك بالقوانين، وتحترم أنظمة الأحزاب، والجمعيات، المصادق عليها من قبلها، وعليه يجب السماح لتلك الأحزاب والجمعيات بتطبيق ما نصت عليه أنظمتها .

٣- وكانوا قد استنكروا كثيراً بعض القوانين الاستثنائية، التي وضعتها الوزارتان السعيديتان الأولى والثانية لتخفيف المعارضة، فلما تألفت الوزارة منهم، عهدوا إلى « وزارة العدلية » أن تدرس، وتدقق، في قانوني المطبوعات، والدعاية المضرة، وتأتي بما يلائم الوضع الجديد، الذي دخلت فيه الدولة العراقية، وذلك بإعداد لائحة قانونية لتعديل « قانون المطبوعات رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢ » تعديلا يتفق وخطة الوزارة المعلنة في منهاجها، والغاء « قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ » وقد أقر المجلس النيابي قانون الغاء قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ في جلسته السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٢١ أيار سنة ١٩٣٣، كما أقر قانوناً جديداً للمطبوعات في جلسته الخامسة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٣ .

٤- أراد بعض المثقفين إحياء ذكرى « الثورة العراقية الكبرى » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣ فألف « نقابة » تتصل بزعماء الثورة، وتكاتب الجهات اللازمة، وتعد المنهاج المقتضي للاحتفال.

وبعد أن تقرر أن يكون هذا الإحياء في « قصبة الرميثة » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣م، حيث اطلقت العيارة الاولى، احتج بعض رؤساء العشائر، الذين هم من قادة تلك الحركة، وممن ضحى بأعز ما لديه في سبيلها، على إقامة هذا الاحتفال، بدعوى أن القائمين به لم يأخذوا موافقتهم، وأن هناك أيادي تلعب من وراء ستار، لاستغلال هذه الحركة، والاضرار بصالح العروبة والوطن، فأصدرت الوزارة أوامرها بمنع الاجتماع، مهما كلف الأمر .

وقيل في الأوساط : ان احتجاج الزعماء، على إقامة هذا الاحتفال، كان مدبراً، دبرته الوزارة نفسها ومع هذا فقد ذهب القائمون بهذه الحركة، ومن لف لفهم، إلى موطن الثورة، وحاولوا أن يؤدوا « رسالتهم القومية » فوقع بينهم وبعض « أنصار الحكومة » نزاع كاد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، واضطرت الحكومة إلى تأجيله حفظاً للأمن ومنعاً للدس .

☼ العروبة في الميزان ☼

نشر الاستاذ « عبد الرزاق الحصّان » في اوائل عام ١٩٣٣ رسالة عنوانها « العروبة في الميزان » غمز فيها قناة الاكثرية الشيعية في العراق، واعتبرها من بقايا الساسانيين القدماء، واتهم بعض المدرسين الشيعيين، في المدارس الاميرية، بالأتهم للفرس، مما عده الغيارى على المصلحة العامة اعتداء في غير محله .

وقد بقي الكتاب مهملا في المكتبات، دون أن يراجع عليه أحد، شأن الكتب التي لاتلفت اليها الأنظار، أو لا تهواها النفوس؛ ولكن ما كاد أحد ادباء الشيعة يطلع عليه، وينشر مقالا في الرد عليه حتى تشوشت الاذهان في طول الفرات، وجنوبي العراق.

أما الحكومة فقد عالجت الموضوع بحكمة وسداد فأوعزت إلى «الادعاء العام» بتقديم صاحب الكتاب إلى المحاكمة، لينال ما يستحقه عن عمله، فقضت المحكمة بإدانته، والحكم عليه بالحبس، ولكن ذلك لم يفت في عضد القائمين بالحركة، فاسترسلوا في الاحتجاج، وأمطروا الدوائر الحكومية وابلا من برقيات الاستنكار، ووقعت في النجف، وكربلاء، والحلة، والكوفة، والكاظمية، حوادث أسف لها المخلصون، وهاجم فريق من أهل «النجف» مستودعاً للسلاح في القضاء، واطلق المسجونين، فسارعت «حكومة بغداد» إلى تزييد قوات الشرطة هناك، لحفظ الأمن، وأوفدت متصرف لواء كربلاء «السيد محمود أديب» إلى علماء النجف، وادبائها، ليفهمهم أن الحكومة مهتمة في الأمر، ومتخذة أشد التدابير اللازمة لمنع نشر أمثال هذه الكتب في المستقبل، وعلى هذا هدأت الأفكار، وعاد المضربون إلى مزاولة أعمالهم، وصودر الكتاب من الاسواق ومن المكتبات[1]

---

(١) كان العلامة الاكبر الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، بذل مجهوداً عظيما في إطفاء الفتنة التي نجمت عن نشر كتاب الحصان، وقد شكره الملك فيصل الأول على موقفه هذا بكتاب شخصي مطول، فرجونا سماحة الشيخ أن يوافينا بهذا الكتاب للنشر فتفضل علينا بهذا الجواب وهو:

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

عزيزي الأديب الالمعي الشريف الحسني زادت حسناته ودامت بركاته

وردني كتابك بخصوص كتاب المرحوم فيصل على اثر اطفائنا، بتوفيقه تعالى، ثائرة فتنة الحصان التي أضربت النجف فيها اربعة أو خمسة ايام، وعطلت الأعمال، واغلقت الاسواق، وسرى إلى لواء الحلة، والديوانية، وجميع ضواحيها. وكان فيصل متهيئاً للسفر إلى لندن فلم يستطع النزوح عن العراق، وهو في أشد الاضطراب. وكان متصرف كربلاء، محمود اديب، والقائم مقام المرحوم سيد جعفر حمندي، فتوجه المتصرف مع رشاشين وما عنده من الشرطة إلى النجف لقمع الفتنة، واطفاء النائرة، فازداد هياج النجفيين وحاصروه، هو والشرطة في السراي، يريدون الفتك به. فاستغاث حمندي بالمرحوم السيد أبو الحسن، فأرسل ولده مع المرحوم الجواهري، والسيد محمد علي، والجزائري، وغيرهم، فلم تهدأ الجماهير، بل زاد حماسهم وهوساتهم حول السراي، بأسلحتهم النارية. وكنت محتجبا في داري، وامرت أن لاتفتح الباب لأحد فتسلقوا الجدران من بيوت الجيران: حمندي، وعبدالرزاق شمسة، وبقية الموظفين، يبكون بكاء الثواكل، ويصرخون احقن دماءنا فليس لها سواك، والا فسنقتل جميعاً، ويعود جيش الاحتلال في الحال، فخرجت إلى الصحن ظهراً، ووقفت في مرتفع، وأمرت الناس بالهدوء، فتراجعت الجماهير عن السراي، ووعدتهم ان اصعد المنبر عصراً واخطب، فسكنوا، وامتلأ الصحن عصراً واستمرت الخطبة إلى غروب الشمس، وما انحدرت من المنبر حتى فتحت الاسواق، وعادت المياه لمجاريها، وجاءني محمود أديب ليلا شاكراً، ورجع إلى كربلاء صبحها، وكتب لي الملك فيصل كتاباً مفصلا يشكرني فيه، وسافر بعد يوم او يومين، وقد مضى على الحادثة عشرون سنة تحقيقاً، وكنت محتفظاً بالكتاب، ولكن طول المدة، وتقلب

ونشر الاستاذ « السيد محمد صادق الصدر » في تلك الآونة كتاباً سماه « الشيعة » استند فيه إلى كتب « أهل السنة » وهاجم أحد الكتاب المصريين ، الذين كانوا أساؤوا إلى الشيعة ، في بعض كتاباتهم ، فهيج كتابه خواطر «أهل السنة» وجعل الصحف «المتطرفة» تنتهز هذه الفرصة للدس والوقيعة ، فاضطر عميد الحزب الوطني (وهو شيعي) إلى نشر البيان الآتي بعد أن بلغ التوتر بين الطائفتين المسلمتين « أهل السنة وشيعة علي بن ابي طالب » حد الخطر ، وهذا نص بيان الحزب المذكور :

❋ بيان من الحزب الوطني ❋

ما وضعت الحرب العامة اوزارها إلا امتشق الشعب العراقي حسامه ، وخاض غمار الحرب ثانية ، مع أعظم دولة في العالم ، وهو منهوك القوى ، لا طاقة له بأن يتحرك ، أو يتململ ، لما انتابه من خسائر في الأنفس ، والأموال ، في الحروب العالمية .

حارب الاحتلال حرباً كانت لها روعتها في تاريخ الامم الضعيفة ، فلم يعز عليه مال ، ولا ولد ، لاعتقاده بأن الموت خير من حياة الذل والاستعباد. ولكن الطالع أبى إلا ان تكون عاقبة أمره ، بعد تلكم الضحايا ، أسوأ مما كانت قبلها . فقد تقيد بماهدات ، واتفاقات ، وضمانات ، لم يتقيد بمثلها من ذي قبل .

وشر من ذلك ، أن تتفرق صفوفه ، بعد أن كانت كالبنيان المرصوص ، وتنقسم كلمته ، بعد أن كانت لا تقبل التجزئة والانقسام ، على اختلاف الطوائف ، والعناصر ، والمذاهب ، والأديان ، وتلك هي الغاية التي يتمناها من لا يروقه صفاء الود بين ابناء الامة ، وحنان بعضهم على بعض ، وهذا هو السلاح القاتل الذي يصوبه الشعب إلى قلبه ، وينتحر به ولات حين مناص .

إن المدافع ، والدبابات ، والطيارات ، والأساطيل ، والمدرعات ، لا تحقق الفوز في المعامع ، إذا لم تعضدها الوحدة بين أفراد الامة ، على اختلاف طبقاتها ، ونزعاتها ، والصفوف المتراصة ، والعقيدة الراسخة .

وإذا ما تحققت الوحدة ، وهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها ، فالنصر حليفها ، بدون شك ، ولا ريب فـ (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) .

الاسفار ، والانتقال من دار إلى دار ، أوجب ذهولي عنه ، وعهدي به في اوراق المدرسة ، ويحتاج الفحص إلى فراغ وقت يعسر علي حالا ، ولا أدري موجود هو أو تالف ، وعلى كل فاني اترقب حصول فرصة للبحث عنه ، وإذا وجدته لم اتأخر عن ارساله عيناً او صورة ان شاء الله وارى من واجبي مساعدتكم من كل ناحية على مساعيكم المشكورة ، ومؤلفاتكم النافعة ، زاد الله في نشاطكم وتوفيقكم ، وبارك الله فيكم ولا برحتم مؤيدين بدعاء .

النجف الاشرف سلخ صفر الخير سنة ١٣٧٢ محمد الحسين آل كاشف الغطاء

والآن ، والعراق في اشد الحاجة إلى جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف ، ليزيح عنه ، ولو بعض الشيء ، ما أصابه من جور ، و إجحاف ؛ وفي طلائع الشتات ، تلوح في افق العراق لتعكير الصفو على أبنائه ، ومن ورائها شبح مخوف ، يحاول تمزيق شمل الوحدة ، لا سمح الله ، فإن من الناس من راح يقلب صحائف التاريخ ، ويبحث عن روايات عبثت فيها أهـواء السياسة ، أو تحكمت في مضامينها العاطفة ، فتخللها الشيء الكثير من الافراط ، والتفريط ، والشذوذ ، وتتخذ منها ذريعة المتنافرين الأخوين. وان منهم من أراد أن يبحث في اختلاف الفقهاء ، في مسائل لم تكن من اصول الدين ، ولا هي ركن من أركان الايمان ، أو مبدأ من مبادىء الشريعة الاسلامية ، دواعي للجدل والخصام بين المسلمين ، واشغال الرأي العام بما هم في غنى عنه ، لاسيما والبلاد في محنتها ، والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها ، يئنون مما هم فيه من عذاب الوضع السياسي الذي لو اصيب به غيرهم ، لما هجعوا ، ولكانوا يداً واحدة على من يريد بهم سوءاً .

وهذه الامم أمامنا تستعد لإعادة مجدها بالاتحـاد ، وجمع الكلمة ، وحالتنا ، نحن معاشر العراقيين ، أسوأ الحالات ، أفلا يجدر بنا أن لانفكر اليوم إلا في أمر واحد ، وهو الكفاح المشروع لنيل حريتنا التي ننشدها منذ أربعة عشر عاماً ، وضحينا في سبيلها كل غال ورخيص ، لالتحليل آراء السلف في مسائل فرعية لدينا من الوقت ، بعد اتفاقنا ، ما يمكننا من حلها ، فاجمعوا كلمتكم ، واتحدوا ، وكونوا عباد الله اخواناً ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولاتفرقوا فتفشلوا ، وتذهب ريحكم

بغداد ٢٨ تموز سنة ١٩٣٣ المعتمد العام « أبو التمن » [1]

الملك فيصل يزور لندن

رسالة ملك الانكليز

بمناسبة انخراط العراق في عضوية « عصبة الامم » ارتأت الحكومة البريطانية ، أن يزور جلالة الملك فيصل الأول ، ملك العراق ، مدينة لندن ، زيارة رسمية ، فوجه جلالة الملك جورج الخامس ، ملك الانكليز ، إلى جلالته هذا الكتاب :

سيدي الأخ

ولو أني قد قدمت إلى جلالتكم برقياً تهانيّ بمناسبة دخول العراق عصبة الامم الذي تحققت به الاماني القومية التي يصبو اليها شعبكم منذ زمن طويل ، فاني اشعر بأني لا استطيع أن أدع الفرصة تمر بدون ان ارسل إلى جلالتكم بيد السر فرنسيس همفريز ، سفيري ، هذا الكتاب دليلا على سروري وامتناني العميقين بهذه الخاتمة السعيدة الغالية على جلالتكم وعلى شعبكم وتأييداً

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٨٧٨) بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٣٣

اتمنياتي الاكيدة لاضطراد نجاح مملكتكم في العصر الجديد من تاريخها الذي تفتتحه بسعادة .

إن من بواعث سروري العظيم ان اكون قادراً على الاعراب عن هذه الاحساسات إلى جلالتكم خطياً ، ولي الأمل أن يكون في استطاعتكم زيارة هذه المملكة كضيف شرف عندي، في بحر الصيف المقبل، وبذلك تهيئون لي فرصة ملائمة جداً لكي اجدد لجلالتكم شخصياً، التمنيات الطيبة التي اقدمها الآن لسعادتكم وسروركم مع تأكيد الصداقة الثابتة والتقدير الفائق، سيدي الاخ .

بلاط بوكنكهام ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢ اخو جلالتكم الحميم : جورج. ر. اي.

ولما عرض هذا الكتاب على « مجلس الوزراء العراقي » ارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ تشرين الثاني من هذه السنة « أن إجابة هذه الدعوة مما يزيد في توطيد أواصر الصداقة والصميمية الوثيقة الموجودة بين المملكتين العراقية والبريطانية » .

المؤتمر الاقتصادي

وفي الوقت نفسه ، وجهت دعوة رسمية إلى الحكومة العراقية للاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي تقرر عقده في لندن في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٣م فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة وصدر هذا الكتاب :

الرقم ١٩٢٢ التاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٣٣

إلى فخامة وزير المالية — فخامة وزير الخارجية — معالي وزير الاقتصاد والمواصلات

امرت أن ابلغكم أن مجلس الوزراء اطلع في جلسته المنعقدة في ٢٧ / ٥ / ٩٣٣ على كتاب رئاسة الوزراء المؤرخ في ١٩٣٣/٥/٣ وعلى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ١٩٣٢/١١/٢٩ ووافق على غياب جلالة الملك المعظم عن البلاد العراقية للسفر إلى انكلترة كما انه قرر ما يأتي :

١— ان تكون الحاشية الملكية مؤلفة من وزير الخارجية ، ورئيس التشريفات ، والمرافق شاكر بك الوادي ، والدكتور سندرسن باشا .

٢— أن يتألف الوفد الوزاري من كل من وزراء المالية، والخارجية، والاقتصاد والمواصلات، وأن يكون في امكانه الاستعانة بكبار الموظفين العراقيين الموجودين في لندن، عند زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على أن تكون مهمة هذا الوفد ما يلي :

أ — المذاكرة مع البيوت المالية للحصول على دراهم تكفي لإنجاز المشاريع الكبرى ، وفقاً للفقرة السادسة من قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٩٣٣/٥/١٦

ب — الاشتراك في مذاكرات المؤتمر الاقتصادي العالمي ، وتمثيل العراق فيه حسب مقتضيات قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن

ج — المفاوضة مع الحكومة البريطانية للبت في قضية السكك الحديدية ، على أساس وجهة

نظر الحكومة العراقيـة ، التي بلغ بها السفير البريطاني ، استناداً إلى كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٦٣ والمؤرخ في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٣

د – البحث مع الحكومة البريطانيـة في قضية وضع التعريفة الكمركية الموضوعة على الشعير والتمر

هـ – التماس مع الشركات النقلية البحرية لجعل أسعار الشحن معتدلة وغير متحولة تحولا كبيراً

و – الفات نظر الحكومة البريطانية إلى نتائج التهريب الواقعة من الكويت بقصد فتح دائرة كمركية عراقية فيها واستيفاء رسوم معادلة لرسوم العراق ، و إرجاع ما يزيد من الرسوم المستوفاة عن البضائع المستهلكة في الكويت

ز – البحث في امكان تأليف مصرف حكومي بالاتفاق مع أحد البنوك القديرة

ح – البت في قضية التسهيلات الكمركية للبضائع الواردة إلى العـراق عن طريق فلسطين بالترانسيت عند إخراجها من ميناء حيفا ومرورها من فلسطين .

٣– (أ) يتقاضى الوفد الوزاري والحاشية الملكية مخصصات ايفاد وفق الحـدود المعينة في المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣

(ب) تحتسب على الخزينة العامة مصروفات هذه السفرة الملكية حسب الاصول

(ج) يكون رئيس التشريفات في البلاط الملكي مسؤولا عن مسك الحساب وتقديم وثائق ومستمسكات الصرف إلى مديرية المحاسبات العامة حسب المعتاد

(د) تحتسب على الخزينة العامة أثمان الكساوي الرسمية التي احضرت بصورة خاصة لهـذه السفرة الملكية ، وكذلك اجرة الخياط الخاص الذي خاط الكساوي المذكورة .

سكرتير مجلس الوزراء

نسخة منه إلى رئاسة الديوان الملكي – وزارة المالية

وقد صدرت الإرادة الملكية – بهذه المناسبة – بإسناد منصب وزارة الماليـة بالوكالة إلى وزير الداخلية ، حكمت سليمان ، ومنصب وزارة المواصلات إلى وزير الدفاع ، جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني .

دعوات اخرى

وبمناسبة قيام الملك فيصل بهذه السفرة الميمونة تلقى دعوة من جلالة ملك البلجيك ليكون ضيفاً عليه في أثناء طريقه إلى لندن ، وقد تحرك الموكب من بغداد على طائرة خاصة في يوم ١١ صفر ١٣٥٢هـ و ٥ حزيران ١٩٣٣م فوصل «عمان» في اليوم نفسه ولبث فيها إلى اليوم التاسع من الشهر المذكور . وفي ١٠ حزيران توجـه إلى « القاهرة » و « الإسكندرية » وأبحر من هناك إلى

« جنوه » حيث أصبح بضيافة ملك البلجيك ، وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه وصل الملك فيصل إلى محطة فكتوريا في « لندن » فاستقبل استقبالا منقطع النظير ، واقيمت لجلالته حفلات فخمة دلت على عظم المنزلة التي يتمتع بها العاهل العراقي في قلوب أبناء التاميس ثم غادر « لندن » إلى المصيف الخاص بجلالته .

أما الوفـد العراقي فإنه اشترك في المؤتمر الاقتصادي اشتراكا رسميا ، وبعد أن أتم مهمته شرع يفاوض الحكومة البريطانية والشركات الكبرى فيما جاء في الكتاب الرسمي الذي ادرجنا نصه في الصفحة السابقة .

تقرير الوفد الاقتصادي

وفيما يلي التقرير الذي قدمه « الوفد المفاوض » عن نتيجة مباحثاته :

١- المذاكرة مع البيوت المالية فقرة (أ) من قرار مجلس الوزراء مرقم ٢ المؤرخ في ٩٣٣/٥/٣١

فاوض الوفد أهم بيت مالي في انكلترة ، وهو محل بيرنغ اخوان ، موضحاً أن العراق لايحتاج إلى أي مال في الوقت الحاضر. أما إذا أحال مشروعي الغراف والحبانية وجسري بغداد في المناقصة مرة واحدة فربما احتاج بعض القرض ، ولكن الوفد يأمل - في هذه الحالة - أن يعرف الشروط اللازمة للحصول على المال ، وبعد مفاوضات استغرقت ثلاث جلسات تقرر أن يكتب محل بيرنغ إخوان رسالة بهذا المآل تتضمن الشروط التي تم الوصول اليها وهي :

أ - ان المبالغ التي يجب أن تخصص من واردات النفط لاطفاء الدين لاتتجاوز الفوائد المترتبة على الدين مع مقدار الاطفاء.

ب - إذا استلفت الحكومة مثلا ٩٠٠ الف باون ثم وجدت انها لا تحتاج إلى غيرها فلها أن تسدد أقسام السلفة من اقدم تاريخ لاستلام السحبة غير المسددة

ج - يجب أن لا تتجاوز فائدة السلفات ٤ ٪

د - أن يسعى المحل للحصول على أفضل شروط ممكنة لعقد القرض .

٢- المؤتمر الاقتصادي « فقرة ب من قرار المجلس المذكور »

اشترك الوفـد في جلسات المؤتمر وقدم ثلاث مذكرات عن أحوال العراق ومطاليبه ، كما أنه اشترك في المدنة الكمركية ريثما ينجز المؤتمر عمله ، ويعتقد الوفد العراقي أن من بين أسباب فشل المؤتمر عدم شعور الدول الممثلة فيه بحلول الوقت لضرورة اتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الأزمة الراهنة.

٣- قضية السكك الحديدية « فقرة ج من القرار المذكور »

أرادت الحكومة البريطانية أن تتجنب البحث في تعديل الاتفاقية ، وسعى ممثلوها لحصر المذاكرة ضمن اللائحة المعدة لتأليف النقابة ، فأوضح الوفد ضرورة تخلي بريطانيا عن الأساس

الذي بنيت عليه الاتفاقية القائمة ومع ذلك فإنه عالج موضوع اللائحة المذكورة . ومع أن الحكومة البريطانية سلمت بوجوب تسجيل الأملاك جميعها باسم الحكومة العراقية ، وسلمت بعدم وجوب وضع الممتلكات الثابتة كضمان أو كتأمين لكل قرض تعقده ، فقد بقيت بعض النقاط موقوفة كقضية تشغيل السيارات من رؤوس المحطات ، وقضية مناوبة رؤساء النقابة . . . الخ . غير أن الجهود التي بذلها الملك أدت إلى اعتراف الوزراء البريطانيين بأحقية وجهة النظر العراقية القائلة بوجوب ترك حق الحكومة البريطانية في السكك الحديدية وتسليمها إلى العراق دون بدل على أن تدار كمؤسسة تجارية ويكون حسابها مستقلا عن حساب الميزانية .

٤- التعرفة الكمركية « فقرة د من القرار »

بسط الوفد العراقي وجهة نظره ، طالباً الغاء الرسوم المفروضة على الشعير إلا أنه وجد صعوبات كبيرة في إمكان ذلك ولكنه نجح في قضية التمور .

٥- الاتصال بشركات النقل « الفقرة ه من القرار »

لم يتوصل الوفد في الاجتماعين اللذين عقدهما مع ممثلي شركات النقل إلى نتيجة مرضية لتثبيت اجور النقل بصورة تمنع تحولها الفجائي للاعذار التي بذلتها ، ومع ذلك فبواسطة نقابة موردي التمور تمكنا من الحصول على اجور نقل أقل من السابقة .

٦- التهريب في الكويت « فقرة و من القرار »

شرحت هذه القضية في مذكرة مفصلة ، وقر القرار على أن يجتمع في بغداد كل من قنصل بريطانيا في الكويت ، والمقيم في الخليج ، للمذاكرة ، وبعد الاتفاق يفاتح شيخ الكويت لاتخاذ التدابير .

٧- البحث في إمكان تأسيس مصرف حكومي « فقرة ز من القرار »

لم يبحث الوفد هذه القضية خشية تعذر القرض المنتظر .

٨- التسهيلات الكمركية « فقرة ح من القرار »

أوضحنا ما توصلنا اليه مع فلسطين ، وينتظر موافقة بريطانية .

قام الوفد كذلك ببحث قضية النفط ، وتأسيس المصفي ، وبمكالمة الوفد الياباني لتصدير البضائع العراقية إلى اليابان ، وكذلك بالمكالمة مع الوفد الاسباني لالغاء الرسوم الاضافية على التمور واقترح أن يصدر البيان التالي :

بغداد ٧ - ٨ - ١٩٣٣ رئيس الوفد ي. الهاشمي

موضوعات اخرى

وكانت هنالك مواضيع اخرى كلف الوفد الوزاري بالمفاوضة عليها لكنها بقيت مكتومة

حتى أذاعت أمرها الصحف الانكليزية واليك ما كتبته جريدة ال « سنداي اكسبرس » :

« إن العراقيين جاؤوا إلى لندن ليساوموا ، جهد المستطاع ، بشأن سكة الحديد التي تريد السياسة الانكليزية مدها بين حيفا وبغداد ، فألفوا ولاة الامور من البريطانيين لا يقلوا عنهم ، إن كانوا لا يزيدون عليهم تمسكاً بسياستهم ، وقد تم الاتفاق مبدئياً على أنه عندما تنتهي أعمال المسح لهذه السكة ، تضمن بريطانيا قرضاً للعراق للانفاق منه على انشاء القسم العراقي من سكة الحديد . أما القسم الفلسطيني منها فيكون من شأن حكومة فلسطين، التي تدعمها انكلترا طبعاً، ويقدر مجموع نفقات هذه السكة بمبلغ يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين جنيهاً .

« وقد اوعز إلى الوزراء العراقيين أن يصرفوا النظر عن مطاليبهم بشأن تعديل المعاهدة بين انكلترا والعراق ، وعلى الاخص المواد التي تنص على بقاء قوة سلاح الطيران الملكي في العراق ، وقيل لهم أيضاً ان حرس المطارات يجب أن يكونوا تحت السيطرة البريطانية لا العراقية .

« وأما المال الذي لا يزال العراق مديناً به لبريطانيا ، من ثمن السكة الحديدية العراقية ، فيجب أن يوفى ، وكان من مطاليب العراقيين التي أصروا عليها أن تتنازل بريطانيا عن هذه السكك من غير مطالبة ببقية النفقات ؛ ولكنهم اقنعوا ، على ما يظهر ، بوجوب التخلي عن هذا الطلب »(1)

هذا ما كتبته الصحف الانكليزية ، ونقلته عنها صحف مصر ، وفلسطين، وسوريا، والعراق، وقد أذاعت الوزارة بيانها في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٣ نفت فيه (صحة ما شاع في الصحف من أن اتفاقاً قد تم بشأن خط حيفا – بغداد ولم تجر أي مفاوضة في ذلك) .

أما قضية تعديل المعاهدة وثمن السكك الحديدية فلم تنشر الحكومة أي بلاغ تكذيبي .

وقد عاد الملك فيصل إلى بغداد في اليوم الثاني من آب ١٩٣٣م اثر ظهور فتنة التياريين، وعاد وزير الخارجية « نوري السعيد » أما وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الاقتصاد والمواصلات « رستم حيدر » فقد تأخرت عودتهما في العاصمة البريطانية .

عود على بدء

تتضمن وثيقة التآخي التي وقع عليها أركان الحزبين المعارضين « الحزب الوطني العراقي » و « حزب الإخاء الوطني » في ٢٣ تشرين الثاني من سنة ١٩٣٠م ، ونشرنا نصها قبلا ، نصاً صريحاً بتعديل « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » لأنها جائرة ، وعدم جواز دخول أحد من الموقعين عليها في الحكم إلا على أساس تعديل هذه المعاهدة .

وكان « حزب الاخاء الوطني » يعلن آراءه في وجوب التمسك بهذه الوثيقة في كل فرصة، حتى

---

(١) جريدة الطريق « البغدادية » العدد (١٠٢)

أنه أذاع في ٩ مارت ١٩٣٣ (اي قبل ان تصير الوزارة إليه بثمانية أيام) البيان الآتي نصه :

١– يتمسك الحزب بالمبادىء التي سار عليها من تأييد الحريات الدستورية، وتسهيل ممارستها، واحترام القوانين، والعمل بما لديه من الوسائل، لمقاومته التصرفات المخلة بهذه المبادىء .

٢– يتمسك الحزب بالمبادىء التي تآخى لتنفيذها مع الحزب الوطني .

٣– يسعى الحزب لتحقيق الغايات التي من أجلها تألف، ويعارض كل فكرة، أو عمل، أو تشريع، لا يأتلف مع تلك الغايات[1]

٤– لما كان الحزب قد وضع مبدأ تحقيق المصالح العامة، فوق المنافع الحزبية، والشخصية، فلا يحجم، والحالة هذه، عن مؤازرة، أو تأييـــد، أية هيأة حكومية، أو سياسية، يرى من أعمالها انها واضعة المصلحة الوطنية نصب عينها، وسائرة على هذا النمط . اه

فلما تألفت اكثرية هيأة « الوزارة الكيلانية » من الإخائيين، ونشرت الوزارة منهاجها، كان هذا المنهج موضوع نقد شديد، ولما شرع المجلس النيابي في المذاكرة حول الميزانية العامة بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣م استأنف خصوم الوزارة مهاجمتها، حيث جرت العادة أن يتطرق النواب إلى سياسة الدولة العامة عند بحث الميزانية العامة، وعند المناقشة في العريضة الجوابية على خطاب العرش

لم نجد في جل الخطب التي هوجمت بها « الوزارة الكيلانية » اثناء الكلام على الميزانية العامة ما هو جدير بتسجيله، ولا سيما بعد أن سجلنا في صدر هـــذا الفصل أقوال النواب الذين انتقدوا « منهاج الوزارة » وطعنوا فيه، فازم علينا، والحالة هذه، أن نسجل بيانات المسؤولين حول الانتقاد الذي وجه اليهم :

قال وزير المالية، ياسين الهاشمي :

« اني مسرور كل السرور من اهتمام النائب المحترم في قضايانا الخارجية، أو المتعلقة بأمانينا القومية . لا أعتقد أن أحداً من الوزراء العراقيين يكون أقل حرصاً على مصالح العراق من الدول الأجنبية . اننا جميعاً نعتبر أن وجود المطارات الحربية في العـــراق، إذا كان محتماً علينا بسبب معاهدة، فيجب أن نسعى لنأخذ حظنا من القوة، لنزيل عن عاتق الحليفة هذا التكليف، وأن هـــذا الغرض لا يزال أمامنا، وهو هدفنا الذي نسعى لتحقيقه في القريب العاجل، إن شاء الله، ولكن تجهيز الدولة بما تحتاجه من القوة العسكرية، والبحرية، والجوية، لا يتم بإلقاء الخطب،

---

(١) بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي إلى الأخطار المحدقـــة به من الوجهات السياسية والادارية والاقتصادية ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة والعمل على تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل ما من شأنه ان يشوب استقلال البلاد بأية شائبة او يخل بالوحدة العراقية او ينافي احكام القوانين .

[عن المنهاج الأساسي لحزب الاخاء]

وإظهار التمنيات ، بل انه يتم بالعمل المتواصل ، وتثقيف أبناء البلاد ، وتفهيمهم معنى الوطنية الصحيحة ، ودعوتهم إلى الواجب »(١)

وقال رئيس الوزراء في ص ٢٢٧ من المحضر نفسه :

« أظن كلنا نعلم ، ما لنا سياسة خارجية ، سوى تحقيق اماني الشعب المقدسة، في أقرب فرصة ممكنة ، تلك الأماني التي يتمناها كل مخلص لبلاده .

سادتي !

نحن واضعون هذا الهدف الأسمى نصب أعيننا ، وسائرون لتحقيقه بكل حزم ، مسترشدون بالآراء القيمة والصائبة لصاحب الجلالة الملك المعظم ، وها نحن أيها السادة واثقون من النجاح والظفر » . اه

وقد رد المعارضون على ملاحظات المسؤولين في المعاهدة وذيولها ردوداً مطولة ، تكررت فيها الطعون والانتقادات ، ووجهوا اليهم قارص الكلام ، وشديد القول ، فاضطر وزير المالية إلى أن يعيد البحث في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، ويوضح وجهة نظر الإخائيين فيها بقوله :

« ان انتقاد الإخائيين للمعاهدة المذكورة لا يعني أنها واجبة الإلغاء ، بعد أن أبرمها المجلس السابق ، وأصبحت عهداً دولياً واجب الاحترام ، وأنه وزملاءه يواصلون السعي لتعديل ما لاحظوه من مواطن الطعن فيها ، بما يحقق الأماني الوطنية »

وقد انتهز « الحزب الوطني » المناقشة التي جرت حول تعديل الميزانية ، فأعلن انفصاله عن « حزب الإخاء الوطني » الذي كان قد تعاقد وإياه أيام المحنة ، ونشر في يوم ٩ حزيران ١٩٣٣ البيان التالي :

❋ من الحزب الوطني العراقي ❋

تريث الحزب الوطني في بيان موقفه إزاء الوزارة الكيلانية ، متوسماً فيها الخير .

لأن اكثر أعضائها من الذين شاطرهم الجهاد في ساعة المحنة ، وتآخى معهم على اسس كان الأمل أن لا يحيدوا عنها قيد شعرة ، وغض النظر عن اشتراكهم في المسؤولية مع رجال يختلفون عنهم في المبادىء سلباً وايجاباً ، ويمقتون سالف أعمالهم التي اعتبروها من جملة النكبات على هذا الوطن ، ولم يأبه لتأليفهم الوزارة على صورة غير دستورية ، مؤملا أن يكون وراء الاشتراك والتأليف على النمط المذكور ، دهاء يأتي بما ينفع البلاد ، حتى مضت ثلاثة شهور ، وبدت طلائع امور لم تكن في الحسبان . وإذا بالوزارة الكيلانية تسير على قدم الوزارات السابقة ، وبما جاءت متممة لأعمالها ، بما هو أشد خطراً على مستقبل البلاد ، فكان لزاماً أن يذيع الحزب كلمة على

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٣م ص ٢٢٣

الرأي العام ، يوضح فيها خطورة الموقف ، والمخاوف الملمة به :

١- استقالت وزارة ناجي بك شوكت ، بعد أن افتتح عهد المسؤولية والاستقلال ، المبشر بها ، ببدعة (الكتلة) التي اجتمعت في ظل القوانين الاستثنائية ، وبدون منهاج ، كما صرح وزير المال الحالي ، والشعب بحكم المقاطع للانتخابات ، ولم يعلم سبب سقوطها في الساعة التي حازت فيها ثقة الاكثرية الساحقة .

٢- وخلفتها الوزارة الكيلانية ، وهي أجنبية عن الكتلة ، لأنها لم تؤلف من بين أعضائها ، البالغ عددهم ٧٤ عضواً ، كما صرح فخامة رئيس الكتلة .

٣- وكان المنتظر من الوزارة أن تستأنف الانتخابات النيابية ، لاعترافها بعدم مشروعيتها في قاعة البرلمان ، على لسان أحد وزرائها قبل الاستيزار ببضعة ايام ، وأن تحترم الدستور ، وتشرع بتعديل المعاهدة ، كما جاء في تصريحاتها الحزبية ، وكما نصت عليه وثيقة التآخي ، وإذا بها تقف أمام الكتلة ، معترفة بها ، وبمشروعيتها فعلا ، وتحترم المعاهدة بصورة رسمية ، وتصرح للملأ (بأن المعاهدة خطوة إلى الامام لا تنكر) بعد انتقادها منهاج الوزارة ، لخلوه من التصريح بتعديلها ، ويقول رئيس الوزراء (ان هذا لا يعني عدم تنفيذ المعاهدة ، وقد شرعها المجلس) والمجلس الذي شرعها ابت شهامته أن يعد من نوابه ، فاستقال منه ، مع زملائه الإخائيين ، وكثيراً ما وصفه بأنه لا يمثل البلاد .

ويعارضه وزير المال بقوله :

ان المعاهدات يصادق عليها من قبل المجالس التشريعية ، وان الامة العراقيـة لم تتمثل بعد تمثيلا صحيحاً في جميع تشكيلاتها ، إلى غير ذلك من التناقض في آراء الوزراء ، وآراء الوزير ذاته ، والتباين المؤدي إلى تعريضات غير مرغوب فيها بين الكتلة ، والوزارة ، وبين الوزراء أنفسهم ، كما وقع بين وزيري المال والاشغال ، حول ميزانية الدولة ، وهما على جناح السفر إلى البلاد الاجنبية ، للقيام بأعمال خطيرة ، وفي مثل هذه الحالة تسقط الوزارة عادة ، مهما كان نوع الحكم ، إذا تبين أن ليس هنالك اعتماد بين الوزارة والكتلة فلا تضامن بين الوزراء .

٤- ومن بين هـذه الاضطرابات تترشح معميات ، من شأنها أن تلقي الرعب في القلوب ، كالتنويه عن حراسة المطارات الانكليزية ، من قبل قوات صاحب الجلالة ملك العـراق ، المراد منها غـير الجيش العراقي ، مما يحمل على الظن بأنها ستؤلف من الآثوريين ، وفي ذلك ما فيه من الخطر المهدد للأمن في العراق .

ولدى المذاكرة في قاعة البرلمان ، تناقضت آراء الوزراء ، فأجاب وزير المال بأن وجود المطارات يشوب الاستقلال التام ... الخ . ويعارضه وزير الدفـاع بقوله (... وأنا أعتقد بضرورة بقاء

المطارات لمدة طويلة) .

٥— وما تذيعه الصحف الاجنبية من عقد قرض ، وعلاقة هـذا القرض بإنشاء قسم مهم من خط حيفا — بغداد الحديدي، وبناء مخافر لحراسته على نفقة العراق ، تنم عنه تصريحات الوزراء في مضمون الاجوبة على اسئلة النواب .

٦— ومنها تتعهد الحكومة العراقية بسد العجز ، الذي يظهر كل عام في ميزانية هذا الخط ، من واردات النفط ، كما يفهم من عبارة (المشاريع الكبرى) عند البحث عنها ، وعن محل صرفها ، بعد استثناء الغراف ، وغيره من المشاريع الحيوية . ومعلوم أن نصف واردات النفط هو دين على العراق .

٧— فإذا تحققت هذه المخاوف — والعياذ بالله — فإن الاخطار التي تتولد منها ستنسي الشعب العراقي أخطار المعاهدات ، والمقاولات السابقة .

لذلك يرى « الحزب الوطني » من واجبه أن ينبه إلى هذه الاخطار المهلكة ، قبل وقوعها ، ويسعى لمقاومتها ، على قدر الاستطاعة ، متوكلا على الله ومعتمداً على ثقة الشعب ومعاضدته المشهودة في مواقف عديدة ومن الله التوفيق .

المعتمد العام للحزب الوطني

محمد جعفر ابو التمن (١)

بغداد ٩ حزيران سنة ١٩٣٣

ثورة التياريين

﴿ توطئة ﴾

لا بدّ لمن يريد أن يتعرّف الأسباب التي حملت التياريين على امتشاق الحسام في وجه الحكومة العراقية في شهر تموز من سنة ١٩٣٣م أن يتساءل عن الحوادث التي سبقت تاريخ تمرّدهم ، وعن سبب عدم قيامهم بهذا التمرد قبل هذا التاريخ ، وهل كانت تلك الأسباب بنات ساعتها أم هي ترجع إلى علل مزمنة تأصلت في جسم الطائفة التيارية منذ أجيـال خلت ؟ فان الالمام بمثل هذه الاسرار يضع أمام القارىء صفحة مطوية من صفحات التاريخ

﴿ لمحة تاريخية ﴾

كان التياريون النساطرة ، الذين يزعمون انهم من بقايا الآثوريين ، سكان العراق القدماء . يسكنون « قضاء جولامرك » في « ولاية وان » في الانضول الشرقي » على مقربة من الحدود الايرانية الروسية ، وكانوا يعيشون مستقلين بادارة رؤسائهم الروحانيين ، ويخضعون إلى رئيسهم الأكبر « مار شمعون » وهذا لقب كل بطريق يرأسهم ، فلما اعلنت الحرب العالمية الأولى في

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٨٣٧) بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٣

عام ١٩١٤م ، هاجم الروس تلك الانحاء ، واستولوا على « ولاية وان » ونظموا التأسيسات الأرمنية فيها وما لبثوا أن اغروا النساطرة المذكورين بالتمرد ضد الترك ، بعد أن قلدوهم السلاح لهذا الغرض ، فقام المخدوعون بأعمال وحشية تقشعر لها الابدان ، فاضطرت الحكومة التركية إلى الفتك بهم فتكاً ذريعاً ، فقتل من قتل ، وفقد من فقد ، ونزح الباقون منهم إلى الأراضي الايرانية حيث اتصلوا بالنساطرة الساكنين فيها ، وشرعوا في لمّ شعثهم ، وتوحيد صفوفهم .

وكانت سياسة « اللجنة الشرقية البريطانية » التي تكونت ابان الحرب الكونية الاولى ، ترمي إلى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربيــة ضد الحلفاء ، فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية إلى « أورمية» برئاسة « الجنرال ويسترفيل »لتحض النساطرة المجتمعون حولها على القيام في وجه القوات التركية ، فوصلت البعثة إلى هدفها في كانون الثاني من سنة ١٩١٨م. وبعد مراسلات ومفاوضات طويلة ،مع زعماء النساطرة، بعثت الحكومة البريطانية شحنة كبيرة من السلاح والعتاد إلى هؤلاء المساكين ، في شهر تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا « أورمية » قبل وصول هذه المساعدة الحربية، وفتكوا بالمجتمعين حولها فتكاً عظيما ، فما وسع الانكليز إلا أن يقرروا نقل الناجين بأرواحهم إلى مخيمات أقاموها لهم على الضفة اليمنى من « نهر ديالى » بجوار قرية « بعقوبا » التي تبعد ٥٩ كيلو متراً عن بغداد شرقاً ، وصاروا يستخدمون الرجال الصالحين منهم في تعبيد الطرق ، وينفقون على الأطفال والنساء والشيوخ بسخاء .

ضمت مخيمات اللاجئين زهاء خمسين الف لاجيء بينهم ١٣٠٥٠٠ أرمني ، جيء بهم من جهات « وان » و« بتليس » و « القفقاس » و « أذربيجان » و « وغاليسيا » و « الاستانــة » أما عدد النساطرة فكــان ٢٥٠٠٠ بينهم ١٥٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، ونزح الباقون « اي الـ ١٠٠٠٠ نسمة » من «سلماس » و « سولدز » وقد أعيد هؤلاء العشرة الآف إلى ديارهم ، بموافقة الحكومة الايرانية ، في ختــام الحرب العالمية الأولى ، وبقي « نساطرة المنطقة الكردية » تجاه مشكلة خطرة ، فالترك لا يوافقون على عودتهم إلى ديارهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، ومن نكران الجميل ، والتعاون مع أعدائهم على ضربهم من الخلف ، والكرد غير آمنين منهم ، فأصبح الانكليز مضطرين للانفاق عليهم من خزانتهم الخاصة ، لأنهم هم الذين أغروهم ، وحملوهم مغبة الخيانة لدولتهم ، فنشط الحكام البريطانيون لايجاد الحلول لهذه المشكلة، فابتدع « الكولونيل لجمن » فكرة غريبة هي ان تعمد الحكومة البريطانية إلى إخراج « الكرد المسلمين » من قراهم في الأراضي الخصبة، وتسليمها إلى هؤلاء النساطرة ، لان الكرد كانوا قد ثاروا على الحكومة الانكليزية مرتين ، وقتلوا الحاكمين السياسيين « الكبتن ويلي » و « اللفتننت مكدوكل » ولأن على الحدود التركية أراض صالحة ، يمكن نقل الذين ستسلب

قراهم اليها ، وقد أقرّ « الكولونيل تي · تي ولسن » الحاكم الملكي العام في العراق ، هذه الفكرة فأرسل برقية بمآلها إلى « وزارة الحربية البريطانية » في آب ١٩٢٠م وأضاف إلى برقيته هذه الخاتمة :

و« وستتهيأ لدينا فرصة لانصاف الطائفة الآثورية بطريقة ترضاها هي ، وترضاها الأفكار الأوربية في الحق ، والعدل ، وتمكننا من حلّ مشكلة من أعسر المشكلات الخاصة بالأقلية الدينية ، والجنسية ، في كردستان ، وتخلصنا من خطر داهم على مستقبل السلم ، في شمالي الفرات

وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » (١)

ويقول الحاكم الملكي العام ان الحكومة البريطانية أقرت هذا المشروع ، وأعدّت الخطط اللازمة لتنفيذه بعناية الدكتور « ويكرام » (٢) الذي كان لاطلاعه الواسع على أحوال المهاجرين ومشاركته إياهم آراءهم أكبر مساعد للادارة البريطانية ، ولكن تحريكات الترك التي أدّت إلى نشوب الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الكائنـة في شرقيها ، وعجز بريطانية عن إيجاد وسائل النقل لأخذ المهاجرين من جوار بعقوبا إلى تلك الديار كل ذلك أدى إلى ترك المشروع والعدول عنه (٣)

على أن الانكليز لم يعدموا الوسائل الاخرى لاستغلال النساطرة المذكورين ، فقد جندوا زهاء الفين من شبانهم ، واستعانوا بهم على قمع « الثورة التحريرية » التي اندلع لهيبها في العراق عام ١٩٢٠ وفي مقاتلة القوات التركية غير النظامية ، التي كانت تغير على شمالي العـراق(٤) كما استفادوا من بعضهم في أعمال التجسس ونحوها ، وقد أطلقوا على هذه القوة اسم « الليفي » ولما سئم الباقون حياة المخيمات في سهل « بعقوبا » قرر رؤساؤهم وجوب الانتقال إلى الجبال ، فتعهد كبيرهم المدعو « أغا بطرس » بإنشاء حكومة آثورية في شمالي الموصل ، على الحدود بين تركيا والعراق ، فأكبر الانكليز هذه الفكرة ، وأعلنوا مساندتها بكل ما لديهم من الوسائل ، فإن وجود قوه آثورية في الشمال ، تهدد الترك من جهة ، وتقلل من أهمية الكرد من جهة اخرى ، فضلا عن انـه يخـدم مصالحهم الاستعمارية ، ويخلصهم من نفقات إعالة هؤلاء المهاجرين ، فإنه يجعل للحكومة الوطنية في العراق صفة دولية خاصة ، لهـذا أعلنوا موافقتهم على المشروع ، وتنفيذاً لذلك أسسوا

(1) Sir A. wilson Aclash of loyalties p. 39-40

(2) Dr. W. A. wigran

(3) wilson, p. -40

(٤) « وقد ابدى التياريون في الجيش الليفي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية ، غير النظامية ، وفي مقاتلة العصاة الكرد ، فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في ايامها الاولى » .

« التقرير البريطاني الخاص »

معسكراً في أطراف « جسر مندان » عنـد منتهى « جبل مقلوب » الشرقي ، بالقرب من « نهر الخازر » بين « الموصل » و « عقرة » ونقلوا اليه الآثوريين الذين كانوا في جوار « بعقوبا » فكان عددهم زهاء عشرة آلاف نسمة .

وفي ذات يوم تحرك الرجال منهم إلى المنطقة الجبلية لتحقيق هذه الاسطورة ، تاركين الاطفال، والشيوخ ، والنساء ، في « معسكر مندان » وكان معهم مدفعان سبق أن استلوهما من الباخـرة التركية « مرمريس » التي عطلها الانكليز في مياه دجلة، فأرادوا سحبها إلى « سرعقرة » ليطلقوا بعض القنابل ، إرهاباً للأهلين ، و إعلانـاً لقوتهم ، فسقط أحدهما في « وادي عقرة » فتهشم ، ووصل الثاني باعجوبة سالماً فلم يتمكنوا من استعماله ، فأخـذوا ينشدون أهازيج قبلية حركت



« اغا بطرس » النياري وقد حاول تشكيل دولة آثورية فأخفق

مشاعر الكرد، فما كادوا يصلون « الزاب » حتى تألبت عليهم « قبائل بارازان الكردية » والقبائل التركية المحيطة بها ففتكت بهم فتكاً ذريعاً ، واستولت على دوابهم ، وعتادهم ، ولم ينج منهم إلا العدد القليل فتلاشت أحلام إقامة الحكومة الآثورية ، وسافر « أغا بطرس » إلى « باريس » فمات فيها عام ١٩٣٢ .

حوادث اجرامية

على أن الآثوريين لم يتركوا فرصة إلا استغلوها لبيان ما في نفوسهم من حقـد وضغينة نحو الحكومة العراقية ونحو الشعب العراقي، ففي يوم ١٥ آب من عام ١٩٢٣م ذهب ثلاثة من جنود

« الليفي » إلى « سوق العتمة » في « الموصل » لشراء حاجة ما ، فحصلت مناوشات كلامية بينهم وبين البائع ، أدت إلى شج رأس أحدهم ، فانتصر الآثوريون المارون في الطريق لاخوانهم ، وأدت المشادة إلى (١٨) إصابة بين قتيل وجريح ، ولو لم يسارع الانكليز لنقلهم إلى « كركوك » لحدثت مذبحة عظمى بين الطرفين .

وفي يوم ٤ أيار من السنة التالية (١٩٢٤) كان أفراد من هؤلاء يبتاعون حاجة اخرى من أسواق كركوك ، فاختصموا مع احد الباعة على السعر ، وجرح أحدهم ، ولما شعر الباقون بقلة عددهم انسحبوا إلى « الثكنة العسكرية » فاستلوا سلاحهم ، وخرجوا مع أصحابهم فأخذوا يقتلون كل من يصادفونه في الطريق ، طفلا أكان أم رجلا ، ولما وصلوا إلى « السوق » أحرقوا حوانيت من اختصموا معهم ، ونهبوا الحوانيت الاخرى ، وهم شرطيان عراقيان لمنعهم عن قتل الأبرياء ، فقتلوا الشرطيين ، فاضطر مدير الشرطة « مراد رحمة الله مبارك » أن يسحب أفراد شرطته من الاسواق تلبية لأمر ضابط التفتيش ، وهو بريطاني ، فاتسعت المجزرة حتى اسفرت عن نحو مئتي اصابة بين قتيل وجريح ، ولكن البيانات الحكومية اعتبرتها (٥٦) قتيلا و (٤٤) جريحاً[1]

وشخص « المعتمد السامي البريطاني في العراق » إلى « كركوك » مع قوات بريطانية استقدمها من القاهرة جواً لتتولى الضبط العام ، فنقلت المجرمين إلى قصبة « جم جمال » بين « كركوك » و « السليمانية »[2] وأعلن المعتمد انه سيعاقب المعتدين ، ويعوض المتضررين ، ولكنه عاد فأصدر هذا البيان في اليوم الحادي والثلاثين من الشهر الذي وقعت فيه الفاجعة :

✵ بيان ✵

إن الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة ، بشديد العناية والاهتمام ، في قضية حماية مصالح الشعب الآثوري ، واضعة نصب عينيها : كلاً من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء ، اثناء الحرب العظمى ، وعلاقتهم في المستقبل مع الدولة العراقية ، وقد قررت أن تسعى إلى مد حدودها إلى أبعد حد ممكن في الشمال ، لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الآثوري ، غير الذين يمتون منهم إلى المناطق العائدة للحكومة الايرانية ، ويؤمل أن تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون ، وقبائل « التخوما » و « الجيلو » و « الباز » وأن يهيأ في منطقة الدولة العراقية وطن ، لا للذين يمتون إلى هذه المناطق حسب ، بل لغيرهم من الآثوريين المشتتين الذين لم تكن أوطانهم في ايران .

---

(١) يراجع البيان الذى اصدرته الحكومة العراقية في هذا الصدد على الصفحة ١٤٢ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) تبعد «جم جال» عن كركوك شرقاً ٤٩ كيلومتراً وعن السليمانية غرباً ٦٥ كيلومتراً

وقد تأكد فخامة المندوب السامي ان هناك مناطق شاغرة ، هي اكثر مما يحتاج اليه ، وداخلة في ملك الحكومة العراقية ، تقع في شمالي دهوك ، والعمادية ، والجبال الشمالية ، ويمكن للمذكورين أخيراً من الآثوريين أن يسكنوها بصورة دائمية . وبعد أن قررت الحكومة البريطانية أن هذه السياسة خير مايخدم مصالح الآثوريين والدولة معاً ؛ دعيت الحكومة العراقية إلى أن تعطي الضمانات اللازمة على النقاط التالية ؛ التي يرى انها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة :

١ - أن تملك الحكومة العراقيـة الأراضي الشاغرة المذكورة أعلاه للآثوريين ، بدون ثمن ، وبشروط مناسبة .

٢ - أن تمنح الحكومة العراقية لكل من الآثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة ، في الأراضي التي تملك لهم على هذا الشكل الجديد ، وكذا الآثوريين الذين يمتون إلى بلاد التيارية ، والتخوما ، والباز ، والجيلو - إذا ما أخذت هذه البلاد من الحكومة التركية ، واعطيت للعراق - شيئاً كثيراً من الحرية في إدارة شؤونهم المحلية الصرفة ، الخاصة بهم ، كانتخاب مختاري قراهم ، واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب التي تعينها الحكومة العراقية ، على أن يكون هذان التعهدان تحت رقابة الحكومة المذكورة .

وقد أعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ، ويتفاوض الآن على حل قضية الحدود ، والحكومة البريطانية واثقة من أنها ستتمكن ، في القريب العاجل ، من تنفيذ السياسة التي رسمتها ، وهي معتقدة أن هـذه السياسة ، إذا أمكن تنفيذها بصورة نهائية ، ستضمن للآثوريين منطقة واسعة ملائمة لإسكانهم وحرية لحل شؤونهم المحلية » . اه

٣١ أيار سنة ١٩٢٤

❋ عصبة الامم والآثوريون ❋

لما اشتد الخلاف بين بريطانيا والعراق حول « ولاية الموصل » أتبقى للعراق ، كجزء لاينفصل عنه ، أم تلحق بالجمهورية التركية ، التي قامت على أنقاض « الامبراطورية العثمانية » تولت « عصبة الامم » النظر في هذا الخلاف ، فأوفدت لجنة خاصة إلى العراق[1] وقد جاء في توصيات هذه اللجنة ما نصه :

« حيث أن الأراضي المتنازع عليها ستصبح مهما كانت الحالة ، تابعة إلى حكم دولة إسلامية النزعة ، يتحتم اتخاذ التدابير لصيانتها ، إرضاء لرغبات الاقليات ؛ لاسيما المسيحيون ، واليهود ، والزيديون أيضاً ، وليس من شأننا تبيان جميع الشروط ، التي تفرض على عاتق الحكومة لمحافظة تلك الاقليات . على اننا نرى من واجبنا الايضاح بأن الآثوريين يجب أن يكفل لهم إعادة منح ميزاتهم القديمة ،

(١) راجع ص (١٩٦) من الجزء الاول من هذا الكتاب

التي كانت لهم قبل الحرب فعلا ، إن لم تكن رسمياً ، ومهما كانت الحكومة، يجب أن يمنح هؤلاء الآثوريين بعض الحكم الذاتي ، ويعترف بحقوقهم لتعيين موظفين منهم ، ويكتفي بأخذ الجزية منهم تدفع بواسطة وكالة بطاركتهم، ويجب تأمين جميع المسيحيين واليزيديين عن حرية ديانتهم، وحقوقهم ، في فتح المدارس ، ومن الضروري تكييف حالة الاقليات مع الاحوال الخاصة الراهنة في البلاد . على اننا نرى بأن الترتيبات المتخذة لفائـدة الأقليات إذا لم تجر عليها مراقبة فعلية محلياً ، يمكن أن تصبح في خبر كان ، ويمكن الإناطة بأمر هذه المشارفة إلى وفد عصبة الامم هناك » (١)

إن الآمال التي كان البريطانيون ، والآثوريون ، يعلقونها على استعادة الآثوريين مواطنهم في « جبال حكارى » بددها القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم في كانون الاول سنة ١٩٢٥م ؛ وهو القرار الذي الحق القسم الاعظم من تلك المواطن بالبلاد التركية(٢) فقضى هـذا التبديد على الفرضيات ، التي استندت اليها المحاولات السابقة ، ووجب التوصل إلى حلول اخرى .

أما الآثوريون فإنهم لم يقابلوا بالرضى والارتياح خط الحدود الفاصل بين تركيا والعراق ، الذي قرره مجلس عصبةالامم في شهر كانونالاول المذكور، والذي قبلته واعترفتبه كلمن تركيا والعراق في معاهدة انقرة المنعقدة في يوم ٥ حزيران من عام ١٩٢٦م(٣) .

وأما الترك فقد رفضوا عودة « الآثوريين » إلى بلادهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، حتى أنهم استثنوهم من « قانون العفو العام » الذي استصدروه عن الجرائم السابقة .

ويقول التقرير البريطاني الخاص عن سير الادارة في العراق :

« ان قنصل تركيا العام في بغداد أرسل في ٢٥ حزيران ١٩٢٨ إلى وزارة الخارجية العراقية كتاباً رسمياً قال فيه انه أمرَ أن يُعلم الحكومةالعراقية ان قانونالعفوِ العام التركي لايشملالآثوريين الذين لن يسمح لهم ، على كل حال ، بالدخول إلى تركيا ، وان كل آثوري يحـاول الدخول إلى تركيا يعاقب على عمله هذا، هذا وان الحكومة تستعملالجيوش إذا اضطرها الأمر فتقبض عليهم وتسلمهم إلى المحاكم » (٤)

ولم تكتف تركيا بهذا الاحتجاج، وإنما احتجت على إنشاء محلات سكن لهؤلاء الآثوريين على مقربة من حدودها، وقد طلبت إلى الحكومتين: العراقية والبريطانية تجريدهم من سلاحهم،

(١) ص ١١٣ من تقرير الحدود بين تركيا والعراق (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٢٥)
(٢) تقع جبال حكاري المشتبكة في الشمال الشرقي من الحدود العراقية
(٣) راجع خط الحدود ومعاهدة انقرة في ص ٦٠/٦٧ من الجزء الثاني من هذا الكتاب
(٤) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٥

و إبعادهم عن المناطق المتاخمة لحدودها ، مهما كلفها الأمر .

وتقول الحكومة البريطانية في تقريرها الخاص ، المنوه عنه اعلاه ، انها نظرت في امر نقل الآثوريين جميعهم إلى إحدى المستعمرات البريطانية ، أو إحدى البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني ، فلم يتيسر تطبيق هذا الامر عملياً ، فكان الحل الوحيد الممكن تطبيقه بسهولة هو إسكانهم في المناطق الخصبة في العراق ، ومساعدتهم بالمال ، والبذار ، والادوات الزراعية ، والمواشي ، حتى الحبوب لحرث الارض وزرعها ، فطلبت إلى الحكومة العراقية بأن تقوم بهذا العمل الانساني فلم يتردد مجلس الوزراء العراقي عن اتخاذ القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٩ آذار سنة ١٩٢٨م وهو:

تلي كتاب وزارة المالية المرقم م/١٠٤٩ والمؤرخ في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٧ و كتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم ي او/٤٩ والمؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٢٧ و كتاب وزارة الداخلية المرقم ٨٩٨ والمؤرخ في ٣-٦ مارت سنة ١٩٢٧ المتعلقة جميعها بمسألة إسكان الملجئين الآثوريين في منطقة بارادوست واعفائهم عن إيراد أراضيهم ، فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(أ) أن تسعى وزارة الداخلية لاسكان الملتجئين الموجودين الآن ، في المنطقة الشمالية ، في الأراضي ، والقرى ، التي تراها صالحة لسكناهم ، بدون الالتفات إلى قومياتهم ، وبدون تميز فيما بينهم .

(ب) أن يخبر هؤلاء الملتجئون ، أن الحكومة مستعدة لأن تمنح إعفاءات خاصة لكل فرد يقوم بإعمار الأراضي ، وحرثها ، ويعمل بإرشادات الحكومة وأوامرها ، وفقاً للقوانين المرعية .

(ج) أن يجتنب إسكان الملتجئين في المحلات التي يمكن أن يعترض على إسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة ، أو من قبل السكان الاصليين ، بسبب حق القرار ، أو غيره من الاسباب المشروعة » (١)

✻ موقف الآثوريين من الحكومة العراقية ✻

لم تكتف « الحكومة العراقية » بالقرار الوزاري ، المثبت نصه أعلاه ، فقد اعترفت بالشاب التياري المدعو « مار شمعون » بطريكاً على الآثوريين ، وخصصت له راتباً قدره ٣٠٠ ربية في الشهر ، كما وافقت على تعيين « الكابتن فايكر » أحد الضباط البريطانيين المستخدمين في «الليفي» ضابطاً للاسكان ، على أن تدفع اليه رواتبه من الخزينة العراقية ، وأن يراجع المعتمد السامي البريطاني في العراق في الامور المتعلقة بإسكان الآثوريين كافة ، فكان هذا الضابط يتصل بالاهلين والمهاجرين ، وبالسلطات الحكومية المختلفة ، ويحقق ويدقق ، ويسكّن ويرحّل ، دون منازع ينازعه ، أو معارض يعارضه ، وقد نجح في إسكان (٤٥٠) عائلة من « قبيلة شمدينان »

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٧ ص ١٠٠

بالقرب من « قضاء راوندوز » في « لواء إربل » كما أسكن غيرها في « سهل النحلة » شمالي «عقرة» « بلواء الموصل » ووزع الباقين على القرى المختلفة ، فتلاشت فكرة منح الآثوريين نوعاً من الحكم الذاتي – وهي الفكرة التي أوصت بها « اللجنة الاممية » على أساس انهم سيجتمعون في منطقة واحدة – إلا أنهم صاروا يتمتعون بحريات واسعة في امورهم، الدينية والدنيوية، حتى انهم :

« اعتادوا أن يعرضوا كل ما شاؤوا من الشكاوي مباشرة على المعتمد السامي ، أو ضباط قوى الليفي من البريطانيين ، أو المفتشين الاداريين البريطانيين ، دون أن يعرضوها على السلطات العراقية المختصة، فيهيئوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي، وفي ايجاد علاج لها عند الحاجة »[1]

فكان في هذا السلوك من الاستخفاف بالحكومة العراقية، مافيه، كما « أن المار شمعون وكثيراً من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي من «الحكومة العراقية» وحاولوا إحباط مشروع إسكان الآثوريين الذين ليس لهم اراض ، والذين أخذت الحكومة العراقية تسكنهم بأموالها ، وتحت إدارة أحد الرعايا البريطانيين »[2]

ولما أعربت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩م عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في « عصبة الامم » عام ١٩٣٢م، وعقد معاهدة بين العراق وبريطانيا تنظم العلاقات بين الدولتين قبل هذا الدخول، أبدى الآثوريون جزعهم من هذه البادرة، وأظهروا مخاوف وهمية من المشروع البريطاني الجديد ، وقد اشتدت هـذه الأوهام ، بعد نشر المعاهدة المنعقدة في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م، وخلوها من أية إشارة للقضية الآثورية ، فأرسلوا عرائض عديدة إلى عصبة الامم طلبوا فيها : إما ترحيلهم من العراق ، واما استمرار الانتداب البريطاني على العراق . فكانت هـذه الحركة بالإضافة إلى الحركتين اللتين وقعتا في « الموصل » وفي « كركوك » من أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة « مشروع الإسكان » والمساعدة والاضرار بمصلحة الآثوريين انفسهم ، وقـد أشار « التقرير البريطاني الخاص » إلى ذلك بهذه الكلمة :

اتفقت في عام ١٩٣٠ العوامل التالية عدا إعاقة التقدم الذي حصل في عملية الإسكان:

١– ان تصريح الحكومة البريطانية في أيلول ١٩٢٩ ، بعزمها على ترشيح العراق الدخول في عصبة الامم ، في عام ١٩٣٢م ، فسرته بعض الأوساط (كذا) بأنه يراد به إنهـاء تكاليف العراق تجاه الدولة المنتدبة ، ولو قبل أن يأتي الميعاد المذكور ، وكانت نتيجة هذا التفسير ارتجاعاً في سياسة تقديم مساعدة خاصة للآثوريين ، وهي المساعدة التي كانت الحكومة البريطانية تلح بإعطائها لهم، وقد زاد هذا التراجع من سوء العلاقات بين الآثوريين وموظفي الحكومة العراقية.

---

(1) Special Report ... on the Progress of Iraq p. 276

(٢) جريدة « لندن تايمس » في عددها الصادر في يوم ١٠ آب ١٩٣٣م

٢- أظهر الآثوريون من جهتهم ، مخاوفهم من نيل العراق الاستقلال التام ، وحرروا الاحتجاجات إلى ممثلي الحكومة البريطانية ، وقد اشتدت الحركة حين نشر بنود المعاهدة الجديدة ، وملاحظتهم عليها أنها لا تحتوي – كما لا يمكن بطبعها أن تحتوي – على أي تعبير يقضي بحماية الأقليات .

٣ - ان التحقيقات التي قام بها الكابتن هرمز رسام[1] والتي يبدو انها بدأت من شباط إلى حزيران ١٩٣٠ ، واستمر عليها بعد سفرة المسيو ماثيو كوب ، أدت « عدا تشجيعها الآثوريين على رفع اكثر شكاويهم من حقيقية وخيالية على الحكومة العراقية وموظفيها » إلى إغاظة هؤلاء كما تتطلبه طبيعة الحال .

٤- ولا يشك في أن هناك أيدي غير مسؤولة كانت تعمل في الخفاء ، وفي بغداد على الاكثر ، على بث بذور الخلاف بين الآثوريين والاكراد . والظاهر أن الغاية كانت تحويل نفور الاكراد المتصور من العرب (كذا) إلى نفور من الآثوريين (كذا) و إضعاف كل من الآثوريين والاكراد على قاعدة « فرق تسد »[2]

✵ عذر الحكومة العراقية ✵

ويجب أن نقول بصراحة انه لا الكرد ، ولا غير المسؤولين في بغداد كانوا يقومون بشيء مما ورد في « الفقرة الرابعة » من التقرير البريطاني الخاص ، وإنما كان بعض الأجانب ، من انكليز واميركان ، يقومون بدعايات مضرة لأغراض معروفة ، فكانوا يدفعون بالاقلية الآثورية إلى التمرد على النظم الحكومية ، ويحرضونها على الاحتجاج عليها ، كلما وجدوا للاحتجاج سبيلا .

ومع ان الحكومة العراقية كانت تعلم ذلك علم اليقين ، فإنها استمرت على إسداء المساعدات

---

(١) هو حفيد « رسام » الذي كان ينقب مع المستر «لايارد» في اطلال « نينوي » وكان هرمز ضابطاً في الجيش الامبراطوري ، فقصد العراق في اواخر شهر كانون الثاني من سنة ١٩٣٠م مدعياً أنه نسطوري من اصل موصلي ، وانه جاء ليخدم امته في القرى المسيحية ، ومالبث ان استدعى الى العراق احد ضباط البحرية الانكليزية المدعو «ماثيو كوب» واخذ وإياه يتصلان برؤساء الطوائف غير العربية ، ويحرضانهم على طلب الانفصال من العراق. وفي يوم ١٢ حزيران ١٩٣٠م عاد هرمز رسام إلى انكلترة ، وابقى ماثيو كوب في العراق ، فألف جمعية في لندن سماها « لجنة انقاذ الاقليات غير المسلمة العراقية » فأخذت اللجنة تدس على العراق (حكومة وشعباً) وتختلق الاكاذيب عليه ، وتتهم الحكومة باضطهاد الاقليات ، غير المسلمة ، وترفع الشكاوي بما تقدم من المزاعم إلى « عصبة الامم » وإلى « لجنة الانتدابات الدائمة في العصبة » الامر الذي ادى إلى ان تفرض العصبة ضمانات ثقيلة على العراق ، قبل قبوله لعضويتها ، اما « ماثيو كوب » فقد استمر على نشاطه مدعياً انه ممثل وزارة الخارجية البريطانية في العراق ، فلما افتضح امره ، اخرج من العراق في يوم ١٩ نيسان ١٩٣١م بعد أن ضلل الناس ، واهاج الرأي العام ضد الحكومة .

(٢) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٦-٢٧٧ من الاصل الانكليزي

لهذا الشعب الطريد ، إلا أنها أدخلت تعديلا طفيفاً على سياسة المساعدة المذكورة، فبعد أن كانت الاراضي ، والقرى ، تمنح إلى الآثوريين من قبل السلطات الادارية في الألوية الشمالية ، أو من قبل وزارة المالية ، تقرر في شهر آب من سنة ١٩٣٠م أن لا يسمح بشيء من ذلك إلا بقرار من « مجلس الوزراء » ذلك لأن حدوث حادثي الموصل وكركوك من جهة، وتعاظم الاحساس الوطني العراقي ، واتصاله بجس العطف على الآثوريين ، وبمطامحهم الغريبة في العراق من جهة اخرى ، أديا إلى احتجاج الترك والكرد مما جعل العراقيين يخشون سوء العاقبة ، فكان لا بد للحكومة من أن تتخذ مثل هذا القرار .

﴿ مجلس عصبة الامم ومطالب الآثوريين ﴾

لم ير « مجلس عصبة الامم » في العرائض التي رفعها الآثوريون اليه ، عن خلو المعاهـدة التي عقدتها بريطانيا مع العراق في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من أية إشارة إلى الأقليات في العراق، مايستحق الجدل ، لأن العراق قدم الضمانات اللازمة عن هذه الاقليات ، وعن كل ما يطلب من الدول التي تريد الانخراط في عضوية العصبة ، لهذا اتخذ القرار التالي في يوم ١٤ كانون الاول من عام ١٩٣٢م :

« إن المجلس :

« وفقاً للقرار الذي قدمته اللجنة المكلفة بقراره المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٣٢ بتحضيره مسودة قرار ، حول قضية الطائفة الآثورية في العـراق ، على ضوء تقرير لجنة الانتدابات الدائمية المؤرخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ يوافق على نظرية لجنـة الانتدابات الدائمية بأنه ، لا يمكن قبول طلب الآثوريين ، المتضمن حكماً ذاتياً إدارياً داخل العراق ، ويحيط علماً بكل ارتياح ، بتصريح ممثل العراق عن نية الحكومة العراقية باختيار خبير أجنبي ، من خارج العراق ، يساعدها لمدة محدودة في إسكان جميع العراقيين ، غـير المستوطنين ، وفي ضمنهم الآثوريين ، وفي تنفيذ مشروع إسكان آثوري العراق ، في حالات مناسبة ، وعلى قدر الامكان ، بوحدات متشابهة ، على أن لا تمس بضرر الحقوق الموجودة للأهلين الحاليين ، وانه من المؤكد ان الحكومة العراقية ستتخذ كل التدابير الممكنة لتسهيل سكن الآثوريين المذكورين ، في غير محل ، إذا التدابير المذكورة أعلاه لا تقدم حلا كاملا للمعضلة ، ويبقى آثوريون غير راغبين ، أو غـير قادرين على السكن في العراق ، ويلتمس من الحكومة العراقية أن تتفضل وتطلعه في حينه على نتيجة التدابير المار ذكرها »[1]

---

(١) الكتاب الازرق ، الذي اصدرته الحكومة العراقية في عام ١٩٣٣

ولم يفت « مجلس العصبة » أن يقرر أيضاً :

« ان مستقبل الآثوريين يتوقف عليهم ، في الدرجة الاولى ، متى أظهروا إخلاصهم ، وولاءهم للحكومة العراقية »

كما أن رأي « لجنة الانتدابات الدائمية » كان كذلك(١)

✵ مؤيدو القرار ومخالفوه ✵

اختلفت القبائل الآثورية في موقفها من قرار مجلس عصبة الامم ، المثبت نصه أعلاه فكان منها المخالف وكان منها المؤيد ، ويدل كتاب متصرفية لواء الموصل الموجه إلى وزارة الداخلية برقم س ٢٠٠ وتاريخ ١٢ تموز ١٩٣٣م على أن المؤيدين لهذا القرار والمعارضين له كانوا كما يلي :

عدد البيوت الموالية	اسماء القبائل الموالية	عدد البيوت المخاصمة	اسماء القبائل المخاصمة
٢٠٠٠	تياري زير في قضاء دهوك	٤٠٠	تخومه سفلى
٠٤٠٠	تخومه عليا في قضاء عمادية	٤٠٠	تياري زور
٠١٠٠	تياري زور	٢٥٠	شمزدينان
٠٦٠٠	جيلو	٠٥٠	ديز
٠٥٠٠	الباز	٠٥٠	قوجانس
٠١٠٠	شر	١٥٠	عشائر متفرقة
٠٥٠٠	براوري بالا	١٣٠٠	الرسمي
٠١٥٠	عشائر متفرقة		
٤٣٥٠			

أي أن عدد بيوت القبائل الموالية يزيد على عدد بيوت القبائل المخاصمة ثلاثة امثال واكثر .

✵ مشروع الاسكان ✵

قلنا ان الحكومة العراقية قدمت الاراضي الكثيرة لإسكان التياريين ، سواء اكانت هذه الاراضي أميرية أم مملوكة ، وقد ظهر مؤخراً أن قسماً من القرى التي اسكنوا فيها كان موبوءاً بالملاريا فراجع سكانه السلطات المختصة طالباً الانتقال إلى جهات اخرى فألفت الحكومة في تموز ١٩٣٢ لجنة للتحري على أراض ملائمة ، فعثرت « اللجنة » على الأماكن الصالحة ، وجرى الكشف عليها بقصد توزيعها في شهر شباط ١٩٣٣ ، وارتؤي تأليف لجنة استشارية من التياريين أنفسهم ، لمساعدة الحكومة المحلية في مهمتها ، فانقسم هؤلاء على أنفسهم ، فالذين كانوا يتصرفون بحكمة وسداد – وهم الاكثرية المطلقة – قرروا انتهاز هذه الفرصة ، والسير بالمشروع قدماً . أما الذين

(١) راجع محاضر جلسات مجلس عصبة الامم لشهر كانون الاول سنة ١٩٣٢

كانوا يركضون وراء الخيال فقد قاطعوها ناشدين تحقيق أحلام بعيدة المنـال ، وصاروا يحرضون الغير على مقاطعتها ، وربما كان لبعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في « الحكومة العراقية » دخل في هذا التحريض .

وكان « المار شمعون » قد سافر إلى جنيف في ١٠ أيلول ١٩٣٢ ليلاحق الشكاوى التي رفعها وأصحابه إلى عصبة الامم واطلع على القرار الذي اتخذه مجلس العصبة في ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ فلما عاد إلى بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣٣ اجتمع بوزير الداخلية في مكتبه وأعرب عن ارتياحه مما تقرر في « جنيف » ولكنه ما كاد يرجع إلى « الموصل » في الحادي عشر من الشهر المذكور حتى بدأ يطعن في القرار المذكور ، ويتجاهر بتظلمه من الحكومتين العراقية والبريطانية معاً ، ثم ما لبث أن اخذ يقاطع مشروع الإسكان ، ويهدد الحكومة بالهجرة إلى ايران ، أو تركيا ، أو سوريا .

أما الحكومة العراقية فقد أخذت تتوسل بكل الطرق الممكنة لإفهام « المار شمعون » وصحبه بما تنطوي عليه سياستها نحوهم من التساهل ، وحب المساعدة ، ولكنهم أبوا أن يتفهموا هـذه الحقيقة (١)

وفي نهاية شباط ١٩٣٣ طلبت الحكومة إلى « المار شمعون » أن يتعاون مع اللجنة الرسمية ، ويرشح جماعته للاشتراك في إنفـاذ مشروع الاسكان ، فأبى ، وصار يتهدد اتباعه بطردهم من الكنيسة إذا ايدوا سياسة الحكومة ، ثم تطورت هذه المعارضة إلى حث الجماعات على القيام بعصيان مسلح (٢)

فقانون الاسلحة ، مثلا ، يقضي بتسجيل السلاح الذي بأيدي القبائل وغيرهم في رأس كل سنة ، وكان التياريون من جملة القبائل أيضاً فكانوا يسجلون سلاحهم حسب الاصول ، أما في السنة التي بدأت هذه الحوادث ، فقد امتنعوا عن هذا التسجيل . وكان أتباع « المار شمعون » يتجاهرون بأقوال غير موزونة ، كقولهم : انهم يضبطون منطقة دهوك والعمادية بالقوة ، وانهم يتحالفون مع الاكراد ،

---

(١) وفي الوقت نفسه فقد ارصدت الحكومة مبلغاً جسيماً لانفاقه على مشروع الدشتازي بقصد إرواء الاراضي الزراعية التي قطعتها للتياريين ، رغم كون هذا المشروع غير اقتصادي ، وأوفدت فرقة هندسية برئاسة الدكتور احمد سوسة لانجاز التحريات الفنية المطلوبة ، وحفر الجداول على جهة الزاب الكبير اليسرى ، بغية إرواء أراضي الدشت سيحا ولكن جهل التياريين ، وقيامهم بالعصيان المسلح ، حال دون السير بالمشروع .

(٢) تقول جريدة « الاوقات اللندنية » الصادرة في يوم ١٠ آب ١٩٣٣ :

[ولكن « المار شمعون » وكثيراً من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي ، وحاولوا إحباط مشروع إسكان الآثوريين الذين ليس لهم أراض ، والذين راحت الحكومة العراقية تسكنهم بأموالها وتحت إدارة احـد الرعايا البريطانيين] اه

ويراجعون روسيا ، ونحو ذلك من أنواع التهديد والتنديد وكان كل من ياقو ولوكو والقس كينه في مقدمة الذين يناصبون العداء للحكومة

✵ استدعاء « المار شمعون » الى بغداد ✵

وأزف الوقت المعين لوصول ضابط الإسكان إلى بغــداد (وهو الضابط الذي نوّه به نوري السعيد أمام مجلس العصبة عن رغبة الحكومة العراقية في استدعائه ليساعدها في مهمة الاسكان) فطلبت « وزارة الداخلية » إلى « المار شمعون » أن يحضر إلى العاصمة المذاكرة معه في بعض الشؤون وليتسلم بياناً عن المشروع ، فلما حضر ، بعث اليه الوزير المسؤول الكتاب التالي المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ / ٥ / ١٩٣٣ :

سبق أن أوضحت لكم ، إبان زيارتي الأخيرة للموصل ، موقف الحكومة فيما يتعلق بوضعكم الشخصي ؛ وأرغب الآن أن أؤيد تحريرياً ما سبق ان سمعتموه شفهياً

إن الحكومة راغبة في الاعتراف بكم رسمياً كرئيس روحي للطائفة الآثورية ، وتعدكم بأنكم ستنالون الاحترام اللائق بكم ، بصفتكم المذكورة في كل وقت ؛ وكما سبق لمتصرف الموصل أن أخبركم أن الحكومة ترغب في الحصول على مساعدتكم في أمر تنظيم لائحة قانون الطائفة على نفس اسس القوانين النافذة الآن على الطوائف الاخرى ؛ ولإدامة مقامكم الروحي على الوجه المناسب تبحث الحكومة في الوقت الحاضر في كيفية ايجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة ، وليس في نيتها تقليل المخصصات الشهرية التي تدفع لكم الآن إلى ان يحين الوقت الذي يتضح فيه بأن لكم ايراداً كافياً من منابع اخرى

على انه لا بد لي أن اوضح بأن الحكومة لا يسعها الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية ، وسيكون وضعكم كوضع رؤساء الطوائف الاخرى الروحانيين في العراق ، ويتحتم على أبناء الطائفة الآثورية في كافة شؤون الادارة ، مراعاة القوانين والأنظمة والاصول ، التي تطبق على جميع العراقيين الآخرين

لا حاجة للتأكيد لحضرتكم مبلغ رغبة الحكومة الصادقة للقيام بكل ما يمكن عمله لترى الطائفة الآثورية ، كسائر العراقيين ، سعيدة وراضية ، ومن الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ، وقد صرحت بسياستها مفصلا أمام عصبة الامم في جنيف ، والتي اقترنت بموافقتها

ومما ينبغي بيانه ان الحكومة ، حسب الاتفاق الذي تم في الخريف المنصرم ، ساعية للحصول على خدمات خبير أجنبي لإبداء المشورة في مسألة الإسكان المهمة ؛ ويتوقع وصول هــذا الخبير « الميجر تومسن » الموصل في نهاية هذا الشهر ، وستكون أعماله ذات أهمية عظمى للطائفة الآثورية ولي وطيد الأمل بأنه سيلقي المساعدة التامة من جميع من يضمر خيراً للطائفة

لقد لاحظت ويا للاسف أن حضرتكم قد أخذتم حتى الآن موقفاً غير مساعد ، بل ومعرقل – حسب منطوق بعض التقارير – لهذه المسألة المهمة جداً ، وعليه أراني مضطراً لأن أطلب منكم اعطاء ضمان تحريري بأنكم لا تأتون عملا من شأنه أن يجعل مهمة الميجر تومسن ، والحكومة صعبة

فإذا كانت هناك أية نقاط لم اوضحها في هذا الكتاب ، فيسرني أن تلفتوا أنظاري اليها . ان الاعتراف بوضعكم المعين آنفاً ، منوط بقبولكم إياه ، عهداً قاطعاً بأنكم ستكونون على الدوام ، وبكل الوسائل ، كأحد الرعايا المخلصين اصاحب الجلالة الملك المعظم . ويسرني أن أحصل على جوابكم التحريري على هذا الكتاب حسب ما جاء في المرفق .

وزير الداخلية – حكمة سليمان



صورة « المار شمعون » جالساً في الوسط وإلى يساره والده ببزة الافندية

وهذه صورة العهد :

إني المار شمعون قد اطلعت على كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٣٣ وقبلت بجميع ما ورد فيه وها أنا أتعهد بأنني سوف لا أقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة الميجر تومسن والحكومة العراقية وذلك فيما يتعلق بمشروع الاسكان وأن اكون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم . إه

وقد ذكر لنا حكمة بك سليمان أنه كان قد أعدّ هـذا الكتاب بعد استشارة الملك فيصل ومذاكرة السفير البريطاني ، ومستشار وزارة الداخلية ، وكان المستشار قد أعد كتاباً مماثلا لهـذا الكتاب وأطلع عليه السفير والملك فأدخلا بعض التعديلات عليه .

﴿موقف المار شمعون﴾

وبدلا من أن يوقع « المار شمعون » العهد الذي أعدت الحكومة مسودته ، فإنه رفع إلى جلالة الملك كتاباً بسط فيه أمر استدعائه إلى العاصمة ، واجتماعه بوزير الداخلية ، والكتاب الذي سلمه اليه الوزير ، والعهد الذي طلب اليه أن يوقعه ، وقد هدد مقام صاحب الجلالة بقوله : انه لا يكون مسؤولا عن حركات اتباعه في لواء الموصل ، ما دام هو في بغداد .

ثم وجه إلى شخص الوزير كتاباً سليط اللهجة كان أشبه بقنبلة منه بكتاب يوجه إلى وزير دولة ، فاضطرت الحكومة أن تمنعه عن مغادرة بغداد إلا إذا أعطى التعهد. أما صورة كتابه فهي:

سيدي الوزير

اعلمكم باستلامي كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٩٣٣ وإني مع الاحترام اللائق اجيب على نقاطه الضرورية بما يلي :

١- بخصوص مواجهتي لمعاليكم في الموصل بتاريخ ١٢ نيسان ٩٣٣ فهل لي أن اذكر معاليكم بالحادثة التي جرت بعد ذلك إذ قال معاليكم بأنكم تستهدفون خطة تعاون جديـدة فيما يخص مشروع إسكان الآثوريين ، ويصدر كتاب بذلك إلى المتصرفية يطلب فيه استشارتي في جميع المسائل التي تمس الآثوريين .

٢- مهما كان قانون الطائفة ، المذكور في كتاب معاليكم ، عاملا مفيداً ، فيظهر أنه تدبير قبل أوانه في هذه المرحلة ، نظراً إلى أن مثل هذا القانون ضروري تطبيقه على طائفة مستوطنة ، وفضلا عن ذلك ، فإنه يحتاج إلى الوقت لمراجعة قوانين الكنيسة لوضع هذا القانون .

٣- أما العبارة « السلطة الزمنية » التي لمح اليها معاليكم بقولكم « لا يسع الحكومـة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية » فيسرني أن اعلم كيفية تفسيركم لهذه العبارة وإن كنت لا أرغب في الإسهاب في هذه النقطة فأخال أنه يقتضي لي أن احاول شرح عبارة « السلطة الروحانية والزمنية » المتحدتين في هـذه القضية الخاصة ببطريك الكاثوليك في الشرق ، إذ يستبان لي بأن معاليكم والحكومة قد اتخذاها بنظر خطير

ان سلطة هذه البطريكية تاريخية عظمى ، واستعمالها موروث عن تقاليد الشعب والكنيسة الآثورية وانها كانت من أهم العادات الثابتة. إنني لم أدع بالسلطة الزمنية وإنما أنا أرثها من قرون مضت كتخويل قانوني من الشعب إلى البطريك ، وهي لم تكن مباحة فحسب ، بل كان معترفاً

بها رسمياً فيما مضى من قبل الملوك الساسانيين القدماء ، والخلفاء المسلمين ، ومغولي خان ، وسلاطين آل عثمان ، ولا يمكن العثور على أي سوء استعمال لهذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة كان الشعب الآثوري من رعاياها ، فضلا عن أنها لا تحول بحال من الاحوال دون تطبيق قانون البلاد ، فقد ثبت أنها أحسن طريقة للنظر في شؤون الشعب ، الذي يعيش تحت الظروف التي فيها الآثوريون .

فبموجب الظروف المتقدمة اني آسف جداً أن أقول بأنه يستحيل علي العمل بأمركم في التوقيع على الوعد التحريري ، الذي أملاه معاليكم ، إذ لا يعني مثل هذا العمل سوى اني راغب في سحب نفسي من خدمة شعبي ، ذلك الواجب الذي كان كما عرضت ، عبارة عن تخويل قانوني لي من قبل الشعب ، وهو وحده له الحق في تجريده عني .

وبهذه المناسبة أود أن ابين بأنني استغربت كثيراً التدبير الذي ينوي معاليكم اتخاذه تحت الظروف الحالية ، بأن يطبق مثل هذا العمل بحق أحد العصاة ، و إذا كان الأمر كذلك فهل لي أن أسأل معاليكم ما إذا كان شرفي وشرف شعبي لم يهان .

لا أتمكن العثور على سابقة لعمل معاليكم هـذا ما لم الق اللوم على نفسي ، لأني عرضت بإخلاص قضية الشعب الآثوري بصورة قانونية أمام السلطة المنتدبـة سابقاً ، وعصبة الامم ، وحكومة صاحب الجلالة ، بغية تأمين حل لها ، ذلك الحل الذي اعتقد بأنه في صالح كل من يهمه الأمر .

٤- أما بشأن الزعم اني اتخذت ، إلى الآن ، موقفاً معاكساً بل سلبياً تجاه مشروع إسكان الآثوريين ، فإن هذه النقطة أيضاً كان معاليكم قـد رفعها شفوياً أثناء مواجهتي معاليكم في ٣١ مايس عندما طلبت اكثر من مرة بيان حقائق هذا الزعم . إن هذا يزيد في إحباط عزيمتي عندما افكر في مساعي المتواصلة في إقناع شعبي الآثوري بالاستيطان ، وأن يصبح عنصراً مفيداً في هذه البلاد كما كان حتى الآن .

اختم كتابي هذا بتقديم احتراماتي إلى معاليكم ، وأعتذر لكتابتي إياه بلغة أجنبية ، لأنـه ليس لدي في الوقت الحاضر كاتب لائق باللغة العربية ، و إذا توجد هناك أي نقاط يود معاليكم أن يعلمها فإنني اكون ممتناً جـداً إلى الإجابة عليها ، لأني أنوي مغادرة بغداد يوم الاثنين مساء الموافق ٤ حزيران ١٩٣٣ .

صدى توقيف المار شمعون

كان جلالة الملك فيصل قد سافر إلى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣ تلبية للدعوة الرسمية التي وجهها اليه عاهل انكلترة فما كادت الصحف الاوروبية تعلن خبر إلزام الحكومة العراقية المار شمعون

بالإقامة في بغداد ، ما لم يعط التعهد اللازم بحفظ السلام فيؤذن له بالعودة ، حتى قامت قيامة الانكليز في مختلف صحفهم . وقد راجع وكيل السفير البريطاني في بغداد رئاسة الوزارة ، وبين لها ضرورة السماح للمرقوم بالعودة إلى مصيفه في الموصل فلم يلق بيانه اذناً صاغية .

وفي يوم ١٩ حزيران ١٩٣٣ عقد اجتماع في البلاط الملكي في بغداد حضره رئيس الوزراء ، ووكيل السفير ، بحضور نائب الملك (وهو يومئذ سمو ولي العهد الامير غازي) فحذر وكيل السفير ، رئيس الوزراء ، من النتائج التي تترتب على توقيف المار شمعون ، وبين أن توقيفه يؤدي إلى اتحاد كلمة التياريين ، وقيامهم بثورة ضد الحكومة ؛ وزاد على ذلك أن هذا التوقيف يعطي أهمية للمار شمعون في نظر العالم ، ويسبب ارتباكات قد تمس معاهدة التحالف المنعقدة في ٣٠ حزيران ٩٣٠ ، فرد عليه رئيس الوزارة أن المار شمعون قد ارتكب جرماً ضد الدستور والقوانين المرعية ، وذلك بطلبه السلطة الزمنية ، وقيامه بتهييج التياريين ضد النظام العام ، فضلا عن انه خالف مقررات عصبة الامم بعدم إعطائه التعهد اللازم لسير مشروع الإسكان كما ينبغي ، مما أيد قناعة الحكومة بسوء نيته ، فرجوعه إلى الموصل ، من غير محاكمته ، أو توقيفه ، مما يؤثر على إدارة الدولة ، ويزيد في تعنته وتشويشه ضد الحكومة ، ولا سيما وقد أيدت ذلك تقارير المفتش الإداري ، ووكيل متصرف لواء الموصل .

أما ازدياد أهمية المار شمعون ، فقد قال رئيس الوزراء أنه لا يراها واردة ، وإنما الأمر بالعكس ، فإن ابقاءه بدون محاكمة هو الذي يولد النتائج الوخيمة ، ويسبب إخلالا في الادارة ، وهذا أهم بكثير من التأثير السيء الذي قد يحصل في الخارج من جراء توقيفه .

وأما ما يتعلق بالمعاهدة ، فقد صرح الرئيس بأنه لا يجد أية علاقة لقضية توقيف المار شمعون بمعاهدة التحالف ، ولا يرى أي مبرر لاتخاذ وكيل السفير هذه القضية وسيلة للتدخل في الأمر ، ولهذا فإنه لا يسلم بوجهة نظره لا من طريق مباشر ، ولا من طريق غير مباشر ، فارتبك وكيل السفير من هذا الموقف الحازم ، وقال انه يأسف جداً للاشارة التي نوّه بها إلى معاهدة ١٩٣٠م مما أدى إلى ان يحصل لدى رئيس الوزراء غير الفهم الذي قصده ، لهذا فهو يسحب هذا البيان ، ويؤكد أن قصده كان أن الثورة إذا وقعت فقد تسبب تعرضاً للقواعد البريطانية في العراق ، نظراً للوضع الذي سيتخذه الجيش الليفي التياري ، المستخدم في هذه القواعد ، إذا ما قام التياريون بثورة ضد الحكومة . فشكر رئيس الوزراء ، وكيل السفير المستر فوريس ، لسحبه كلامه ، واكد له انه إذا وقعت الثورة المزعومة ، فإن العراق هو الذي يتولى حماية المطارات بقواته الوطنية وهو مستعد لذلك (انتهى اجتماع البلاط)

هذا ما جرى في بغداد . أما ما جرى في الخارج فإن الحكومة البريطانية في لندن كانت

تضايق الملك فيصل ، وتلتمسه أن يستعمل نفوذه الشخصي للسماح للمار شمعون بالعودة إلى مصيفه ، فاضطر صاحب الجلالة إلى أن يبرق ما يلي :

رئيس الوزراء　　بغداد　　٢٢/٦/١٩٣٣

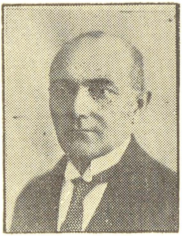
ان توقيف المار شمعون سيحدث ضجة في الصحف هنا مما يخرب علينا الجو الصافي ، والموقع الممتاز الذي حصلنا عليه، وبالنتيجة سيهدم كل آمالنا بالموفقية في المسائل الكبرى التي بدأنا نعالجها، عالجوا الأمر بحكمة وصبر ، وابقوا جميع الاجراءات، التي يجب أن نقوم بها، لحين عودتي . متفق مع الوزراء على ما جاء .

فيصل

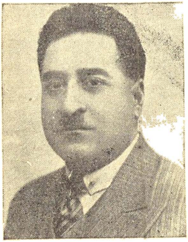
الهيأة الوزارية التي ادارت النيابية



رشيد عالي الكيلاني
رئيس الوزراء
ووزير الخارجية بالوكالة



حكمة سليمان : وزير الداخلية



جلال بابان : وزير الدفاع



عبد المهدي : وزير المعارف



محمد زكي : وزير العدلية

وكانت الوضعية في بغداد تستلزم موقفاً جازماً فاضطر رئيس الوزراء أن يرد على هذه البرقية بما يلي :

صاحب الجلالة الملك فيصل لندن الرقم ٢٣٩٠ التاريخ ٩٣٣/٦/٢٤

لما كان رجوع المار شمعون إلى الموصل، بدون التعهد، سيؤدي حتماً إلى اضطرابات تخل بالامن وتعرقل مشروع الإسكان، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره على إبقائـه هنا فبلغه الوزير بالبقاء. منذ مدة نعالج الأمر بكل ما يمكن من الصبر والحكمة ومع هـذا لا نقدم على اتخاذ الاجراءات ضده إلا إذا أراد الذهاب بدون التعهـد، لما هو محقق من وقوع الفتنة، ولاضطرار الوزارة على حفظ الأمن خاصة بعد أن ظهر من معاضدة ياقو مع مائتين من أعوانه العصيان المسلح مجتمعين بصورة مستمرة على طريق دهوك – عمادية، ورفضه إعطاء التعهد لحفظ السلام. بعد اتفاق وزير الداخلية ومستشاره بوشر في الاجراءات ضد ياقو وأعوانه لحملهم على ترك العصيان.

رشيد عالي

وقد ردّ صاحب الجلالة الملك على هذه البرقية بما يلي :

خارجية بغداد ٢٥ / ٦ /١٩٣٣

اننا نلاحظ أن إبقاء المار شمعون مدة اكثر في بغداد، يسبب ازدياد تهيج الأقلية الآثورية وإكثار الدعاية ضد العراق. إذا اختل الأمن، بسبب ذهاب المار شمعون إلى مصيفه، فالحكومة غير عاجزة عن تأديبه. أما إذا اجبر على البقاء في بغداد، وتوسع العصيان الذي تشيرون اليه، فالحكومة تكون ضعيفة خارجياً، لذلك لا يجوز أن تعطى قيمة كبيرة لذهابه إلى مصيفه من ناحية الأمن، بل من المهم ملاحظة الجهة الخارجية، مع اتخاذ التدابير كافة لقمع كل حركة يأتي بها بعد ذهابه. وعليه بلغوه شفهياً أن الحكومة لا تغير سياستها نحو الآثوريين، وتنتظر منه أن يبرهن عن إخلاصه بالذهاب إلى محله، ودعوة العاصين للإخلاد إلى السكينة، وإذا صدر منه أي عمل خلاف ذلك، فالحكومة تكون معذورة باتخـاذ ما تراه من أسباب بشأنه. زملاؤكم الثلاثة (أي ياسين الهاشمي ورستم حيدر ونوري السعيد) متفقون معنا وكذلك نحن على اتفاق مع بريطانيا على معالجة القضية بهذه الصورة في الظروف الحاضرة.

فيصل

وقد رأى رئيس الوزراء (اثر تسلمه هذه البرقية) أن يستطلع آراء زملائه الوزراء في الوضع الراهن، فجمع مجلس الوزراء في يوم تسلمه هذه البرقية، وعرضها عليه، فتقرر إرسال الجواب التالي:

الرقم ٢٤٤٧ التاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٣

اجتمع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء، في ديوان رئاسة الوزراء، وبعد الاطلاع على برقية صاحب الجلالة الواردة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٣ قرروا الإجابة عليها

بالبرقية التالية :

جواباً لبرقية جلالتكم ٢٥ حزيران . نرى مع الوزراء أن رجوع المار شمعون إلى الموصل بدون التعهد ، خاصة بعد قيام معاضدة ياقو وأعوانه ، بالعصيان المسلح ، واضطراب الأحوال في الشمال مما يضعف مركز الحكومة ، ويشجع العصاة ، ويوسع الاضطراب ، ويسبب ازدياد التأثير السيء في نفوس الاكراد ، والآثوريين الموالين للحكومة ، بل عواقب وخيمة للبلاد . تبليغ المار شمعون بالرجوع إلى الموصل ، وطلبنا منه دعوة العاصين للسكون ، يعتبر اعترافاً منا بسلطته الزمنية ، وبعجز الحكومة ، الأمر الذي لا يلتئم والمصلحة العامة . إعادة الأحوال إلى السكينة لا يحصل إلا باتخاذ الاجراءات الحازمة ضد العصاة . تقوية الوضع في الداخل ضروري لسلامة البلاد . لا اختلاف بيننا وبين المستشار ووكيل السفير . الرأي العام المتهيج من وضعية المار شمعون وأعوانه بدأ يهدأ من اتخاذ الاجراءات . لم يقع لحد الآن أي اصطدام . لا زلنا نعالج القضية بالحكمة ولا نلجأ إلى استعمال السلاح قبل إقدام العصاة عليه . متخذين التدابير اللازمة لحمل العصاة على ترك العصيان . وضعنا قوي . لا يوجد ما يستوجب القلق . كونوا مطمئنين تماماً .

رشيد عالي

بوادر حركة التمرد

كانت حكومة قضاء دهوك قد طلبت إلى ملك ياقو بن ملك اسماعيل[1] أن يحضر إلى مركز القضاء ، فجاء اليه في يوم ٢١ مايس ١٩٣٣ ومعه حرس مسلح حيث هزأ بقائمقام القضاء ، ووجه اليه كتاباً رسمياً بلهجة شاذة .

ولما وصل ضابط الاسكان البريطاني إلى الموصل ذهب المرقوم إلى مواجهته في يوم ١٤ حزيران ١٩٣٣ مع خفر مسلح كبير العدد فرفض الضابط بكل لباقة رؤية هذه الحالة

وفي ١٩ حزيران جاءت الأخبار إلى السلطة بأن جماعة ياقو بلغوا المئتي نسمة ، وأن نصفهم حاول قطع الطريق على الموالين للسلطة ، وكاد الطرفان يتقاتلان لو لم تعالج الحكومة الموقف بالحكمة .

واضطرت الحكومة إلى تعزيز مخافر الشرطة بقوات احتياطية ، فكتب اليها ياقو طالباً سحب هذه القوات الاضافية

ولما كانت الحالة قد وصلت إلى درجة مخيفة ، طلبت « رئاسة أركان الجيش » إلى « آمرية منطقة الموصل » أن تجري تمارين الحروب الجبلية في « بادي » شمالي « دهوك » كتدبير احتياطي ،

---

(١) كان « ملك ياقو » احد الضباط التياريين المستخدمين في جيش « الليفي » الانكليزي ، ولفظة «ملك» تطلق على رئيس كل قبيلة ، فهي نظير كلمة « الشيخ » لدى القبائل العربية .

القلاقل ولتكون على استعداد لمقابلة الطوارىء ، فقلق الكرد المجاورون من المصير الذي سيؤول اليه موقفهم وأعلنوا استعدادهم لمؤازرة الحكومة أنىّ شاءت ، وعلى أية صورة أرادت .

ولكن سرعان ما كان لهذه التدابير الشديدة، وقعها في النفوس، مما حمل « ياقو » على الاعتقاد بأن قوة الحكومة ستقضي عليه وعلى أتباعه، كما أكد المفتش الإداري البريطاني ذلك له، فاضطر أن يخضع وأصحابه لسلطان الحكومة ، ويسلم نفسه إلى سلطات اللواء في ٢٦ حزيران، بعد أن حصل على الأمان ، فاكتفت هذه بأخذ التعهد اللازم لحفظ السلام ، وقضت الوزارة بهذه التدابير الحكيمة على إخماد عصيان مسلح، لم يعرف مداه ، وحقنت دماء الأبرياء وأقرت سطوتها في تلك الربوع، وعلى أثر ذلك أبرق رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني إلى جلالة الملك البرقية التالية في ٢٧ حزيران ١٩٣٣ :

بعد سوق القوات اللازمة خضع ياقو، وسلم نفسه لسلطات الموصل، وأعطى تعهداً بحفظ السلام بكفالة مالية ، التفصيل بالبريد .

فورد الجواب من صاحب الجلالة كما يلي بتاريخ ٢٨ حزيران :

رئيس الوزراء بغداد

نحمد الله ونهنئكم جميعاً على الموفقية التي حفظت للحكومة شرفها وسطوتها . نعتقد أنه لم يبق مانع لتطبيق برقيتنا المؤرخة ٢٥ حزيران وذلك ضروري لموقفنا .

« فيصل »

﴿ ملحوظة ﴾

تتضمن برقية جلالة الملك المؤرخة ٢٥ حزيران ١٩٣٣ ، المنشور نصها فوق هذا ، ضرورة السماح للمار شمعون بالعودة إلى الموصل ، إلا أن رئيس الوزراء لم ير من السداد السماح بعودة المار شمعون إلى الموصل ، فأبرق إلى صاحب الجلالة يقول بتاريخ أول تموز ٩٣٣ :

جميعاً مدينون بالموفقية لنفوذ جلالتكم . لم نتأخر عن تضحية أعز ما لدينا في سبيل مصلحة البلاد وكرامة الحكومة . إبقاء المار شمعون هنا لا زال ضرورياً ، خاصة وان التقارير الواردة أخيراً من متصرف اللواء ، والمفتش الإداري ، تؤكد ذلك ، بغية المحافظة على السكينة .

« رشيد عالي »

﴿ عقد اجتماع في الموصل ﴾

ظهر للحكومة أن جماعة كبيرة من أتباع « المار شمعون » لم تلم ، إلى تلك الساعة ، بالقرار الذي اتخذه مجلس العصبة بصدد شكاوي التياريين ، فقررت دعوة رؤسائهم إلى اجتماع عقد في

مركز اللواء في اليومين ١٠ و١١ تموز ٩٣٣ وحضره الرؤساء الموالون والخاصمون، والقى كل من وكيل المتصرف ، والمفتش الاداري ، وضابط الاسكان البريطاني ، خطباً في سياسة الحكومة، كما تلي قرار عصبة الامم ، الذي اتخذه المجلس في يوم ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ ، فارتاح معظمهم لبيان هذه الخطة ، وتلاوة هذا القرار ، وأخذوا ينددون بزعيمهم الروحي ، ويقولون أنه لا يمثل إلا نفسه ، وسكت الآخرون مفضلين الاحتفاظ برأيهم إلى ما بعد مراجعة أنفسهم .

ما دار في هذا الاجتماع

طلب وكيل متصرف اللواء « السيد خليل عزمي » أن يسأله الحاضرون عما يدور في خلدهم ، فكانت استفساراتهم تنحصر في نقطتين أساسيتين : « المار شمعون » و « قضية الأراضي » .

كان « المار شمعون » يطالب بالسلطة الزمنية ، كحق موروث ، كما هو صريح كتابه ، فكان جواب المفتش الاداري :

« ان خطة الحكومة وضحت تماماً في البيان الذي تلاه وكيل المتصرف[1] وانها قررت بصورة نهائية عدم إجراء أي تعديل فيها »

أما « قضية الأراضي » فقد قال وكيل المتصرف :

« ان الحكومة ترغب في منح حقوق دائمية لجميع الزراع في أراضيها ، وقد باشرت لجان التسوية أعمالها — وهي مؤلفة لهـذه الغاية — في بعض الألوية ، وستأتي إلى لواء الموصل عن قريب وتباشر عملها ، وسيعامل التياريون نظير سائر الزراع العراقيين في أراضي الحكومة ، وهي تتعهد بأن لا تأخذ منهم الأراضي ، ولا تعرقل تصرفهم ، ما داموا على الزراعة يطيعون أوامر الحكومة ، وينفذون قوانينها ، كبقية الرعايا ، أما الأراضي المملوكة لعـدد كبير من التياريين ملكاً شخصياً ، فإن الحكومة تتبع معهم ما تتبعه مع سائر السكان من اكراد وعرب ، وعند حصول نزاع بين الملاك والزراع يحسم وفقاً للطريقة المتبعة في جميع انحاء المملكة » اه

وكانت نتيجة هـذا الاجتماع — كما قلنا — ان معظم الرؤساء الذين حضروه أعلنوا تأييدهم لخطة الحكومة ، وقالوا انهم يطيعون أوامرها وقوانينها ، أما الباقون فقد احتفظوا بآرائهم حتى يراجعوا أنفسهم ، وكانت نتيجة هذه المراجعة أنهم رفعوا بعد يومين العريضة الآتي نصها :

نحن الموقعون أدناه نود أن نعرض على سعادتكم ما يلي :

---

(١) ان الحكومة ترغب جداً في ان تعترف للمار شمعون برآسته الروحية الكنيسية النسطورية فيكون بهذه الصفة حائزاً لعين الصفات التي يتمتع بها رؤساء سائر المذاهب الدينية في العراق . . . ان الحكومة لا توافق أبداً بأن تمنح للمار شمعون سلطة زمنية لأنها لم تمنح سلطة زمنية لأي رئيس من رؤساء العشائر والروحانيين في العراق .

[من خطاب وكيل المتصرف]

اننا الذين دعينا من قبل الحكومة كنا نظن أن هـذه الدعوة تتعلق بالاسكان فقط . أما الآن فنقول بصورة نهائية أن غبطة البطريك المار شمعون هو وكيلنا ، واننا لم نسحب منه هـذه الوكالة بعد وعلى هذا فليس في وسعنا إعطاء أي قرار إلى أن يحضر غبطته هنا . اه

أما الذين بقوا على ولائهم للحكومة فقد وقعوا العريضة التالية :

نحن الموقعون أدناه ، من ملوك ورؤساء الآثوريين ، حضرنا يوم ١١ تموز ١٩٣٣ في ديوان متصرفية لواء الموصل ، وأعلنا فهمنا سياسة الحكومة ومنوياتها تجـاه القضية الآثورية ، ونسجل بهذه المضبطة اعترافنا بأن سياستها ، التي أعلنها وكيل المتصرف هي السياسة الصادقة ، ولذلك فقد رضينا بها عن اختيار واطمئنان ، والآن فنحن مستعدون لإطاعة قوانين البلاد العراقية كلها، ونخالف كل شخص أو فئة ترمي إلى ما يخالف هذه السياسة القويمة ، وكذلك قد فهمنا تصريحات المفتش الاداري الكولونيل ستافورد ، والميجر طومسن ، خبير الاسكان ، التي أتت مؤيدة لتلك السياسة ، وبناء على ذلك وقعنا على هذه المضبطة ، تحريراً في ١٩ ربيع الاول ١٣٥٢ و١١ تموز ١٩٣٣ .

❊ موقف الجيش من التياريين ❊

وكان « وزير الداخلية » على اتصال مع « رئيس أركان الجيش » ولما رأى أن الأمر قد يستدعي استخدام القوة لحمـل المتمردين على الاطاعة ، سأل « رئيس أركان الجيش » عن إمكان تأديب العصاة المتمردين، فأجابه هذا بأن الجيش العراقي يستطيع تأديبهم بكل سهولة ، وفي الوقت نفسه فإنه أنجد القطعات القائمـة بتمارين الحروب الجبلية في شمالي دهوك ، بقطعات اخرى ، ارسلت بالسيارات ، كما ان الشرطة أسست ٥١ مخفراً في القرى الآثورية ، على طريق الموصل – دهوك ، لمحافظة الأمن .

وكان مقر منطقة الموصل متحمساً للحركة ضد التياريين ، لما لحق بعض الضباط ، الساكنين بالقرب من دورهم ، من الإهانة ، فقد كانت الأحجار تتساقط ليلا ، قبل اشتداد حركة ياقو ، على دور أولئك الضباط بانتظام ، مما أفزع نساءهم ، وأطفالهم ، وكان الضباط يعتقدون بأن هذه الأحجار إنما كانت ترمى من قبل التياريين ، وهذا مما جعل الحماس لحركة التأديب بالغاً أشده .

وراجع كبير من ضباط البعثة العسكرية البريطانية ، في تلك الآونة ، وزير الدفاع ، جلال بابان، فأعلمه أن الملك فيصل كان قد وعد السفير البريطاني بنقل امير اللواء بكر صدقي من الموصل إلى جهة اخرى ، لأن التياريين يتخوفون من وجوده في الموصل كثيراً . فرد الوزير عـلى ذلك بتخطئة هذه الفكرة، وأنكر أن يكون الملك فيصل قد وعد السفير مثل هذا الوعد ، لاسيما وأن بكراً كان يحيط بمنطقته إحاطة تامة فليس من السداد نقله .

﴿ الهجرة الى سوريا ﴾

هـذا ما كان من أمر « المار شمعون » و إلزامه بالاقامة في بغداد . أما ما كان من أمر أتباعه ، الذين تلقوا تحارير ياقو ولوقو ، بعد وصولها إلى سوريا ، واتصالها بالسلطات الفرنسية[1] فيها ، تلك التحارير المنبئة « بأن كل شيء قد تم » فانهم أعدوا عدة الهجرة إلى الأراضي السورية من جهة ، و إلى التجمع للقيام ضد الحكومة من جهة اخرى ، وقد اتخذوا جبل « بوسريان » مقراً لاجتماعهم المسلح وتوحيد قواهم لمساعدة هذا الموقع على الافلات والتخلص من القوات الحكومية وتمكينهم من العبور إلى سوريا بكل سهولة ، ولكن الحظ خانهم ، وانكشف أمرهم ، فانتقلت القوات العسكرية الحكومية من معسكرها في شمال دهوك إلى جهة دجلة لتراقب المعابر ، وتنتزع السلاح من النازحين .

وقد تم إلى يوم ٢١ تموز عبور الحدود العراقية نحو (١٣٥٠) تيارياً ، بعد أن تركوا قراهم بدون رجال مسلحين يدافعون عنها ، أو يحرسون نساءها وأطفالها ، ودلت التحقيقات التي قامت بها السلطات المحلية على أنهم نزحوا امتثالا لأوامر « المار شمعون » الذي أقنعهم بأن السلطات الفرنسية ستعيلهم ، وتمنحهم جميع مطاليبهم ، وتساعدهم كما ساعدهم الانكليز من قبل ، يوم أقاموا البناكل لهم بجوار « باعقوبا » سنة ١٩١٩

وكانت الحكومة العراقية - كما قدمنا - حشدت قوة كافية لنزع السلاح من الذين يغادرون البلاد ، منعاً لاحتجاج السلطات الفرنسية على دخولهم سوريا مسلحين ، وكلف الجيش أن يتجنب إراقة الدماء ، على كل حال ، وفي الوقت نفسه ، قرر مجلس الوزراء عدم السماح لأي من النازحين بالعودة إلى العراق . وفي ٢٣ تموز ١٩٣٣ وجهت الحكومة العراقيـة إلى « المفوضية الفرنسية في بغداد » الكتاب التالي :

سيدي القائم بالأعمال

تأييداً للمحادثة الشفوية التي جرت بيننا أمس : لي الشرف أن اخبركم بأني علمت مؤخراً أن قسماً كبيراً من الآثوريين ، الذين يقارب عددهم الألف وثلثمائة نسمة ، المنتسبين إلى عشائر التخوما والتياري ، في قضائي دهوك والعمادية ، وغيرهم من الآثوريين ، قد نزحوا في ٢١ الجاري من منطقة

---

(١) طلبت الحكومة الى ياقو ، بعد استسلامه ، أن يحضر بغداد مع زميله لوقو لينصحا المار شمعون في وجوب تحسين سلوكه ، واعطاء التعهد المطلوب منه ، ليؤذن له بالعودة إلى الموصل وقد جاءآ اليها فعلا ، ولكنهما بدلا من أن يؤديا الرسالة التي ندبا اليها ، فانهما أخذا بعض الرسائل من المار شمعون ، وسافرا بهـا إلى السلطات الفرنسية في سورية وهذا ما دل مؤخرا على ان ياقو لم يستسلم الى الحكومة احتراما للنظام ، وطوعا للأوامر ، ولكن خوفا من التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة في سوق القوات الى (كلي قطاره) وخشية الرجل من مضاء هذه القوات عليه بالمرة

فيشخابور (شلكة) إلى الأراضي السورية ، وانهم يقيمون الآن في (كابي جلي) وبما أن هؤلاء من العشائر غير المعتادة على التنقل ، وحيث أنهم دخلوا سوريا بدون إخبار الحكومة العراقية ، والحصول على اذن منها بذلك ، حسبما تقضي به المادة الخامسة من الاتفاقية المنعقدة بين العراق وسوريا لتنظيم امور عشائر الحدود ، أرجو التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة عملا بالمادة السادسة من الاتفاقية المذكورة لتجريدهم من السلاح ، وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود ، منعاً لإتيانهم ما يخل بالأمن وانبائي بالنتيجة . اه

وفي ٢٧ تموز ١٩٣٣ وجهت وزارة الخارجية العراقيـــة كتاباً آخر إلى القائم بأعمال المفوضية الفرنسية في بغداد تحت رقم ٦٩٦٣ هذا نصه :

سيدي القائم بالأعمال

حصل لي الشرف أن بينت لكم في كتابي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ ٢٣ تموز ١٩٣٣ حول التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة ، عملا بالمادة السادسة من الاتفاقية المؤقتة المنعقدة بين العراق وسوريا ، لتنظيم امور عشائر الحدود ، لتجريد النازحين إلى البلاد السورية من الآثوريين من السلاح وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود منعاً لاتيانهم بما يخل بالأمن ، ولكني أود أن احيطكم علما بأن هؤلاء الآثوريين لم يزالوا مخيمين في الضفة اليمنى من دجلة ، أمام الحدود العراقية ، وانهم قد هيأوا المتاريس ، وغايتهم مواجهة القوات العراقية بالقوة ، في حالة منعها عبور رفقائهم ، فإذا لم يبعد هؤلاء النازحون من الحدود ويجردوا من أسلحتهم فقد يؤدي الأمر إلى سفك الدماء . الأمر الذي لا تود الحكومة العراقية وقوعه إلا إذا اضطرت إلى ذلك حفظاً للأمن . وعليه فإن عدم قيام السلطات السورية بما تحتمه عليها أحكام الاتفاقية المشار اليها من إبعاد هؤلاء من الحدود وتجريدهم من السلاح ، رغم سبق طلبنا ذلك منذ أربعة أيام ، مما لا يتفق ونصوص الاتفاقيـــة المذكورة وقواعد حسن الجوار ، لذلك جئت بهذا التأكيد مكرراً طلب حكومتي الآنف الذكر ، باتخاذ التدابير السريعة لابعاد هؤلاء عن الحدود ، وتجريدهم من السلاح ، استناداً إلى نصوص تلك الاتفاقية راجين إعلامنا بما يتم في هذا الشأن » اه

ولم تكتف الحكومة العراقية بإرسال هذين الخطابين إلى المفوضية الفرنسية في بغداد ، بل سعت إلى عقد اجتماع بين الممثلين : العراقيين والفرنسيين ، على الحـدود ، وضحت فيه سياسة الحكومة العراقية إزاء التياريين النازحين ، وكذا الذين بقوا في العراق ، فوعد الممثل الفرنسي انه سيجرد الذين اجتازوا الحدود من السلاح ، فلا يفسح أي مجال لعودة أي منهم إلى العراق بسلاحه .

وجاءت الأنباء إلى الحكومة العراقية في آخر يوم من تموز ١٩٣٣ مؤيدة صحة الوعد الذي

قطعه الممثل الفرنسي في اجتماع الحدود، وانه قد تم تجريد التياريين من كامل سلاحهم، فتنفست الحكومة العراقية الصعداء، وارتاحت إلى السلوك الذي سلكه الفرنسيون في هذه القضية، وعدت الأزمة منتهية بمصادرة السلاح، فأذنت بنشر البيان التالي :

﴿ بيان ﴾

ليس بخاف ان الحكومة كانت ولم تزل، تبدي مساعداتها بكل الطرق الممكنة إلى الآثوريين بغية إسكانهم، وترفيه أحوالهم، آملة أن يكونوا رعايا مخلصين لهذه البلاد، يشعرون بالواجب نحوها كسائر العراقيين، ولتحقيق هذا الغرض قد أعفتهم من دفع بعض الضرائب، وأسكنتهم في قرى عديدة، ومدت لهم يد المعاونة كلما رأت لزوماً لذلك، كما انه ليس هناك شك في أنها قامت بكل تعهداتها تجاه عصبة الامم، وأكبر دليل على ذلك استقدامها خبيراً لدرس مشروع الاسكان، ورفع التوصيات اللازمة إلى الحكومة حوله، ولهذه الغاية سبق أن خصصت مبالغ لا يستهان بها. إلا انه رغما عن كل هذا أخذ المار شمعون يعرقل مشروع الاسكان ويطالب بأشياء غير معقولة، ومخالفة لأحكام قوانين البلاد، ولقرار عصبة الأمم نفسها، كاعتباره ذا سلطة زمنية لا يمكنه التخلي عنها . ولما رأت الحكومة ان بقاءه في الموصل مما يعرقل سير الاسكان، ويخل بالأمن العام، جلبته إلى بغداد وأفهمته بأنها لا تساعده على الرجوع إلى الموصل إلا إذا أعطى تعهداً بأنه سيحافظ على السلام، ولا يتصدى لأية حركة من شأنها عرقلة مشروع الاسكان، وأن يرجع عن طلباته غير القانونية، ويطيع أوامر الحكومة، وحيث انه لم يقبل بذلك، رأت الحكومة لزوماً لابقائه في بغداد، استناداً لحكم القانون المختص، إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل ان أعوان المار شمعون تصدوا فعلا، وهم مسلحون، للاخلال بالأمن العام، وذلك باجتماعهم قبل مدة قصيرة في محل معين، وتمردهم على الحكومة وتوعدهم الآثوريين الموالين لها، وكان اجتماعهم هذا برئاسة المدعو ياقو بن اسماعيل، فاضطرت الحكومة إلى سوق القوة اللازمة لتأديبهم، وأرجعت الامور إلى مجراها الاعتيادي، بعد أن خضع المتمردون، وقدموا دخالتهم للحكومة، وتعهدوا بإطاعتها، وعدم الاخلال بالسلام، وعلى أثر ذلك رأت الحكومة من الضروري أن تجمع رؤساء الآثوريين، وتفهمهم بقرار عصبة الامم المتخذ بشأن الآثوريين وبسياستها نحوهم، فأحضر جميع هؤلاء الرؤساء في الموصل، وأوضحت هذه الامور كلها لهم من قبل المتصرف بحضور (خبير الاسكان) وقد اعطوا التعهدات اللازمة بخضوعهم لأوامر الحكومة وانقيادهم لها، إلا أن أعوان المار شمعون بالرغم عن ذلك كله، أعادوا الكرة قبل أيام قلائل، واجتمعوا مسلحين في جبل بو سريان، ولما رأوا ان الحكومة محتاطة للطوارىء، وان قوتها كافية

لقمع أي تمرد وكافلة للمحافظة على النظام، عبروا الحدود العراقية، ودخلوا المنطقة السورية، وكان عددهم ١٣٥٠ رجلا مسلحاً، ولما كان عملهم هذا مخالفاً للقوانين من كل الوجوه علاوة على أنه وقع بدون علم الحكومة واذنها قررت الحكومة أن لا تقبلهم مرة أخرى في العراق أما إذا أظهروا ندمهم وأرادوا الرجوع فلا تمكنهم من ذلك إلا بعد تجريدهم من السلاح محافظة على الامن العام وعبرة لغيرهم ممن قد تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال مماثلة

وتنفيذا لهذا ساقت الحكومة حالا القوة اللازمة من الجيش والشرطة إلى جهات العبور من لواء الموصل ولما رجع قسم منهم إلى الضفه العراقية من نهر فيشخابور بسلاحهم، جردهم الجيش من السلاح فعلا، ثم عبر عدد آخر منهم إلى المنطقة العراقية بسلاحهم، فأنذرهم الجيش بلزوم ترك السلاح غير انهم لم يلتفتوا إلى ذلك وبدأوا يقاومونه بالسلاح فاضطر إلى مقابلتهم بالمثل، وعلى ذلك اضطروا إلى الرجوع خائبين. وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة من القائم بأعمال الحكومة الفرنسية في بغداد أن يعلم حكومته بلزوم تنفيذ أحكام اتفاقية حسن الجوار، الموجودة بين الدولتين، والتي تقضي بضرورة تبعيد مثل هؤلاء الآثوريين عن منطقة الحدود العراقية، وتجريدهم من السلاح، لانهم ليسوا من العشائر المعتادة على التنقل، وبعد أن جرت المفاوضات اللازمة في هذا الشأن قامت الحكومة الفرنسية بما طلب منها فجردتهم من السلاح، وأبعدتهم عن الحدود إلى الاماكن النائية، داخل المنطقة السورية

ان هذه الحادثة تمت بهذه النتيجة الحسنة بفضل الله تعالى وبمؤازرة الشعب العراقي النجيب ومع كل هذا فإن الحكومة لم تزل محتاطة للامر ومتخذة كل التدابير الضرورية للضرب على أيدي من يتصدى للاخلال بالامن العام حسب ما يقتضيه الواجب تأميناً لمصالح البلاد العامة

بغداد ١ آب سنة ١٩٣٣ ملاحظ المطبوعات [1]

✻ عودة الى العصيان المسلح ✻

قلنا ان الحكومة العراقية وثقت من الاخبار التي وصلت اليها عن قيام السلطات الفرنسية في سورية بتجريد التياريين من السلاح فاعتبرت القضية منتهية واصدرت البيان الرسمي المتقدم نصه. وقد بوشر بالمفاوضات لإعادة النازحين إلى العراق بعد تجريدهم من سلاحهم في اليوم الثاني من آب ١٩٣٣ طلب الممثل الفرنسي من قائمقام دهوك العراقي ان يوافيه المذاكرة على بعض الامور، فلما اجتمعا قال الممثل ان السلطات الفرنسية قررت إعادة أسلحة التياريين إلى اربابها، وإعادتهم إلى العراق، فطلب القائمقام إلى الممثل ان يمهله مدة يستطيع خلالها من تبليغ هذا القرار إلى السلطات العراقية لتستعد للامر، فأجابه الممثل انه سيأخذ هذا الطلب بنظر الاعتبار فلما بلغ

(١) جريدة «العالم العربي» العدد ٢٨٨١ بتاريخ ١ آب سنة ١٩٣٣

مسامع الحكومة هـذا الخبر ، قرر مجلس الوزراء السماح للنازحين بالعودة إلى العراق ، بشرط تجريدهم من السلاح

وفي الحقيقة كانت الرسل ، والكتب ، الواردة من النازحين ، على اصحابهم في العراق ، تؤيد ميل قسم منهم للرجوع إلى العراق، وارتضائهم تسليم اسلحتهم إلى الحكومة ، لأن الممثل العراقي كان قد افهمهم اكثر من مرة ان لا مانع لدى الحكومة العراقية من عودتهم إلى العراق، بعد تسليم السلاح الذي بأيديهم ، وقد اتخذت ترتيبات خاصة لتجريد العائدين عند عبورهم دجلة.

ومرت الايام الثلاثة الاولى من آب فلم يعد إلى العراق إلا اربعة من التياريين بعد أن سلموا سلاحهم وانتهى اليوم الرابع بسكون ، فلما كان المساء ، شوهدت حركة غير اعتيادية في معبر دجلة عند شمالي (وادي سفان) إذ كان التياريون يتجمعون للعبور صفقة واحدة فكان الاعتقاد السائد انهم جاؤا لغرض الدخالة ، وتسليم السلاح نظراً لما اظهروه من الرغبة في هذا الشأن .

اشعال نار الثورة

وتقدمت القوة المترتبة لاستلام العائدين ، فأشغلت المواقع اللازمة على ساحل دجلة، في انتظار عبورهم ، ولكنها فوجئت بنار حامية من الذين عبروا النهر ، وأشغلوا بعض المواقع ، يساعدهم على ذلك الذين كانوا لا يزالون على الضفة اليمنى ، داخل الحدود السورية ، وسرعان ما اكتشفت « القوة العراقية » بعض الربايا التي استحضرت خصيصاً للغدر بالجيش العراقي ، واتضح لها ان الحركة التي قام بها التياريون لم تكن لغرض الاستسلام ، وتسليم الاسلحة ، كما كان المنتظر بل إنها كانت حركة مدبرة واسعة يراد بها مباغتة الجيش في وقت غير ملائم ، وساعة غير منتظرة .

وكان من حسن الحظ عدم نجاح هذه الخطة ، بالنظر إلى التدابير الاحتياطية التي اتخذتها قوة الجيش المرابطة في (ديره بون) وكذا القوة التي تقدمت إلى ساحل النهر للقيام بمهمة استلام السلاح من العائدين . ولما كان التياريون قد فتحوا النار ، واخذ عددهم بالازدياد فقد أصبح العبور طوع إرادتهم وهذا ما دعا القوة التي كانت على الساحل إلى استعمال النار للدفاع عن مواقعها ، فكانت تقاتلهم بصبر وثبات ، رغم قلة عدد أفرادها ، وشدة الهجوم عليها ، ثم اضطرت الى التراجع لتلتحق بالقوة الاصلية وتنظم حركة المقاومة ، فعد التياريون هذا التراجع خذلانا ضاعف نشاطهم ، وزاد في حماسهم ، فهاجموا الربايا الاصلية المرابطة في (ديره بون) واستمر اطلاق النار طول الليل ، وقد تمكن العصاة من الاستيلاء على احدى الربايا ، وقتل أفرادها من جنود وضباط والتمثيل بهم تمثيلا تأباه الانسانية ، حتى انهم حرقوا جثث القادة بالنار ، العمل الذي دل على همجية العصاة ، وقساوة قلوبهم ، وقد فاتهم ان الجيش لا تؤثر فيه مثل هذه الأعمال الوحشية ،

فقد لمّ شعثه ، وقاتل قتال الابطال ، حتى استرجع الربيئة ، وفرق صفوف المتمردين واضطر قسما منهم للرجوع إلى الحدود السورية ، وتشتت القسم الآخر في « قضاء زاخو » بعد أن قضى عدد كبير نحبه ، وقد غد يوم ٥ آب ١٩٣٣ يوم نصر مبين للجيش العراقي لاستبساله في الذود عن حياض الوطن رغم قلة عدده وعدده

« وبدأت تحشيدات قوات الشرطة في المواقع اللازمة من الأرتال المؤلفة ، ولازمت أماكنها المعينة ، ووقعت مصادمات عديدة بين فلول العصابات الآثورية المتحصنة في الجبال منذ ١٩٣٣/٨/٨ أهمها في مواقع « باكير سفلى » و « سواره توكه » و « كلي قنطاره » وجبال « برواري بالا » و « كاره » و « مجلسخت » و « خربتي » ... واستمرت هذه الحركات إلى يوم ١٩٣٣/٨/١١ حيث أصدرت وزارة الداخلية منشوراً بإنهاء الحركات وبقبول التسليم » (١)

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الاخبار التي بعث بها « المفتش الإداري البريطاني » في « الموصل » إلى حكومة بغداد لم تكن لتشجع الحكومة على سوق القوة اللازمة لتأديب العصاة ، فقد زعم أن الجيش غير كفء للقتال ، وأن الأكراد المجاورين للعصاة سينضمون اليهم حتماً فيحرجون الموقف يضاف إلى ذلك « أن السفارة الانكليزية » في « بغداد » أعلمت الحكومة العراقية أنها لا تنصح باستعمال القوة ضد التياريين ، فاضطر السيد حكمت سليمان « وزير الداخلية » إلى الاستقالة من منصبه ، ولكنه عاد فاسترجع هذه الاستقالة ، بعد أن أثبت السيد جلال بابان « وزير الدفاع » (وهو من أشرف العائلات الكردية) استحالة انضمام الكرد إلى العصاة في حالة تأديبهم ، كما أن رئيس أركان الجيش « طه الهاشمي » اكد لحكمت بك استطاعة الجيش العراقي للقيام بمهمة التأديب ، دون أن يحتاج إلى أية مساعدة ، ولنترك الكلام الآن إلى بيانات الحكومة :

البيان الاول

إلحاقاً بالبيان المؤرخ في ١ آب ١٩٣٣

إن ترك بعض الآثوريين الأراضي العراقية بدون إذن من الحكومة ، ودخولهم مسلحين في الأراضي السورية بدون إذن أيضاً من الحكومة السورية ، قد سبب شيئاً من الانزعاج . وقد بلغ الحكومة العراقية أن في نية بعض الآثوريين الاقتداء بالنازحين ، لذلك فهي ترغب في أن تعلن بكل وضوح بأنها لا تسمح بأي وجه من الوجوه العودة إلى العراق للآثوريين الذين يغادرون على هذه الصورة وبدون إذن منها ، ومع هذا فهي عازمة على الاستمرار على سياستها بشأن إسكان

(١) التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٣م ص ٦٢

الآثوريين، على شرط أن يحافظوا على السلوك المرضي كسائر العراقيين، وأن يتعاونوا مع موظفي الحكومة اينما وجدوا .

٤ آب ٩٣٣ ملاحظ المطبوعات[1]

البيان الثاني

تصدى أمس ليلا نحو ثلثمائة، أو اكثر، من التياريين الذين لم يجردوا من السلاح، على عبور دجلة، والدخول في الأراضي العراقية، بحجة تسليم سلاحهم وأنفسهم، وهاجموا الربايا الأمامية من المعسكر، وبعد مصادمة دامت عـدة ساعات، صدوا اليوم على أعقابهم، تاركين وراءهم عدداً غير قليل من القتلى، وتوالي طلائع القوة مطاردة المتفرقين .

٥ آب ٩٣٣ وكيل ملاحظ المطبوعات[2]

البيان الثالث

تحقق امس ان العصاة الآثوريين، الذين تصادموا مع وحدات الجيش، يتجاوزون الألف، وان جميع اسلحتهم اعيدت اليهم من السلطات المحلية قبل عبورهم إلى الحدود العراقية، وقد اشتركوا في وقائع ٤ و٥ من الشهر الحالي، وان الجيش والشرطة مستمرة في تعقيب الآثوريين المشتتين .

٦ آب ٩٣٣ و. ملاحظ المطبوعات[3]

البيان الرابع

لقد تحقق في الأيام الأخيرة بأن عدداً يربو على الخمسمائة من الآثوريين المتمردين، التجأوا إلى سوريا بعد مصادمة (٥) آب، وأن الباقين قد تسربوا إلى الشرق، معتصمين بالجبال، أو ملتجئين إلى القوات التي طاردتهم، وقد تم تجريد ٢٥٠ من الملتجئين إلى تاريخ أمس .

فالحكومة تعتبر أن الحركات قد دخلت الآن في دورها الاعتيادي، وانحصرت في مطاردة شرطة، لأشقياء لا يتجاوز عددهم الأربعمائة . وقـد أنذر هؤلاء الشقاة بالتسليم، وعين لقبول النادمين مدة ثماني وأربعين ساعة . وتترقب قوات الحكومة دخالتهم .

١٠ آب ملاحظ المطبوعات[4]

وقد عثرنا على « الإنذار » الذي ذكره هذا البيان، باللغة السريانية، وهذا تعريبه :

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٨٤ بتاريخ ٤ آب ١٩٣٣
(٢) جريدة [العالم العربي] العدد ٢٨٨٤ بتاريخ ٥ آب ١٩٣٣
(٣) » » » ٢٨٨٧ بتاريخ ٨ آب ١٩٣٣
(٤) » » » ٢٨٩١ بتاريخ ١٢ آب ١٩٣٣

﴿ نص الانذار ﴾

إلى العصاة الآثوريين

تعلن الحكومة بهذا انها :

١- تمهلكم الحكومة ٦٠ ساعة تبتدىء من الساعة ال ١٢/٠٠ أي بعد ظهر السبت المصادف ١١ من شهر آب الحالي ، لتعرضوا خلال هذه المدة دخالتكم ، بشرط تسليم سلاحكم إلى أقرب مركز حكومي ، أو المعسكرات العسكرية أو الشرطة .

٢- ستتوقف إجراآت قوات الدولة التأديبية ضدكم ، خلال ال ٦٠ ساعة المارة الذكر .

٣- إذا فاتت هـذه المدة ، ولم تعرضوا خلالها الخضوع والطاعة ، وتسلموا أسلحتكم إلى السلطات المذكورة في الفقرة الاولى ، فسوف تستأنف قوات الدولة المسلحة مطاردتكم حتماً ، وتنكل بكم أشد التنكيل .

٤- فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة واقبلوا النصيحة لكي لا يحل بكم الندم .

باسم الحكومة العراقية : و. متصرف لواء الموصل

وفي اليوم الثاني أذاعت السلطة الادارية على العصاة البيان الثاني :

توضيحاً للبيان المنشور عليكم بالأمس ، بواسطة الطيارة ، والوسائط الاخرى ، نطمنكم بأن الذي يسلم نفسه وسلاحه ، يكون آمناً على نفسه ، ويرخص فوراً إلى قريته بكمال الحرية .

خليل عزمي : وكيل متصرف لواء الموصل

﴿ البيان الخامس ﴾

وكان آخر بيان عن هذا « العصيان » ذاك الذي نشر في ١٢ آب ١٩٣٣ وهذا نصه :

اضطر معظم الآثوريين المشتتين ، الذين نوه عنهم في البيان الرسمي المؤرخ في ١١ الجاري ، الالتجاء إلى قوى الحكومة ، وإلى بعض القرى . أما النزر اليسير ، المتبقي منهم ، فهو مختف عن الأنظار ، ولا يخشى منه إخلال بالنظام .

تعتبر الحكومة ان الحركات التأديبية ، التي قامت بها قوات الجيش والشرطة ، قد تكللت بالقضاء نهائياً على حركة التمرد ، وستتخذ التدابير اللازمة لإنزال العقاب الصارم بالمسببين لسفك الدماء ، بتحريضهم المتمردين على فعلتهم النكراء ، وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الحركات في المستقبل .

وسوف لا تنشر الحكومة بيانات يومية بعد هذا التاريخ عن هذه القضية .

ان الوزارة وجدت من مؤازرة الشعب العراقي النبيل ، بجميع طبقاته ، وفي مختلف أطوار هذه

القضية ، ما يجعلها أن تتقدم بكل سرور لتسجيل فخرها وشكرها على ذلك، وخاصة على ما ظهر في أفراد الشعب كافة من الحرص الشديد للذود عن كرامة البلاد ، والاهتمام التام لحفظ الهدوء والسكينة ، والسهر الدائم على حماية أرواح الأبرياء (من شيوخ ونساء وأطفال) في القرى والدساكر ، الكائنة في منطقة الحركات . ان الحكومة تنوه بهذه المفخرة ، التي كانت ولم تزل من شيمة العراقيين الأنجاب في كل العصور والأدوار . ملاحظ المطبوعات"[1]

طيارات بريطانية

ومما يذكر بهذه المناسبة أن قد شوهدت عدة طائرات بريطانية تحوم حول قرى الآثوريين المتمردين ، في أثناء الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي، وكانت تلقي المصورات الدقيقة عن مواقع الجيش العراقي ؛ فيستفيد العصاة منها في معرفة ما يقضي لهم معرفته عن هذه القوات .

عرض قضية التمرد على العصبة

وفي يوم ٦ آب ١٩٣٣م ، أبرقت الحكومة العراقية إلى « سكرتارية عصبة الامم » البرقية الآتية :

بتاريخ ١٤ كانون الأول سنة ١٩٣٢ اتخذ مجلس عصبة الامم قراراً فيما يتعلق بالطائفة الآثورية في العراق ، وإسكان من لا أرض لهم من الآثوريين . إن الحكومة العراقية لم تضع وقتاً في استخدامها خبيراً ، هو الميجر تومسن ، الذي وصل الموصل بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣، كما أنها خصصت المبالغ للقيام ببعض اعمال الري ، لتهيئة أراضي جديدة للزراعة ، توزع خصيصاً على من لا أرض له من الآثوريين . لم يرفض المار شمعون دعوة الميجر تومسون للتعاون معه في عملية الإسكان فحسب ، بل ان عدداً من اتباعه – ونخص بالذكر منهم ياقو – الفوا عصابة مسلحة لإعاقة التقدم ، ولإرهاب الآثوريين الآخرين، الذين كانوا قد أعربوا عن استعدادهم للمساعدة .

ان الحكومة كانت مضطرة لأن ترسل قوة عسكرية لإخماد هذا التهديد للسكينة العامة، وبتاريخ ٢٦ حزيران سلم ياقو وعصابته ، وبما أنه قدم تعهداً بحسن سلوكه في المستقبل ، فقد عفي عنه، ولم يفرض عليه أي عقاب، مهما كان طفيفاً . وبعدئذ دعي زعماء الطائفة الآثورية إلى الموصل حيث عقدت سلسلة اجتماعات بتاريخ ١٠ و١١ تموز ١٩٣٣ أوضح فيها قرار عصبة الامم، وخطة الحكومة فيما يتعلق بتنفيذه ، أعرب الرؤساء بالإجماع عن ارتياحهم عن الخطة المذكورة .

ومع ذلك بتاريخ ٢١ تموز ، نزحت عصابة مسلحة من الآثوريين ، تحت قيادة المذكور ياقو، يقدر عددها بنحو (١٠٠٠) شخص ، إلى الأراضي السورية، دون أخذ موافقة الحكومة العراقية،

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٩١ بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٣

وذلك احتجاجاً على خطة الحكومة الموضحة لهم ، وبتاريخ ٢٣ و٢٧ تموز و٥ آب سنة ١٩٣٣ كتبت كتب إلى المثلية الفرنسية ببغداد ، طلب فيها تجريد هؤلاء المتمردين من سلاحهم ، و إبعادهم عن الحدود بمقتضى أحكام المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية الموقتة ، النافذة المفعول منذ سنة ١٩٢٧ بين الحكومتين ، والتي ايدت بنوع خاص بالاتفاقية الجديدة الموقع عليها في جنيف في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ إلى نتيجة المفاوضات لايجاد حل سلمي للمشكلة التي نشأت عن انتقالهم .

نظراً إلى مخالفة هذا الاجتماع المسلح للقانون ، والذي يقصد منه التهديد والتأثير على عمل الحكومة ، وتأميناً للمحافظة على الامن والنظام ، أعلنت الحكومة بأن أفراد العشائر المتمردين الذين يرغبون في العودة إلى العراق ، عليهم أن يسلموا أسلحتهم . لم يرد شيء خلال الـ ١٤ يوماً التي مضت منذ تاريخ الطلب الاول المشار اليه في أعلاه ، من المثلية الفرنسية ، وذلك بالرغم من الاتصال المستمر بها ، و إنما رؤي وصول عدد عظيم من القوات السورية إلى جوار الحدود ، و إشغالهم المواقع الحاكمة على معسكرات ومواقع هؤلاء المتمردين ؛ ونظراً إلى التقارير التي تنبىء بأن البعض منهم قد جردوا من السلاح فإن الحكومة العراقية كانت واثقة بأن الحكومة السورية قد اتخذت كافة ما يقتضي من التدابير لمنعهم من اتخاذ الأراضي السورية قاعدة للقيام بتجاوزات عدائية ضد العراق .

وبتاريخ ٢ آب قابل الضابط السياسي العراقي الملحق بالقوات العسكرية ، الممثل الفرنسي في خانك ، فأكد له بأن أفراد العصابة المسلحة التي بقيت في الاراضي التي نقلت حديثاً من العراق إلى سوريا ، سوف يجردون من السلاح أيضاً . وأرسلت الحكومة وزير خارجيتها بتاريخ ٣ آب إلى سوريا للمداولة مع سلطات الانتداب بشأن ما يقتضي اتخاذه من الترتيبات لتنفيذ الاتفاقية والامور الاخرى المتعلقة بالمهاجرين . وفي مساء ٤ آب عرضت جماعة من الآثوريين تسليم سلاحها ، وتقديم طاعتها ؛ قبل هذا الطلب ، غير أنه بعد أن عبروا النهر ، هجموا على المفرزة التي ارسلت لأخذ سلاحهم . وفي صباح ٥ آب هجمت قوة كبيرة اخرى كانت قد عبرت النهر ، الذي يؤلف هنا الحد الفاصل بين البلدين ، على معسكر القوات العراقية ، وفي مساء نفس اليوم علمت الحكومة العراقية ، بصورة غير مباشرة ، بأن سلطات الانتداب في سوريا قد أعادت فعلا ٥٠٠ بندقية إلى عصابة ياقو المتمردة ، العصابة التي سبق أن جردت من سلاحها . إن الحكومة العراقية كانت مجبرة لأن تسجل أشد الاحتجاج لدى السلطة المنتدبة في سوريا ، لعدم تنفيذها أحكام الاتفاقية الموقتة ، وخاصة على إعادتها سلاح المتمردين اليهم (وذلك بعد أن آوتهم وأطعمتهم لمدة اسبوعين الامر الذي لا يمكن تبريره إلا على أساس أنهم قد أصبحوا غير مضرين) وكذلك على ما أجرته

بصورة واضحة من التسهيلات ، التي مكنتهم من أن يتخذوا من الاراضي السورية قاعدة لهم للتجاوز ، والهجوم على القوات العراقية . أخبرت الحكومة العراقية القائم بالاعمال الفرنسي بأنها تعتبر السلطة المنتدبة في سوريا مسؤولة عن الخسائر المادية والادبية التي نشأت ، أو قد تنشأ من جراء هذه الاجراآت ، فأرجو رفع ما ورد أعلاه إلى أنظار أعضاء عصبة الامم بأسرع ما يمكن[1]

﴿ برقية ثانية الى العصبة ﴾

ويظهر أن الصحف الاستعمارية ، التي لم يرق لها استقلال العراق ، ولا تقدمه ، أرادت أن تتخذ من حركة التياريين وسيلة للطعن في العراق ، فأخذت تختلق الاخبار عن حوادث لا تجد لها أثراً إلا في مخيلات المستعمرين ، وهذا ما حدا بالحكومة العراقية إلى أن تبرق البرقية التالية إلى :

سكرتارية عصبة الامم لاحقة لبرقيتنا في ٦ آب ٩٣٣

قمع الاضطراب المسلح ، الذي قام به أعوان المار شمعون ، والذي اريد به القضاء على القوات المرابطة من الجيش ، ثم إحداث قتل عام بين الطوائف العراقيـة المطمئنة ، وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ وقوعه ، بنتيجة التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة .

لم يقع خلال الحركات أي اعتـداء من جانب قوات الحكومة النظامية ، والمتطوعة ، على القرى أو سكانها من النساء ، والاطفال ، والشيوخ ، والرجال ، والخسائر من الطرفين بقيت منحصرة بالمتمردين والقوات . مثل المتمردون بالقتلى ، والجرحى ، وأحرقوا جثث الضباط ، وقتلوا بعض النساء والاطفال .

ان الاكثرية الساحقة من الآثوريين التزموا جانب الحكومة ، ضد المتمردين أتباع المـار شمعون ، وقدموا لها مساعدات فعالة ، سواء بالتطوع في سلك الشرطة المتطوعة ، أو بحفظ الامن في مناطقهم ؛ ولم يزل حوالي ٧٠٠ منهم مجندون في قوات الحكومة ، وقائمون بواجباتهم بكل إخلاص . وأما حوادث السرقات التي وقعت في القرى المتروكة من قبل عائلات المتمردين ، والذين التحقوا بالعصاة ، التي التجأت إلى مراكز النواحي القريبة ، فقد قامت الحكومة فوراً لمنعها في يوم وقوعها ، واسترد معظمها واعيدت إلى أصحابها ؛ والقليل الذي لم يسترد عوضته الحكومة ، وقتل اثنان من السراق المتجاوزين أثناء التعقيب ، والتحقيق جار مع الموقوفين منهم . وضعت مخافر جديدة في القرى المتروكة لتطمين أصحابها من الرجوع إليها . تألفت لجان الاسعاف لإطعام المعوزين وايواء الملتجئين ، يساعدها الخبير الميجر تومسن . الحكومة تستقصي عن محرض هـذه الثورة المسلحة ، والمسؤولين عنها ، وتنظر فيما عزي من مخالفة للقوانين التي لا تبررها الظروف . تحتج الحكومة بكل شدة عـلى الدعايات المضللة التي يشجعها البعض ، بقصد التمويه لستر الحقائق ،

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٩٣ بتاريخ ١٥ آب ١٩٣٣

ولتشويه سمعة العراق. اعيد الأمن إلى نصابه، وسحبت القوات إلى مراكزها الدائمة، وسنوافيكم بالتقرير المفصل . اهـ [١]

❊ تأثير الحركات على الرأي العام ❊

كان العطف الذي شملت به الحكومة العراقيــة التياريين أسوأ وقع في نفوس القبائل المحيطة بهم، فقد أعفتهم من الضرائب المختلفة، وملكتهم الأراضي الزراعية الواسعة، وأعانتهم بالحبوب والبقول والمواشي ، حتى بالنقود ، ليعيشوا مرفهين آمنــين . وكانت تغتصب بعض اراضي تلك القبائل لتقدمها اليهم ، على أمل أن يصبح هذا الشعب الطريد أداة صالحة في العراق ، وشعباً مخلصاً لصاحب الجلالة العراقية . يضاف إلى ذلك كله أنها كانت تغض الطرف عن السلاح الذي يعطيه الجيش البريطاني لهم [٢]

فلما قام الكافرون بهذه النعم بحركة التمرد ، وارتكبوا الموبقات ، كسبي النساء ، وقتل الاطفال ، وحرق جثث الضباط ، اضطرت الحكومة إلى ان تجند أفراداً من الاهلين لتزييد قوات الشرطة وحفظ الامن العام . وما كادت تعلن عن رغبتها إلى المتطوعين، حتى رأيت الناس يتسابقون إلى حمل السلاح ، حتى أن فريقاً كبيراً من التياريين « المعتدلين » انضم إلى القوات التأديبية لقمع الحركة ، ولكن صادف، لسوء الطالع، أن انضم إلى المتطوعين أفراد من الذين كانوا سخطوا على التياريين من قبل ، لسلب الحكومة أراضيهم ، وتسليمها اليهم ، فأدى ذلك إلى وقوع حوادث انتقام قال عنها الوفد العراقي الذي سافر إلى جنيف [٣]

(لا ترغب الحكومة العراقية في إخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض فهي آسفة أسف الدول الممثلة في المجلس)

هــذا ما كان من أمر قبائل الموصل وأطرافها . أما ما كان من أمر سكان الجنوب فقد حدث حادث استوقف الانظار ، وجعل المسؤولين يشعرون أن في البــلاد شعباً تأبى شيمته أن تتعرض وحدة المملكة إلى خطر من الأخطار ، وأن تؤثر فيها الدعايات المضللة ، أو الدسائس الباطلة .

---

(١) جريدة «العالم العربي» العدد ٢٨٩٩ بتاريخ ٢٢ آب ١٩٣٣

(٢) كانت الحكومة البريطانية تمنح كل آثوري يسرح من الخدمة في الجيش الليفي « بعد انتهاء مدة خدمته فيه » بندقيته مع كمية وافرة من الخراطيش فأصبحت لدى القوم كمية عظيمة من السلاح والعتاد

(٣) ان القسوة التي ارتكبها بعض الآثوريين في السنة ١٩١٩ ضد الأكراد عندما اريد اعادتهم إلى اوطانهم فانقلبوا إلى جماعات نهب وبطش وتمردهم في سنة ١٩٢٣ في مدينة الموصل وحادثة كركوك سنة ١٩٢٤ التي هجمت فيها سريتان من الليفي على المدينة وفتكوا بخمسين نسمة من الأهالي بما فيهم النساء والأطفال كل هذه الفواجع تركت خواطر أليمة — من خطاب رئيس الوفد العراقي في جنيف

اجل ! كان سوء تفاهم كبير بين الشيعيين وأهل السنة قد بلغ أشده في عام ١٩٣٣ ، وكان الاجانب ينتظرون بفارغ الصبر حدوث حركة لا يرتضيها عقلاء البلاد ، ولكن ما كادت الصحف تعلن أنباء التمرد في الشمال ، حتى وجدنا الطرفين يدفنان ما بينهما من خلاف تافه ، ويوحدان جبهة واحدة لمقاومة من أراد بالبلاد سوءاً ، فقد انهالت الطلبات من الفريقين على الدوائر الرسمية تطلب الانخراط في سلك الجندية لمقاومة العصيان المسلح ، وبدأت أفراد القبائل في الدليم ، والفرات الاوسط ، تتسلح جهاراً ، وتحاول اجتياز حدود الألوية لتلتحق بقوات الحكومة ، فكانت الحكومة تجابه صعوبات جمة لضبط العواطف ، ولمنع زحف المتطوعين .

✵ موقف الترك ✵

ويجب أن نذكر بالشكر والاعجاب ، موقف الحكومة التركية حيال الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي ، ازاء المتمردين ، فقد أغلقت الجارة العزيزة حدودها في وجه العصاة ، وأعلنت عن عزمها لشد أزر الجيش العراقي لقمع حركة العصيان ، إذا اقتضى الأمر ، فكان لشعورها هذا ابلغ الاثر في نفوس العراقيين كافة .

✵ موقف التياريين المنصفين ✵

على أنه يجب أن لا ننسى المواقف المشرفة التي وقفها رؤساء التياريين العقلاء ، الذين استنكروا هذا الضلال وطعنوا في المتمردين بالبرقيات التي رفعوها إلى سيد البلاد وهذا بعضها : —

أ — الموصل في ٢٢ آب ١٩٣٣

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم • بغداد

نحن الموقعين أدناه ، نقدم تشكراتنا للاحسانات الجسيمة التي لاقيناها من حكومتنا المحترمة ، ووطننا المقدس ، مسرورين لنجاح الحكومة بتأديب أولئك المتمردين ، ولا أدل على ارتياح الآثوريين لهذه النتائج من تقدمهم للتطوع في مساعدة الحكومة بتأديبهم بانفسهم ، ونشارك الحكومة والشعب بأحزانهم العظيمة على الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم للمحافظة على الامن في البلاد ، ونأسف على المأساة الغير منتظرة التي وقعت

من أعضاء النادي الادبي الآثوري العراقي في الموصل قشا كينا كرئيل . قشا يوسف قليتا ملك خمو يونان . ملك شليمون مطلوب . رئيس شمون برخيشوع .

٢ — دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣ .

بغداد أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

باسم أبناء عشيرتي المخلصين لعرش جلالتكم المفدى ، أرفع للأعتاب أخلص آيات الشكر على

العملية التأديبية الشريفة التي قام بها الجيش العراقي الباسل ضد العصاة الباغين من الآثوريين لم الذين كنا ولم نزل براء منهم، ومن اعمالهم الفاسدة، ومقاصدهم السيئة، نحو الوحدة العراقية المقدسة، التي أرادوا بها السوء وكفروا بنعمة العراق العزيز الذي لم يبخل عليهم بشيء، هذا وان عطفكم الملوكي السامي على عوائل العصاة والعفو عن توبة المذنبين الجناة لأعظم دليل على تسامح منقطع النظير ينصحه به العراق كله، فنسأل الباري أن يؤيد عرشكم السامي إلى الأبد.

رئيس عشيرة تياري العليا جكو كيو

٣- دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣

بغداد - إلى أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نحن أبناء ورؤساء الاكثرية الآثورية، نتشرف ونرفع للأعتاب الملوكية استنكارنا لأعمال الفئة الآثورية الباغية العاصية التي كفرت بنعم جلالتكم والشعب العراقي النجيب والحكومة العراقية ووزاراتها المتعاقبة ونعلن براءتنا من تلك الفئة، ونرى واجباً علينا أن نرفع لسدتكم الملكية وحكومتكم الجليلة شكرنا وارتياحنا للأعمال التأديبية التي قامت بها قوات الدولة وتطهير بلادنا العزيزة من عناصر الفساد والشر التي قصدت هدم بناء الوحدة العراقية المقدس وانه لما على الانسانية أن تسجله بالشكر والحمد لتاريخ العراق الحديث أن يعود العطف الملوكي السامي على هذه الفئة فتعيل حكومتكم الموقرة العوائل وتقبل توبة العاصي بعد المقدرة فنسأل الله تعالى أن يديم لنا ولباقي اخواننا العراقيين الطمأنينة والسلام تحت ظل عرش جلالتكم المفدى.

من رؤساء عشيرة البازي: الرئيس خيدو دانيل، حنا ميخائيل بازي. من عشيرة تياري زور: أوديشو ميخائيل كوركيس، يونان شمعون. من رؤساء عشيرة سراي يعقوب. خوشابا اسحق من عشيرة لبوتي. رئيس هرمز طليا من عشيرة بازي. من عشيرة جيلو دانيل فارس

❋ انذار الحكومة الانكليزية الملك فيصل ❋

قلنا أن الملك فيصل كان قد سافر إلى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣ تلبية للدعوة التي وجهها اليه جلالة «الملك جورج الخامس» فما كادت الصحف الأجنبية تذيع أنباء تمرد التياريين في العراق، حتى أنذرته الحكومة البريطانية بوجوب العودة إلى بغداد، واستلام زمام الامور مباشرة، فأبرق جلالته إلى بغداد البرقية التالية:

برن ٢٦ - ٧ - ٩٣٣ خارجية: بغداد

نظراً لأهمية الموضوع، خوفاً من أنكم لم تفقوا على نص البلاغ البريطاني، فإننا نرسل لكم إياه كي تعرضوه على مجلس الوزراء؛ لنأخذ قراراً وتبلغونا به نقطة النص كما يأتي نقطة:

يستبان من البرقيات الواردة أخيراً من القائم بالأعمال لحكومة بريطانيا ، أن القضية الآثورية أخذت تتطور بصورة مخطرة للغاية ، وتنبىء التقارير بأن عدداً يتراوح ما بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ من الآثوريين المسلحين ، قد اجتازوا الحدود إلى سوريا ، وأن جماعات اخرى هي في السير إلى نفس الجهة من مناطق ديار بكر المختلطة نقطة . لم تسع الحكومة لايقاف هـذه الحركة ، ولكنها أقامت نقطاً من الجيش ، والشرطة ، وأعطت الأوامر بعـدم السماح برجوعهم ، إن لم يسلموا سلاحهم نقطة .

إن بريطانيا تنظر إلى هذه الحالة بعلاقة شديدة ، وتتمسك برأيها بأن كذا تشبث يقصد منه نزع السلاح من الاقلية الآثورية ، قبل أن يقرر تجريد العشائر بصورة عامة من السلاح ، هو عمل غير معقول ، وسوف لا يؤدي إلا إلى سفك الدماء ، مع نتائج وخيمة . إن الطريقة التي سلكها الوزراء العراقيون الذين بقوا في بغداد[1] سببت لهم قلقاً عظيما ، و إذا لم تعالج هذه القضية من جديد ، وعلى اسس فيها شيء من وسعة النظر ، فيكون من المحتمل أن تحدث أزمة مخطرة قـد تسبب اضراراً باسم العراق في هذه المملكة ، وفي جنيف ، وتخرب كثيراً من الأعمال التي تمت النص الاصلي (أي م ل ت) (أملت) بنجاح في السنين الاخيرة ترى بريطانيا أنه من واجبها في هـذه الحالة أن تجلب نظر دقة جلالتكم بصورة جدية حول هذا الوضع ، وتلح لدى جلالتكم بالإشارة إلى عودتكم حالا إلى بغداد ، لأخذ الامر مباشرة بيدكم نقطة فإذا تم ذلك قد تتحسن الاحوال ، وتحصل النتيجة المرضية مع هـذا العنصر المهم من سكان العراق الذي يهتم (له كثيراً) النص الاصلي (ب م ت ي ر ه) (بتعلق كبير) في هذه البلاد . «الملك»

✻ مجلس الوزراء يقرر الانذار ✻

وقد تليت هذه البرقية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم ٢٧ تموز ١٩٣٣ فقرر تطيير الجواب التالي إلى جلالة الملك ، وهو في برن

الرقم ٣٠٠٨ التاريخ ٢٧ — ٧ — ١٩٣٣

لقد اجتمع اصحاب الفخامة ، والمعالي ، الوزراء بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٩٣٣ وتليت عليهم البرقية المؤرخة ٢٦ تموز سنة ١٩٣٣ الواردة من حضرة صاحب الجلالة في برن وقرروا الإجابـة عليها برقياً بالصورة الآتية :

اطلع مجلس الوزراء على بلاغ الحكومة البريطانية ، وقد سبق له أن علم بمضمونه ، وهو مبالغ فيه . ان القسم الساحق من الآثوريين قبلوا الإسكان ، وهم في أمان واستقرار ، ولم يطلب منهم نزع اي سلاح . وان ما يقرب (١٣٠٠) من الموالين للمار شمعون ، عبروا الحدود السورية من تلقاء

(١) هم السادة : رشيد عالي ، وجلال بابان ، وحكمت سليمان ، ومحمد زكي ، والسيد عبد المهدي

أنفسهم ، ورجع قسم منهم بعد نزعهم السلاح . و إن الحكومة قررت عدم قبولهم بسلاحهم ، لحفظ الامن ، ولخرقهم أحكام القوانين ، واستمرارهم على الاجتماعات المسلحة ، ولعبورهم بدون إذن الحكومة . فإن كل ما في الأمر منحصر في عدم قبول هؤلاء بسلاحهم . ولا تماثل وضعية هؤلاء ، وضعية الآثوريين الباقين ، أو العشائر الاخرى الهادئة ، المطيعة لنظام الحكومة وأوامرها. الوضعية جيدة للغاية. الأحوال مستقرة تماماً في الشمال. الرأي العام مرتاح لهذه الإجراءات ومنتبه. نحن مطلعون تماماً على مجرى هذه القضية ، وعالمون بنتائجها ، ولا زلنا نعالجها بكل ترو وسعة نظر . وقد عرضنا أمس قرارنا النهائي على جلالتكم ببرقية ٢٦ تموز ١٩٣٣ وهذا ما تقتضيه مصلحة البلاد ليس إلا .

رشيد عالي

✵ الملك يصر ✵

ولم يجد الملك فيصل في برقية رئيس الوزراء ، رشيد عالي ، ما يحقق رغبته ، فأبرق ما يلي :

خارجية : بغداد — من برن ٢٨ تموز ١٩٣٣

جواباً على برقيتكم تاريخ أمس : ان مصلحة البلاد ، وحفظ كيانها ، وسمعتها الخارجية ، تقتضي عكس ذالك . ان نزع سلاح اولئك الاشخاص ليس من الامور الحيوية ، بعد أن سمحت لهم الحكومة بالرجوع . اني اعلم جيداً بأن الحكومة هي أقوى منهم ، وانها تتمكن من إخماد أي حركة تأتي منهم بسرعة ، ولكن عند وقوع أدنى حادث سينقلب الرأي العام ضدنا ، وسيكون كيان الدولة مهدداً . كنت اؤمل أن يكون وزرائي أوسع نظراً فيلاحظون حالة المملكة بالنسبة للخارج كما لاحظوها بالنسبة للداخل .

« فيصل »

✵ أصلب مجلس الوزراء ✵

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الوزراء فأبرق عليها الرد التالي :

اطلع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء على برقية صاحب الجلالة الملك المعظم المؤرخة في ٢٨ — ٧ — ١٩٣٣ الواردة من برن وقرروا الإجابة عليها كما يأتي :

الرقم ٣٠٤٩ — التاريخ ٢٩ — ٧ — ١٩٣٣

يسوؤنا عدم ارتياح جلالتكم لخطتنا ، في حين أننا لما قررنا تأديب العصاة ، لاحظنا الحالة الخارجية ، ولم نر ما يهدد كيان البلاد من إجرآآت تتخذ بحق ضد من يخرق أحكام قوانين البلاد ، ويخل بنظامها ، خاصة وأن الحكومة قامت بجميع تعهداتها ازاء العصبة .

« رشيد عالي »

※ الملك يعود ※

ولما رأت الحكومة البريطانية أن وساطة الملك لم تجد نفعاً، وهو في برن، التمست من جلالته أن يعود إلى العراق فوراً. ولما كانت الانباء بفوز الوزارة قد شاعت، ووصلت إلى أذهان صاحب الجلالة، في الساعة التي اعتزم فيها جلالته العودة إلى بغداد أبرق الى رئيس ديوانه في ٣٠ تموز يقول: —

علي جودت — بلاط بغداد

اليوم توجهت سأصل بغداد يوم الاربعاء اخبروا رئيس الوزراء بأن تقتي به كاملة إن عودتي هي لكي اطلع على الحالة بنفسي، وأن أتفاهم مع الوزراء، وإذا أمكن أرجع لكي اكمل التداوي، ويجب أن يعلن رجوعي. «فيصل»

※ في ضيافة الملك ※

وصل الملك فيصل إلى بغداد في يوم ٢ آب ١٩٣٣ وطلب الى الهيأة الوزارية القائمة أن تتناول طعام العشاء على مائدته في مساء يوم وصوله، فلما اكتمل الجمع عقد اجتماع برئاسة الملك فيصل نفسه، وأشار جلالته على وزير خارجيته، نوري السعيد، أن يتكلم. فأخرج الوزير ورقة من حقيبةٌ كانت معه وقال:

«اساس مشكلة الآثوريين الكتاب الذي وجهه وزير الداخلية، حكمت سليمان، إلى المار شمعون في يوم ٢٨ أيار ١٩٣٣ م». فانتفض الوزير حكمت وقال: «العفو ان مستشار وزارة الداخلية، المستر كورنواليس، هو الذي وضع مسودة الكتاب المذكور بمعونة السفير البريطاني، وان جلالة الملك صحح فيه، وتولى هو — حكمت بك — التوقيع عليه وتقديمه إلى المار شمعون» فأمر الملك بإنهاء هذا الحديث والانتقال الى موضوع آخر لا نشير اليه هنا.

※ حادثة سميل ※

لاينكر وقوع حوادث مؤلمة في حركات التأديب، اشار اليها رئيس الوفد العراقي الى جنيف، بالعبارتين التاليتين:

«١ — لا ترغب الحكومة العراقية في إخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض، فهي آسفة، أسف الدول الممثلة في المجلس.

«٢ — لم يسلم التاريخ الحديث بلاداً قليلة العدد، من تسجيل حادثات غير مبرر، تمت على ايدي ضباط يعتمدون على قوات احتياطية كثيرة، كاستعمال الشدة اثناء ازمات فجائية.» اه

ولكن ليست هذه الحوادث بالشكل الذي ذكرته الصحف الاستعمارية، وجعلته مصدراً

لتسويغ الطعن في العراق وحكومته ، فقد أشارت هذه الصحف إلى حادثة « سميل » و إلى وقوع تجاوزات على التياريين عبرت عنها بالمجازر ، فذهبنا نختلس الأخبار ، لنأتي باليقين منها ، فعثرنا على الوثيقة الآتية التي كتبها السيد حكمت سليمان « وزير الداخلية » وهو في الموصل ننشرها كأحسن مصدر لمعرفة هذه الحادثة :

الموصل في ١ — ٥ — ١٣٥٢ المصادف ٢٢ — ٨ — ١٩٣٣م .

فخامة رئيس الوزراء — بغداد الموضوع الآثوريون

تخلل حادثة عصيان التياريين وتأديبهم بعض الوقائع ، تعتبر بعض الأوساط إثنين منها على جانب من الأهمية : الاولى حادثة سميل ، والثانية قضية أسر بعض العصاة من قبل الجيش ؛ وفيما يلي نأتي على تفصيل هاتين المسألتين على ضوء تحقيقنا والتقارير التي تلقيناها عنهما من المراجع المختصة

١— ان سميل قرية كبيرة يربو عدد بيوتها في المائة على ضمن ذلك (٢٠) بيتاً من الأعراب ، والبقية من التياريين ، وهي في موقع متوسط ما بين كثير من القرى الصغيرة المأهولة بالآثوريين ، وقد اتخذها الآثوريين (كذا) مركزاً لاجتماعاتهم لتدبير المؤامرات ، وبث الدعاية ، وعلى اثر الشرارة الأولى من عصيانهم المسلح ، نزح سكان القرى الآثورية المجاورة ، من رجال ونساء ، إلى « سميل » للاحتماء بها ، وما لبث أن التحق بهذا الحشد الكبير جماعة من العصاة . ولكن العشائر التي كانت ترقب هذا الوضع عن كثب ، وتسمع فظائع أعمالهم ، وتشاهد تمردهم على الحكومة ، أخذت تتجمع من مختلف الجهات بحماس وتوجع ، فاشتبك الطرفان صباح ١١ — ٨ — ١٩٣٣ أي العشائر المحتشده والكتلة الآثورية المتحصنة بسلاحها في نفس قرية « سميل » . وحصلت مصادمة عنيفة استمرت نحو ساعتين ، بلغ فيها عدد القتلى نحو (٣٠٥) وقد تبين لدى التحقيق وعند الدفن أن بين القتلى عدد (كذا) لا يستهان به من العشائر[1] كما جرح منهم عدد كبير ايضاً. أما وحدات الجيش فإنها لم تشترك قطعياً بالمعركة ، إذ كانت أثناء جريان هذه المصادمة في طريقها من « زاخو » إلى « دهوك » وقد اكد لنا آمر المنطقة الشمالية أن (قوة عماد) لم تصرف طلقة واحدة منذ مصادمة « ديره بون » ولم يتكبد الجيش أي خسارة في الأنفس من جراء حادثة « سميل » لعدم اشتراكه فيها .

ان العشائر شرعت ، عقيب المصادمة ، بالنهب ، والسلب ، ولكن سرعان ما وفقت الشرطة إلى ايقاف التجاوزات ، وصد العشائر عن القرية ، وتملكت ناصية الحال ، ونظراً لوضع قرية « سميل » الذي وصفناه ، واحتشادها بالآثوريين العصاة ، وتجمهر العشائر ، فإن وقوع المصادمة

---

(١) جاء في تقرير آمر مخفر سميل المرقم ٤٧٠ والمؤرخ ١٤/٨/٩٣٣ أن المصادمة اسفرت عن قتل ٢٥ من العشائر و ٣٠٥ من العصاة وان قوة المخفر طردت العشائر من القرية بمساعدة الجيش .

فيما بين هاتين الكتلتين كان نتيجة طبيعية لتلك الظروف ، وانا لنستغرب استغلال بعض الجهات هذه الحادثة، وتوجيه المسؤولية عنها إلى قوى الحكومة، التي هي براء مما وقع . ويخال لنا ان هذا التمويه يقصد منه الإساءة لسمعة الحكومة ، لغايات بعيدة المرمى ، واني إظهاراً للحقيقة ، وخدمة للتاريخ ، اقدم لكم هذا التقرير مع صورة تقريري « آمر مخفر سميل » وقوة عماد وكتابي الموجه إلى آمر المنطقة الشمالية ، وجوابه عليه للاطلاع .

٢- عادت بعض دوريات الجيش الموجودة الى اتجاهات مختلفة ، ومن الجملة الملازم عادل نجم الدين ، الذي كان يصحب بعض الآثوريين لاستجوابهم ، وبما أن وصولهم الى المعسكر صادف يوم ١٢ آب أي خلال مهلة الستين ساعة التي أعلنتها الحكومة للعصاة ، فإن الجيش لم ير مبرراً للاحتفاظ بهؤلاء العصاة، أو اطالة الكلام معهم، حذراً من أن يرتابوا من صدق وعد الحكومة، فأطلق سراحهم جميعاً ولم يبق لدى الجيش أياً كان منهم . أما فقدانهم إلى اليوم فليس بالدليل على كونهم قد قتلوا من قبل الجيش كما يقال[1] اهـ وزير الداخلية في الموصل[2]

ومما يذكر في هذا الصدد، ان بعض الجهات البريطانية كانت تطالب الحكومة العراقية بشدة وجوب محاكمة بعض الضباط العراقيين الذين اقترفوا – على حد تعبيرها – جرائم لايصح السكوت عنها فكانت الجهات العراقية ترد على هـذا الطلب بأن الهنات التي اسندت إلى بعض الضباط العراقيين لاتشكل – على فرض صحتها – جرماً يستحق المحاكمة والعقاب، ولاسيما في تلك الآونة التي بلغت الوطنية ذروتها والهياج أشده .

❊ اسقاط الجنسية العراقية عن المار شمعون ❊

وقد اضطرت الحكومة ، بعد أن حدث ما حدث من قتل ، ونهب ، وتمثيل بالقتلى ، إلى أن تضع مرسوماً في ١٥ آب ١٩٣٣ خولت مادته الاولى

« لمجلس الوزراء أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي لم ينتم إلى اسرة ساكنة في العراق قبل الحرب العامة ، إذا أتى ، أو حاول أن يأتي، عملا يعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها »

وخولت مادته الثانية :

« لوزير الداخلية أن يأمر بإبعاد من أسقطت عنه الجنسية العراقية ، بموجب المادة الاولى ، إلى

---

(١) اتهمت الصحف الاوروبية الجيش العراقي بقتل الاسرى من التياريين وقدرت عدد القتلى ، في الحركات التأديبية ، بأربعة آلاف والصحيح انه لا يتجاوز الألف على اكثر تقدير ، أما خسائر الجيش فثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً ، هذا عدا عن الذين قتلوا غدراً من افراد الشرطة والأهلين والنساء والأطفال

(٢) كان وزير الداخلية ، حكمت سليمان ، قد سافر إلى الموصل جواً في يوم ١١ آب ١٩٣٣م وتجول في بعض الأقضية والقرى الكائنة في شماليها ليتفقد امورها الادارية ويحقق في الشائعات المغرضة ، وقد عاد إلى العاصمة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور

خارج العراق إذا تراءى له أن ابعاده مما يستدعيه الامن والراحة العامة »

واستناداً الى هذا النص ، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آب ١٩٣٣ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ٦٧٨٨ والمؤرخ في ١٦ آب ١٩٣٣ وقرر اسقاط الجنسية العراقية عن كل من : ايشاي مار شمعون ، وداود مار شمعون ، وتيادور مار شمعون ، وسرمة خاتون ، نظراً إلى اتيانهم اعمالا تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها ، وذلك وفق المادة الأولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ »

ولما كان المذكورون يسكنون دار « جمعية الشبان المسيحيين » في الباب الشرقي من بغداد طوقت قوات الشرطة هذه الدار ، وبينما هي تحاول تنفيذ القرار الوزاري ، تقدم تياريان مسلحان يريدان الدخول الى دار الجمعية لانقاذ المار شمعون ، فعارضتهما الشرطة ، فأرادا المقاومة ، فأطلقت النار في الفضاء لإرهابهما ، ففر الأول ، وقبض على الثاني ، وبعد التحقيق ظهر أنه ضابط في الجيش البريطاني في الهنيدي ، فسلم الى دائرة الانضباط دون أن يوقف

وأعدت القوة الجوية البريطانية طائرة لنقل المار شمعون وأتباعه المسقطة عنهم الجنسية العراقية الى خارج العراق ، فنقلوا الى محطة الطيران في صباح يوم الجمعة ١٨ آب ، وبقوا هناك الى أن أقلتهم الطيارة المذكورة الى قبرص

وكان الرأي العام يميل الى تقديم الذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية الى المحاكمة ، ليجري فيهم العدل مجراه ، ولكن الحكومة اصرت على الاكتفاء بما تقرر

وحاول أفراد من جماعة المار شمعون أن يسمموا أهل بغداد ، فألقوا مقادير كبيرة من السموم المختلفة في حياض الماء ، الخاصة بلجنة إسالة الماء ، ولكن السلطات المختصة اكتشفت الجريمة قبل أن يصاب أحد بمكروه

الامير غازي في المنطقة المضطربة

ورأى جلالة الملك ، بعد وصوله الى بغداد في الثاني من آب ١٩٣٣ ، أن يجوس ولي عهد مملكته ، سمو الأمير غازي ، خلال منطقة الموصل رغم اضطرابها ، فأصدر أمره الى ولي العهد أن يستعد للسفر مع رئيس الوزراء ، فسافرا وبعد أن تجولا في المنطقة المضطربة واتصلا مع الاهلين شكر سمو الامير عن جلالة والده التياريين الذين لم يشتركوا مع المتمردين وأثنى على شعور الاكراد في حفظ النظام وعدم تعديهم على التياريين الآمنين أو القرى المسيحية الاخرى ، وقفل راجعاً الى العاصمة فبلغها في ٣٠ آب واستقبل استقبالا منقطع النظير

وكان الجيش العراقي الباسل قد عاد الى بغداد في ٢٦ آب ١٩٣٣ فخرجت العاصمة برمتها لاستقباله ، كما أن وفوداً من الألوية والمدن القريبة اشتركت في هذا الاستقبال . وقوبل الجيش بمظاهرة الحفاوة والترحاب، فنثرت عليه الزهور والرياحين ورشت على أفراده العطور ومياه الورود، واشتركت النسوة مع الرجال في ذلك ، فكن يغردن ويهللن له ، كما أن الهوسات الشعبية جعلت للاستقبال صبغة خاصة دلت على تأييد الشعب لحكومته فيما قامت به ازاء حركة التياريين .

﴿ الدعايات المضللة ﴾

وقد جاءت حركة الجيش العراقي كوثيقة خطيرة تثبت للامم الغربية استعداده للدفاع عن كيان العراق كلما ألم بالمملكة خطب أو أصابها مكروه ، فراحت أبواق المستعمرين تكيل له أقداح القدح والذم ، كما أن الأقلام المأجورة أخذت تضلل الرأي العام بما حاكته من الأوهام والخزعبلات

وأغرب ما قرأناه كتاباً للكولونيل ستافورد المفتش الإداري البريطاني في لواء الموصل نشره بلغته الانكليزية(1) بعد انفصاله من الخدمة في الحكومة العراقية . ولو كان هذا الموظف أنصف نفسه فيما كتبه لوجه اللوم على التياريين قبل أن يوجهه إلى الحكومة العراقية التي بذلت كلما تستطيع دولة ناشئة أن تبذله في سبيل تأمين السعادة والرفاه إلى هذا الشعب الطريد فأبى الاستعمار، أو أبى الغرور أن يرياه راتعاً في بحبوحة من العيش الرغيد فكان جزاء خيانته أن قامت الحكومة بتأديبه كما يؤدب الوالد ولده العاق؛ أما موقف الرئيس الكيلاني الحازم فكان موضع الاعجاب والتقدير، ليس من قبل العراقيين حسب ، وانما من كافة العرب والمسلمين في مختلف ديارهم ، فقد استطاع بهذا الموقف ان يحفظ للبلاد كرامتها ويعلن للملأ ان في العراق حكومة تستطيع ان تؤدب كل من تسول له نفسه الاساءة الى الوطن بمعنى الكلمة

﴿ الوفد العراقي ﴾

وبناء على ما اوضحته الحكومة العراقية في برقيتها إلى سكرتارية عصبة الامم ، عن عزمها على إرسال تقرير مفصل عن القضية التيارية ؛ تألف وفد عراقي من ياسين الهاشمي (وزير المالية) رئيساً ، وعضوية وزير الخارجية، نوري السعيد، ومعاون مستشار وزارة الداخلية، الميجر ادمونس، والمقدم محمود سلمان، وأحد الضباط، كملحق عسكري، بعد ان اصدرت كتاباً رسمياً سمته الكتاب الأزرق اودعته الصكوك والوثائق التي تؤيد عطفها على التياريين واساءتهم لها ، وقد سافر السيد يوسف الكيلاني ، أحد موظفي وزارة الخارجية ، مع الوفد بوصفه سكرتيراً

وقد سافر الوفد المذكور الى جنيف في ٢٢ ايلول سنة ١٩٣٣ وعاد الى بغداد في ٢١ تشرين

---

(1) The Tragedy of the Assyrians (London 1935)

الاول ١٩٣٣ وكانت وجهة نظر الحكومة العراقيــة ، التي بسطها الوفد للعصبة ، ان التياريين يقسمون إلى قسمين : الذين بقوا على ولائهم للسلطة واحترامهم لقوانينها فهؤلاء يبقون في العراق ويعتبرون كعراقيين ، لهم ما لهؤلاء من حقوق ، وعليهم ما على هؤلاء من واجبات . أما الذين اساءوا إلى البلاد رغم إحسانها المستمر لهم فلا بـد من ايجاد مأوى لهم في خارج العراق . وزاد الوفد على ذلك ان الحكومة العراقية مستعدة لتقديم المساعدات المقتضية لتسفير القسم الثاني بقدر ما تسمح به ماليتها .

وقد قررت العصبة في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ تأليف لجنة من ممثلي انكلترا وفرنسا وايتاليا والدانمارك والمكسيك لتأمين إسكان الذين سينزحون إلى خارج العراق فتقرر في بادىء الأمر إسكانهم في البرازيل ، ولكن سرعان ما اعتــذرت حكومة البرازيل عن قبولهم ، ثم صارت الحكومات تعتــذر عن قبولهم بالتعاقب ، ولا زالت قضيتهم مشكلة المشاكل ، على أن الافرنسيين سمحوا لنحو الفي نسمة بالانتقال إلى سوريا ، فكانوا مصدر قلق لسوريا ، كما كانوا سبب اضطراب للعراق .

وقد صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، رشيد عالي ، ومنصب وزارة الماليــة بالوكالة إلى وزير الداخلية ، حكمت سليمان ، مدة تغيب وزير الخارجية ، نوري السعيد ، ووزير المالية ، ياسين الهاشمي ، عن العراق .

وفاة الملك فيصل

تمهيد

للدهر اعمال تدخل في حكم العجائب ، أو هي أشبه بالمعجزات ، التي ينسبها البعض إلى الأولياء ، فهو يخلق للبشر في كل فترة رجلا فذاً ، يقود امته إلى حيث تتوق ، ويأخذ بيدها إلى حيث تصبو ، فيقلب محيطها رأساً على عقب ، وينهض بها نهضة صادقة مجيدة .

وقد جاد الدهر على القرن العشرين بعدد من هؤلاء الافذاذ غير قليل ؛ فهتلر في المانيــا ، وموسوليني في ايتاليا ، ومصطفى كمال في تركيا ، ورضا بهلوي في ايران ، وفيصل بن الحسين ابن علي ، بن نمي ، ابن بنت الرسول العربي ، في العراق .

هؤلاء القادة معروفون معدودون ، يبعثهم الله من حين إلى حين ، وفي جيل دون جيل ، فهم قليل ، بل أقل من القليل ، ولكن ثمرات جهودهم ، تنتقل بشعوبهم من حال إلى اسمى .

موجز تاريخ حياتــه

دعانا إلى تصدير هذه الكلمة ، اضطرارنا إلى تسجيل نبأ ارتحال الملك فيصل الاول ، إلى دار

البقاء، في هذا الكتاب، والفراغ الذي أحدثته موته غير المنتظرة، فلو أراد المؤرخ المنصف ان يبحث عن ملك عربي اهتزت لموته امته بأسرها، عن ملك جمع بين التاج والزعامة، عن ملك كرس حياته، ونفوذه، وعبقريته، في سبيل خدمة امته، وإعلاء شأنها، لما وجد غير فيصل بن الحسين جديراً بهذا التعظيم .

ولد فيصل في « مدينة الطائف » يوم ٢٠ مايس من سنة ١٨٨٥م (١٣٠١ هج) ونقل في اليوم الثامن من ولادته إلى عرب عتيبه، في خارج المدينة، للرضاع، عملا بتقليد هاشمي قديم، يبدأ بمحمد بن عبدالله ﷺ الذي ارضعته حليمة السعدية، من عرب بني سعد، فدرج في الخيام، وترعرع في حضن البادية، فلما بلغ السادسة من عمره ارسل إلى قرية « رحاب » فمكث فيها، بين ابناء عمومته وأخواله، ست سنوات، يركب الخيل والابل، ويكر ويفر، حتى إذا اعتزم والده السفر إلى الاستانة سنة ١٨٩٦، أخذه واخوته معه، فتعلم العربية، والتركية، وبعض العلوم العربية، على اساتذة خصوصيين، ونشأ نشأة صالحة في بيئة واسعة .

وعاد « الحسين » إلى « الحجاز » في عام ١٩٠٩م بعد أن عين شريفاً على « مكة المكرمة » فعاد « فيصل » معه، وما لبث ان انتخب مبعوثاً عن « جده » سنة ١٩٠٩م، فكان يذهب إلى « الاستانة » سنوياً، فيشترك في اعمال البرلمان ثم يعود إلى الحجاز، بعد انتهاء كل دورة، ليساعد والده « الحسين » في إدارة منصبه .

وقد رافق أخاه « الأمير عبدالله » في حملته على « عسير » سنة ١٩١١ وندب في سنة ١٩١٣ لقيادة الحملة الثانية على « الادريسي » فوفق فيها ؛ ولما أدت الظروف العالميــة إلى اعلان الحرب الكونية الاولى في آب ١٩١٤، ودخول العثمانيين فيها في تشرين الثاني من تلك السنة، كان فيصل في « ام القرى » فاشترك مع الترك في الذود عن حياض الامبراطورية العثمانية

ودبر الاتحاديون وسيلة للتنكيل بالعرب، فقذفوا بمحاربيهم إلى مجاهل الأناضول، وساقوهم إلى ساحات القوقاز، وسبوا نساءهم، واستاقوا ذراريهم، وأعدموا أحرارهم، فلم ير الشريف « الحسين » بداً من الخروج على الترك، فاعلنت « الثورة العربية الكبرى » في يوم ٩ شعبان ١٣٣٤ (١٠ حزيران ١٩١٦) وعهد الى الأمير فيصل قيادة القوة العربية في « المدينة » وكانت محصنة، يتولاها « فخري باشا » وفيها من العدد، والتجهيزات، ما لا قبل للعرب على اقتحامها، فدبر الامر الأمير، واتفق مع الحلفاء على تجنيد جيش من أسرى العرب، الذين كانوا في صفوف الترك، يقودهم ضباط مدربون، فتم تأليف هذا الجيش، وسار نحو الشام، فدخلها في أول تشرين الاول ١٩١٨ بدون كبير عنـاء، وأصدر أمراً بتعيين « علي رضا الركابي » حاكماً إدارياً للمنطقة السورية، فلم يحظ هذا التعيين برضي الفرنسيين، ولا برضي الانكليز، ولا برضي الأهلين

وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨ أبحر الأمير فيصل من «بيروت» إلى «باريس» لحضور «مؤتمر الصلح» دون أن يحصل على موافقة السلطات الفرنسية في سوريا ، فتنكر له الفرنسيون ، وعرقلوا مساعيه ، وبناء على وساطة المستر لويد جورج ، فقد قبل في المؤتمر ، وأدى رسالته .

وعاد إلى « بيروت » فبلغها في يوم ٣٠ نيسان ١٩١٩م ، وحاول أن يوحد صفوف السوريين ، ويحصل على تأييدهم ، فلم يلق غير الجفـاء . ثم سافر إلى « لندن » في أواخر أيلول من السنة المذكورة ، بعد أن تطورت السياسة الانكليزية — الفرنسية ، في البلدان العربية ، فلم يجد الانكليز ما يحملهم على تبديل الخطة المقررة في باريس .

وعقد اتفاق فيصل — كلمنصو ، فكان خير ما يمكن أن تحصل سوريا عليه يومئذ ، فلما عاد « الامير فيصل » إلى « بيروت » في ٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠ اتهم بممالأة الفرنسويين ، ورأى المتطرفون أن يجعلوا حكومات اوروبا تجاه الأمر الواقع ، فنادوا به ملكاً على سوريا في يوم ٨ مارت ١٩٢٠ فلم يرق ذلك للفرنسيين أيضاً ، وصاروا يتربصون به الدوائر ، حتى زحف الجيش الفرنسي على الشام في يوم ٢٤ تموز ، من السنة المذكورة ، يقوده « الجنرال غورو » فقوض أركان « الحكومة الفيصلية » فاضطر الملك للسفر إلى درعا ، في فجـر اليوم الثامن والعشرين من الشهر المذكور ، ولكن السلطات الفرنسية انذرته بوجوب مغادرة هذه القصبة ، فغادرها إلى « حيفا » في اول آب وذهب منها إلى « بور سعيد » ثم ركب البحر إلى « ميلانو » الايتالية فمكث فيها مدة .

وكانت « الثورة العراقية الكبرى » تستعر بشدة ، والانكليز في أشد الحاجة إلى من يطفئها ، ويشكل حكومة عربية في البلاد ، فدعي الأمير إلى « لندن » فجاءها في يوم اول كانون الاول ١٩٢٠ ، واتصل بأقطابها ، وساستها ، واجتمع بملكها ، وبرئيس حكومتها ، فتم الاتفاق على توليته « عرش العراق » لقاء شروط[1]

وغادر الأمـير فيصل « لندن » إلى « بور سعيد » في يوم ٣١ مارت ١٩٢١ ، فذهب إلى « جدة » و « مكة » حيث قابل والده ، وعرض عليه نتائج مذاكراته ، فبارك له أبوه ، وتمنى له الفوز والنجاح .

وتحرك فيصل إلى العراق فبلغ « البصرة » في ٢٣ حزيران ١٩٢١ وجاء إلى « بغداد » في ٢٩ من الشهر نفسه وفي يوم ٢٣ آب ١٩٢١ نودي به ملكاً دستورياً على العراق على نحو ما فصلناه في المجلد الاول من هذا الكتاب[2]

---

(١) راجع ص ٢١/٢٤ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) يراجع الجزء الاول من « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٣٠/٢ الطبعة الثانية

فيصل في العراق

و« تاريخ الوزارات العراقية » بأجزائه الثلاثة الاولى إنما هو تاريخ حياة الملك فيصل ، خلال الاثني عشرة سنة التي قضاها في العراق ، وكان خلالها يشرف على الصغيرة والكبيرة ، ويصرّف الامور كما يشاء ، فلا يسن قانون، ولا يوضع نظام ، إلا بأمره، ولا يعين رئيس دائرة، ولا ينقل من محله ، إلا بعلمه ، ولا يحل مجلس ، ولا يؤسس حزب ، إلا بموافقته ، وقد رحل إلى « تركيا » و « ايران » واجتمع بعاهليها كما اجتمع بجلالة الملك ابن السعود على الدارعة البريطانية (لوبن) في الخليج العربي .

أما رحلاته إلى أوروبا ، في سبيل خدمة بلاده ، فتكاد تكون غير منقطعة ، وكانت آخر سفرة قام بها إلى اوروبا، تلك التي أجاب فيها نداء ملك الانكليز الى زيارة « لندن » زيارة رسمية، فقد غادر عاصمة ملكه في صباح اليوم الخامس من حزيران ١٩٣٣ فبلغ « لندن » في يوم ٢٠ منه واستقبل فيها استقبالا منقطع النظير ، حتى اشترك في الاستقبال « الملك جورج الخامس » نفسه ، والملكة ، وولي العهد ، وكافة وزراء الدولة ، ونزل ضيفاً في قصر بوكنهام .

وبعد أن مكث بضيافة ملك الانكليز المدة المقررة ، سافر إلى « اسكتلندة » ثم قصد « فرنسا » وذهب من هناك الى « سويسرة » للاستشفاء ، فلم يطل به المطال حتى كان تمرد التياريين في العراق ، فاضطر أن يعود الى بغداد بنفسه ، ليتذاكر مع الوزراء ، ويطلع على سير الامور عن كثب ، ولكنه ما كاد يلقي عصا ترحاله في العاصمة في يوم ٢ آب ١٩٣٣ إلا وكان كل شيء قد انتهى ، فاضطر أن يعود إلى « برن » لمواصلة الاستشفاء يوم أول أيلول سنة ١٩٣٣ وشاء الله أن يكون هذا آخر سفر له ؛ فألهمه أن يذيع البيان التالي قبل سفره :

إلى شعبي العزيز

اودع شعبي، بناء على ضرورة إتمام الاستشفاء، مؤملا ألا يطول غيابي اكثر من ستة اسابيع؛ وانتهز هـذه الفرصة للإعراب عن تقديري للعواطف النبيلة التي أظهرها أبناء شعبي المحبوب نحوي خلال ايام عودتي ، ولسهرهم الدائم على حفظ الطمأنينة، والثقة بين جميع الطوائف، أثناء الحادثات الأخيرة . وما رأيته من مملكتي ، شعباً وحكومة ، زاد في الاعتقاد بقرب تحقق الأماني التي نسير جميعاً للوصول اليها . إني سوف لا اذخر وسعاً في القيام بما يترتب علي خدمة لبلادي وشعبي مهما كلفتني من عناء ، مستعيناً بالمولى عز وجل متمنياً أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح .

فيصل

آخر تصريح لجلالته

وصل الملك فيصل مدينة « برن » بعد مغادرته بغداد بثلاثة أيام ، وكانت آثار العناء والمرض بادية عليه بوضوح ، فنزل في فندق « بيللفو Bellevue » القائم بين قصر « رئيس الاتحاد السويسري » وبين جسر (كيريشنشفلد) المطل على «نهر الآر» المتحدر من «جبال الألب» المنساب بين الاودية والسفوح الجميلة ، ولم يشأ أن يستقر ويخلد إلى الراحة حسبما أوصاه طبيبه الخاص (الدكتور كوخر) بل عمـد إلى مقابلة الصحفيين والأصدقاء ، وصار يدلي بالأحاديث الخطيرة ، وربما كان مراسل « الدايلي ميل » في « برن » من اسعد الصحفيين حظاً ، فقد نال من جلالته التصريح التالي فطيره إلى جريدته فوراً ، وهو :

برن يوم الاثنين ٤ أيلول ١٩٣٣

صرح لي جلالة الملك فيصل هذه الليلة ، عن أسفه على توسع العداء والبغضاء نحوه ونحو بلاده ، على أثر اضطرابات الحدود الاخيرة مع الآثوريين . وبينما الملك يحدثني ، كان الملك علي ، المقيم ايضاً في برن للاستشفاء ، يمشي في الصالة جيئة وذهاباً ، مرتدياً لباسه الشرقي الجذاب ، وأما الملك فيصل فكان مرتدياً بذلة اعتيادية .

وكان جلالته أثناء إدلائه بتصريحاته الشديدة التالية ، يصحب كلامه بضربات من يده على الطاولة بين آونة واخرى :

« إن الحكومة العراقية لم تفعل إلا ما كانت تفعله أية حكومة متمدنة اخرى ، تسير بمقتضى النظام والقانون ، انها قمعت محاولة شرذمة من العصاة ، كانت تقصد قلب النظام والسلطة

ثم استمر بغضب قائلا :

« انه من العار التكلم عن المذابح ؛ لم يقع الاعتداء حتى ولا على امرأة واحـدة ، بل انما هنالك ٧٠٠ آثوري مستخدم في الشرطة العراقية ، وقد طلب ١٠٠ آثوري آخر أن يسمح لهم بمقاتلة الثائرين من الآثوريين

« وأود أن اؤكد بصورة قطعية بأنه لا يوجد هنالك أي تعصب ضد الآثوريين في العراق ، واني آسف جداً لما قد حدث ، غير أن هذه الشرذمة من الآثوريين التي لا يتجاوز عددها ١٥٠٠ لم تكن لتقنع بما نستطيع تقديمه لها

« ومن المؤلم أن يفكر المرء كيف ان اوروبا تستطيع أن تصدق جميع الأقاويل المزعومة ، عن اضطهادنا للأقليات . إن كافة الأقليات في العراق قد عاشت مع بعضها برفاه واطمئنان ، منذ الفي سنة حتى الآن . إن الكلدانيين مرتاحون ، وبطريركهم يتمتع باحترام من قبل كافة السكان

« وإننا بمقتضى مشروع الإسكان ، قد قدمنا للآثوريين أراضي خصبة ، غير أن المنشقين

ابوا إلا أن لا يقبلوا بذلك ، فهم يريدون الاستقلال السياسي ، ومعنى هذا خراب البلاد بكاملها

ثم رفع صوته قائلا :

« إن واجبنا يتطلب حماية كافة الأقليات، وماذا كانت تقوله الدول الاوروبية يا ترى لو أننا فشلنا في قمع الثورة ؟ »

فتجاسرت أن أسأله قائلا :

« إن هناك من يقول بأن شعور جلالتكم إزاء بريطانيا قد طرأ عليه بعض التغيير ، منذ أن استقل العراق »

فأجاب جلالته بشدة :

« إن الحكومة البريطانية تعلم كل شيء عن ذلك ، ولا شك بأن بعض الجهات، لمنافع ذاتية في نفسها ، حاولت أن تعكر صفو العلائق الودية القائمة بيننا ، غير انني استطيع أن اكرر بكل تأكيد بأن سياستنا هي تنمية وتقوية الصلات بيننا وبين بريطانيا خطوة فخطوة »

وحينما عاد الملك الى موضوع الآثوريين ، تغيرت سحنته وقال :

« إن مثل الآثوريين بنظري ، كمثل ولد عاق أبى إلا أن يختار طريق الفساد ، بالرغم من نصائح أبويه »

وحينما طلبت الاستئذان من جلالته أضاف قائلا بأنه ليس هنالك ريب في عدم بقاء جلالته خارج العراق ، مدة طويلة ، وربما لم يتجاوز ذلك الشهر الواحد ، وبعد استشفائه السنوي عند اخصائي شهير هنا ، سيذهب لمدة قصيرة في محل آخر في سويسرا ، ثم يعود بعدها الى بغداد . اه

في طريقه الى دار الخلود

وقد مرت ثلاثة أيام ، والملك فيصل يمضي اوقاته في تعب ممض ، وأصبح يوم الخميس الموافق ٧ أيلول سنة ١٩٣٣م ، فأعرب عن رغبته في تناول طعام الغداء في « اونترلاكن » ويظهر أن السائق لم يهتد إلى طريق « اونترلاكن » إلا بعد أن دار بالملك ساعة ونصفاً ، فسبب ذلك تعباً لجلالته ، إذ ما كاد يرجع إلى محل اقامته ، حتى شعر بألم شديد ، فاستدعى طبيبه الخاص، فأشار الطبيب على الممرضة بحقنة تحت الجلد ، وأعلن الملك انه استراح وأذن لحاشيته بالانصراف .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ، استدعى الملك ممرضته ، التي امرها الدكتور فيشر أن تكون عند سريره يقظة ، لتوافيه بأخباره ، وطلب اليها ان تبلغ حاشيته بالحضور حالا ، فصعد اليه الملك علي ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري، ووجدوا جلالته يلفظ النفس الاخير ، وفي الساعة ١١،٤٥ فاه بهذه الكلمات :

أنا مرتاح ، قمت بواجبي ، خدمت الامة بكل قواي ، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد .

قال هـذا ، وشهق شهقة كان بها الفصال ، وانقطع النفس بعد ذلك تماماً (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) - صدق الله العظيم -

وعلى أثر ذلك طيرت هذه البرقية الى بغداد :

من برن مستعجل ٧ - ٨ أيلول ١٩٣٣

رئيس الوزراء - بغداد

فجعت الامة العراقية عند منتصف الليل بوفاة سيدها وحبيبها جلالة الملك فيصل وذلك بنتيجة نوبة قلبية « سبكليروس دي آريتر كوونير آنجين دي بواتراين » كان الله بعون الجميع على هذا المصاب الجلل . نوري حيدر

أسباب الوفاة

وبعد أن حضر الأطباء قرروا أن الوفاة كانت بسبب انسداد الشرايين ، وقد وقع ذلك موقع الاستغراب ، لأن تصلب الشرايين لا يكون إلا إذا بلغ الانسان الكبر ، والحالة أن الملك فيصل لم يكن قد بلغ الخمسين يوم وفاته وقد وقع النبأ على الاسماع وقع الصاعقة ، وأذاعت الحكومة في صباح الجمعة البلاغ الرسمي التالي مجللا بالسواد :

فجعت الامة عند منتصف ليلة الجمعة ، بوفاة سيدها ، وباني مجدها ، جلالة الملك فيصل الاول ، وذلك بنتيجة نوبة قلبية ، وشاءت الاقدار الإلهية أن تحرم البلاد في أشد ساعاتها ، من قيادة مؤسس الدولة ، وزعيمها المحبوب ، كان الله في عون الجميع على هذا المصاب الجلل

سيعلن منهاج الحداد والتتويج ببيان آخر . اه

١٦ جمادى الاولى ١٣٥٢ المصادف ٨ أيلول سنة ١٩٣٣م

ولا تسل عن الاثر العميق ، الذي تركته وفـاة الملك فيصل في القلوب ، فقد بكى الشعب مليكه بكاء مراً ، وأقام المناحات ألواناً ، وعطل الاشغال العامة أياماً ، واعلن الحداد في طول البلاد وعرضها مدة طويلة حتى اضطرت الحكومة إلى إصدار البيان التالي :

بيان

« لقد أظهر الشعب العراقي الكريم ، على اختلاف طبقاته ، شدة اخلاصه ، وتعلقه بسيد البلاد الراحل ، بما أقامه من التعازي ، وتعطيل الاعمال ، خلال الايام الثلاثة ، ولما كانت مصالح الاهلين تقضي بإعـادة الامور إلى مجاريها بالسرعة المستطاعة ، فترجو الحكومة الاكتفاء بما تم ، وفتح المخازن والمحلات التي بقيت معطلة ، وأن يكتفى بإقامـة الفاتحة في البيوت ، والمحلات العامة ،

وستعلن المنهاج الذي سيطبق عند وصول نعش الفقيد العظيم لاداء الواجب الاخير »

١٩ جمادى الاولى ١٠ أيلول ملاحظ المطبوعات

اما برقيات التعزية التي وصلت من ملوك العالم، ورؤساء الجمهوريات، والامراء، والسلاطين، والوزراء، والاعيان، والوجوه، والاشراف، من داخل العراق، وخارجه، فحديثها طويل، ولو انا أردنا نشرها، ونشر الردود التي ارسلت عليها، لاحتجنا إلى مجلد قائم بنفسه.

يشكّون في الوفاة

ومن المهم جداً أن نشير هنا إلى أن الصحف المعارضة، ولفيفاً من أبناء الامة، لم يؤمنوا بأن الوفاة كانت طبيعية، ومنهم من قال ان الانكليز هم الذين دبروا هذه الفاجعة، بعد الذي شهدوه من تحول الملك عنهم. وقد كتب الينا الامير شكيب ارسلان كتاباً بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ومما جاء فيه :

أخي !

الكلام الذي قاله لي المرحوم الملك فيصل، بعد حديث طويل، هو هذا :

« لا بد لي من الذهاب إلى بغداد فقد جاءني انذار من لندن ». فقلت له : وهذا لا يستلزم أن تعرض صحتك للخطر، وتذهب بهذه السرعة ؟ فقال :

« لا ! جاءني انـذار يتهدّد الكيان » هكذا بالحرف « ويوم الرابوع لا بدّ أن اكون في بغداد » اه

هذا ما كتبه الينا الامير شكيب ارسلان، وقد نشر الدكتور عبدالجواد الكربلائي مقالا عن وفاة الملك فيصل في جريدته «الاحرار» تحت عنوان « امر دبر في ليل » أشار فيه إلى مانشرته الصحف الاوروبية عن علاقة الانكليز بوفاة الملك فيصل اعتبرته الحكومة مهيجاً للرأي العام، فقضت بسجنه ستة اشهر وبتعطيل جريدته.

حمل النعش الى العراق

وعلى كل ففي صباح اليوم التاسع من شهر أيلول ١٩٣٢ نقلت رفات الملك من محطة « برن » إلى « برنديزي » فأقلته دارعة ايتالية مجللة بالسواد، وسلمته إلى الدارعة البريطانية (داسباتش)

وفي اليوم الرابع عشر من أيلول، وصلت « الدارعة الانكليزية » الى ميناء « حيفا » فنقل التابوت إلى البر، وأقلته طائرة خاصة إلى بغداد.

وفي الساعة السابعة والنصف زوالية صباحاً من يوم الجمعة، أقبلت الطائرة المذكورة وهي « من نوع فيكتوريا » تحمل جثمان فقيد البـلاد، تصحبها طيارة اخرى، تحمل السادة : الملك علي،

ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري ، وأحمد قدري ، وحسني ، طبيب جلالة الملك علي ، وكانت تحرس الجثمان ثلاث طائرات من القوة الجوية البريطانية في فلسطين ، وقد استقبل الموكب في « الرطبة » تسع طائرات من القوة الجوية العراقية ، فلما حطت الطائرات في المطار ، بادر كبار الضباط من الجيش إلى رفع جثمان الفقيد ، فاستغرق رفعــه من الطائرة ، ووضعه على عجلة المدفع المعدة لهذه الغاية ، زهاء الساعة ، وكان جثمان فقيد البــلاد موضوعاً في صندوق من خشب الجوز ، يبلغ وزنه ٢٧٠ كيلوغراماً ، وكان النعش ملفوفاً بالأعلام العراقية ، وفي مقدمته صورة الفقيد ، ولما نزل الملك علي ، استقبله الملك غازي ، وحيا جلالته .

وسار النعش ، وسار وراءه جلالة الملك غازي ، والحرس ، والعائلة المالكة ، واشتد خلفهم الزحام ، حتى لم يسع الشارع ، على رحبه ، كثرتهم ، فلما عــبر الموكب ، اضطر الجيش إلى أن يحول دون عبور الناس دفعة واحدة لكثرتهم ، ثم قطع الجسر ، فبقي خلق عظيم من الأهلين في جانب الكرخ .

وسار النعش في « شارع الرشيد » بموكب مهيب ، تجلى فيه الهدوء والحزن ، وكان الناس في ازدحام شديد على جانبي الشارع العام ، ثم سارت الجموع وراء الموكب ، حتى وصل إلى « البلاط الملكي » فترجل الجميع ، وجيء بأوسمة فقيد البلاد ، حيث كانت مرتبة على وسادات ، ووضعت على عجلة المدفع ، التي كانت تقل الجثمان .

وجيء كذلك بالجواد الخاص بالمغفور له ، وكان مجللا بالسواد ، فكان منظره مؤلماً .

ولما تحرك الموكب ثانية من البلاط إلى « المقبرة الملكية » في «الاعظمية» سار خلفه المشيعون ، الذين كانوا ينتظرون وصول الجثمان في البلاط ، مع المشيعين الذين رافقوا الجثمان ، من المطار إلى البلاط ، وهنالك بلغ الزحام أشده ، فلم يستطع الجيش ، ولا رجال الشرطة ، ضبط النظام ضبطاً تاماً ، إذ كان أسى الناس يدفعهم إلى التقرب من النعش .

ولما كان الملك علي قد بلغ به الضعف منتهاه ، من شدة التأثر ، رجاه الملك غازي أن ينقطع عن الموكب ، فبقي في البلاط .

وكانت وفود الألوية ، والأصناف ، قد رفعت رايات الحداد ، واجتمعت حولها طول الطريق المؤدي إلى المقبرة ، وكلما مر النعش بفريق ، تعالت أصوات بكاء الرجال ، وعويل النساء ، فكان يشتد الموقف هولا وهيبة إلى أن وصل النعش ساحة الضريح ، كما أن المدفعية العراقية كانت تطلق في كل دقيقة طلقة واحدة اثناء سير الجنازة حتى بلغ عدد الاطلاقات مئة طلقة وطلقة .

وعند وصول عجلة المدفع الساحة التي اعد فيها الضريح ، وقف الناس ، فتقدم الملك غازي وتبعه سمو الامير عبدالله ، وبقية أفراد العائلة المالكة . ثم رفع النعش من عجلة المدفع وسط الحزن

العميق ، وكانت الساحة غاصة بالناس ، فاقيمت الصلاة من قبل العلماء ، وجمع غفير من الناس .

ورفع جثمان فقيد البلاد ستة من كبار ضباط الجيش ، وأنزلوه بكل احترام وخشوع في لحده الأخير فأطلقت ثلة من الجند الرصاص ثلاث مرات ، ثم نفخ في الأبواق بنغم حزين مؤثر جداً ، وأدى الجنود التحية العسكرية الأخيرة لقائدهم الأعلى ، ووقف الناس جميعاً باحترام وخشوع ، وتعالت أصوات البكاء من كل جانب .

وتقدم بعد ذلك جلالة الملك غازي فوضع اكليله على الضريح ، كما قدم كل من الوزراء اكليلا ، ووضع السفراء ، والممثلون السياسيون ، اكاليل باسم بلادهم ، وكان بينها اكليل خاص باسم ملك الانكليز صنع على شكل علم بريطاني .

وتقدم جماعة ضباط الجيش إلي الضريح ، وصار يأتي الواحد بعد الآخر ، ويؤدي التحية العسكرية أمام علم الحزن المرفوع ، فكان لهذا المنظر اثر عميق في النفوس الحزينة .

ثم وقف جلالة الملك غازي ، ومن ورائه افراد العائلة المالكة ، يتقبلون واجب التعزية ، وبعد انتهاء مراسيمها عاد جلالته إلى البلاط ، وظلت جموع الناس محتشدة في مواكب حزينة ، ثم اقيمت الفاتحة على روح الفقيد في البلاط الملكي وفي بعض المؤسسات الأهلية ، وشبه الرسمية .

حفلة الاربعين

وقد اقيمت حفلة التأبين الكبرى في بغداد يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٣ بمناسبة انقضاء اربعين يوماً على وفاة الملك فيصل ، فحضرتها وفود من مختلف البلدان العربية ، وجميع الانحاء العراقية ، وخطب فيها ممثلو الأقطار الشقيقة خطباً نفيسة خالدة .

وأبت مروءة الملك غازي إلا أن ينعم على الصحفيين ، الذين جاءوا من سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، ومصر ، للاشتراك في مصاب العراق العظيم ، فكان ما انفقه بهذه المناسبة نحو عشرة آلاف ليرة انكليزية ، تغمد الله الفقيد العظيم برحمته ورضوانه .

※ مذكرات الملك فيصل ※

والمرحوم الملك فيصل مذكرات خطيرة وضعها في ظروف مختلفة ، ومناسبات عديدة ، نشر قسماً صغيراً منها وبقي القسم الكبير طي الكتمان إلى ان وافته المنية ليلة ٨ ايلول ١٩٣٣ فتقلبت ايدي السوء عليها واصبح أم قسم منها خبراً من الاخبار

وبين المذكرات التي وضعها المغفور له مذكرة خطيرة تعبر عن آرائه في العراق ، وسكانه ، ومستقبله ، وقد وزعها على بعض أخصائه ليجيبوا عليها أضراب جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وناجي شوكت ، ونوري السعيد ، وناجي السويدي ، ويهمنا جداً ان نثبت نص هذه المذكرة فيما يلي وهي :

كنت منذ زمن طويل احس بوجود أفكار وآراء ، حول كيفية إدارة شؤون الدولة ، عند بعض وزرائي ، ورجال ثقتي ، غير أفكاري وآرائي . وكثيراً ما فكرت في الاسباب الباعثة

لذاك . وفي الأخير ظهر لي بان ذلك – كان ولم يزل ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكاري ، وتصوراتي ، ونظري في شؤون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها ، وتكوينها ، والسير بها ، نظراً إلى ماأراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها ، والمواد الانشائية المتيسرة ، وعوامل التخريب والهدم التي فيها ، كالجهل ، واختلاف العناصر ، والأديان ، والمذاهب ، والميول ، والبيئات . لذلك رأيت من الضروري أن أفضي بأفكاري ، وأشرح خطتي ، في مكافحة تلك الأمراض ، وتكوين المملكة على أساس ثابت ، واطلع عليها اخصائي ، ممن اشتركوا واياي في العمل ، والخص خطتي مختصراً ، بجملة تحت هذا ، وبعد ذلك اتقدم إلى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي .

١ – ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية ، والملية ، والدينية ، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، مقسمة على بعضها ، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبرين ، وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى ، غير مجلوبين لحسيات او أغراض شخصية ، او طائفية ، او متطرفة ، يداومون على سياسة العدل ، والموازنة ، والقوة معاً ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي ، لاينقادون إلى تأثرات رجعية ، أو إلى افكار متطرفة ، تستوجب رد الفعل .

٢ – في العراق افكار ومنازع متباينة جداً ، وتنقسم إلى أقسام

١ – الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة ٢ – المتعصبون ٣ – السنة – ٤ الشيعة ٥ – الأكراد ٦ – الأقليات غير المسلمة ٧ – العشائر ٨ – الشيوخ ٩ – السواد الاعظم الجاهل ، المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة او محاكمة .

ان شبان العراق القائمين بالحكومة ، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين ، يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى افكار وآراء المتعصبين ، وارباب الأفكار القديمة ، لأنهم جبلوا على تفكير يرجع عهده الى عصور خوت ، يقولون بوجوب سوق البلاد الى الامام ، بدون التفات الى اي رأي كان ، والوصول بالامة الى مستواها اللائق ، وبالاعراض عن القال والقيل ، طالما القانون ، والنظام ، والقوة ، بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم .

ان عدم المبالاة بالرأي بتاتا ، مهما كان حقيراً خطيئة لاتغتفر . ولو ان بيد الحكومة القوة الظاهرة ، التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته ، لكنت واياهم . وعليه فإننا لحين ما نحصل على هذه القوة ، علينا أن نسير بطريقة تجعل الامة مرتاحة ، نوعاً ما ، بعدم مخالفة تقاليدها ، كي تعطف على حكومتها في النوائب .

ان المثل الصغير الذي ضربه لنا « الاضراب العام » يكفينا لتقدير حسياتها ، ووضعها موضع الاعتبار ، وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لاخماد هياج مسلح ، ماقاسيناه ابان « ثورة الشيخ

محمود » والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ . كل ذلك يضطرني أن أقول بأن الحكومة اضعف من الشعب بكثير . ولو كانت البلاد خالية من السلاح ، لهان الأمر ، لكنه يوجد في المملكة مايزيد عن المائة الف بندقية ، يقابلها ١٥ الف حكومية ، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه . هذا النقص يجعلني أتبصر ، وأدقق ، وأدعو أنظار رجال الدولة ، ومديري دفة البلاد ، للتعقل وعدم المغامرة .

ألحت فيما تقدم إلى افكاري الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة ، وشبان ، وحالة الشعب ، كل ذلك توطئة لما سأقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد كما اراها في الوقت الراهن ؛ وكما أشخص أمراضها ، وبعد ذلك ابين أيضاً ما أراه ضروريا لمعالجتها .

٣ – العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية ، مؤسسه على أنقاض الحكم العثماني ، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا اكثريته جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي منها بدعوى انها ليست من عنصرهم . وأكثرية شيعية جاهلة ، منتسبة عنصريا إلى نفس الحكومة ، إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي ، الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم ، وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقاً عميقا بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثرية ، أو الأشخاص الذين لهم مطامع خاصة الدينيون منهم ، وطلاب الوظائف بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد . يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه الأكثرية للتخلي من الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت ، ولا ننكر ماهؤلاء من التاثير على الرأي البسيط الجاهل.

اخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الأقليات الاخرى المسيحية ، التي يجب ان لانهملها ، نظراً إلى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر : كردية وشيعية وسنية ، لايريدون إلى التخلي من كل شكل حكومي ، بالنظر لمنافعهم ، ومطامع شيوخهم ، التي تتدافع بوجود الحكومة .

تجاه هذه الكتل البشرية ، المختلفة المطامع والمشارب ، المملوءة بالدسائس ، حكومة مشكلة من شبان مندفعون ، أكثرهم متهم بأنهم سنيون ، او غير متدينين ، او أنهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ، ولا يريدون ان يعترفوا بما يتهمون به ، ولا بوجود تلك الفوارق ، وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها . يعتقدون بانهم أقوى من هذا المجموع ، والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مبالين أيضاً بنظر السخرية ، التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم

أخشى ان اتهم بالمبالغة ، ولكنه من واجبي أن لاأدع شيئاً يخامرني ، خاصة لعلمي بأنه سوف لايقرأ هذا إلا نفر قليل ، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم . ولا ارغب أن أبرر موقف الاكثرية

الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته الوف المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان اولئك المساكين البسطاء من الأقوال ، التي تهيجهم ، وتثير ضغائنهم ، ان الضرائب على الشيعي ، والموت علي الشيعي ، والمناصب للسني . ما الذي هو للشيعي ؟ حتى أيامه الدينية لااعتبار لها ، ويضربون الأمثلة على ذالك ، مما لالزوم لذكرها .

أقول هذا على سبيل المثال ، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون ، وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الإسلامية ، ينقمون بجموعهم على من لايحترمها ، وهناك غير هذا دسائس آثورية ، و كلدانية ، ويزيدية ، والتعصب للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء ، كاأن العقول البدوية ، والنفوذ العشائري ، الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات ، و كل هذه المطامع والاحتراصات ، تشتبك في هذا الصعيد ، وتصطدم ، وتعكر صفو البلاد ، وسكونها ، فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية ، وحكيمة معاًردحاً من الزمن ، حتى تستقر البلاد ، وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل محل التعصب المذهبي ، والديني ، هذه الوطنية التي سوف لاتكون إلا بجهود متمادية ، وبسوق مستمر من جانب الحكومة ، بنزاهة كاملة فالموقف خطر .

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لايوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ، لاتجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائماً للانتقاض على أي حكومة كانت ، فنحن نريد - والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه ، وندربه ، ونعلمه ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ، يجب أن يعلم ايضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين ، وهذ التشكيل .

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي ، وهـذا نظري فيه ، وان خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي :

في اعتقادي ، وان كان العمل شاقـاً ومتعباً ، إلا انه ليس مما يوجب اليأس والتخوف ، إذا عولج بحكمة وسداد رأي و إخلاص . إذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة ، وسارت عليها بجد وحزم ، فإن الصعوبات تحابه ، وبارقة الامل في الرسوخ السياسي تزداد نوراً . والاحظ ان منهاجاً يقرب مما سأذكره أدناه ، يكون كافلا لمعالجة المهمة والنجاح . واليك بالاختصار أولا ، ثم بالتفصيل .

١ - تزييد قوة الجيش عدداً ، وبشكله الحاضر ، بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد ، على الاقل ، في منطقتين متباعدتين .

٢- عقب اتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، تعلن الخدمة الوطنية .

٣- وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد ، مهما أمكن، واحترام الطوائف الاخرى .

٤- الإسراع في تسوية مشكلة الاراضي .

٥- توسيع المأذونية لمجالس الألوية والبلديات ، بقدر الإمكان، على انموذج القانون العثماني .

٦- الاسراع في تشكيل مدرسة الموظفين .

٧- الاعمال النافعة ، وحماية المنتوجات .

٨- المعارف .

٩- تفريق السلطة التشريعية ، والسلطة الإجرائية .

١٠- تثبيت ملاك الدولة .

١١- وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب .

١٢- العدل والنظام والإطاعة في الموظفين والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

١- بدأت بالجيش ، لأني أراه العامود الفقري لتكوين الامة ، ولأني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده ، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وهي حفظ الامن ، والاطمئنان إلى إمكانية كفاءته ، نظراً إلى ماتتطلبه المملكة، ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة، والتي يجب ان تجعلنا دائماً متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت .

انني لا أطلب من الجيش ان يقوم بحفظ الامن الخارجي ، في الحاضر ، الذي سوف نتطلبه منه بعد إعلان الخدمة العامة، أما ماسأطلبه منه الآن، هو أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما • انني غير مطمئن إلى اننا بعد ستة أشهر، وبعد أن تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد، نتمكن من الوقوف لوحدنا، مادامت القوة الحامية هي غير كافية . ولا يمكنني أن اوافق على تطبيق الخدمة العامة ، أو القيام بأي إجراءات اخرى هامة ، أو محركة، أو مهيجة، ما لم أكن واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون، أو أي إجراءات اخرى، وعليه أرى من الضروري ابلاغه لحد يتمكن معه من إجابة رغبتي المار ذكرها وذلك بشكله الحاضر .

أرى أنه من الجنون القيام بإنشاءات و إصلاحات عظمى في البلاد ، قبل أن نطمئن إلى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال. أمامنا حركات بارازان في الربيع القادم، ومن الضروري أن ارى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارىء آخر ، يحدث في المملكة

٢- علينا ان نطمئن معنويات اخواننا الشيعة بالكيفية الآتية :

(١) اعطاء التعليمات إلى قاضي بغداد - كما عمل - أن يسعى لتوحيد ايام الصيام، والافطار، وهذا ممكن وشرعي

(٢) تعمير العتبات المقدسة، حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات، التي هي مقدسة لدى الجميع، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد؛ فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب

(٣) إن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة، وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها، خاصة حيث يرون أن رجال الدين السنيون، يتمتعون بأموال هم محرومون منها، والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم؛ فعلينا مادمنا غير قادرين على تقسيم الاوقاف فيما بينهم، أن نفتكر في ايجاد أوقاف خاصة، ومن رأيي أن ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها، غير أن الظروف حالت بيني وبين تحقيقها

٣- إن احترام الشعائر العامة غير عسير، خاصة في أيام رمضان، والحيلولة دون تفشي الموبقات، و إذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخناء، لقامت بأكبر عمل يربط العامة بها

٤- لم اتكلم عن الضرائب، إذ أن قانون ضريبة الاستهلاك، قطع قول كل مفسد، وانه لأكبر عمل جرى، ولسوف نقتطف ثمراته إن شاء الله

٥- إن مشكلة الاراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي، وهو ذا مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم، ولا لزوم للاسهاب بمنافعه، ويجب الاسراع بتطبيقه، على قدر المستطاع، كما أنه يجب أن لا يحس الشيوخ والاغوات بأن قصد الحكومة محوهم، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نطمنهم على معيشتهم ورفاهيتهم

٦- أرجو أن تكون قضية المدرسة مطمنة لكل سكان العراق، بأنهم سيشتركون فعلا في خدمات الدولة، والاشتراك في خيرها، وشرها، مع أهل بغداد، والموصل، بصورة متساوية، وزوول تهمة (الحكومة السنية أو العربية) كما يقول اصحاب الاغراض، من أكراد وشيعة

٧- أقول بتحفظ : أنه إذا أمكن إعطاء صلاحيات للالوية، شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الالوية للاشتراك بالحكم

٨ - لقد تحدثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية، عن السلطة الإجرائية، ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الاساسي

٩- علينا أن لا ندع مجالا للاحزاب (المصطنعة) والصحف، والاشخاص، ليقوموا بانتقادات غير معقولة، وتشويه الحقائق، وتضليل الشعب، وعلينا أن نعطيهم مجالا للنقد النزيه المعقول، وضمن الادب، ومن يقوم بأمر غير معقول، يجب أن يعاقب بصرامة

١٠- على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ، ونافعة ، حيث هم واسطة الإجراءات ، ومن يحس منه أنه يتداخل مع الاحزاب المعارضة ، أو يشوق ضد الدولة ، ينحى عن عمله ، وعليه ان يعلم بأنه موظف قبل كل شيء خادم لأي حكومة كانت

١١- النافعة: أتيت بهذا الاسم الجديد، ورجعت إلى التعبير التركي، حيث رأيت أنه (اشمل) للاعمال المختلفة في مرافق الامة . حسناً عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للاعمال الرئيسية ، ولا ننكر أن ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة ، على أن يكون قابلا للتحوير ، والتبديل ، في بعض مواده ، عندما نرى ضرورة لذلك ، وفي اعتقادي أنه من الضروري إعادة النظر في مواده ، خاصة قسم الأبنية والطرقات

أقول بكل أسف : أن الزراعة أفلست في بلادنا ، بالنظر لبعد مملكتنا عن الاسواق . لقد وضعنا الملايين لإنشاءات الري ، ولكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل ؟ إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضينا ، فكيف بنا بعد اتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل اهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها ؟ ماذا تكون فائدتنا منها إذا لم نتمكن من إخراجها إلى الاسواق الاجنبية واستملاكها في الداخل على الاقل ؟ ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيء لها أسواقاً تستهلكها ونحن مضطرون إلى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج ؟

أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي ؛ نرى جيراننا الاتراك والايرانيين، باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية، وكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنبية بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الاموال الطائلة لإنشاء المعامل لسد حاجتهم

علينا ان نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقييد الامم المتشبثة، وعلينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا ان نعطي الانحصارات لأبناء البلاد إلى مدد معينة الذين فيهم روح التشبث . وإذا لم يظهر طالب أو راغب لإنشاء عمل صناعي ترى الحكومة أنه مربح فعليها أن تقوم هي به ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس اموال وطنية إذا امكن وإلا فأجنبية أو كلاهما معاً .

على الحكومة ان تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها كبيرة كانت او صغيرة وتبدأ ببناء الأهم فالمهم وترشد الاهلين إلى كيفية التشبث بالاعمال الصغرى وتقوم هي بالأعمال الكبرى إذا تعذر القيام بها من قبل الأهالي .

انه لمن المحزن والمضحك والمبكي معاً ان نقوم بتشييد ابنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة

بملايين الروبيات ولا ننسى الاختلاسات وتصرف اموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئاً من حاجاتها وإني أحب أن أرى معملا لنسيج القطن بدلا من دار حكومة وأود أن أرى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي .

بغداد آذار ١٩٣٣ «فيصل»

❋ تتويج الملك غازي ❋

مقدمة

في الساعة التي تحطمت آمال العرب، على صخرة موت الملك فيصل في برن، وطير السيدان نوري السعيد، ورستم حيدر برقية النعي إلى رئيس الوزارة العراقية روع قصر الحرم الملكي بهذا الخطب الجلل واضطربت قصور الوزراء، ورجال الدولة لهذه الكارثة

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة الموافق ٨ أيلول سنة ١٩٣٣ (١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٥٢) قصد قصر الحرم الملكي كل من رئيس الوزراء، رشيد عالي الكيلاني، ووزير المالية، ياسين الهاشمي، ووزير الدفاع، جمال بابان، ووزير المعارف، عبد المهدي، ووزير الأشغال السابق، محمد أمين زكي، ورئيس مجلس النواب جميل المدفعي، ورئيس اركان الجيش العراقي طه الهاشمي، ورئيس الديوان الملكي، علي جودت، والعينان مولود مخلص، عبدالله صافي، وامين العاصمة، أرشد العمري، فقدموا إلى سمو الأمير غازي التعازي الصميمية بالنائبة التي حلت بالبلاد، وكان سموه يبكي بكاء مراً، ويذرف الدمع سخيناً

أما رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر، فكان يصطاف في خارج العراق لذا طلب المشار اليهم إلى سمو الأمير غازي، بوصفه «ولي عهد المملكة العراقية» أن يحلف اليمين التي نص عليها الدستور في مادته الحادية والعشرين، تمهيداً لمبايعته بالملك، فلما أداها ؛ أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكاً على العراق (١) فتقدم المعزون وصافحوا جلالته فراداً، ثم أطلقت المدافع «مائة طلقة وطلقة» إيذانا بجلوس الملك الجديد، واذيع على الأثر البيان الرسمي التالي : —

بلاغ

« جرى تحليف سمو ولي العهد في الساعة العاشرة من هذا اليوم، وفقاً للمادة الحادية والعشرين من القانون الأساسي، واصبح متوجاً ملكاً على العراق باسم الملك غازي الاول ابن الملك فيصل الأول اه

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر، بدأت حفلة التتويج في البلاط الملكي، وقد اقتصرت على

---

(١) يقسم الملك امام مجلسي النواب والاعيان الذين يلتئمان برئاسة رئيس مجلس النواب يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي، واستقلال البلاد، والاخلاص للوطن والأمة على اثر تبوئه العرش اه - المادة ٢١ من القانون الاساسي-

استقبال صاحب الجلالة لاعضاء الاسرة المالكة، ورئيس الوزارة القائمة، والوزراء، ورئيس مجلس النواب، فرؤساء الوزارات السابقة، فالأعيان، فالنواب، فرجال الجيش، فالعلماء، فالأطباء، فرؤساء الجمعيات، فسفراء الدول، فالقناصل، فالجاليات الأجنبية.

وعند الساعة الثالثة انتهت الحفلة وعاد الملك الشاب إلى داره تحرسه العناية الآلهية.

﴿ دعوة البرلمان الى الاجتماع ﴾

وعملا بأحكام القانون الاساسي العراقي صدرت الارادة الملكية بدعوة البرلمان إلى الاجتماع في يوم الاثنين الموفق ١١ أيلول سنة ١٩٣٣ اجتماعا غير اعتيادي ليؤدي لتحليف الملك الجديد اليمين القانونية، التي نص عليها القانون الأساسي في مادته ال(٢١) وقد اجتمع البرلمان برئاسة رئيس مجلس الأعيان في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم المذكور، وكان قد عاد إلى العراق، وجرت حفلة الافتتاح حسب المراسيم المألوفة، وبعد أن أعلن الرئيس افتتاح الجلسة بالصمت عشر دقائق حداداً على الملك الراحل دخل الملك غازي، وحلف اليمين القانونية، فأعلن الرئيس انفضاض الجلسة

وفي يوم الجمعة الموافق ١٥ أيلول سنة ١٩٣٣ وصلت رفاة الملك فيصل من سويسرة، تحملها طائرة خاصة، فاحتفل بدفنها احتفالا مهيبا سبق وصفه بإيجاز وعلى أثر ذلك اصدر جلالة الملك البيان التالي

إلى الشعب العراقي الكريم

إن عواطف الاخلاص والمحبة التي انبعثت عن قلوب أبناء أمتي، على أثر الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد، بفقد قائدها وباني كيانها، جلالة والدي المعظم، تغمده الله برحمته، كان لها أعظم أثر في نفسي، وكانت أكبر سلوى لي في مصابي، ولاشك في أنها كانت دليل على تقدير الجميع الأعمال الخالدة التي نهض بها، والتضحيات العديدة (وآخرها حياته الغالية) التي بذلها في سبيل أمته واعلاء شأنها؛ والآن وقد ودعنا والأسى ملء القلوب، فقد أضحى من واجبنا، نحن الذين شاءت الاقدار أن نبقى بعده، أن نسترشد دائماً بتلك السياسة الحكيمة التي كان هدفها الأسمى السير بالمملكة إلى أوج التقدم والعمران والمنعة، وأن نتخذ من مثاله الأعلى مثلا أعلى في التفاني في خدمة الامة، التي أحبها فوق كل شيء، وخدمها بكل قواه، وودعها الوداع الأبدي وهو مرتاح، لأنه قام بواجبه والواجب اي واجبنا جميعاً الذي أمرنا به هو أن نتمسك بالقوة، والاتحاد، ونجعل من توصيته هذه الأخيرة منهاجاً نسير عليه في مستقبل أيامنا.

وفي هذه الساعة التي يجيش قلبي فيها بآلام الفراق، ويشكر الامة على عواطفها الصادقة المواسية، يحق لي أن أنتظر من أبناء شعبي أن يؤازروني بكل قواهم، كما آزروا والدي في جهاده، وأن يساعدوني على النهوض بالمسؤولية العظمى، التي القتها القدرة الالهية على عاتقي، وأن يعملوا

وإياي على تمجيد ذكرى فقيد الامة ، وسليل البيت الهاشمي ، وتطييب روحه ، وذلك ببذل كل ما في وسعنا في سبيل تحقيق امانيه السامية

هذا وإني باسمي ، واسم صاحبة الجلالة الوالدة ، وباسم الاسرة الهاشمية ، اكرر ثنائي وشكري إلى أبناء امتي ، وأرجو لهم جميعاً صبراً جميلا ، ورفاهاً شاملا

بغداد ١٥ أيلول ١٩٣٣ «غازي»

موجز تاريخ حياة الملك غازي

ولد الملك غازي في « مكة المكرمة » في يوم ٢١ مارت سنة ١٩١٢م ، وترعرع في كنف جده « الملك حسين بن علي » وكان أبوه « الملك فيصل » يقود حملة « أبها » لتأديب « الادريسي » الثائر على الدولة العثمانية فسمي المولود السعيد (غازياً) تيمناً بغزوة أبيه ، وقد قرأ القرآن ، وتعلم الكتابة على « الشيخ ياسين البسيوني » إمام الملك حسين الخاص ، ثم جيء له بالسيد حسن العلوي فدرسه اللغة العربية ، ومبادىء العلوم الدينية .

وفي صيف عام ١٩٢٣ انتقل إلى « عمان » مع عمه « الامير عبدالله » فتقررت دعوته إلى بغداد وتألفت ثلاثة وفود سافرت إلى الاردن للمجيء به ، وكان أحد هذه الوفود يمثل الحكومة ، والثاني يمثل الشعب ، أما الثالث فكان يمثل « البلاط الملكي »[1] وقد وصل الامير إلى بغداد في اليوم الخامس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ فاستقبل استقبالا رسمياً فخما ، وتولت « المسز فيلي » الانكليزية تربيته ، فكانت تصحبه في غدواته وروحاته وتعلمه اللغة الانكليزية حتى إذا كان نيسان من عام ١٩٢٦م سافر إلى انكلترا ، ودخل « كلية هارد » وقضى فيها أقل من ثلاث سنوات ثم عاد إلى العراق في تشرين الاول من سنة ١٩٢٨ ودخل المدرسة الحربية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان ، فألحقه والده بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي .

ولما سافر المغفورله إلى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣م ناب منابه لأول مرة في إدارة شؤون المملكة ، فأبرز مقدرة فائقة في حركة تأديب التياريين ، وناب مناب والده مرة ثانية في اليوم الاول من شهر أيلول في السنة نفسها ، حتى إذا استدعت القدرة الإلهية روح والده ، توج ملكاً على العراق على نحو ما مرَّ ذكره .

وقد اقترن بالاميرة « عالية » كريمة عمه « الملك علي » في يوم ١٨ من أيلول ١٩٣٣ ، وفي اليوم الثاني من شهر مايس ١٩٣٥ رزق منها ولداً أسماه (فيصل) جعله الله قرة عين الشعب .

---

(١) ص ١٨٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب

الوزارة الكيلانية الثانية

﴿ توطئة ﴾

تقضي الاصول الدستورية ، في الحكومات النيابية ، أن تتخلى الوزارة القائمة عن كراسي المسؤولية إذا حصل تجدد في المملكة ، او وقع حادث عظيم يستلزم مثل هذا التخلي .

ولما كانت وفاة الملك فيصل تعد حدثاً جديداً في تاريخ العراق، كان على « الوزارة الكيلانية الاولى » أن تتخلى عن الحكم ، وتسلم مقاليد الامور إلى من سيتمتع بثقة الملك الجديد .

وعلى هذا رفعت الوزارة كتاب استقالتها وهو :

إلى أعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على تبوء جلالتكم عرش المملكة العراقيـة ، باليمن والاقبال ، أرفع إلى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسةالوزارة، راجياً من الله عز وجل أن يؤيد جلالتكم بتوفيقاته الصمدانية

٩ أيلول ١٩٣٣ العبد المخلص المطيع: رشيد عالي الكيلاني

ولم يسع الملك غازي غير قبول هذه الاستقالة ، فكتب إلى الكيلاني هذا الجواب :

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٩ أيلول ١٩٣٣ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ونظراً لما بسطتموه لا يسعني إلا أن اعرب لكم ولزملائكم عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأرجو أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

﴿ كتاب التوجيه الملكي الجديد ﴾

وكان من المنتظر أن يعهد الملك غازي، إلى رئيس الوزراء المستقيل، بتأليف الوزارة الجديدة، نظراً لما أدته وزارته الاولى للبلاد من خدمات ممتازة ، ولاسيا في حادثة التياريين ، التي لو بقيت اسبوعاً آخر ، لغيرت خارطة العراق ، وقضت على آمال هذه البلاد ، لهذا ، وجه جلالته هـذا الكتاب :

الوزارة الكيلانية الثانية

رئيس مجلس الوزراء



رشيد عالي الكيلاني



وزير الداخلية * حكمة سليمان



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير العدلية * محمد زكي البصري



وزير الخارجية * نوري السعيد



وزير الاقتصاد والمواصلات * رستم حيدر



وزير الدفاع * جلال بابان



وزير المعارف * السيد عبد المهدي

الرقم ٢٩٢

وزيري الأفخم رشيد عالي

نظراً إلى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملاءكم، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية، الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

وفي ٩ أيلول ١٩٣٣ و١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ تمّ تأليف « الوزارة الكيلانية الثانية » كما يلي :

١- رشيد عالي الكيلاني : رئيساً لمجلس الوزراء
٢- حكمت سليمان : وزيراً للداخلية
٣- ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤- محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية
٥- نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٦- رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٧- جلال بابان : وزيراً للدفاع
٨- السيد عبدالمهدي : وزيراً للمعارف

اول كلمة لرئيس الوزراء

لم تدع هذه الوزارة منهاجاً جديداً لها، لأنها تألفت من الأشخاص الذين كانوا أعضاء في الوزارة المستقيلة، كما انها لم تقم بأي عمل يستحق الذكر، خلال الشهرين اللذين أعقبا تاريخ تأليفها، لأن البلاد كانت مفجوعة بباني مجدها ومجدد نهضتها، الملك فيصل الاول .

على أن رئيس الوزارة رأى أن يدلي ببعض التصريحات التي يستلزمها الوضع الجديد فقال في حفلة الاستيزار ما يلي :

« أتقدم بالشكر والامتنان على الثقة التي أولاني إياها جلالة الملك المعظم، وأرجو من الله عز وجل أن يمن على البلاد بالخير والسعادة .

« سادتي : اني واثق كل الوثوق من أن السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين : العراق وبريطانيا العظمى، والتي صادق عليها مجلس الامة، سوف لا يطرأ عليها أي تغيير . كما أن الوزارة معتمدة على الله عز وجل، ومستعينة بثقة جلالة الملك، مطمئنة من مؤازرة الشعب لها، وستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة، وعلى تطمين أماني البلاد الوطنية، وكل ما أرجوه

في هــذه الساعة هو السهر المتواصل على راحة الشعب وطمأنينته ، والعمل على سعادته تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم » اه[1]

﴿ صدى هذه الكلمات ﴾

كان لهذه الكلمة صدى عظيم في المجتمع ، حتى أن الصحف المعارضة ، اهتبلت هذه الفرصة ، فحملت حملة نكراء على الوزارة معتبرة هذا التصريح انتكاساً جديداً في سياسة الدولة ، وضياعاً للآمال المعقودة على تعديل معاهــدة ٣٠ حزيران ٩٣٠ ، كما انتهز « الحزب الوطني » المعروف بتطرفه الشديد في السياسة الوطنية هذا التصريح ، فأذاع في ١١ أيلول ١٩٣٣ البيان التالي :

فوجىء الرأي العام ببيان فخامة رئيس الوزراء ، المنشور في صحف يوم الاحد الموافق ١٠ أيلول ١٩٣٣ ؛ ولم يكن الحزب يتوقع في مثل هــذا العهد الجديد السير على الخطة الماضية التي مقتها حزب الإخاء ، والحزب الوطني معاً ، والتي تنم عن تأييد المعاهــدة المعلومة ، فكان من الواجب على الحزب الوطني أن يبين موقفه ازاء هذه السياسة الرجعية ، غير أنه رأى من المناسب أن يؤجل البيان الى ما بعد أيام الحداد . اه   المعتمد العام

وانتهت أيام الحداد الرسمية ، فلم يذع الحزب بيانه المنتظر ولكن الرأي العام فوجىء في أول تشرين الثاني ١٩٣٣ ببيان شخصي أذاعه معتمد الحزب المذكور الحاج محمد جعفر أبو التمن ، هذا نصه : —

اضطررت ، والاسف ملء قلبي ، الى أن اعتزل السياسة ، وأنا واثق بأن التطورات في نهضات الامم أمثالنا ، قد علمتنا بأنها سوف تضطرنا الى العودة متى حان الوقت للكفاح .

١٢ رجب سنة ١٣٥٢ و ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣   محمد جعفر أبو التمن

وعلى أثر صدور هذه الكلمة من معتمد الحزب انعقد « مؤتمر الحزب » في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ واتخذ القرار الآتي نصه :

حضرة رئيس المؤتمر العام للحزب الوطني المحترم

بناء على الظروف والأحوال التي لم تمكن الحزب الوطني من القيام بالواجب الوطني المترتب عليه القيام به ، نرى ضرورة تعطيل ممارسة اعمال الحزب السياسية ، متمنين أن تتهيأ الظروف التي يمكننا فيها استئناف ممارسة الاعمال السياسية .   ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

مندوب فرع ديالى	مندوب فرع الناصرية	مندوب فرع الكوفة	مندوب فرع الكوفة
محمد أنور فهمي	عبد الجبار حسون	سيد هاشم سيد سلمان	محمد علي جاسم

مندوب فرع البصرة : عبد الجبار الملاك

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٩١٦) بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٣٣

وقد استنكر مولود مخلص ، أحد أعضاء الحزب الوطني ، توقيف أعمال الحزب على هـذه الصورة فبعث الى وزارة الداخلية بالكتاب الآتي نصه وهو :

الى معالي وزير الداخلية المحترم

بمناسبة عقد المؤتمر العام للحزب الوطني ، حضر تسعة أشخاص من فروع الحزب فخرجوا على النظام الداخلي والاساسي ، واقترحوا تأجيل ممارسة الاعمال السياسية ، الى أن تمكنهم الظروف من ممارستها ، وقد اعتبرت الهيئة الإدارية للمركز العام هذا الاقتراح ، غير مصيب ، لمخالفته أولا لأحكام النظام ، وثانياً لكونه منبعث عن العجز بالقيام بالواجب ، إذ لا يوجد أي اضطرار هنالك لتأجيل الأعمال ، فرفضته ، وقررت ، بحسب صلاحيتها القانونية الاستمرار على العمل ، ولما كان الاقتراح المذكور مقصوراً عليهم ، فصلتهم من عضوية الحزب وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . اه

مولود مخلص

ثم ظهر بعد هـذا أن مولوداً لم يكن ليمثل إلا رأيه الشخصي فيما كتبه إلى وزارة الداخلية ، لأن أعمال الحزب توقفت فعلا[1]

✳ برقية لرويتر ✳

وعلى كل فقد كان الانكليز يتخوفون كثيراً من حدوث تبدل جوهري في السياسة العراقية — البريطانية بعد ارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء وارتقاء الإخائيين منصة الحكم مرة اخرى ، فلما أوضح رئيس الوزارة هـذه السياسة ، بالكلمة التي القاها في حفلة الاستيزار ، أذاع مراسل رويتر ما يلي :

لندن — زالت موقتاً المخاوف التي ساورت المحافل الدبلوماسية البريطانية ، من أن وفاة الملك فيصل ، ربما أثر تأثيراً معكوساً على العلاقات بين العراق وبريطانيا ، بالبيان الذي القاه رئيس الوزارة العراقية ، والذي جاء فيه بأن الحكومة العراقية ستتبع نفس السياسة ، التي كانت متبعة على عهد المغفور له الملك فيصل . اه

وقـد ضمنا مجلس مع فخامة رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، فصرح لنا بصدد

---

(١) سألنا معتمد الحزب ومكونه ، الحاج محمد جعفر ، عن اسباب اعتزاله السياسة فقال :

« إن الوزارة الشوكتية استهوت ثلاثة من اعضاء الحزب بالنيابة ، فخرجوا عليه ، وان [حزب الاخاء] خرج على المبادىء التي تحالف و [الحزب الوطني] عليها ، عندما صارت الوزارة إلى الاخائيين ، وان المبادىء الحزبية في العراق لا قيمة لها إذا اصطدمت بالمصالح الذاتية »

قلنا : كان معالي ابو التمن احد الموقعين على الوثيقة المنشورة على ص (٩٠) وهي تنص على أن معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ جائرة يجب تعديلها وانه لا يجوز لأحد الموقعين أن يشترك في اية وزارة لا تقوم بتعديل هذه المعاهدة .

البيان الذي أذاعه « الحزب الوطني » ما يلي :

« إن بعيدي النظر ، من رجال البلد لم يروا في تلك الخطة أي رجوع في سياسة الوزارة ، إذ لم يوجد فيها ما يستدل منه انها صرفت النظر عن السعي أو العمل لتعديل المعاهدة ، وان ما جاء فيها من أن السياسة التي سارت عليها البلاد ، تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، لم يقصد منها إلا تطمين الجهة الأجنبية ، بأن العراق سيسعى ، في عهد جلالة الملك غازي ، محافظاً على سياسة التحالف ، التي أقرها مجلس الامة ، وليس في نيته أن يعقد تحالفاً مع دولة اخرى ، وهذا كان ضرورياً لما حصل في أفكار الأجانب ، عند وفاة الملك فيصل رحمه الله ، من قلق لم تكتمه إذ ذاك بعض محافلهم السياسية ، وصحفهم التي تنطق بلسانهم ، ولم يرد في هذه الخطة أي اشارة تدل على بقاء المعاهدة ، على ما هي عليه أو صرف النظر عن كل تشبث في تعديلها » اه

قلنا : والحق أن الإخائيين استطاعوا أن يجروا بعض التعديل في ذيول المعاهدة المذكورة ، ولكن في عام ١٩٣٥ ، وأن الأجانب حسبوا في وفاة الملك فيصل نقضاً للمعاهدة المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فكان على الحكومة العراقية أن تعالج ما اختلج في نفوسهم بالحكمة والسداد.

✻ افتتاح المجلس النيابي ✻

حل اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٣ ، فحل معه ، موعد افتتاح المجلس النيابي ، في دورته الاعتيادية ، وسار الملك الجديد لافتتاحه ترمقه عيون الشعب ، وتسدد خطواته العزة الصمدانية ، فكان أول اجتماع يعقد بعد وفاة مؤسسه ، وباني مجده .

وقد القى جلالته خطاب العرش الآتي بنبرة مؤثرة جداً وانتخب النواب السيد جميل المدفعي رئيساً لمجلسهم أما الاعيان فقد انتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لهم وهذا هو :

✻ خطاب العرش ✻

حضرات الأعيان والنواب :

في هذه اللحظة التي نقف فيها أمامكم ، مفتتحين بعون الله القدير مجلسكم العالي ، تتجه بنا الذكرى الأليمة إلى مؤسس كيان هذه المملكة ، وباني مجدها ، المرحوم والدنا ، ووالد الامة جميعاً ، تغمد الله روحه برحمته ، وأسكنه فسيح جنانه .

لقد رحل عنا بعد جهاد طويل مستمر ، لم يدخر في خدمة هذا الوطن العزيز لا راحة ولاصحة ، فذهب ضحية للواجب ، تاركاً لنا من تاريخ حياته الحافلة بالأعمال الجسام ، والآمال العظام ، مثلا أعلى هو المعين الذي نستمد منه النشاط والقوة على تحقيق مناه ، وتتبع خطاه ، في السير بأمتنا المحبوبة إلى الأمام دائماً إلى الامام . لقد تلقى دعوة ربه مرتاحاً ، موصياً بالاتحاد ، والقوة ، وانه

سيلاقي وجه ذي الجلالة بضمير مرتاح .

أيها السادة : إن صلاتنا مع الدول كافة سائرة على حسن التفاهم والولاء ، وان تنمية هذه الصلات وتقويتها لمن أخص آمالنا .

لقد كان للزيارة الأخيرة التي قام بها المرحوم فقيد الامة ، إلى صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، وما تظاهر لمناسبة تلك الزيارة من عواطف الولاء والمحبة المتقابلة ، أجمل أثر في توثيق عرى الصداقة بين قلوب ابناء المملكتين المتحالفتين . كما أن نتائج أعمال الوفد الوزاري الذي ذهب إلى لندن ، وجنيف ، كانت مما يبعث إلى الارتياح .

ايها السادة : لقد أخطأ بعض الآثوريين في فهم مقاصد حكومتنا ، فأثاروا فتنة اضطرت بسببها حكومتنا إلى تأديبهم ، ولا شك في أن الانتباه العظيم الذي أظهره الشعب ، أثناء هذه الحادثة المؤسفة ، كان اكبر عبرة لمن تحدثه نفسه بالإساءة إلى سلامة هذا الوطن ، ووحدته .

لقد أثمرت المساعي التي بذلها وفدنا في جنيف ، حول تسفير هؤلاء إلى خارج العراق ، والأمل قوي بأن تتم الترتيبات لإنفاذ هذا المشروع في القريب العاجل .

ان الهدوء والسكينة مستتبان ، والحمد لله ، في انحاء المملكة ، وستقدم الوزارة الجديدة ، عند تأليفها ، برنامجها ، ولا نشك في ان الجميع مدركون اهمية الظروف الحاضرة ، وباذلون ما في وسعهم لإعلاء شأن البلاد ، وايصالها إلى المستوى اللائق بها بين الامم .

وندعو الله تعالى ان يسدد خطواتكم ، وأن يوفقكم في أعمالكم (١) .

* استقالة الوزارة *

يُعد المجلس النيابي (الرابع) الذي تألف في ايام « الوزارة الشوكتية » اكثر المجالس النيابية اعتدالا في العراق لأن الوزارة التي اشرفت على انتخاباته كانت وزارة انتقال ، لا وزارة احزاب ، وقد صرح الإخائيون عن احتواء هذا المجلس على نخبة ممتازة من رجال المملكة ، رغم ما اسندوه اليه من الطعون .

فلما فجعت البلاد بباني مجدها ، ومؤسس كيانها ، الملك فيصل الأول ، وتألفت « الوزارة الكيلانية الثانية » رأت هذه الوزارة أن الظروف التي تجتازها المملكة تحتاج إلى مؤازرة فعلية بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وهي لم تكن ميسورة آنئذ ، فأعربت عن رغبتها في حل المجلس القائم ، وانتخاب مجلس جديد .

وتناقلت الصحف الأجنبية ، اثر ظهور هذه الرغبة ، إشاعات مختلفة عن اعتزام « الوزارة الكيلانية » حكم البلاد حكماً دكتاتورياً ، وعن وجود اعضاء فيها يريدون الهيمنة على البلاط

---

(١) الدورة الانتخابية الرابعة [اجتماع سنة ١٩٣٣] ص ١

وعلى مجلس الامة والجيش ، فاضطر وزير المالية ، ياسين الهاشمي ، أن يطلب إلى مراسل رويتر أن يذيع للملأ بأن السياسة العراقية في عهد الملك غازي، لن تتغير عما كانت عليه في زمن الملك فيصل، وأنه بريء مما يسند اليه ظلماً وبهتاناً .

وانقسمت الصحف في العـراق ، إزاء موقف الوزارة من المجلس النيابي ، إلى قسمين : قال احدهما بوجوب حل المجلس ، لأن الوزارة في حاجة ماسة إلى سلطة تشريعية تعتمد عليها ، وقال الآخر أنها حركة سابقة لأوانها ، ولاسيا وأن الانتخابات كانت قد جرت على عهد وزارة انتقالية لا تأثير للأحزاب السياسية فيها .

وكان لرئيس الديوان الملكي ، السيد علي جودت الأيوبي ، كلمة مسموعة في البلاط ، وكان معاليه ساخطاً على « الوزارة الكيلانية » لعدم ادخاله عضواً فيها ، كما كان المنتظر ، فاستطاع بما لديه من نفوذ أن يعرض على جلالة الملك ان الظروف غير مساعدة للأخذ بوجهة نظر الوزارة ، فيما يتعلق بحل المجلس ، فلم يوافق صاحب الجلالة على حل المجلس ، فكان على الوزارة إما أن تنسحب من الحكم أو أن تنزل عند رأي ملك البلاد ، فاختارت الاستقالة .

على أن المهم في هذا المقام ان نثبت قضية هي من الأهمية بمكان فإن رئيس الديوان الملكي « السيد علي جودت الأيوبي » استحصل إرادة ملكية في الرابع من ايلول عام ١٩٣٤ « بحل المجلس » الذي كان قد عارض في حله ، عندما صارت الوزارة اليه في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ .

وقد سألناه عن سبب إقدامه على هذا الحل ، في حين أنه كان قد عارض في ذلك من قبل ، فأجاب ان الظروف التي أرادت أن تحل الوزارة الكيلانية فيها المجلس القائم ، لم تكن مساعدة ، لأن البلاد كانت مفجوعة بسيدها ، وان هذه الظروف قد تبدلت عندما الف وزارته .

وها نحن اولاء نثبت هنا نص الاستقالة ، التي رفعتها الوزارة الكيلانية إلى جلالة الملك في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ مع جواب جلالة الملك بقبولها .

نص كتاب الاستقالة

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي المعظم

ان الفاجعة التي اصيبت بها البلاد ، بوفاة جلالة والدكم المعظم ، والتي على اثرها تبوأ جلالتكم باليمن والاقبال عرش المملكة العراقية ، فتحت عهداً جديداً للسير بإدارة البلاد على خطط تختلف بعض الاختلافات ، عن الماضي ، ونظراً إلى تلك الفاجعة ، والى وقوع حوادث هامة لها مساس بالسياسة الخارجية ، لم تشرع الوزارة فوراً بتعيين هذه الخطط ، بل سعت الى دفع المشاكل الخارجية من ناحية ، والبحث فيها من ناحية اخرى ، فلما شعرت الوزارة بأن هذه الخطط تتناول إصلاحات

هامة يحتاج تنفيذها إلى اتفاق تام بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، رغبت ان افسح المجال أمام الشعب للإعراب عن رأيه، بعد أن تعلن الوزارة هذه الإصلاحات، ولما كانت المذاكرة الاخيرة لم تسفر عن نتيجة تطمن تحقيق هذه الامنية، رأيت من واجبي ان اتقدم برفع استقالتي، من رئاسة الوزارة ، سائلا المولى تعالى أن يوفق جلالتكم لما فيه خير البلاد .

٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ «العبد المخلص المطيع : رشيد عالي»

الجواب الملكي

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً لما بسطتموه من الأسباب ، لا يسعني إلا أن اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة والجهود الثمينة ، لخير الوطن ، طيلة مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأتمنى ان تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع من شهر رجب سنة الف وثلاثمائة واثنتين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

«غازي»

حزب الاخاء والوزارة

ما كادت «الوزارة الكيلانية الثانية» تودع كراسي المسؤولية ، حتى طفت موجة من الاستقالات من «حزب الإخاء الوطني وفروعه» كأن الانتماء إلى الاحزاب يجب ان يكون قائماً على بقاء الحزب ممثلا في الوزارات المتعاقبة .

وقد قيل لنا ان لتأليف الوزارة المدفعية دخلا في هذه الاستقالات لكننا لم نعثر على ما يؤيد هذا القول، ثم سألنا بعض المستقيلين عن اسباب الاستقالة فكان يعللها بعدم ايفاء الإخائيين العهود التي قطعوها للشعب ، ايام صولتهم في المعارضة ، أما نحن فنكتفي بتسجيل ما سجلناه فويق هذا .

مضامين الجزء الثالث

﴿ انتهى الجزء الثالث ويليه الرابع ﴾

جدول الخطأ والصواب

السطر	الصفحة	الخطأ	الصواب
٢٧	٧	ماقي	فيما
٥	١٤	الموصلات	المواصلات
١٩	٢٥	بتطيب	بتطبيق
١٧	٢٣	الملقه	المتعلقة
١٨	٢٣	بنسبة	بغية
٩	٢٣	يقضي	يقتضي
٢١	٢٤	بتسليم	بتسلم
١٦	٢٧	كلمة	كلفة
٢٤	٢٨	الواقعية	العراقية
١٥	٣٢	تاريخ	من تاريخ
٨	٤٣	الشركة	الشركة هي
٣	٥٠	الآخرإذ	الآخر معكوسة إذ
٢٧	٥٢	الصادر	الصادرة
١٩	٥٤	إلى	وإلى
٢٦	٥٥	وشفعوا	وشفعوها
٢٧	٥٦	المستر	السير
٢٢	٥٧	لاوضع لأجل	لأجل
١٨	٨٦	لمحكمة	لمحكمتي
٢٣	٨٩	مقاومتها	مقاومتهما
١٠	٩٠	لهم يسيرون	يسيرون
٩	٩٦	وادخل	ودخل
١٦	٩٧	الحزب	اقطاب الحزب
٢٥	٩٧	المولى	الموصى
١	١٠٦	تاريخ	من تاريخ
٢٢	١٢٠	١٩٢٨	١٩٢٧
١٤	١٢٣	كسبان	صكبان
١٠	١٢٨	المعارضة	الأحزاب المعارضة
٢	١٣٠	ولمدة	سنويا لمدة
٢٦	١٤٢	من ص	في ص
٣٢	١٤٣	فان	بان
٣	١٥١	والتمنى	ولتمنى
٢	١٥٥	عليه	عليها
١٠	١٥٦	التسليم	تسليم

السطر	الصفحة	الخطأ	الصواب
٢٥	١٥٧	ان تلقى	اوتلقي
٢	١٦٧	حامية	خاصة
٢١	١٦٨	بتجرين	بنجوين
٢٠	١٧٥	تكون	وتكون
١٢	١٩٠	علينا	عليها
٩	١٩٥	والمعاملات	والمجاملات
٥	١٩٤	فكان	كان
١٦	١٩٨	ومع	مع
تحذف الكلمتان (إلى محل) من آخر السطر ١٧ في ص ٢١٤			
١٠	٢٢٨	حرس	حراس
١٩	٢٢٨	وعاد	وعادمه
٢٦	٢٣٠	وبما	وربما
٢٤	٢٣٤	*SirA.*	*SirA.T.*
٣	٢٣٨	عن	على
١٠	٢٣٩	الملجئين	الملتجئين
٢١	٢٤٠	عدا	على
٦	٢٤٦	عهداً	واعطائكم عهداً
١	٢٥٣	القلاقل	لمنع القلاقل
١٦	٢٦١	الايام	القيام
٤	٢٦٧	المطف	العطف
١٥	٢٧٢	مبرر	مبررة
١٠	٢٧٢	في المائة على	على المائة في
٢٤	٢٧٦	واحد الضباط	أحد الضباط
٢	٢٧٨	امته	امة
٢١	٢٨٣	المناحات	من المناحات
٥	٢٨٨	بالدولة	الدولة
٦	٢٨٨	وشبان	والشبان
٢٠	٢٨٨	إلى التخلي	إلا التخلي
١٣	٢٩٢	واستملاكها	واستهلاكها
١٢	٢٩٣	جال بابان	جلال بابان
٢٦	٢٩٣	النواب عين	الأعيان عين
تحذف الكلمة (ليؤدي) من السطر السابع في الص ٢٩٤			
١٧	٢٩٥	كلبة هارد	كلية هارو